

# مِصْبَاحُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الرَّصِيدُ الْمُتَّقِنُ

السَّيِّدُ الْإِسْلَامِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَمْدَانِيُّ

الْمَدِينَةُ ١٣٢٢ هـ

الجزء السادس

مُحَقَّقُ

لِلْمُسْتَشْفَةِ الْجَنَفِيَّةِ لِإِخْيَارِ التَّرَاثِ

« فَرْقُ الْقُرْآنِ »

# مَصْنَعُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الضَّرْفِيُّ الْحَقِيقُ

الْشَيْخُ الْإِسْرَافِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ هَادِيٍّ أَلَهَمَكَ اللَّهُ

الترقي سنة ١٣٢٢ م

مركز بحوث وعلوم اسلامی

الجزء السادس

بمحقق

للمؤسسة الجعفرية لأحياء التراث

« فمؤسسة »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِهِ تَعَالَى

طبع هذا المجلد من كتاب

## «مصباح الفقيه»

لذكرى مولا الأخيار

١- المرحوم المغفور الحاج أبي القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحوم المخترع الحاجة اختر خزائي

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواح هؤلاء المرحومين

غفر الله لنا ولهم فآته ولي كريم.

### هوية الكتاب

الكتاب:	مصباح الفقيه / ج ٦
المؤلف:	العلامة آقا رضا الهمداني
التحقيق:	محمد الباقر - نور علي النوري - محمد الميرزائي
الإشراف:	السيد نور الدين جعفریان
نشر:	المؤسسة مهدي موهود (عج)
التصوير الفني (الزینکراف):	مكتب الإعلام الإسلامي - قم
الطبعة:	الأولى - رمضان - ١٤٢١ هـ
المطبعة:	مكتب الإعلام الإسلامي - قم
الكمية:	٣٠٠٠ نسخة
السعر:	١٠٠٠٠ ريال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيَّكَ الْحَجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ

مركز تحقیقات کامیاب پور علوم اسلامی

وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا

وَحَافِظًا وَقَائِدًا وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَعَيْنًا حَتَّى تَسْكُنَهُ

أَرْضُكَ طَوْعًا وَتَمَتَّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا

جميع الحقوق محفوظة و مسجلة  
للمؤسسة الجعفرية لإحياء التراث



مركز تحقيقات كامپيوتر علوم اسلامی

(و أما الأغسال المستنونة فالمشهور) المعروف (منها: ثمانية و عشرون غسلاً) وإلا فهي أكثر من ذلك، بل عن المصاييح أنها تقرب من مائة<sup>(١)</sup>. (سنة عشر) من تلك الأغسال المشهورة (للوقت، و هي: غسل يوم الجمعة) الذي لا شبهة في شرعيته، بل لعله من ضروريات الدين. و هو من الأغسال المستحبة لا الواجبة على المشهور بين الأصحاب، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و حكى<sup>(٢)</sup> عن بعض العظام: القول بجوبه، و عن بعض<sup>(٣)</sup> متأخري أصحابنا الميل إليه أو القول به؛ اغتراراً ببعض الروايات المشعة به أو الظاهرة فيه. و ليس بشي؛ ضرورة أنه لو كان غسل الجمعة كالجنازة فريضة، لصار وجوبه من صدر الإسلام - كسائر الفرائض التي يعم بها البلوى - ضرورياً فضلاً عن أن يشتهر بين العامة و الخاصة خلافه، فلو فرض في مثل المقام ورود أخبار

(١) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢: ٥، و كتاب المصاييح مخطوط.  
 (٢) الحاكي هو العلامة الحلي في تذكرة الفقهاء ١٣٨: ٢، ضمن المسألة ٢٧٢، و انظر: المحلى ٨: ٢، و بداية المجتهد ١٦٤: ١، و المبسوط - للمرخسي - ٨٩: ١، و المجموع ٥٣٥: ٤، و المغني ١٩٩: ٢.

(٣) الحاكي عنه هو البحراني في الحدائق الناضرة ٢: ١٧، و انظر: الحبل المتين: ٧٨-٧٩.



معتبرة سليمة عن المعارض دالة على الوجوب، لوجب تأويلها أورد علمها إلى أهله.

فما يتراءى من جملة من الأخبار وجوب حمله على إرادة الاستحباب المؤكد - لقد روي عن أبي عبدالله عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «ليس شيء من التطوع أعظم منه»<sup>(١)</sup> - أو غيره من المحامل، ففي كثير من الأخبار وصفه بالوجوب.

و الظاهر أن المراد من الوجوب الثبوت المؤكد، لا لزوم الفعل، و الوجوب المصطلح، كما يدل عليه جملة من القرائن الداخلة في نفس تلك الأخبار فضلاً عن غيرها.

و في غير واحد من الأخبار عدّه من الأغسال الواجبة بهذه الملاحظة، كعدّه غيره من الأغسال المستحبة أيضاً في عرضه في تلك الأخبار.

و في المرسل المحكي عن كتاب العروس عن أبي عبدالله عليه السلام «لا يترك غسل يوم الجمعة إلا فاسق، و من فاته غسل الجمعة فليقضه يوم السبت»<sup>(٢)</sup>.

و في رواية سهل بن البيع عن أبي الحسن عليه السلام في رجل يدع غسل الجمعة ناسياً أو غير ذلك، قال: «إن كان ناسياً فقد تمت صلاته، و إن كان متعمداً فالغسل أحب إليّ، فإن هو فعل فليستغفر الله و لا يعود»<sup>(٣)</sup>.

(١) جمال الأسبوع: ٢٢٨، مستدرك الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٩.  
(٢) العروس (ضمن جامع الأحاديث): ١٦٠، مستدرك الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٢، و الباب ٦ من تلك الأبواب، ح ٢.  
(٣) التهذيب ١/١١٣: ٢٩٩، الاستبصار ١/١٠٣: ٣٣٩/١٠٤، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٣.

و في رواية أبي بصير «إذا كان ناسياً فقد تمت صلاته، وإن كان متعمداً فليستغفر الله ولا يعد»<sup>(١)</sup>.

و موثقة عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل ينسى الغسل يوم الجمعة حتى صلى، قال: «إن كان في وقت فعله أن يغسل و يعيد الصلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الروايات التي يترأى منها الوجوب. ولا يخفى على المتتبع في الأخبار أن ورود مثل ذلك في السنن غير عزيز، فكفى في صرف مثل هذه الروايات عن ظاهرها مخالفتها للمشهور خصوصاً في مثل هذه المسألة، فضلاً عن معارضتها بجملة من الروايات التي كادت تكون صريحة في الاستحباب.

مثل: صحيحة ابن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة والأضحى والفطر، قال: «سنة وليس بفريضة»<sup>(٣)</sup>.

و رواية علي بن حمزة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل العيدين أواجب هو؟ قال: «سنة» قلت: فالجمعة؟ قال: «سنة»<sup>(٤)</sup>.

و خبر الحسين بن خالد قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام كيف صار غسل الجمعة واجباً فقال: «إن الله أتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة، و أتم صوم الفريضة

(١) الفقيه ١: ٢٤٢/٦٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١.

(٢) التهذيب ١: ١١٢-١١٣/٢٩٨، الاستبصار ١: ١٠٣/٣٣٨، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١.

(٣) التهذيب ١: ١١٢/٢٩٥، الاستبصار ١: ١٠٢/٣٣٣، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٩.

(٤) التهذيب ١: ١١٢/٢٩٧، الاستبصار ١: ١٠٣/٣٣٥، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١٢.

صوم الدالة، و أتمّ وصوء الفريضة بعسل الجمعة ما كان في ذلك من سهو أو تقصير أو نسيان»<sup>(١)</sup>.

و خبر الفضل بن شاذان عن مولانا الرضا عليه السلام في كتاب كتبه إلى المؤمنين «و عسل يوم الجمعة سنة. و غسل العيدين و عسل دخول مكة و المدينة و عسل الربرة و عسل الإحرام و أول ليلة من شهر رمضان و ليلة سبع عشرة و ليلة تسع عشرة و ليلة إحدى و عشرين و ليلة ثلاث و عشرين من شهر رمضان هذه الأغسال سنة، و عسل الجابة فريضة، و غسل الحيض مثله»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة الدالة عليه.

و صرح الحال أغاها عن إطباق المقال باستقصاء الأخصار و التمرص لمفادها بما يقتضيه النقض و الإبرام.

(و وقته) على المشهور (ما بين طلوع الفجر) الثاني (إلى زوال الشمس) فلا يجوز تقديمه عليه في غير ما استثنى إجماعاً، كما عن جماعة نقله. و يدل عليه - مضافاً إلى الإجماعات المستفيضة - قاعدة توقيفية العبادة، فإن الوقت الموطّف الذي ثبت شرعية عسل الجمعة فيه في غير ما ستعرفه، إنما هو يومها لا قبله.

و ربما يستشعر ذلك بل يستظهر من الأحبار الدالة على حوزة بعد طلوع الفجر.

(١) الكافي ٤/٤٢٣، التهذيب ٢٩٣/١١١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأغسال المستوية، ح ٧.

(٢) حيون أخبار الرضا عليه السلام ١٢٣، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأغسال المستوية، ح ٦.

مثل صحيحة ررواة و المضيل، قالوا: قلنا له: أيجزئ إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعة؟ قال: «نعم»<sup>(١)</sup>.

و حسنة ررواة «إذا اغتسلت بعد الفجر أحرأك غسلك ذلك للحصة و لجمعة و عرفة»<sup>(٢)</sup> إلى آخره.

و روية إس بكير أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن العسل في رمضان، إلى أن قال: «و العسل أول الليل» قلت: فإن نام بعد العسل؟ قال: فقال: «أليس هو مثل عسل يوم لجمعة؟ إذا اغتسلت بعد الفجر كفاك»<sup>(٣)</sup>.

و روية أخرى عنه عن أبيه عن أبي عبدالله عليه السلام مثلها بأدنى اختلاف في ألفاظها.

و كيف كن هذه الروايات تدل على جواز الإتيان به بعد طلوع الفجر، و لولا استعادته من مثل هذه الروايات و عدم مخالفة الأصحاب فيه ظاهراً، لكان لتوهم اختصاصه بما بعد طلوع الشمس مجال؛ لإمكان دعوى انصراف المصنفات الأمرة بالعسل يوم الجمعة إلى إرادته بعد طلوع الشمس لا قبله.

لكن لا مجال لمثل هذا التوهم بعد ما عرفت، كما أنه لا ريب في امتداد وقته إلى الروال، بل لا خلاف فيه على الطاهر، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

(١) الكافي ٤١٨٣/٨، التهذيب ٦٢١/٢٣٦٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١.

(٢) الكافي ٤١٣ (باب ما يجزئ العسل منه...) ح ١، التهذيب ٢٧٩/١٠٧١، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب الجباية، ح ١.

(٣) قرب الإسناد ٦١٤/١٦٨، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٤.

(٤) التهذيب ١١٤٢/٣٧٣١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٧.

ولا ينافيه ما عن المصنّف في الاعتبار من تحدّده بما قبل الزوال، ودعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>، فإنّ كون الـ «إلى حدّاً» لم يرد أن يقع الفعل المحدود به قبله.

(وكلّما قرب) العسل (من الزوال كان أفضل) كما صرح به في المتن وغيره، ويظهر من غير واحد دعوى الإجماع عليه.  
و عن الفقه الرضوي التعبير بعين العبارة<sup>(٢)</sup>.

و يؤيّده حكمة مشروعيّة غسل الجمعة من الطهارة والنفاسة عند لزوال اجتماع الناس للصلاة.

و يدلّ عليه في الجملة - مُضافاً إلى ما عرفت - صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام «لا تدع العسل يوم الجمعة فإنّه سنّة، وشمّ الطيب ولبس صالح ثيابك، وليكن مراعتك من الغسل قبل الزوال، فإذا زالت فقمّ وعليك السكينة والوقار»<sup>(٣)</sup> الحديث.

و صحيحة البرنطي - المروية عن قريب الإسناد - عن الرضا عليه السلام أنّه «كان أبي يعتسل للجمعة عند الرواح»<sup>(٤)</sup> بناءً على أن يكون المراد بالرواح هو الرواح إلى الصلاة، كما هو الطاهر، دون الرواح بمعنى العشي.

و كيف كان فلا إشكال في شيء ممّا عرفت، وإنّما الإشكال فيما صرّحوا به - بل ادّعى غير واحد إجماعهم عليه - من انقضاء وقته بالزوال، و صيرورته قضاءً

(١) الحاشي منه هو صاحب الجواهر فيها ٨٠٥، وانظر المختار ٣٥٤٦.

(٢) الحاشي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٣٠٥، وانظر الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٧٥.

(٣) الكافي ١٧٣/٤، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجمعة، ح ٣.

(٤) قرب الإسناد: ١٢٨٥/٣٦٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأعمال المسبوبة، ح ٢٢.

بعده، فإنه لا يكاد يفهم ذلك من الأخبار، وليس في قوله عليه السلام في الصحيحة المتقدمة، «وليكس فراعك من الغسل قبل الزوال» دلالة عليه؛ لكونه مسوقاً لبيان ما هو الأفضل، ولا دلالة فيه على انقضاء وقته بالزوال، كما لا يحصى على المتأمل في الرواية.

نعم، ربما يستظهر كونه قضاءً في آخر النهار من خبر سماعة بن مهران عن الصادق عليه السلام في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة أول النهار، قال: «يقصيه آخر النهار، فإن لم يجد فليقصه يوم السبت»<sup>(١)</sup> بناءً على أن يكون المراد بالقضاء معناه المصطلح، كما يؤيده اتحاد مع السبت.

و حبر عبدالله بن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن رجل فاتته الغسل يوم الجمعة، قال: «يفتسل ما بينه وبين الليل، فإن فاتته اعتسل يوم السبت»<sup>(٢)</sup> إذ لو كان وقته ممتداً إلى الغروب، لم يتحقق الفوت قبل انقضاء وقته، فلم يكن وقع للجواب بقوله عليه السلام: «يعتسل ما بينه وبين الليل» بل يفهم من ذلك اختصاص وقته بما هو المعهود عندهم من كونه قبل الزوال، وأن إتيانه فيما بعد هذا الوقت إنما هو بعنوان تدارك العائت.

لكن لقائل أن يقول: يكفي في إطلاق العوت و صحة العبارة معهودية إيقاعه في ذلك الوقت، وتوهم السائل اختصاصه به لأجل معهوديته، ولا يقتضي ذلك كون وقته المصروب له أولاً وبالذات في أصل الشريعة هو ذلك الوقت كي

(١) التهذيب ١١٣١/٣٠٠، الاستبصار ١٠٤٦/٣٤٠، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسبوبة، ح ٣.

(٢) التهذيب ١١٣١/٣٠١، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسبوبة، ح ٤.



يكون إيجاده فيما بعده إتياناً للشيء في غير وقته الموطّف.

ثمّ لو سلّمت دلالة الروايتين - كما ليس بالبعيد - فلا يكفي في إثبات المطلوب - أعني كون أوّل الروال حداً - إلّا بصميّة فتوى الأصحاب و غيرها من المؤيّدات.

و لا يهتمّ تحقيقه بعد أن ثبّت شرعيّة العسل إلى الليل، كما دلّت عليها الروايتان و غيرهما؛ إذ لا يترتّب على تحقيقه أثر يعتدّ به إلّا من حيث قصد كونه قضاءً أو أداءً، و هو ممّا لا يصرّ الإحلال به في صحّة العبادة على الأظهر و الأولى، بل الأحوط هو الإتيان به بعد الروال بقصد امتثال أمره الواقعي المعلوم عند الله من دون تعيين كونه هو الأمر الخاصّ المتعلّق بعسل الجمعة أو الأمر المنعق بقضائه. و ربّما يشمر أيضاً فيما لو اعتسل يوم الخميس عند خوف إغوار الماء، فوجد الماء يوم الجمعة بعد الروال و قلنا بالإعادة في الوقت لا في خارجه، كما سيأتي التكلّم فيه.

و كذا يشمر عند اختصاص خوف الإغوار بما قبل الزوال دون ما بعده في جواز التقديم على احتمال، لكن يشرع له في هذا الفرض تقديمه بقصد الاحتياط لرجاء المطلوبيّة على الأقوى، كما أنّه يشرع في العرض الأوّل الإعادة بعد الظهر بقصد الاحتياط و رجاء بقاء وقته الواقعي، فلا فائدة يعتدّ بها في تنقيح هذا المطلب، والله العالم بحقيقة أحكامه.

(و يجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف إغواز الماء) على

المشهور، بل لم يقل الخلاف فيه من أحد، بل عن الحدائق<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> نهي  
الخلاف فيه

و يدل عليه الصحيح عن الحسين - [أو]<sup>(٣)</sup> الحسن - بن موسى بن  
جعفر<sup>(٤)</sup> عن أمه و أم أحمد بن موسى قالتا: كنا مع أبي الحسن موسى بن  
جعفر<sup>(٥)</sup> في السابعة و نحن نريد بغداد، فقال لنا يوم الخميس «اعتسلوا اليوم لغد  
يوم الجمعة، فإن الماء غداً بها قليل» قالتا: فاعتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة<sup>(٦)</sup>.  
و في الصحيح عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابه عن  
أبي عبدالله<sup>(٧)</sup> قال لأصحابه: «إنكم تأتون غداً منزلاً ليس فيه ماء، فاعتسلوا يوم  
لغده فاعتسلنا ليوم الجمعة<sup>(٨)</sup>».

و عن الفقه الرضوي «و إن كنت مسافراً و تخاف عدم الماء يوم الجمعة  
فاعتسل يوم الخميس<sup>(٩)</sup>».

و ضعف الروايات مسجيرة ما عرفت، و موردها - كما هو ظاهر المتن و  
غيره - إنما هو التعجيل عند إغواز الماء.

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٥:٥، وانظر الحدائق الناضرة ٤: ٢٣١.

(٢) جواهر الكلام ١٥:٥.

(٣) بدل ما بين المعقوفين في الطبعة الحجرية و «ص ٧، ٨» «ابن خالد بن» و الصحيح ما  
أنشأه لأنّ الحسين بن خالد ليس في المصادر، و إنما هي العقبة. «الحسن بن موسى بن  
جعفر<sup>(٤)</sup>» و هي الكافي و التهذيب: «الحسين بن موسى بن جعفر<sup>(٥)</sup>».

(٤) الكافي ٦/٤٢٣، العقبة ٦١: ٢٢٧، التهذيب ٣٦٥: ٣٦٦/١١١٠، الوسائل، الباب ٩  
من أبواب الأعمال السنوية، ح ٢.

(٥) التهذيب ١/٣٦٥، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأعمال السنوية، ح ١.

(٦) الفقه مسطور للإمام الرضا<sup>(٧)</sup> ١٢٩، مستدرك الوسائل، الباب ٥ من أبواب لأعمال  
السنوية، ح ١.

و هل يلحق به مطلق القنات كما عن جملة من الأصحاب التصريح به<sup>(١)</sup> وجهان: من الاقتصار في الحكم المخالف للأصل على مورد الثبوت، ومن دعوى القطع بعدم مداخلية خصوصية إغوار الماء، وإناطة الحكم بمطلق القنات بل مطلق التعذر.

و كيف كان فدعوى القطع بالمعاط على عهدة مدعيها وإن كانت غير بعيدة، فاقول بالاحتصاص لمن لم يحصل له القطع بذلك هو المتعين.

و الأولى الإتيان به حيثئذ بداعي الاحتياط و رجاء المطلوبة.

ثم إن ظاهر المتن و غيره - بل قيل إنه المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً<sup>(٢)</sup> - إنما هو كفاية مطلق الخوف.

و ظاهر المحكي عن بعض: اعتبار غلبة الظن<sup>(٣)</sup>، بل عن ظاهر بعض اعتبار اليأس<sup>(٤)</sup>، كما هو مورد الرواية الثانية<sup>(٥)</sup> على الظاهر.

و الأقوى هو الأول، كما هو صريح الرضوي<sup>(٦)</sup> و ظاهر الصحيح الأول، المؤيد بالشهرة المحكية، و شهادة التشيع بكفاية الخوف في الضرورات

و كيف كان فالمتبادر من النصوص و الفتاوى إنما هو جواز التقديم عند خوف غور الماء للفعل في وقته أداءً، فلا عرة بتمكُّنه من الماء يوم السبت، بل و

(١) راجع جواهر الكلام ١٥:٥.

(٢) كما في جواهر الكلام ١٦:٥.

(٣) حكاة صاحب الجواهر فيها ١٦:٥ من منتهى المطلب ١٢٩١.

(٤) حكاة صاحب الجواهر فيها ١٦:٥ عن الخلاف ٦١١:١-٦١٢، المسألة ٣٧٧.

(٥) أي صحيفة محمد بن الحسين، المتقدمه في ص ١٥.

(٦) تقدم الرضوي في ص ١٥.

كذا يوم الجمعة بعد الزوال على إشكالٍ فيه منشؤه تعليق التعجيل في الفتاوى و  
النصوص بالإعوار يوم الجمعة، الظاهر في إرادته إلى الغروب.

و دعوى انصرافها إلى إرادة إعوازه في وقته المعهود أي إلى الزوال و إن  
لم تكن بعيدةً لكنّها غير خالية عن التأمل.

هذا، مع ما عرفت من أن صيرورته قضاءً بعد الزوال أيضاً لا يخلو عن نظر،  
والأولى عدم تقديمه حيثث إلا بقصد الاحتياط، كما أن الأحوط إعادته بعد الزوال  
عند التمكن.

ثمّ إنّه قد يقال: إنّ تعجيل الغسل يوم الخميس أفضل من قضائه.  
ولعله للأمر به في الروايتين<sup>(١)</sup>، مع ما فيه من الاستباق إلى الخيرات، والله  
العالم.

ثمّ إنّ مقتضى الجمود على مورد النصّ إنّما هو التقديم يوم الخميس، لكن  
حكى عن صريح بعض و طاهر آخرين: جوازه ليلة الجمعة<sup>(٢)</sup>، بل عن المصاييح  
دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup>.

وربّما يوجه ذلك بأسبابه من العلة المنصوصة في الروايتين؛ فإنّ المتبادر  
إلى الذهن كون جواز التقديم يوم الخميس مسبباً عن إعواز الماء يوم الجمعة من  
دون أن يكون لكونه في اليوم مدخلية في الحكم.

(١) أي. روايتي الحسين بن موسى و محمد بن الحسين، المتقدمين في ص ١٥.

(٢) الظاهر - بملاحظة تتبع في المصادر و بالقياس إلى دعوى الإجماع من المصاييح - ليلة  
الخميس، لا ليلة الجمعة و إن حكى جواز الغسل ليلة الجمعة عن طاهر المعظم لا حظ  
جواهر الكلام ١٧:٥، و كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٢٣، السطر ١٩.

(٣) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ١٧:٥.

و فيه نظر؛ فإنَّ العلة ليست علةً لجواز التقديم مطلقاً، وإلا لدنّت على جوازه ليلة الخميس أيضاً، بل هي علة لجوازه في يوم الخميس، فبالحق ليلة الجمعة<sup>(١)</sup> به لا يكون إلا بدعوى الأولوية و تنقيح المناط، لا بالدلالة اللطيفة.

و الإنصاف أنّها ظنيّة لاقطعية، لكن مع ذلك لا يعد الالتزام بالإلحاق من باب المسامحة لأجل ما سمعت من دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

و احتمال استناد الأصحاب فيه إلى ما عرفت ضعفه غير ضائر في جريان قاعدة التسامح ما لم يتحقّق هذا الاحتمال.

لكن مع ذلك لا ريب في أنّ الأحوط هو الإتيان به في الليل بقصد الاحتياط لا التوظيف، والله العالم.

ثمّ إنّه لو اغتسل يوم الخميس عند خوف الإحواز فوجد الماء يوم الجمعة، قيل: أعاده؛ لسقوط حكم البذل عند التمكن من المبدل منه<sup>(٣)</sup>.

و عن شارح الدروس: الاستدلال له بإطلاق الأوامر، قال و إن سلّمنا أنّ ظاهر الروايتين بدليّة هذا العمل المتقدّم لفعل الجمعة مطلقاً، لكن تخصيص الأخبار الكثيرة بمثل هاتين الروايتين مشكل<sup>(٤)</sup>. انتهى.

و نُوقِش في الوجه الأول: بأنّ البذل قد وقع صحيحاً، فلا يجمع بينه وبين المبدل، كما لو قدّم صلاة الليل أو الوقوف بالمشعر.

و في الثاني - بعد تسليم عدم انصراف الإطلاقات إلى مَنْ لم يغتسل -: أنّ

(١ و ٢) لاحظ التعليقة رقم (٢) في ص ١٧.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري -: ٣٢٣

(٤) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٢٣، ونظر: مشارق الشموس: ٤٢.

أخبار التقديم دالة على أن ما يؤتى به هو غسل الجمعة، الذي أراده الشارع من المتمكن، فهي حاكمة على الإطلاقات، كما في كل واجب قديم.

وقد يدت عن الأولى: بأن عدم التمكن من المبدل شرط في صحة المبدل واقعاً، فانكشف التمكن منه كاشف عن عدم صحة المبدل واقعاً.

نعم، سوء الدخول فيه ظاهراً خوف العجز عن المبدل صواباً للفعل عن القوات.

و منه يظهر الجواب عن المناقشة في الإطلاقات؛ إذ بعد تبيين عدم تحقق الشرط الواقعي للمبدل فلا مخرج من العمومات.

قال شيخنا الميرتضى رحمته - بعد الإشارة إلى ما عرفت - ولكن الإنصاف أن الظاهر من الروايتين أن ما يفعله الخائف هو الغسل الذي يفعله المتمكن في يوم الجمعة، ولو صحَّ سندهما واستغنياً<sup>(١)</sup> عن الجابر، لم يكن مناص عن العمل بهما في الحكم بالبدلية الواقعية، إلا أنهما لضعفهما لا يقومان على إثبات حكم زائد على أصل استحباب الفعل، والجابر لهما - من الشهرة و عدم ظهور الخلاف - أيضاً لم يجبر الزائد على ذلك<sup>(٢)</sup>. انتهى.

و يتوخه عليه أن عمل الأصحاب بالرواية يجبر ضعف السند، فتكون بمنزلة غيرها من الروايات الصحيحة المعمول بها، وإلا فإثبات الاستحباب بها لا يحتاج إلى الجابر، وحيث لا يشجعه رفع اليد عن ظاهرها من دون معارص وأما ما ذكره رحمته من أن ظاهر الروايتين أن ما يفعله الخائف هو الغسل الذي

(١) في المصدر: «ولستغنياً».

(٢) كتاب الطهارة: ٣٢٣.



يفعله المتمكّن، ففيه: أن هذا مسّلم، ولكنه لا يجدي، وإنما المجدي دعوى ظهورهما في أن أمر الخائف بإيجاده أمر واقعي بحيث أثر الخوف في توسعة وقت الفعل واقعاً، لا أنه أمر ظاهري نشأ من حس الاحتياط وصيانة الفعل عن القوت. ولا يعد أن يكون مراده <sup>(١)</sup> ذلك وإن كانت العبارة قاصرة.

وكيف كان فالأظهر عدم جواز طرح مثل هذه الروايات المشهورة المعمول بها، ولو سلّم ظهورها فيما ذكر فهو حاكم على إطلاقات الغسل يوم الجمعة، لكنه لا ينفي احتمال مشروعية الإعادة ولو باحتمال رجحانها لإدراك فضيلة الوقت، فالأولى حيثنّه هو الإعادة بقصد الاحتياط، والله العالم.

ولو فاتته الغسل يوم الجمعة قبل الروال، جاز له قضاؤه إلى الليل، كما أشرنا إليه فيما سبق، وقلنا: إن الأحوط حيثنّه إتيانه بقصد امتثال أمره الواقعي من دون التفات إلى كونه قضاءً أو أداءً.

#### (و) كذا جازله (قضاؤه يوم السبت).

و ربما يستشعر من المتن و غيره اختصاصه بيوم السبت. ولعلّه غير مراد بالعادة، و على تقديره فهو ضعيف محجوج بقول الصادق <sup>(٢)</sup> في خبر سماعة في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة أول النهار، قال: «يقصيه آخر النهار، فإن لم يجد فليقصه يوم السبت» <sup>(٣)</sup>.

و موثقة ابن بكير عن أبي عبدالله <sup>(٤)</sup>، قال: سألته عن رجل فاتته الغسل يوم الجمعة، قال: «يعتسل ما بينه وبين الليل، فإن فاتته اعتسل يوم السبت» <sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب ١١٣١/٣٠٠، الاستبصار ١٠٤١/٣٤٠، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٣.

(٢) التهذيب ١١٣١/٣٠١، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٤.

والمرسل المحكي عن الهداية عن الصادق عليه السلام «إن نسيت الغسل أو فاتك  
لحلة فاغتسل بعد العصر أو يوم السبت»<sup>(١)</sup>.

و عن الفقه الرضوي «وإن نسيت الغسل ثم ذكرت وقت العصر أو من الغد  
فاغتسل»<sup>(٢)</sup>.

و لا ينافيها ما في بعض الأخبار من اختصاص يوم السبت بالذكر، كخبر  
عبدالله بن جعفر القمي - المنقول من كتاب العروس - عن أبي عبدالله عليه السلام  
«لا يترك غسل يوم الجمعة إلا فاسق، و من فاتته غسل الجمعة فليقضه يوم  
السبت»<sup>(٣)</sup> و رسالة حرير عن الباقر عليه السلام «لا بد من غسل يوم الجمعة في السفر و  
الحضر، فمن نسي فليعد من الغد»<sup>(٤)</sup> فإن المراد بفوته يوم الجمعة بحسب الظاهر  
إنما هو فوته في مجموع اليوم، و على تقدير انصرافه إلى إرادة فوته في وقته  
المعهود - أي قبل الروال - فليحمل على ما عرفت بقربة سائر الروايات.

ثم إنه لا فرق على الظاهر في مشروعية القضاء بين فوته عمداً أو لعذر، كما  
عن المشهور<sup>(٥)</sup>؛ لإطلاق خبر سماعة و مؤتفة ابن بكير و خبر عبدالله بن جعفر  
القمي<sup>(٦)</sup>.

و لا ينافيه تعليقه في رسالة الهداية والفقه الرضوي<sup>(٧)</sup> على النسيان؛ لعدم

(١) المحكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٩٠٥-٢٠، وانظر: الهداية: ١٠٣

(٢) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٢٠٠٥، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٧٥.

(٣) تقدّمت الإشارة إلى مصدره في ص ٨، الهامش (٢).

(٤) الكافي ٣/٤٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١.

(٥) سبه إلى المشهور صاحب العدائق فيها ٢٢٨: ٤-٢٢٩.

(٦) تقدّمت أخبارهم آنفاً.

(٧) تقدّم تخريجهما في الهامش (١ و ٢).

ظهورهما في إرادة المفهوم، بل شهادة سياقهما بكون الشرطية مسوقة لبيان تحقق الموضوع، كظهور قوله <sup>(١)</sup> في خبر سماعة: «إِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْضِهِ يَوْمَ السَّبْتِ»<sup>(٢)</sup> في إرادة ذلك لمريد الغسل، و على تقدير ظهورها في إرادة المفهوم فليس على وجه يصلح لتقييد المطلقات.

فما عن الحلّي - من أنّه لو تركه تهاوناً، ففي استحباب قضائه يوم السبت إشكال<sup>(٣)</sup> انتهى - في غير محله.

و عن الصدوقين<sup>(٤)</sup> التعبير بمثل المرسلة المتقدمة<sup>(٥)</sup> عن الهداية، فاستظهر منهما اختصاص القضاء بالناسي. و عبارتهما قابلة للحمل الذي عرفته في المرسلة، و على تقدير إرادتهما الاختصاص فقد عرفت ضعفه.

و هل يلحق بيوم السبت ليلته في جواز قضائه فيها كما حكى عن ظاهر الأكثر<sup>(٦)</sup>، أم لا كما عن غير واحد نقله<sup>(٧)</sup> وجهان: من الاختصار على مورد النصوص مع ما فيها من الإشعار بإرادة القضاء - كالآداء - في اليوم، و من دعوى الأولوية و تنقيح المناط، التي عهدتها على مَنْ يدّعي القطع بها.

و لا يجدي في إثبات الإلحاق دعوى جري القيد الوارد في الروايات - من قضائه آخر النهار أو يوم السبت - مجرى العادة من عدم فعل القضاء غالباً إلا في

(١) تقدّم تخرجه في ص ٢٠، الهامشي (١).

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٢٤ نقلاً عن والده و الطاهر: «التحرير» حيث لم نجده في السرائر، و ورد نصاً في تحرير الأحكام ١١: ١.

(٣) الحاكي منهما هو صاحب الجواهر فيها ٢٣: ٥، وانظر: الفقيه ٦١: ١ ذيل ح ٢٢٧.

(٤) في ص ٢١.

(٥) الحاكي عنهم هو صاحب البحار فيها ١٢٦: ٨١.

(٦) انظر: كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٢٤، و مجمع الفائدة و البرهان ٧٥: ١.

ليوم، فإن عاية هذه الدعوى عدم دلالة القيد على إرادة المفهوم، لا ثبوت الحكم لغير الموضوع المذكور في القضية من غير دليل، فالقول بعدم الإلحاق أشبه بالقواعد.

نعم، لا بأس بإتيانه في ليلة السبت بقصد الاحتياط ورجاء المطلوبة وإن تمكن من تحصيل الجزم بالنية بتأخيرها إلى اليوم على الأقوى.

ثم إن ظاهر الأصحاب من غير نقل خلاف فيه من أحد - كما ادّعاء بعض<sup>(١)</sup> - عدم مشروعية القضاء بعد انقضاء نهار السبت.

لكن عن الفقه الرضوي أنه يقضي يوم السبت أو بعده من أيام الجمعة<sup>(٢)</sup>. و هو شاذ.

و عن المصابيح أنه احتمله بعض مشايخنا المعاصرين تسامحاً في أدلة السنن، واعتصره بأنه ليس بجيد؛ لأن ظاهر الأدلة ينفي ذلك، وأدلة التسامح لا تجري مع ظهور المنع؛ فإنه محصور بما يؤس معه الضرر مع رجاء النفع<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و أنت خبير بأن الأدلة المتقدمة لا ينفي ذلك إلا من حيث السكوت.

نعم، لا يبعد أن يقال: إن في تخصيص يوم السبت - في النصوص - بالذكر إشعاراً بذلك، أمّا الدلالة فلا، فلا مانع من الإتيان به بعده برجاء المطلوبة، بل بعنوان الاستحباب أيضاً من باب المسامحة بعد أن ورد فيه رواية ضعيفة، بل

(١) هو صاحب البحار فيها ٨١: ١٢٦.

(٢) الحاكي عنه هو المجلسي في البحار ٨١: ١٢٥ ذيل ح ١٠، و العاملي في معراج الكرامة

١٤٥١، وانظر الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٢٩.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٢٤.

لودلت الأدلة أيضاً على المنع، لا يمنع ذلك من جواز إتيانه بقصد الاحتياط ورجاء الأجر لأجل العمل بالرواية الواصلة ما لم تكن دلالتها على المنع موجبة للقطع بعدم مشروعيته في الواقع، فإن حرمة إتيان العسل في غير وقته ليست إلا من حيث التشريع الذي لا يتحقق قطعاً عند إتيانه باحتمال المطلوبية، أو العمل بالرواية الضعيفة من باب التامع.

فما احتمله بعض المشايخ في غاية الجودة بعد البناء على المسامحة، والله العالم.

و يستحب الدعاء عند غسل الجمعة بالمأثور.

ففي رواية أبي ولاد الحنّاط عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِلْجُمُعَةِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَاجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، كَانَ طَهْرًا لَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»<sup>(١)</sup>.

(و) من الأغسال المسونة المشهورة (ستة في شهر رمضان: أول ليلة منه) إجماعاً كما عرفت في الفية وروض نقله<sup>(٢)</sup>، وعن المعتمد أنه مذهب الأصحاب<sup>(٣)</sup>.

و يدل عليه - مضافاً إلى ذلك - جملة من الأخبار.

وفي خبر سماعة - الذي عدّ فيها جملة من الأغسال الواجبة والمستحبة -

(١) التهذيب ٣/١٠٣، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب الأغسال المسونة، ح ١.

(٢) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٢٤٠، وانظر الفقيه ٦٢، وروض الجنان ١٧.

(٣) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٤٠، وانظر المعتمد ٣٥٥:١.

عن أبي عبد الله عليه السلام «و غسل أول ليلة من شهر رمضان مستحب»<sup>(١)</sup>.  
و عن كتاب الإقبال عن بعض كتب القميين عن الصادق عليه السلام قال: «مَنْ  
اغْتَسَلَ أول ليلة من شهر رمضان في نهرٍ جارٍ و يصب على رأسه ثلاثين كفاً من  
الماء طهر إلى شهر رمضان من قابل»<sup>(٢)</sup>.  
و من ذلك الكتاب أيضاً: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ لَا تَكُونَ بِهِ الْحِكَّةُ فليغتسل أول ليلة  
من شهر رمضان فلا تكون به الحكّة إلى شهر رمضان القابل»<sup>(٣)</sup>.  
و من كتاب الإقبال أيضاً قال: روى ابن أبي قرّة في كتاب «عمل شهر  
رمضان» بإسناده إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: «يستحبّ العمل في أول ليلة من شهر  
رمضان (و ليلة النصف) منه»<sup>(٤)</sup> فيستفاد من هذه الرواية استحبابه في ليلة  
النصف أيضاً، كما حكى عن المشايخ الثلاثة و أتباعهم<sup>(٥)</sup>، بل عن الغنية و الوسيلة  
الإجماع عليه<sup>(٦)</sup>.  
و يدل عليه أيضاً: المرسل المحكي عن المفضلة عن الصادق عليه السلام أنه  
«يستحبّ العمل ليلة النصف من شهر رمضان»<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) التهذيب ١: ١٠٤/٣٧٠، الرسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٣.  
(٢) إقبال الأعمال: ١٤، الرسائل، الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٤.  
(٣) إقبال الأعمال: ١٤، الرسائل، الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٥.  
(٤) إقبال الأعمال: ١٤، الرسائل، الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١.  
(٥) الحاكي عنهم هو المعامل في مذاكر الأحكام ٢: ١٦٥، و انظر: المفضلة: ١٥١ و الجمل و  
المقود (ضمن الرسائل العشر): ١٦٨، و المهدب ١: ٣٣، و المراسم: ١٥٢، و الكافي في الفقه:  
١٣٥، و المعتبر ١: ٣٥٥ حيث فيه حكاية قول السيد المرتضى نقلاً عن المصباح له.  
(٦) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٥: ٢٧، و انظر: الغنية، ٦٢، و الوسيلة: ٥٤.  
(٧) حكاه عنها السيد ابن طاووس في كتاب الإقبال ١: ١٥٠، و عنه في الرسائل، الباب ١٤ من  
أبواب الأغسال المسنونة، ح ٩.



(و) ليلة (سبع عشرة و تسع عشرة و إحدى و عشرين و ثلاث و عشرين) كما يدل عليها الأخبار المستفيضة:

منها: رواية الفضل بن شاذان، المتقدمة<sup>(١)</sup> في غسل الجمعة.

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «الغسل في سبعة عشر موطأ ليلة سبع عشرة من شهر رمضان، و هي ليلة التقى الجمعان، و ليلة تسع عشرة، و فيها يكتب الوفد وفد السنة، و ليلة إحدى و عشرين، و هي الليلة التي أصيب فيها أوصياء الأنبياء، و فيها رفع عيسى بن مريم عليه السلام، و قبض موسى عليه السلام، و ليلة ثلاث و عشرين يرجى فيها ليلة القدر»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار.

و يستحب في ليلة الثلاث و عشرين غسل آخر الليل؛ لرواية بريد بن معاوية، قال: رأيته - يعني أبا عبدالله عليه السلام، كما صرح به في محكي<sup>(٣)</sup> الإقبال - اغتسل في ليلة ثلاث و عشرين من شهر رمضان مرة في أول الليل و مرة في آخره<sup>(٤)</sup>، الخبر.

و يستحب أيضاً في شهر رمضان أغسال آخر غير الأغسال المشهورة التي عرفت.

ففي رواية ابن أبي يعفور - المروية عن الإقبال من كتاب علي بن

(١) في ص ١٠

(٢) التهذيب ١: ٣٠٢/١١٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١١

(٣) المحكي هو صاحب الوسائل فيها، ذيل ح ١ من الباب ٥ من أبواب الأغسال المسنونة.

(٤) التهذيب ٤: ٣٣١/١٠٣٥، إقبال الأعمال: ٢٠٧، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأغسال

المسنونة، ح ١.

عبدالواحد - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الغسل في شهر رمضان، فقال: «اغتسل ليلة تسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين وسبع وعشرين وتسع وعشرين»<sup>(١)</sup>.

وعنه أيضاً من الكتاب المذكور عن ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يغتسل في شهر رمضان في العشر الأواخر في كل ليلة»<sup>(٢)</sup>.  
وعنه أيضاً من كتاب الأغسال لأحمد بن محمد بن عتيّاش الجوهري بإسناده عن عليّ عليه السلام في حديث «أن النبي ﷺ كان إذا دخل العشر من شهر رمضان شمر وشدّ المنزر وبرز من بيته واعتكف وأحى الليل كله، وكان يغتسل كل ليلة منه بين العشاءين»<sup>(٣)</sup>.

و يحتمل قوياً كون مرجع الضمير في قوله عليه السلام: «منه» شهر رمضان المذكور في صدر الحديث، فتدلّ الرواية حيثلّ على استحباب الغسل في كل ليلة منه.

و قد صرح المحدث المجلسي في زاد المعاد بأنه ورد في رواية استحباب الغسل في كل ليلة<sup>(٤)</sup>، فلعلّه عثر على رواية أخرى غير هذه الرواية، فلا يبعد الالتزام به من باب التسامح.

و هن جماعة من أساطين الأصحاب<sup>(٥)</sup> التصريح باستحباب الغسل في

(١) إقبال الأعمال ٢٣٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١٣.

(٢) إقبال الأعمال ١٩٥، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١٠.

(٣) إقبال الأعمال ٢١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٦.

(٤) زاد المعاد ٩٩.

(٥) الحاكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٢٥: ٢٥٥.

جميع ليالي الإفراء.

و يدك عليه ما أرسله السيد ابن طاووس رحمته الله في الإقبال، قال - فيما حكى عنه في أعمال الليلة الثالثة من شهر رمضان - «و يستحب فيها الغسل على حسب الرواية التي تضمنت أن كل ليلة مفردة من جميع الشهر يستحب فيها الغسل»<sup>(١)</sup>.

(و) من الأغسال المشهورة: غسل (ليلة الفطر).

و يدك عليه رواية حسن بن راشد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون: إن المغفرة تنزل على من صام شهر رمضان ليلة القدر، فقال: يا حسن إن القاريجار إنما يعطى أجرته عند فراغه و ذلك ليلة العيد، قلت: جعلت فداك فما ينبغي لنا أن نعمل فيها؟ فقال: «إذا غربت الشمس فاغتسل»<sup>(٢)</sup> الحديث.

«القاريجار» فارسي معرب «كارگر» معناه: العامل و الأجير، كما حكاه في الوسائل عن بعض مشايخه<sup>(٣)</sup>.

(و) منها: الغسل (يومي العيدين): الفطرو الأضحى بلا خلاف فيه ظاهراً، بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه.  
و يدك عليه أخبار كثيرة:

ففي خبر سماعة، الوارد في بيان الأغسال: «و غسل يوم الفطر و غسل يوم الأضحى سنة لا أحب تركها»<sup>(٤)</sup>.

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٥: ٢٥٥، وانظر: إقبال الأعمال: ١٢١.

(٢) الكافي ٤: ١٦٧/٣، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١.

(٣) الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الأغسال المستنونة، ذيل ح ١.

(٤) التهذيب ١٠٤١/٢٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٣، و بصاً الباب

١٦ من تلك الأبواب، ح ٢.

و رواية علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة والأضحى والفطر، قال: «مستة وليس بفريضة»<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة. وقد يترأى من بعض الروايات وجوبه، كموثقة عمارة، الآتية<sup>(٢)</sup>.  
و رواية القاسم بن الوليد، قال: سألت عن غسل الأضحى، قال: «واجب إلا بمنى»<sup>(٣)</sup>.

لكنه يجب طرحه أو تأويله بقرينة ما عرفت.  
و أما وقت هذا الغسل فلا خلاف ظاهراً في أن أوله من طلوع الفجر، كما يدل عليه - مضافاً إلى صدق الغسل في اليوم - ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت هل يجزئه أن يغتسل بعد طلوع الفجر؟ هل يجزئه ذلك من غسل العيد؟ قال: «إن اغتسل يوم الفطر والأضحى قبل الفجر لم يجزئه، وإن اغتسل بعد طلوع الفجر أجزأه»<sup>(٤)</sup>.  
و يؤيده بل يدل عليه رسالة جميل بن دراج عن أحدهما عليهما السلام قال: «إذا غتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم»<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب ١/١١٢، الاستبصار ١/١٠٢: ٣٣٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١

(٢) في ص ٣٠

(٣) الفقيه ١/٣٢١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٤

(٤) قرب الإسناد ١/١٨١، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١

(٥) الكافي ٢/٤١٣، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب الجنابة، ح ٢.

و صحيحة زرارة، المتقدمة<sup>(١)</sup> في مبحث تداخل الأغسال.

و هل يمتدّ وقته إلى الليل؟ كما عن ظاهر الأكثر بل عن جملة من الأصحاب<sup>(٢)</sup> التصريح به؛ لإطلاق الأخبار، و معاقدة إجماعاتهم المحكيّة، أو أنّه إلى ما قبل الخروج إلى المصلّى؟ كما عن الحلّي<sup>(٣)</sup>، و أحد قولي العلامة حيث قال في محكيّ المنتهى: و الأقرب تضييقه عند الصلاة؛ لأنّ المقصود منه التنظيف للاجتماع و الصلاة و إن كان اللفظ الوارد دالّاً على امتداد وقته<sup>(٤)</sup>.

و عن الذكرى أنّه نسب هذا القول إلى ظاهر الأصحاب، قال فيما حكى عنه: الظاهر امتداد غسل العيدين بامتداد اليوم؛ عملاً بالإطلاق، و يتحرّج من تعليل الجمعة أنّه إلى الصلاة أو إلى الزوال الذي هو وقت صلاة العيد، و هو ظاهر الأصحاب<sup>(٥)</sup>. انتهى.

و قد استدّل له. بموثقة عمّار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينسى أن يغتسل يوم العيد حتى يصلي، قال: وإن كان في وقت فعله أن يغتسل و يعيد الصلاة، و إن مضى الوقت فقد جازت صلاته<sup>(٦)</sup>.

(١) في ج ٢ ص ٢٧٠.

(٢) الحاكي عنهم هو العاملي في مفتاح الكرامة ١٥١، وانظر نهاية الأحكام ١٧٦:١، وروض الجنان: ١٨، و مدارك الأحكام ١٦٦:٢.

(٣) حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٥:١-١٦، وانظر السرائر ٣١٨:١.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٢٦:١، وانظر: منتهى المطلب ١٣٠:١.

(٥) حكاة عنه البحراني في المحقائق الناصرة ١٨٥:٤، وانظر: الذكرى ٢٠٢:١.

(٦) التهذيب ٢٨٥:٣/٨٥٠، الاستبصار ٤٥١:١/١٧٤٧، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الأغسال

و عن الفقه الرضوي: «إذا طلع العجر يوم العيد فاغتسل، وهو [أول]»<sup>(١)</sup>  
أوقات العسل [ثم]»<sup>(٢)</sup> إلى وقت الزوال»<sup>(٣)</sup>.

وفي الجميع ما لا يخفى؛ فإن العلة المتخرجة - التي تبه عليها في الذكرى و  
استدل بها في محكي المتهم - بعد الغرض عن عدم صلاحيتها لإثبات حكم  
- شرعي أنها من قبيل الحكم التي لا يدور مدارها الحكم، ولذا لا تنفي استحبابه لمن  
لا يصلي العيد.

وأما الموثقة: فهي بظاهرها مسوقة لبيان حكم الصلاة الواقعة بلا غسل، فهي  
بظاهرها تدل على اشتراط الصلاة بالغسل، وجوب إعادتها عند الإخلال به ما  
دام وقتها باقياً، ومقتضاها وجوب تقديم غسل العيد على الصلاة من باب المقدمة.  
ولا ينافي ذلك استحباب الغسل لذاته يوم العيد مطلقاً لا من باب المقدمة  
في حق كل أحد ممن يصلي ولا يصلي، كما يقتضيه سائر الأدلة؛ إذ لا منافاة بين  
استحباب الغسل لذاته في اليوم مطلقاً، وجوب إثباته قبل الصلاة لأجل توقف  
الصلاة الواجبة عليه.

هذا إذا أمكن الالتزام بظاهر الموثقة من توقف الصلاة على الغسل، فكيف  
ولا يجوز الأخذ بهذا الظاهر؛ لوجود القاطع بعدم الاشتراط، فلا بد إما من طرح  
الموثقة، أو حملها على استحباب إيقاع الصلاة عقيب العسل، المستلزم  
لاستحباب تقديم الغسل عليها من باب المقدمة الغير المنافي لإطلاق استحبابه  
النفسي، كما هو واضح.

(١ و ٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٤٥، وانظر: للفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٣١.



..... مصباح الفقيه / ج ٦

و أمّا الرضوي - فمع ضعفه و مخالفته لعتوى الأصحاب - لا يصلح مقيّداً للإطلاقات الأدلة، مع أنّ انطباقه على ما يدّعيه الخصم لا يخلو عن تأمل.  
و أضعف ممّا عرفت: الاستدلال له برواية عبدالله بن سنان، الآية<sup>(١)</sup>، كما لا يخفى.

والأظهر ما حكى عن الأكثر من بقاء وقته إلى الليل وإن لا يخلو استدلالهم عليه - بإطلاق النصوص و الفتاوى و معاهد الإجماعات المحكيّة - عن تأمل؛ بطراً إلى قوّة احتمال ورود المطلقات مورد حكم آخر من بيان مشروعيّة الغسل في اليوم المخصوص، و نحوها، فلا يبقى لها ظهور معتدّ به في الإطلاق، لكن مع ذلك لا يخلو عن قوّة، فإن ترك التعرّض للتقييد مع تطاورها و تكاثرها ربما يوجب ظهورها في ذلك بملاحظة المجموع و إن لم يكن لكل من أحادها من حيث هو هذا الظهور.

هذا، مضافاً إلى استصحاب بقاء التكليف، و عدم سقوطه بحضور وقت الصلاة.

و منع جريان الاستصحاب فيه؛ لكونه زمانياً مدفوع: بأنّ المأخوذ في موضوع الحكم في النصوص و المناوى ليس إلّا يوم العيد، و لذا تمسك الأصحاب لإثبات المدّعى بإطلاق الأدلة، لا الجرم الأول لانه كي يكون الشك بعد انقضاء ذلك الجرم راجعاً إلى الشك في ثبوت مثل الحكم الأول لموضوع آخر غير الموضوع الأول حتّى يمتنع فيه الاستصحاب، نظير ما لو أمر الشارع بالجلوس يوم الجمعة في المكان العلاني بأمر غير قابل لأن ينمّسك بإطلاقه،

(١) في ص ٣٤.

فشك في اختصاص التكليف بما قبل الزوال أو شموله لما بعده أيضاً، فلا مانع من استصحابه مادام اليوم باقياً، وإنما الممتنع إجراؤه بعد انقضاء اليوم الذي أحده قُبداً في الموضوع، لا الجزء الأول الذي احتملنا مدخليته فيه.

نعم، لو كان مبنى الاستصحاب في بقاء الموضوع على المدافعة العقلية، لا تُحد حكم الصورتين، لكنه ليس كذلك؛ وإلا لم يجر في شيء من الأحكام لشرعية، بل المحكم فيه العرف القاضي ببقاء الموضوع في مثل الفرض بلا شبهة، لكن مع ذلك لا ريب في أن الأولى عدم تأخير الفصل عن أول الزوال بل عن وقت الصلاة، والأحوط إتياءه عند التأخير بداعي الاحتياط، والله العالم.

(و) منها: غسل (يوم عرفة) على المشهور بل المُجمع عليه، كما عن لغنية و المدارك<sup>(١)</sup>؛ للأخبار المستفيضة.

وفي بعضها وصفه بالوجوب، كخبر<sup>(٢)</sup> سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام، الذي عدّ فيه جملة من الأفعال الواجبة والمستحبة، ووصف أكثرها بالوجوب. والمراد به - على ما يشهد نفس هذه الرواية فضلاً عن شهادة غيرها من النصوص و الفتاوى - ما لا يتنافى الاستحباب، كما لا يخفى على من لا حظها، فيحمل عليه بقرينة ما عرفت.

ولا يختص بالناسك في عرفات؛ لإطلاق النصوص و الفتاوى، و خصوص رواية عبدالرحمن<sup>(٣)</sup> بن سبابة عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألتُه عن

(١) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٣٥:٥، ونظر: الفتنية ٦٢، و مدارك الأحكام ١٦٦:٢.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٢٨، الهامش (٤).

(٣) في النسخ الخطية و المجرىة: «عبد الله بدل و عبدالرحمن» و الصحيح ما أبتناه من المصدر.

عسل عرفة في الأمصار، فقال: «اغتسل أينما كنت»<sup>(١)</sup>.

و الظاهر امتداد وقت هذا الغسل أيضاً - كما يفتيه - بامتداد اليوم؛ للأصل، و إطلاق الدليل من النص و الفتوى.

و عن علي بن بابويه أنه قال: واغتسل يوم عرفة قبل زوال الشمس<sup>(٢)</sup>. و لعنه أراد به الغسل.

و كيف كان فلا دليل عليه.

نعم، في رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الغسل من الجنابة و الجمعة و يوم الفطر و يوم الأضحى و يوم عرفة عند زوال الشمس»<sup>(٣)</sup>. و هي لاتصلح مستندة له، كما هو واضح، كما أنها بعد إغراض الأصحاب عنها لاتصلح قرينة لتقييد غيرها من الأخبار، خصوصاً مع بُعد إرادة الغسل في خصوص وقت الزوال من تلك الأخبار المتطافرة من دون تعرض له في شيء منها، فلا يبعد أن يكون تخصيص هذا الوقت بالذكر في هذه الرواية إما لكونه أفضل أو لرجحان اشتغاله بعد الغسل بالأعمال المطلوبة يوم المعرفة بعد الزوال، والله العالم.

و يستحب الغسل يوم التروية أيضاً، كما عن جملة من الأصحاب<sup>(٤)</sup>.

(١) التهذيب ١٦٩٦/٤٧٩.٥، روضة الواعظين: ٣٥١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١.

(٢) كما في جواهر الكلام ٣٥:٥.

(٣) التهذيب ١١٠١-١١١/٢٩٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١.

(٤) الحاكي عنهم هو النراقي في مستند الشيعة ٣٣٥:٣، وانظر: الهداية - للصدوق - ٩٠٠، و نزعة الباطر ١٥، و منتهى المطلب ١٣٠:١، و نهاية الأحكام ١٧٧:١.

التصريح به؛ لصحيفة ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «الغسل في سبعة عشر موطئاً وعدّ منها يوم للتروية و يوم عرفة»<sup>(١)</sup>.

و صحيفة [معاوية بن عمار]<sup>(٢)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام «إذا كان يوم التروية فاغتسل»<sup>(٣)</sup> الحديث.

(و) من الأغسال المشهورة: غسل (ليلة النصف من رجب) كما صرح به جملة من الأصحاب، بل عن غير واحد دعوى الشهرة عليه، بل عن بعض نفي الخلاف فيه<sup>(٤)</sup>، وكفى به دليلاً في مثل المقام، مضافاً إلى ما حكى عن بعض من نسبته إلى الرواية<sup>(٥)</sup>.

و عن السيد ابن طاووس في الإقبال أنه قال: وجدنا في كتب العبادات هن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «مَنْ أدرك شهر رجب فاغتسل في أوله وأوسطه وآخره خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته»<sup>(٦)</sup>.

و لو قبل بعدم اختصاص وقت هذا العمل بالليل وامتداده إلى آخر النهار نظراً إلى إطلاق هذه الرواية، لكان وجهاً.

و الأحوط تكرير الغسل في اليوم و ليلته؛ لاحتمال كون كل منهما بالخصوص مراداً بالرواية، و يفهم منها استحباب الغسل في أوله و آخره أيضاً.

(١) التهذيب ١: ١١٤/٣٠٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١١.

(٢) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و المحبوبة: «وزارة» و ما أثبتناه من المصدر.

(٣) الكافي ٤: ٤٥٤/١، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب الإحرام، ح ١.

(٤) حكاية صاحب الجواهر فيها ٣٦: ٥ من الوسيطة ٥٤.

(٥) كما في جواهر الكلام ٥: ٣٦ من العلامة الحلي في نهاية الإحكام ١: ١٧٧، و الصيمري في

كشف الالتباس ١: ٣٤٠ - ٣٤١.

(٦) إقبال الأعمال: ١٢٨، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١.

والله العالم.

(و) منها: غسل (يوم السابع والعشرين منه) وهو يوم المبعث، كما عن المشهور<sup>(١)</sup>، بل عن الغنية الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>، وعن العلامة والصيمري نسبته إلى الرواية<sup>(٣)</sup>، لكن حكى عن جماعة<sup>(٤)</sup> الاعتراف بعدم الظفر على رواية. وربما يستأنس له: بالمرسل عنه عليه السلام أنه قال في جمعة من التجمعات: «هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فاغتسلوا»<sup>(٥)</sup> حيث علل الاغتسال: بأنه عيد، خصوصاً بضميمة ما حكى عن الخلاف من الإجماع على استحباب الغسل في الجمعة والأعياد<sup>(٦)</sup>، وعليه يتجه القول باستحبابه في يوم المولود أيضاً، كما صرح به بعض<sup>(٧)</sup>، بل وكذا في غيره من الأعياد بعد البناء على المسامحة. كما يؤيده أيضاً ما رواه المجلسي عليه السلام في زاد المعاد من فعل أحمد بن إسحاق القمي في تاسع ربيع المولود، معللاً بأنه عيد<sup>(٨)</sup>، بل يظهر منه كون الغسل في الأعياد من الأمور المعهودة المفروغ منها، والله العالم.

(و) منها: (ليلة النصف من شعبان) بلا خلاف فيه، كما في الجواهر<sup>(٩)</sup>.

(١) نسبته إلى المشهور الشهيد الثاني في الروضة البهية ١: ٦٨٦.

(٢) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٥: ٣٦، وانظر: الغنية: ٦٢.

(٣) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٥: ٣٦، وانظر: نهاية الأحكام ١: ١٧٧، وكشف الالتباس ١: ٣٤٠-٣٤١.

(٤) الحاكي عنهم هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٢٦، وانظر: للذكرى ١: ١٩٩٠.

(٥) كنز العمال ٧٥٦٧/٢١٢٥٦.

(٦) كما في جواهر الكلام ٥: ٣٧، وانظر: الخلاف ١: ٢١٩، المسألة ١٨٧.

(٧) صاحب الجواهر فيها ٥: ٣٦.

(٨) زاد المعاد: ٣٧٣.

(٩) جواهر الكلام ٥: ٣٧.

بل عن الغيبة دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>.

و يدل عليه: رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صوموا شعبان واغتسلوا ليلة الصنف منه، و ذلك تخفيف من رتكم و رحمة»<sup>(٢)</sup>.

(و) منها: غسل (يوم الغدير) إجماعاً، كما عن جماعة نقله، و قد سمعت نقل الإجماع أيضاً على استحبابه في الأعياد، الشامل للمقام.

و يدل عليه - مضافاً إلى ذلك - خبر علي بن الحسين العبدى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «صيام يوم عدير ثم يعدل صيام عمر الدنيا - إلى أن قال - و من صلى فيه ركعتين يغسل عند زوال الشمس من قبل أن تروى مقدار نصف ساعة» ثم بين كيفية الصلاة، إلى أن قال: «ما سأل الله حاجة من حوائج الدنيا و الآخرة إلا قضيت له كأنه ما كانت»<sup>(٣)</sup> الحديث.

و عن كتاب الإقبال بسنده عن الصادق عليه السلام في حديث ذكر فيه فضل يوم العدير، قال: «فإذا كان صبيحة ذلك اليوم وجب الغسل في صدر نهاره»<sup>(٤)</sup>.

و ظاهر الرواية الأولى تحديد العمل بما قبل الزوال، و ظاهر الثانية كونه في صدر النهار، و ظاهر الفتاوى و معاهد الإجماعات امتداده بامتداد اليوم.

و لا يعد تنزيل الروايتين على الفضل، بل لا يعد اختصاص الأولى بمريد

الصلاة.

و كيف كان فلا يعد الالتزام باستحبابه مطلقاً بعد البناء على المسامحة.

(١) الحاكي منها هو صاحب الجواهر فيها ٣٧:٥، وانظر الغيبة: ٦٢.

(٢) التهذيب ١/٣٠٨، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١.

(٣) التهذيب ١٤٣٣-١٤٤٤/٣١٧، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١.

(٤) إقبال الأعمال. ٤٧٤، و عنه في جواهر الكلام ٣٨:٥.

(و) منها. غسل يوم (المباهلة) وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة على المشهور.

و عن الإقبال نسبتَه إلى أصح الروايات بعد أن حكى فيه قولاً بأنه الواحد والعشرون، وقولاً بأنه السابع والعشرون<sup>(١)</sup>، ولم يحك قولاً بالحامس والعشرين، لكن حكى عن المصنف في المعتبر<sup>(٢)</sup> القول به.

و يدلُّ على الأول ما عن مصباح الشيخ عن محمد بن صدقة العبدي عن أبي إبراهيم موسى بن جعفر عليه السلام قال: «يوم المباهلة يوم الرابع والعشرون من ذي الحجة تصلي في ذلك اليوم ما أردت» ثم قال: «و تقول و أنت على غسل الحمد لله رب العالمين»<sup>(٣)</sup> إلى آخره.

و منه يظهر استحباب غسل هذا اليوم، كما هو المشهور بين الأصحاب، بل عن ظاهر الوسيلة عدم الخلاف في ثبوت غسل يوم المباهلة<sup>(٤)</sup>، و عن الغيبة الإجماع على استحباب غسل المباهلة<sup>(٥)</sup>.

و هي موثقة سماعة، التي عدَّ فيها جملة من الأغسال: «و غسل المباهلة واجب»<sup>(٦)</sup>.

و المراد بالوجوب الاستحباب المؤكَّد.

(١) كما في جواهر الكلام ٥: ٤٠، وانظر: إقبال الأعمال: ٥١٥.

(٢) الحاكي عنه هو العامل في مفتاح الكرامة ١٦٠: ١، و صاحب الجواهر فيها ٤٠: ٥، وانظر المعتبر ٣٥٧: ١.

(٣) مصباح المنتهجد: ٧٠٨، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب بقیة الصلوات المندوبة، ح ٢.

(٤) الحاكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٢٧، وانظر الوسيلة: ٥٥.

(٥) حكاه عنها العامل في مفتاح الكرامة ١٦١، وانظر الغيبة: ٦٢.

(٦) التهذيب ١: ١٠٤/٢٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٣.

و المراد بالمباهلة فيها - على الظاهر - ليس إلا يومها و لو بفرقة فتوى الأصحاب.

لكن يحتمل قوياً إرادة الغسل لفعل المباهلة، كما عن جماعة من المتأخرين استظهاراً، بل عن الحقائق أن في بعض الحواشي المسبوبة إلى المولى محمد تقي المجلسي رحمته الله مكتوباً على الحديث المشار إليه ما صورته «ليس المراد بالمباهلة اليوم المشهور حيث باهل النبي صلى الله عليه وآله مع نصارى نجران، بل المراد به الاغتسال لإيقاع المباهلة مع الحصوم في كل حين، كما في الاستخارة، و قد وردت بذلك رواية صحيحة في الكافي، و كان ذلك مشتهراً بين القدماء، كما لا يخفى»<sup>(١)</sup> انتهى.

ولعل مراده بما في الكافي رواية أبي مروق - المروية عن أصول الكافي - عن الصادق عليه السلام، قال: قلت: إنا نتكلم مع الناس فنحتج عليهم بقول الله عز وجل: «أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أُولى الأمر منكم»<sup>(٢)</sup> فيقولون: نزلت في أمراء السرايا، فنحتج بقول الله عز وجل: «قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى»<sup>(٣)</sup> فيقولون: نزلت في مودة قريى المسلمين، فنحتج بقول الله عز وجل: «إنما وليكم الله و رسوله»<sup>(٤)</sup> فيقولون: نزلت في المؤمنين، فلم أدع شيئاً مما حصرني ذكره من هذا و شبهه إلا ذكرته، فقال لي: «إذا كان ذلك فادعهم إلى المباهلة» قلت: فكيف أصنع؟ قال: «أصلح نفسك ثلاثاً، و أظنه قال: «وصم»

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٢٧، وانظر: الحقائق الناضرة ٤: ١٩٠-١٩١.

(٢) النساء ٤: ٥٩.

(٣) الشورى ٤٢: ٢٣.

(٤) المائدة ٥: ٥٥.



واغتسل و ابرز أنت و هو إلى الجبان، فشبك أصابعك اليمنى في أصابعهم ثم ألصقه و ابدأ بنفسك، و قل: اللهم رب السموات و رب الأرضين عالم الغيب و الشهادة الرحمن الرحيم، إن كان أبو مسروق جحد حقاً و ادعى باطلاً وأنزل عليه حساباً من السماء أو عذاباً أليماً، ثم ردّ الدعاء عليه فقل: وإن كان فلان جحد حقاً أو ادعى باطلاً وأنزل عليه حساباً من السماء أو عذاباً أليماً، ثم قال: «فإنك لا تليث إلا أن ترى ذلك، فوالله ما وجدت خلقاً يجيبني إلى ذلك»<sup>(١)</sup> الخبر.

و يستفاد من هذه الرواية مشروعية المباحلة و استحباب الحسل لها، و الله العالم.

ثم إنه قد حكى عن جملة من الأصحاب أنه يستحب الغسل ليوم دحو الأرض<sup>(٢)</sup>، و هو يوم الخامس و العشرين من ذي القعدة. و لم يظهر مستنده. و حكى عن الحلبي في إشارة السبق استحباب غسل ليلة الجمعة<sup>(٣)</sup>. و هو أيضاً - كسابقه - غير معلوم المستند، لكن لا بأس بالالتزام بهما من باب المسامحة.

و عن جملة من الأصحاب التصريح باستحباب الغسل يوم النبروز، بل لعنه هو المشهور بين المتأخرين، بل في الجواهر: لم أعثر فيه على مخالف<sup>(٤)</sup>. و المستند فيه: رواية المعلّى بن خنيس عن الصادق عليه السلام في يوم النبروز،

(١) الكافي ٥١٣: ٢ - ٥١٤: ١.

(٢) الحاكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٤٠: ٤١، وانظر: البيان: ٤، و الدروس ٨٧١ و الذكرى ١٩٩٦.

(٣) حكاة عنه صاحب كشف اللثام فيه ١٤٨: ١، وانظر: إشارة السبق: ٧٢.

(٤) جواهر الكلام ٤١: ٥.

قال: «إذا كان يوم النيروز فاعتسل و البس أنظف ثيابك»<sup>(١)</sup> الحديث.  
و الأقوال في تعيين النيروز مختلفة، و المشهور المعروف في هذه الأزمنة  
بل وكذا في الأعصار المتقدمة - مثل زمان المجلسين بل وكذا قبله - إنما هو يوم  
انتقال الشمس إلى الحمل.

و قيل: إنه اليوم العاشر من أيار<sup>(٢)</sup>.

و ربما احتمل كونه مصحف «أذله» فيؤول إلى المشهور.

و قيل: إنه يوم نزول الشمس في أول الجدي<sup>(٣)</sup>.

و عن المهذب أنه المشهور بين فقهاء العجم<sup>(٤)</sup>.

و قيل: إنه السابع عشر من كانون الأول<sup>(٥)</sup>.

و قيل: إنه تاسع شباط، حكى عن المهذب نسبه إلى صاحب كتاب

الأنواء<sup>(٦)</sup>.

و قيل<sup>(٧)</sup>: هو أول يوم من «مروردين» ماه، و هو أول سنة الفرس.

و حكى عن بعض أنه قال: إن تأسيس النيروز الجديد بانتقال الشمس إلى

برج الحمل في زمان السلطان ملكشاه السلجوقي في يوم الجمعة عاشر شهر

رمضان المبارك من سنة إحدى و سبعين و أربعمائة، فكيف يمكن أن يجعل ذلك

(١) مصباح المتعبد: ٧٩٠ (الهامش) الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب الأغسال المستوتة، ح ١.

(٢) حكاى صاحب السرائر فيها ٣١٥:١ من بعض محضلي أهل الحساب و علماء الهيئة.

(٣) كما في جواهر الكلام ٤٢:٥.

(٤) الحاكي عنه هو البحراني في المحقائق الناصرة ٢١٣:٤، و انظر: المهذب البارع ١٩٢:١.

(٥) حكاى صاحب كتاب الأنواء - كما في المهذب البارع ١٩٢:١ - من بعض العلماء.

(٦) الحاكي عنه هو البحراني في المحقائق الناصرة ٢١٣:٤، و انظر: المهذب البارع ١٩٢:١.

(٧) القائل هو صاحب كشف اللثام فيه ١٤٥:١ بعنوان «لعل».

منوطاً للأحكام الشرعية الثابتة قبل ذلك نحواً من خمسمائة سنة؟ و ذكر قبل ذلك أن بيور العرس إنما حدث في زمان جمشيد رابع ملوك الدنيا، بل قيل كان في زمان نوح عليه السلام<sup>(١)</sup>. انتهى.

و الذي يعلب على الظن كون المراد به في الرواية هو اليوم المشهور المعروف في هذه الأزمنة.

و أما سائر الأقوال فلا يبعد أن يكون منشؤها الحدس و الاجتهادات، أو الاعتماد على نقل قصص غير ثابتة.

و ما حكى عن زمان ملكشاه على تقدير ثبوته لم تستحق منافاته لذلك؛ لاحتمال كونه تجديدأ له بعد الاندراس، لا تأسيساً.

و كيف كان فربما يؤيد المشهور: الخبر الآخر الذي رواه المعلى أيضاً عن الصادق عليه السلام في فضل النيروز، المشتمل على ذكر أمور عظيمة قد وقعت في هذا اليوم، مثل: أخذ العهد لأمبر المؤمنين عليه السلام في غدير خم، وإرساله إلى وادي الجن، و طفره بأهل بهروان، و قتل ذي الندية، و أنه يظهر فيه القائم عجل الله فرجه، و يطفره [الله] بالبدجال فيصلبه في كاسة الكوفة - إلى أن قال: «و ما من يوم نيروز إلا و نحن نتوقع فيه الفرج لأنه من أيماننا حفظه الفرس وصيتموه»<sup>(٢)</sup> إلى آخر الرواية.

و في رواية أخرى عنه أيضاً أنه عليه السلام قال لي: «أتعرف هذا اليوم؟» قال:

(١) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٢٨ (الهامش) عن شارح الحجة.

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) المهذب البارع ١: ١٩٤ - ١٩٥، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب بقیة الصلوات المنسوبة، ح ٢.

قلت: لا، ولكنه يوم يعظمه العجم، فقال عليه السلام: «أفسره لك حتى تعلمه» قال: «يوم  
السيرور هو اليوم الذي أحد الله ميثاق العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»<sup>(١)</sup>  
لحديث، فإن العادة قاصية بأنه لو كان اليوم المعظم المحفوظ لدى العجم غير هذا  
اليوم المشهور، لنفي رسمه في الجملة، ولا أقل من بقاء اسمه لديهم ولو هي  
ألسة الشعراء وغيرهم من أرباب الحكايات.

و يؤيده أيضاً ما قيل<sup>(٢)</sup> من انطباقه على اليوم الذي أخذ فيه السبعة  
لأمير المؤمنين عليه السلام بعدير حُم حيث حسب ذلك، فوافق نزول الشمس بالحمل  
في التاسع عشر من ذي الحجة على حساب التقويم، ولم يكن الهلال مرتباً ليلة  
الثلاثين في تلك السنة، فكان الثامن عشر بحسب الرؤية، والله العالم.

هذا كله في الأعمال المستحبة للزمان (و) أما ما يستحب لغيره فقد ذكر  
المصنف رحمته الله منه (سبعة للفعل، وهي: غسل الإحرام) الذي لا خلاف في  
مشروعيته في الجملة نصاً وفتوى، بل الأخبار الدالة عليه كادت تكون متواترة،  
وربما يظهر من بعض الأخبار وجوبه، كمرسلة يونس عن أبي عبد الله عليه السلام  
قال: «الغسل في سبعة عشر موطناً منها الفرض ثلاثة» قلت: جعلت فداك وما  
الفرض منها؟ قال: «غسل الجاية وغسل مَنْ مَسَّ مِيتاً وغسل الإحرام»<sup>(٣)</sup>.

لكن يجب ارتكاب التأويل فيه وكذا في غيره ممّا ظاهره الوجوب من  
حيث اشتماله على الأمر به؛ لاستفاضة نقل الإجماع على استحبابه، بل عن حجج

(١) المهذب البارع ١، ١٩٥، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب بقیة الصلوات المندوبة، ح ٣.

(٢) القائل هو ابن قهد الحلبي في المهذب البارع ١، ١٩٦.

(٣) التهذيب ١، ٢٧١/١٠٥، الاستبصار ١، ٣١٦/٩٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب

التحرير التصريح بأنه ليس بواجب إجماعاً<sup>(١)</sup>.

و عن ابن المنذر: أجمع أهل العلم أن الإحرام جائز بغير اغتسال<sup>(٢)</sup>.

و يؤيده بُعد اختفاء مثله في الشريعة مع توفر الدواعي على نقله.

مصدراً إلى ظهور جملة من الروايات فيه:

مثل: حمر فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فيما كتبه إلى المأمون «و غسل يوم الجمعة سنة و غسل العيدين و غسل دخول مكة و المدينة و غسل الزيارة و غسل الإحرام - إلى أن قال - هذه الأغسال سنة، و غسل الجنابة فريضة و غسل الحيض مثله»<sup>(٣)</sup>.

و عن الفقه الرضوي «الغسل أربعة عشر وجهاً: ثلاث منها غسل واجب مفروض متى نسيه ثم ذكره بعد الوقت اعتسل، و إن لم يجد الماء تيمم، ثم إن وجدت فعليك الإعادة، و أحد عشر غسلاً سنة: غسل العيدين و الجمعة و غسل الإحرام و يوم عرفة و دخول مكة و دخول المدينة و زيارة البيت و ثلاث ليال في شهر رمضان: ليلة تسعة عشر و ليلة إحدى و عشرين و ليلة ثلاث و عشرين، و متى نسي بعضها أو اضطرَّ أو به علة تمنعه من الغسل فلا إعادة»<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك من الروايات الدالة عليه.

(١) حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٢٤٧:٥، و تنظر: تحرير الأحكام ٩٥:١.

(٢) حكاه عنه ابننا قدامة في المغني ٢٣٢:٣، و الشرح الكبير ٢٣١:٣.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٢٣:٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المستنوبة، ح ٦.

(٤) حكاه عنه المجلسي في البحار ٨١ ١٣، و تنظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٣، و ليس به غسل الإحرام، و هذه من الواجب في ص ٨٣ منه، فلاحظ.

فما عن طاهر بعض<sup>(١)</sup> القدماء من وجوبه ضعيف.  
 (و غسل زيارة النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام) على المشهور، بل عن العناية  
 دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>، و عن الوسيلة عدّه في المندوب<sup>(٣)</sup>، سلاخلاف و عن  
 المصاييح و غيره سبته إلى قطع الأصحاب<sup>(٤)</sup>، و هو الحجّة في مثل المقام.  
 و ربّما يستدلّ له: بخبر سماعة<sup>(٥)</sup> و نحوه<sup>(٦)</sup> ممّا دلّ على استحباب غسل  
 لزيارة.

و ثوقش فيه بأنّ المراد به زيارة البيت على ما يشهد به القرائن.  
 و عن الفقه الرصوي التصريح بغسل الزيارات بعد ذكره غسل زيارة  
 البيت<sup>(٧)</sup>، فلا يتطرّق فيه مثل هذه المناقشة.  
 و ربّما يستدلّ له أيضاً برواية العلاء بن سيابة عن الصادق عليه السلام في تفسير  
 قوله تعالى: «تُخَذُّوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ»<sup>(٨)</sup> قال: «الغسل عند لقاء كلِّ

(١) هو ابن أبي عمير كما حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١: ١٥٢، المسألة ١٠٢.

(٢) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٤: ٤٥٥، وانظر: الفقيه ٦٢.

(٣) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٤: ٤٥٥، وانظر: الوسيلة ٥٤.

(٤) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٤٥٥، وانظر: كشف اللثام ١: ١٥١، و كتاب المصاييح  
 مخطوط.

(٥) الكافي ٣: ٢/٤٠، الفقيه ١: ٤٥٠/١٧٦، التهذيب ١: ٤٠٤/٣٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب  
 الأغسال المسنونة، ح ٣.

(٦) الحصول ٤٩٨-٤٩٩/٥، و ٩/٦٠٣، صيرون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٢٣، الوسائل، الباب ١  
 من أبواب الأغسال المسنونة، الأحاديث ٦-٨.

(٧) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٤٥٥، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٢.

(٨) الأعراف ٧: ٣١.

إمام<sup>(١)</sup> الحديث، بناءً على ظهوره - بقرينة التعبير بلفظ «كُلَّ» ووقعه تفسيراً للآية الطاهرة في تعدد المسجد في كُلِّ زمان - في ما يعمّ مشاهدتهم، أو بدعوى عدم العرق بين زيارتهم حيّاً وميتاً، كما يؤيدها بعض الشواهد العقلية والمناسبات العقلية.

و الأولى في المقام الاستدلال بالأخبار الكثيرة الواردة في كيفية زيارتهم وإن اختص بعضها ببعض، أو ورد في خصوص زيارة، مثل الرواية<sup>(٢)</sup> المشهورة الواردة في زيارة الجامعة التي يزار بها كُلُّ إمام، الأمانة بالغسل، والأخبار الكثيرة الدالة عليه عند زيارة النبي ﷺ وأمر المؤمنين<sup>(٣)</sup> وأبي عبدالله<sup>(٤)</sup> وأبي الحسن الرضا<sup>(٥)</sup> صلوات الله عليهم.

و المروي عن كامل الزيارات - لابن قولويه - عن سليمان بن عيسى عن أبيه، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: كيف أرورك إذا لم أقدر على ذلك؟ قال: قال لي: «يا عيسى إذا لم تقدر على المجيء فإذا كان يوم الجمعة فاغتسل و توضأ واصعد إلى سطحك وصل ركعتين و توجه نحوي فإنه من زارني في حياتي فقد زارني في

(١) التهذيب ٣: ١١٠/١٩٧، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب المزار، ح ٢.

(٢) العقبة ٢: ٣٧٠/١٦٢٥، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب المزار، ح ٣.

(٣) الكافي ٤: ٥٥٠ (باب دخول المدينة و زيارة النبي ﷺ) - ح ١، التهذيب ٦: ٥٨/الوسائل، الباب ٦ من أبواب المزار، ح ١.

(٤) التهذيب ٦: ٢٥٦/الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب المزار، ح ١.

(٥) الكافي ٤: ٥٧٢/الوسائل، الباب ٥٩ من أبواب المزار، ح ١.

(٦) حيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٦٠/٢١، و ٢٦٢/٣٢، الوسائل، الباب ٨٨ من أبواب المزار، ح ١ و ٢.

مما تبي، و من زارني في مماتي فقد زارني في حياتي<sup>(١)</sup>.

و عن الكتاب المذكور عن أبي الحسن عليه السلام إذا أردت زيارة موسى بن جعفر و محمد بن علي عليه السلام فاغتسل و تطم و لبس ثوبيك الطاهرين<sup>(٢)</sup>.

و عنه أيضاً قال: و روي عن بعضهم عليه السلام إذا أردت زيارة قبر أبي الحسن علي بن محمد و أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام، تقول بعد العسل إن وصلت إلى قبرهم و إلا أومأت بالسلام من عند الباب الذي على الشارع<sup>(٣)</sup> الحديث.

وإن المتأمل في مثل هذه الروايات لا يكاد يشك في شرعية الغسل، و كونه من الأداب المطلوبة عند زيارة جميع الأئمة عليهم السلام مطلقاً و لو بنير الزيارة الجامعة المنصوص عليها بالخصوص و إن لم يرد نص عليه في خصوص بعضهم، خصوصاً بعد ما سمعت من الشهرة و دعوى الإجماع عليه، فلا شبهة فيه و لو لم نقل بالمسامحة، والله العالم.

(و غسل المفرط في صلاة الكسوف) أو الخسوف بأن تركهما منعماً (مع احتراق القرص) كله (إذا أراد قضاء ما على الأظهر) الأشهر بل المشهور سيما بين المتأخرين، كما في طهارة شيخنا المرتضى<sup>(٤)</sup> و لا، بل عن الغنية الإجماع عليه<sup>(٥)</sup>.

و يدل عليه ما عن الخصال عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

(١) كامل الزيارات ٢٨٧-٢٨٨/٤، و عنه في البحار ١٠١: ٦/٣٦٦.

(٢) كامل الزيارات: ٣٠١، و عنه في البحار ١٠٢: ١/٧.

(٣) كامل الزيارات: ٣١٣، و عنه في البحار ١٠٢: ٥/١١.

(٤) كتاب الطهارة: ٤٢٩.

(٥) حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١٨: ١، و نظره الغنية: ٦٢.



«الغسل في سبعة عشر موطناً» وعدّها إلى أن قال: «و غسل الكسوف إذا احترق القرص كلّه فاستيقظت و لم تصلّ فاغتسل و تقضي الصلاة، و غسل الجنب فريضة»<sup>(١)</sup> إلى آخره.

و رواه في الفقيه<sup>(٢)</sup> مرسلًا.

و صحيحة محمد بن مسلم - المروية عن التهذيب - عن أحدهما عليه السلام قال: «الغسل في سبعة عشر موطناً» إلى أن قال - و غسل الكسوف إذا احترق القرص كلّه فاغتسل»<sup>(٣)</sup>.

و رسالة حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل أن يصلّي»<sup>(٤)</sup> فليغتسل من غد، و ليقض الصلاة، و إن لم يستيقظ و لم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلّا القضاء بغير غسل»<sup>(٥)</sup>.

و عن الفقه الرضوي «و إن انكسف الشمس أو القمر و لم تعلم به فعليك أن تصلّيها إذا علمت، فإن تركتها متعمداً حتى تصبح فاغتسل وصلّ، و إن لم يحترق القرص فاقضها و لا تغتسل»<sup>(٦)</sup>.

(١) الخصال: ١/٥٠٨، و ليس فيه «و غسل الجنب فريضة» الوسائل، الباب ١ من أبواب الأفعال المستنونة، ح ٥.

(٢) الفقيه ١: ١٧٢/٤٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأفعال المستنونة، ح ٤.

(٣) التهذيب ١: ١١٤-١١٥/٣٠٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأفعال المستنونة، ح ١١.

(٤) في التهذيب: «و لم يصلّ» بدل «فكسل أن يصلّي».

(٥) التهذيب ١: ١١٧-١١٨/٣٠٩، الاستبصار ١: ٤٥٣-٤٥٤/١٧٥٨، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الأفعال المستنونة، ح ١.

(٦) حكاة عنه البحراني في الحقائق للناصرة ٤: ٢١١-٢١٢، و انظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٣٥.

و ظاهر هذه الأخبار بأسرها وجوبه، كما حكى القول به عن صلاة المفنعة و  
المراسم و المهذب و مصباح الشيخ و جملته و المبسوط و الخلاف و الاقتصاد و  
الكافي و الوسيلة و شرح الجمل للقاضي و الصدوقين<sup>(١)</sup> نصاً في بعضها، و طهوراً  
في الباقي، و مال إليه في محكي المتهى و المدارك<sup>(٢)</sup>، بل عن الشيخ في الخلاف  
الإجماع على أن من ترك صلاة الكسوف مع احتراق القرص فعليه الغسل و  
القضاء<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و عن شرح الجمل للقاضي و أمّا لزوم القضاء بالدليل عليه الإجماع، و  
طريق براءة الذمة. و كذلك القول في الغسل<sup>(٤)</sup>.  
و لذلك كنه إختاره صريحاً بعض<sup>(٥)</sup> متأخري المتأخرين، إلا أن المحكي  
عن أكثر هؤلاء التصريح بالاستحباب في باب الطهارة<sup>(٦)</sup>، و لذا ادعى في محكي

(١) كما في كتاب طهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٣٠، و انظر: المفنعة: ٢١١، و المراسم: ٨١، و  
المهذب: ١٢٤١، و مصباح المنهجد: ٧٤٢، و الجمل و المقود (صن الرسائل العشر): ١٩٤،  
و المبسوط: ١٧٢، و الخلاف: ٦٧٨: ١، المسألة ٤٥٢، و الاقتصاد: ٢٧٢، و الكافي في  
الفقه: ١٥٦، و الوسيلة: ١١٢، و شرح جمل العلم و العمل: ١٣٦ - ١٣٧، و الفقيه  
١: ١٧٢/٤٤١، و الهداية: ٩٠، و حكاه عن الصدوقين العلامة الحلّي في مختلف الشيعة  
٢: ٢٩٢، ضمن المسألة ١٨٠.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٣٠، و انظر: متهى المطلب: ١٣١١، و مدارك  
الأحكام: ١٧٠٢.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٣٠، و انظر: الخلاف: ١: ٦٧٩، دليل  
المسألة ٤٥٢.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٣٠، و انظر: شرح جمل العلم و العمل:  
١٣٦ - ١٣٧.

(٥) لم نتحققه.

(٦) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٣٠.

[المصباح] <sup>(١)</sup> تحقق الإجماع على الاستحباب <sup>(٢)</sup>.

و استدلل للمشهور: بالأصل، و حصر الأغسال الواجبة في جملة من الروايات فيما عدا، و إشعار الأخبار الآمرة به باستحبابه من حيث عدّه في ضمن الأغسال المستحبة، خصوصاً مع تخصيص الفرض في صحيحة ابن مسلم و رواية الحصال <sup>(٣)</sup> بغسل الجنابة، و أنت حير بأن رفع اليد عن ظواهر الأخبار المستفيضة مثل المذكورات في غاية الإشكال.

و أمّا تخصيص الفرض في الروايتين بغسل الجنابة فلا بدّ من توجيهه؛ لاشتغالهما على غسل الممس الذي نلتزم بوجوبه.

و بهذا ظهر لك أنّ عدّه في سوق الأغسال المستحبة لا يجدي لكون غسل الممس أيضاً مذكوراً في ضمنها، خصوصاً مع أنّه مذكور في صحيحة ابن مسلم بعد غسل الجنابة حيث عدّ سائر الأغسال ثمّ قال: «و غسل الجنابة فريضة و غسل الكسوف إذا احترق الفرض كله فاغسل» <sup>(٤)</sup>.

لكن مع ذلك يعلب على الظن استحبابه، إلا أنّه ليس عن مستد يعتدّ به و لعلّ مشأه الشهرة، و نقل الإجماع، و بعض المبعّدات المفروسة في الدهن، فالقول بالوجوب لو لم يكن أقوى فلاريب في أنّه أحوط.

ثمّ إنّ المشهور اختصاص الغسل بالقضاء، فلا يشرع للأداء.

(١) يدل ما بين المعقوفين في النسخ المحلّة و الحجرية: «المصباح» و الصحيح ما أشتاه من جواهر الكلام.

(٢) حكاه عنها صاحب للجواهر فيها ٥٠:٥.

(٣) تقدّمنا في ص ٤٨.

(٤) التهذيب ١١٤ - ١١٥ / ٣٠٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١١.

و عن المختلف و بعض من تأخر عنه استحبابه للأداء أيضاً<sup>(١)</sup> . و لعنه لإطلاق الأمر بالاعتسال عند احتراق القرص كله في الصحيحة المتقدمة<sup>(٢)</sup> و فيه: أن ظاهر هذه الصحيحة بمقتضى إطلاق الأمر الوارد فيها: مطلوبة الغسل بل وجوبه بعد الاحتراق لذاته، لا لأجل الصلاة التي ربما يؤتى بها قبل احتراق القرص، و هذا مما لا يقول به الخصم، بل لم يلتزم به أحد، بل عن بعض<sup>(٣)</sup> دعوى الإجماع على عدم كونه إلا لأجل الصلاة، فالقرينة المرشدة إلى إرادة خلاف هذا الطاهر ليست إلا سائر النصوص و العتاوى الدالة على اختصاصه بالقضاء.

و بعبارة أخرى. إذا تعذر الأخذ بهذا الطاهر، تكون الرواية مجملة من حيث المتعلق، و سائر الأخبار مبينة لها.

هذا، مع أنه ليس للصحيحة ظهور معتد به في الإطلاق، فإنها على الظاهر<sup>(٤)</sup> مسوقة لبيان عدد الأغسال المشروعة، لا لبيان شرعيتها على الإطلاق.

هذا كله بعد الغض عما يقوى في النظر من اتحاد هذه الرواية مع رواية الحصول، الصريحة في الاختصاص بالقضاء بقربة اتحاد الراوي و المروي عنه - على احتمال - و مضمون الرواية و معظم فقراتها، فالاختلاف الحاصل فيها بحسب الطاهر ليس إلا بواسطة الرواية من حيث الاختصار و نقل المضمون، والله

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٣٠، وانظر: مختلف الشيعة ١: ١٥٣، المسألة

١٠٣، و مدارك الأحكام ٢: ١٧٠، و مفاتيح الشرائع ١: ٣٦١.

(٢) و هي صحيحة ابن مسلم المتقدمة في ص ٥٠.

(٣) الحاكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٣٣٠.

(٤) في وض ٨٤: «بحسب الطاهر» بدل «على الطاهر».

العالم.

و قد حكى<sup>(١)</sup> عن المشهور أيضاً - كما في المتن و غيره - اشتراط الغسل للقضاء بشرطين، أحدهما: تعمّد الترك، و الآخر: استيعاب الاحتراق، بل عن السرائر نفى الخلاف في عدم الغسل قرصاً و ثقلأ عند انتفاء أحد الشرطين<sup>(٢)</sup>، خلافاً للمحكي عن المرتضى رحمته الله في المصباح<sup>(٣)</sup>، فلم يعتبر الثاني، و للمحكي عن المقنع و الذكرى<sup>(٤)</sup>، فلم يعتبر الأول.

و لعلّ مستند الأول إطلاق مرسله<sup>(٥)</sup> حريز، الواجب حملها على صورة الاستيعاب بقرينة غيرها من النصوص و الفتاوى.

و مستند الأخيرين: إطلاق صحيحة<sup>(٦)</sup> ابن مسلم، التي عرفت قوة احتمال اتحادها مع رواية الخصال، التي كادت تكون صريحة فيما هو المشهور فصلاً عن لزوم تقييدها على تقدير التعدّد بهذه الرواية و غيرها من مرسله حريز، المصرّحة بالاشتراط، و كذلك الفقه الرضوي<sup>(٧)</sup>، مع اعتصامها بفتاوى الأصحاب، والله العالم.

(و غسل التوبة سواء كان من فسق أو كفر) على المشهور، بل من

(١) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٠.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٠، وانظر: السرائر ٣٢١:١.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٠، و يحكا عنه المحقق الحلّي في المعتمد ٣٥٨:١.

(٤) الحاكي عنهما هو صاحب كشف اللثام فيه ١٥٢:١، و يحكا عن ابن بابويه في المقنع العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٢٩٢:٢، ضمن المسألة ١٨٠، و لم نجده فيه، وانظر: الذكرى ١٩٨:١.

(٥ و ٦) المتقدم في ص ٤٨.

(٧) تقدّم في ص ٤٨.

المتنهي أنه مذهب علمائنا أجمع<sup>(١)</sup>.

و يدل عليه: رواية مسعدة بن زياد، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له رجل: بأبي أنت وأمي إني أدخل كنيفاً ولي جيران وعندهم جوار يستغني و يضر من بالعود فربما أطلت الجلوس استماعاً مني لهم، فقال عليه السلام: «لا تفعل» فقال الرجل: والله ما أتيتهم برجلي وإنما هو سماع أسمعه بأذني، فقال عليه السلام: «بالله أنت أما سمعت الله يقول: (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عِنْدَ رَسُولِيَ)»<sup>(٢)</sup> فقال: بلى والله كأنني لم أسمع بهذه الآية من كتاب الله من عربي ولا من عجمي، لا جرم إني لا أعود إن شاء الله وإني أستغفر الله، فقال له: «قم فاغتسل وحل ما بدا لك فإنك كنت مقيماً على أمر عظيم ما كان أسوأ حالك لو مت على ذلك، احمد الله وسأله التوبة من كل ما يكره، فإنه لا يكره إلا كل قبيح، والقبيح دفعه لأهله فإن نكل أهل»<sup>(٣)</sup>.

و الرواية وإن وردت في الفسق لكن يكفي في التعميم للكفر: الشهرة و نقل الإجماع، مضافاً إلى إمكان استعادته من التعليل الوارد في الرواية. و قد روي أن النبي صلى الله عليه وآله أمر فيس بن عاصم و ثمامة بن أثال بالاغتسال لما أسلما<sup>(٤)</sup>، و الظاهر أنه لم يكن للجناية؛ لعدم اختصاصها بهما.

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٠، و انظر: متن المطلب ١٣١:١.

(٢) الإسراء ١٧: ٣٦.

(٣) الكافي ٤٣٢: ١٠، و في الفقيه ٤٥: ١٦٧-١٧٧، و التهذيب ١١٦: ٣٠٤ مرسلاً و في الجميع بتفاوت يسير في بعض الألفاظ.

(٤) مس أبي داود ٣٥٥/٩٨: ١، سنن النسائي ١٠٩: ١، سنن البيهقي ١٧١: ١ و ١٧٢، مسند أحمد ٦١٥، أسد الغابة ٤/١٣٣: ٤٣٦٤، الإصابة في تمييز الصحابة ٥/٢٥٩: ٧١٨٨، معرفة الصحابة - لأبي نعيم - ٢٩٠: ٣-٢٩١/١٣٩١.

ثم إنه حكى عن بعض الأصحاب التصريح باختصاص استحباب الغسل بالتوبة عن الكبيرة دون الصغيرة<sup>(١)</sup>، بل ربما استظهر ذلك من المتن ونحوه؛ نظراً إلى عدم كون الصغيرة موجبة للفسق كي يندرج في موضوع الحكم، لكن عتمة بعضهم<sup>(٢)</sup>، بل عن بعض أنه هو المشهور<sup>(٣)</sup>، بل عن المستهمل دعوى الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>، و عن الحدائق بسببه إلى الأكثر<sup>(٥)</sup>، بل لا يبعد إرادته من المتن وغيره.

و كيف كان فهذا هو الأظهر بعد البناء على المسامحة خصوصاً مع إمكان دعوى استعادته من الرواية المتقدمة<sup>(٦)</sup>؛ إذ الظاهر أن قوله ﷺ: «قُمْ فَاغْتَسِلْ» إلى آخره، بيان لكيفية التوبة بإظهار الندم بالتطهير، و فعل الصلاة كفارة له عما صدر منه من الخطيئة، وقوله ﷺ: «فإِنَّكَ كُنْتَ مَقِيماً عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ» مسوق لأن يقرب احتياجه إلى التوبة إلى ذهنه.

هذا، مع أن المورد - و هو استماع التعمي من وراء الجدار - بحسب الظاهر من الصفات، و كون إصرار الجاهل بالحكم - الذي يرى جواره - موجباً لصيرورته كبيرة لا يخلو عن إشكال.

و لا ينافيه إطلاق الأمر العظيم عليه في الرواية؛ فإن مطلق الخروج من طاعة الله بارتكاب محارمه عظيم و إن كان بعضها أعظم من بعض، والله العالم.

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ٥٣:٥ عن الفتية ٦٢.

(٢) كصاحب الجواهر فيها ٥٤:٥.

(٣) حكاه صاحب الجواهر فيها ٥٤:٥ عن كتاب المصابيح، و هو مخطوط.

(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٥٤:٥، وانظر: منتهى المطلب ١٣١:١.

(٥) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣١، وانظر: الحدائق الناضرة ١٩٤:٤.

(٦) في ص ٥٣.

(و) عبل (صلاة الحاجة و صلاة الاستخارة) على المشهور من غير نقل خلاف فيه، بل عن الغنية و ظاهر غير واحد دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>.  
و قيل<sup>(٢)</sup> إن المراد بصلاة الحاجة و الاستخارة هي الصلاة الخاصة التي وردت للحاجة و الاستخارة مقيّدة بالعمل، لا مطلق صلاة يصلّيها الرجل لهما.  
أقول: أمّا الأخبار الأمرة بالغسل لصلاة الحاجة فهي كثيرة، لكنّها مشتملة على خصوصيات ربما يقوى في النظر كونها من الآداب المحسنة من دون أن يتقيد بها مطلوبة صلاتها أو العمل لها.

و يؤيده إطلاق الأصحاب في فتاويهم و معتقد إجماعهم، فإنّ ظاهرها استحباب الغسل لمطلق صلاة الحاجة و الاستخارة وإن لم تكن بالكيفية الواردة في خصوص الأخبار الأمرة بالعمل. فالأشبه شرعية الغسل لمطلق صلاتهما، كما أنّ الأظهر شرعية الصلاة لهما مطلقاً وإن لم تكن بالآداب الموطّعة المنصوصة.  
بل قد يقال: إنّ الأقوى شرعية الغسل لنفس طلب الحاجة و الاستخارة من دون صلاة، كما يستظهر ذلك من المحكي عن التذكرة ناسباً إلى علمائنا<sup>(٣)</sup>.  
و يستشهد له بما عن الفقه الرضوي في تعداد الأغسال: «و غسل طلب الحوائج و غسل الاستخارة»<sup>(٤)</sup>.

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣١، وانظر: الغنية: ٦٢، و المعبر ٣٥٩:١، و تذكرة الفقهاء ١٤٦:٢، المسألة ٢٨٢، و روض الجنان: ١٨.

(٢) القائل هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣١، و قبله المحقق الكركي في جامع المقاصد ٧٦١، و العامل في مدارك الأحكام ١٧١:٢، و صاحب كشف اللثام فيه ١٥٧:١.

(٣) كما في جوهر الكلام ٥٥:٥، وانظر: تذكرة الفقهاء ١٤٦:٢، المسألة ٢٨٢.

(٤) المحكي عنه هو صاحب كشف اللثام فيه ١٥٧:١، وانظر: الفقه المنسرب للإمام الرضا عليه السلام ٨٢.



و في موثقة سماعة، الواردة في تعداد الأغسال: «و غسل الاستخارة مستحب»<sup>(١)</sup>.

لكن يتوجه عليه: كون الخرين مسوقين لبيان حكم آخر، فلا ظهور لهما في الإطلاق، فالقول باستحبابه مطلقاً لا يخلو عن تأمل.

ثم إنه قد يراد بالاستخارة المشاورة و الإرشاد إلى الأصلح. و قد يراد بها طلب أن يجعل الله له الحيرة في الأمر الذي يطلبه.

و لعل هذا الأخير هو المراد بصحيفة زارة عن الصادق عليه السلام في الأمر الذي يطلبه الطالب من ربه، إلى أن قال: «وإذا كان الليل فاغتسل في ثلث الليل الثاني» و ساق الحديث إلى أن قال: «وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية استنار مائة مرة»<sup>(٢)</sup> الحديث.

و أمّا الأصحاب فمرادهم على الظاهر - كما يظهر من بعض<sup>(٣)</sup> - هو المعنى الأول.

و كيف كان فلا شبهة في شرعية الصلاة لها في الجملة بكلا معنييه، كما يدل عليه الأخبار الواردة في باب الاستخارة.

و الأظهر شرعية الغسل لصلاتها بكلا المعنيين و لو باعتبار اندراجها في صلاة طلب الحوائج، كما أنه لا يبعد اندراج بعض الأغسال المسنونة التي أحمل المصنف ذكرها في ذلك.

(١) التهذيب ١: ١٠٤/٢٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٣.

(٢) التهذيب ١: ١١٧/٣٠٧، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١.

(٣) راجع جواهر الكلام ٥: ٥٥٥.

منها: الغسل لصلاة الاستسقاء، وقد حكى عن الغيبة الإجماع عليه<sup>(١)</sup>

و في موثقة سماعة. هو غسل الاستسقاء واجب<sup>(٢)</sup>.

و المراد به الاستحياب المؤكد؛ إذ لا قائل بوجوبه على الطاهر، بل قد عرفت غير مرة عدم ظهور هذه الرواية في إرادة الوجوب بالمعنى المصطلح.

و عن فلاح السائل نقلاً عن ابن بابويه في كتاب مدينة العلم عن الصادق عليه السلام أنه روى حديثاً في الأغسال ذكر فيها «غسل الاستنخارة و غسل صلاة الاستسقاء و غسل الزيارة»<sup>(٣)</sup>.

و منها: الغسل لصلاة الطلame.

فعن مكارم الأخلاق عن الصادق عليه السلام قال: «إذا طلبت بمظلمة فلا تدع على صاحبك، فإن الرجل يكون مظلوماً فلا يرال [يدعو]»<sup>(٤)</sup> حتى يكون ظالماً، ولكن إذا ظلمت فاغسل وصل ركعتين في موضع لا يحجبك عن السماء، ثم قل: اللهم إن فلان بن فلان ظلمي وليس لي أحد أصول به عليه غيرك، فاستوف لي ظلامي الساعة الساعة بالاسم الذي إذا سألك به المضطر أجبتك فكشفت ما به من ضرر و مكنت له في الأرض وجعلته خليفتك على خلقك، فاسألك أن تصلي على محمد و آل محمد و أن تستوفي لي ظلامي الساعة الساعة قال: «فإنك لا تنبث حتى ترى ما تحب»<sup>(٥)</sup>.

(١) حكاها صاحب الجواهر فيها ٥٦:٥، وانظر: المنتبة: ٦٢.

(٢) التهذيب ١: ١٠٤/٢٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٣.

(٣) كما في جواهر الكلام ٥٦:٥، و لم نجده في فلاح السائل، و منه في البحار ٨١-٢٣/٣٠.

(٤) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٥) مكارم الأخلاق: ٣٣٢، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب بقية الصلوات المتدوية، ح ١.

و منها: الغسل لصلاة الخوف من الظالم.

حكى عن المكارم قال: «اغتسل وصلّ ركعتين واكشف عن ركبتيك، واجعلهما ممّا يلي المصلي و قلّ مائة مرّة: يا حيّ يا قيوم يا حيّ يا قيوم يا حيّ لا إله إلا أنت برحمتك أستغيث، فصلّ على محمّد و آل محمّد و أغشي الساعة الساعة، فإذا فرغت من ذلك فقلّ: أسألك أن تصليّ على محمّد و آل محمّد، و أن تلطف لي و أن تلعّب لي و أن تمكّر لي و أن تحدّد لي و أن تكيد لي و أن تكفيني مؤونة فلان بلا مؤونة، فإنّ هذا كان دعاء النبي ﷺ يوم أحده<sup>(١)</sup>. انتهى.

و ربما يتكلّف في إدراج الغسل لصلاة الشكر فيما عرفت؛ لكون الشكر موحياً لمزيد النعمة التي هي من أعظم الحوائج.

و فيه ما لا يخفى، لكس لا بأس بالالتزام باستحباب غسلها من باب المسامحة؛ لما حكى عن الغيبة من الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

بقي بعض الأغسال للأفعال

منها: غسل قتل الوزغ، و هو حيوان ملعون قد ورد ذمّه في الأخبار<sup>(٣)</sup> و الترغيب على قتله.

و قال في الجواهر و غيره: الطاهر أنّ سام أبرص و الورل بعض أهراده<sup>(٤)</sup>.  
و عن حياة الحيوان أنّ سام أبرص بتشديد الميم، قال أهل اللغة: هو كبار

(١) مكارم لأحلاق: ٣٣٩، مستدرك الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب بقیة الصلوات المتدوية، ح ٢.

(٢) حكاها صاحب الجواهر فيها ٥٧: ٥، وانظر الغيبة: ٦٢.

(٣) منها ما في الكافي ٢٣٢: ٥/٣٠٥، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأغسال المستوية، ح ١.

(٤) جواهر لكلام ٥٨: ٥، كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٣٢.

الورغ<sup>(١)</sup>. انتهى.

و يدل على استحباب الغسل له: رواية عبدالله بن طلحة، قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الورغ، فقال: «هو رجس، وهو مسخ كله، فإذا قتلته فاعتسل»<sup>(٢)</sup> و عن الهداية أنه روي «و العلة في ذلك أنه يخرج من الذنوب فيعتسل منها»<sup>(٣)</sup>.

و منها: الغسل لمن أراد تغسيل الميت و كذا تكفينه، نسبة بعض<sup>(٤)</sup> إلى الرواية.

و لعل المراد بها رواية محمد بن مسلم «الغسل في سبعة عشر موطناً - إلى أن قال - وإذا غسلت ميتاً أو كفّته أو مسسته بعد ما يبرده»<sup>(٥)</sup>.

و في دلالتها عليه منع ظاهر.

و منها: غسل من مات جنباً، ذكره بعض<sup>(٦)</sup> للأمر به في بعض الأخبار، لكن عن المصنف في المعتمد دعوى الإجماع على عدم استحبابه<sup>(٨)</sup>.

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٢، وانظر: حياة الحيوان ٥٤٢:١.

(٢) الكافي ٣٠٥/٢٣٢:٨، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١.

(٣) حكاه عنها صاحب كشف اللثام فيه ١٥٧:١، وانظر: الهداية: ٩١.

(٤) هو يحيى بن سعيد الحلبي في نزهة الناظر: ١٦.

(٥) الفقيه ١٧٢/٤٤:١، الخصال ١/٥٠٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٤ و ٥.

(٦) كالشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٣، واحتمله الشيخ الطوسي في التهذيب ٤٣٣:١، ديل ح ١٣٨٨، والاستبصار ١٩٥:١، ديل ح ٦٨٤.

(٧) التهذيب ٤٣٣:١-١٣٨٦، الاستبصار ١٩٤:١-٦٨٢/١٩٥-٦٨٤، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الأحاديث ٦ - ٨.

(٨) كما في جواهر الكلام ٥٩٥، وانظر: المعتمد ٢٧٤:١.

و منها: الغسل لأخذ التربة على مشرفها ألف سلام و تحية.

فمن مصباح السيد عليه السلام روي في أخذ التربة «أنك إذا أردت أخذها فقم في آخر الليل واغتسل و البس أطهر ثيابك و تطيب بسعد و ادخل وقف عند الرأس وحمل أربع ركعات»<sup>(١)</sup>.

و عن البحار عن المزار الكبير عن جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام «إذا أردت أن تأخذ من التربة فتعمد لها آخر الليل واعتسل لها بماء القراح و تطيب بسعد»<sup>(٢)</sup> الرواية.

و منها: الغسل عند إرادة السفر.

حكى عن ابن طاووس في أمان الأخطار أنه روي «أن الإنسان يستحب له إذا أراد السفر أن يغتسل و يقول عند غسله: بسم الله و بالله و لا حول و لا قوة إلا بالله»<sup>(٣)</sup> الدهاء.

و عن التهذيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام «إذا أردت الخروج إلى أبي عبد الله عليه السلام فقم قبل أن تخرج ثلاثة أيام: يوم الأربعاء و يوم الخميس و يوم الجمعة، فإذا أمسيت ليلة الجمعة فصل صلاة الليل ثم قم فانظر في نواحي السماء فاغتسل تلك الليلة قبل المغرب ثم تنام على طهر ثم إذا أردت

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٢، و عنه في البحار ١٠١/١٣٧، ٨٠/١٣٧، وانظر: مصباح الزائر: ٢٥٧.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٢، و عنه في البحار ١٠١/١٣٨-١٣٩، ٨٣/١٣٩، وانظر: المزار الكبير: ٥٠٩-٥١١ (مخطوط).

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٢-٣٣٣، و عنه في البحار ٧٦/٢٣٥، ١٩/٢٣٥، وانظر: الأمان من أخطار الأسفار و الأزمان: ٣٣.

المشي إليه فاغتسل ولا تطيب ولا تدخن ولا تكتحل حتى تأتي القبر»<sup>(١)</sup>.

و منها: الغسل لمن أراد رؤية أحد الأئمة في المنام.

وعن المفيد في كتاب الاختصاص عن أبي المغرا عن الكاظم عليه السلام «من كانت له إلى الله حاجة و أراد أن يرانا و يعرف موضعه فليغتسل ثلاث ليال بناحي بنا، فإنه يرانا و يغفر له بها»<sup>(٢)</sup>.

و منها: الغسل لعمل الاستفتاح؛ لما عن الشيخ و الصدوق و ابن طاووس بطرق متعددة عن الصادق عليه السلام أنه قال في حديث طويل: «إذا كان اليوم الخامس عشر فاغتسل عند الزوال»<sup>(٣)</sup> و عن رواية أخرى «قريباً من الزوال»<sup>(٤)</sup>.

و منها: الغسل عند الإفاقة من الجنون، ذكره بعض<sup>(٥)</sup>.

و ربما هلل بما قيل من أن من زال عقله أنزل فليغتسل احتياطاً<sup>(٦)</sup>

و فيه ما لا يخفى، خصوصاً أن الاستحباب فيه حكى عن الحنابلة<sup>(٧)</sup>، فالأولى تركه.

و منها: غسل واجدي المني في الثوب المشترك؛ للاحتياط.

و منها: استحباب إعادة الغسل لأولي الأعداء بعد زوال العذر عند من

(١) التهذيب ١٥٠/٧٦٦، الوسائل، الباب ٧٧ من أبواب المزور، ح ١.

(٢) الاختصاص: ٩٠، مستدرک الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب الأحكام المسنونة، ح ١.

(٣) كما في جواهر الكلام ٥٩:٥، ونظرة: مصباح المتعجل: ٧٤٢، و فصول الأشهر الثلاثة: ١٤/٢٤، وإقبال الأعمال: ٦٥٩.

(٤) كما في جواهر الكلام ٥٩:٥.

(٥) و ٦) نهاية الإحكام ١٧٩:١.

(٧) حكاه عنهم العلامة المحلي في منتهى المطلب ١٣٢:١، ونظرة: المغني و الشرح الكبير ٢٤٤:١.

لم يوجبها احتياطاً خروجاً من شبهة الخلاف.

و منها: غسل مَنْ أهرق عليه ماء غالب النجاسة، كما عن المصنف في الإشراف<sup>(١)</sup>.

و لعل المراد به الغسل بالفتح فاشتبهوا في نقله.

ثم إن ما ذكر من غسل الأفعال منها ما كان الفعل غايةً له، و منها ما كان سبباً له، و يختلفان من هذه الجهة من حيث التقدّم و التأخر.

(و) من الأغسال المسونة المشهورة: (خمسة للمكان، و هي غسل دخول الحرم) لقوله عليه السلام في موثقة سماعة: «و غسل دخول الحرم يستحب أن لا تدخله إلا بغسل»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة عبدالله بن سنان «الغسل في [أربعة] عشر<sup>(٣)</sup> موطناً - إلى أن قال - و دخول الكعبة و دخول المدينة و دخول الحرم»<sup>(٤)</sup>.

(و) غسل دخول (المسجد الحرام) لما عن الغنية و الخلاف من دعوى الإجماع عليه<sup>(٥)</sup>.

و عن الجعفي وجوبه<sup>(٦)</sup>.

(١) كما في جواهر الكلام ٥٩٠، وانظر الإشراف (ضمن مصنفات الشيخ المفيد ٩): ١٨.

(٢) التهذيب ١: ١٠٤/٢٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٣.

(٣) في السخ الخطبة و الحجرية. سبعة عشر. و ما أبتناه كما في المصدر.

(٤) الخصال. ٤٩٨-٤٩٩/٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٧.

(٥) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ٥: ٦٠، وانظر: الغنية: ٦٢، و الخلاف ٢٨٦٢-٢٨٧، المسألة ٦٣.

(٦) حكاه عنه الشهيد في الدروس ١: ٣٩٢.

و هو مع شذوذه مما لا شاهد به.

(و) غسل دخول (الكعبة) لقوله ﷺ في موثقة سماعة: «و غل دخول البيت واجب»<sup>(١)</sup>.

و المراد به تأكيد الاستحباب.

و قول أحدهما ﷺ في صحيحة ابن مسلم: «و يوم تدخل البيت»<sup>(٢)</sup>.

و في صحيحة ابن سنان، المتقدمة<sup>(٣)</sup> «و دخول الكعبة».

ثم إن المصنف رحمه الله لم يذكر الغسل لدخول مكة مع وقوع التصريح به في جملة من الأخبار.

منها: ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال، سمعته يقول: «الغسل من الجنابة و يوم الجمعة و العيدين و حين تحرم و حين تدخل مكة و المدينة و يوم عرفة و يوم تزور البيت و حين تدخل الكعبة»<sup>(٤)</sup> الحديث.

و ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتاب كتبه إلى المأمون «و غسل دخول مكة و المدينة»<sup>(٥)</sup>.

و في خبر الأعمش: «و غسل دخول مكة و غسل دخول المدينة»<sup>(٦)</sup>.

و خبر عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الغسل من الجنابة - إلى

(١) التهذيب ١ / ١٠٤ / ٢٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأفعال المسنونة، ح ٣.

(٢) التهذيب ١ / ١١٤ / ٣٠٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأفعال المسنونة، ح ١١.

(٣) في ص ٦٢.

(٤) النكاهي ٣ / ٤٠١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأفعال المسنونة، ح ١.

(٥) مهيون حصار الرضا عليه السلام ٢ / ٢٣٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأفعال المسنونة، ح ٦.

(٦) المحصول ٦٠٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأفعال المسنونة، ح ٨.



أن قال - و عند دخول مكة و المدينة و دخول الكعبة<sup>(١)</sup>.

و لعنه عليه السلام يرى وحدة الغسل المشروع لدخول الحرم و مكة، كما يؤيده  
 حلق معظم الأخبار المصرحة بالغسل لدخول مكة عن ذكر الغسل للحرم، و حلق  
 ما اشتمل على ذكر دخول الحرم عن ذكر دخول مكة، لكن عن الفقه الرضوي<sup>(٢)</sup>  
 التصريح بهما.

و كيف كان فالأظهر كون كل منهما غايةً مستقلةً للغسل، كما هو ظاهر  
 الأصحاب المصرح به في عبارات كثير منهم.

(و) كيف كان فقد ظهر لك بما سمعته من الأخبار استحباب الغسل لدخول  
 (المدينة) أيضاً.

و يدل عليه - مضافاً إلى ما سمعت - حسنة معاوية بن عمار عن  
 الرضا عليه السلام (٣) إذا دخلت المدينة فاغتسل قبل أن تدخلها أو حين تدخلها<sup>(٤)</sup>.  
 و في صحيحة ابن مسلم، الواردة في تعداد الأغسال «و إذا دخلت  
 الحرم»<sup>(٥)</sup>.

(و) غسل دخول (مسجد النبي صلى الله عليه وآله) كما يدل عليه رواية محمد بن

- (١) التهذيب ١١٠١-١١١١/٢٩٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١٠.  
 (٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٦، مستدرک الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال  
 المسنونة، ح ١.  
 (٣) كذا في السج الخطينة و الحجريّة و جواهر الكلام ٦١٥، و في المصدر عن الإمام  
 الصادق عليه السلام.  
 (٤) الكافي ٥٥٠: ٤ (باب دخول المدينة و زيارة النبي صلى الله عليه وآله -) ح ١، التهذيب ٦: ٨/٥، الوسائل،  
 الباب ٦ من أبواب المنزل، ح ١.  
 (٥) التهذيب ١١٤: ٣٠٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١١.

مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الغسل من الجنابة - إلى أن قال - وحين تدخل الحرم، وإذا أردت دخول البيت الحرام، وإذا أردت دخول مسجد الرسول ﷺ»<sup>(١)</sup>.

و عن الموجز و شرحه و نهاية الإحكام: زيادة الغسل لدخول مشاهد الأنمة عليه السلام في الأغسال المكاتبة بعد أن ذكروا استحبابه للزيارة<sup>(٢)</sup>.

و لم نعرف له شاهداً يعتد به عدا ما يظهر من بعض<sup>(٣)</sup> من استحباب الغسل لكل مكانٍ شريف أو زمانٍ شريف.

و ربما يظهر من بعض استحباب الغسل مطلقاً و لو من غير سبب كالوضوء؛ لكونه طهوراً<sup>(٤)</sup>، فيدلّ على استحبابه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾<sup>(٥)</sup> و قوله عليه السلام: «الطهر على الطهر عشر حسنات»<sup>(٦)</sup> إلى غير ذلك.

و أما كونه طهوراً مطلقاً فيفهم من قوله عليه السلام في بعض الروايات: «أي وضوء أطهر من الغسل»<sup>(٧)</sup> و مما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات<sup>(٨)</sup> على

(١) التهذيب ١: ٢٧٢/١٠٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ١٢.

(٢) المرجز (ضمن الرسائل العشر): ٥٤، كشف الالتباس ١: ٣٤١ و ٣٤٢، نهاية الإحكام ١: ١٧٧ و ١٧٨، وانظر أيضاً جواهر الكلام ٥: ٦٢.

(٣) هو ابن الجعيد كما في الذكرى ١: ١٩٩.

(٤) راجع المعتبر ١: ٣٥٤ و ٣٥٦.

(٥) البقرة ٢: ٢٢٢.

(٦) الكافي ١٠/٧٢٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الوضوء ح ٣.

(٧) الكافي ٤: ٥٣، ذيل ح ١٣، التهذيب ١: ٣٩٠/١٣٩، الاستبصار ١: ١٢٦/٤٢٧، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الجنابة، ح ١.

(٨) كامل الزيارات: ١٢/٣١، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب أحكام المساجد، ح ٢٢.

الإطلاق.

و فيه تأمل، لكن لا تأمل في جوازه من باب الاحتياط العقلي.  
و توهم شبهة التشريع أو عدم إمكان قصد التقرب مع الشك في مطلوبيته  
قد عرفت دفعه في مبحث النية، والله العالم.

(مسائل أربع:)

(الأولى: ما يستحب) من الأغسال (للفعل) إما أن يكون الفعل سبباً له،  
كقتل الوزغ و السعي إلى رؤية المصلوب، وإما أن يكون الفعل غايةً له.  
أمّا الأول: فوقته بعد حصول السبب من دون توقيت أو تضيق، إلا أن نقول  
بكون الأمر للفور العرفي، و هو في حيز المنع، فالأظهر بقاء مطلوبيته مطلقاً مادام  
العمر إلى أن يتحقق الامتثال أو ما هو بمنزلة في إمقاط الطلب.  
و أمّا ما كان الفعل غايةً له بأن كان المقصود بالعسل التوصل إلى إيجاد ذلك  
الفعل متطهراً، كعسل صلاة الحاحة و محوها (و) كذا الأعسال المسنونة لشرافة  
(المكان) بل مأل هذا القسم في الحقيقة إلى ما تقدمه، فإن المطلوب شرعاً هو  
الفعل لدخول ذلك المكان متطهراً.

وكيف كان ففي هذين القسمين (يقدم) العسل (عليهما) كما هو واضح،  
مضافاً إلى شهادة النصوص و الفتاوى بذلك.

لكن قد يظهر من بعض النصوص شرعية غسل المكان بعد الدخول فيه.  
مثل: حسنة معاوية بن عمار، المتقدمة<sup>(١)</sup> وإذا دخلت المدينة فاغتسل قبل  
أن تدخلها أو حين تدخلها.

(١) في ص ٦٤.

و رواية أبان بن تغلب، المروية عن حجّ التهذيب، و في ذيلها: «و لو لم يتمكّن من الغسل عند دخول الحرم فليؤخّره إلى أن يتمكّن قبل دخول مكة، فإن لم يتمكّن جاز أن يغتسل بعد دخول مكة»<sup>(١)</sup>

و عن معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام قال: «إذا انتهيت إلى الحرم إن شاء الله فاغتسل حين تدخل، و إن تقدّمت فاغتسل من بئر ميمون أو من بح أو من منزل بمكة»<sup>(٢)</sup>.

و خبر ذريح سألته عن الغسل في الحرم قبل دخوله أو بعد دخوله؟ قال: «لا يضرك أيّ ذلك فعلت... و إن اغتسلت في بيتك حين تنزل بمكة فلا بأس»<sup>(٣)</sup>. و ربما يتكلّف في توجيه هذه الروايات بحمل الحسنة<sup>(٤)</sup> على إرادة الغسل عند دخول المدينة بلا فصل أو معه، و حمل سائر الروايات على إرادة الغسل لدخول الكعبة أو المسجد أو غير ذلك.

و فيه ما لا يخفى من محالمة الظاهر خصوصاً في خبر ذريح.

و عن بعضهم تنزيل هذه الروايات على الضرورة<sup>(٥)</sup>.

و فيه: أن خبر ذريح كالصريح في خلافه.

(١) ما نسبته المؤلف رحمه الله إلى ذيل رواية أبان بن تغلب من كلام الشيخ الطوسي، أنظر التهذيب ٩٧:٥، ذيل ح ٣١٧.

(٢) الكافي ٤: ٤٠٠/٤، التهذيب ٩٧:٥-٣١٩/٩٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب مقدّمت الطواف، ح ٢.

(٣) الكافي ٤: ٣٩٨/٥، التهذيب ٩٧:٥-٣١٨/٩٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب مقدّمت الطواف، ح ١.

(٤) أي: حسنة معاوية بن عمّار، المتقدّمة في ص ٦٤.

(٥) راجع جواهر الكلام ٦٣:٥.

و أضعف منه توهم كونه قضاءً، فإنه بعد فرض كونه مطلوباً لأجل الدخول في المكان لا يعقل الأمر بتداركه بعد تحقق ذي المقدمة.

اللهم إلا أن يلتزم بكون الغسل في هذه الموارد مطلوباً بنفسياً، فلا مقتضي حيثث للالتزام بكونه قضاءً بعد قضاء الدليل بجواز إيجاده قبل الدخول أو بعده. و الأوفق بالقواعد هو الأخذ بظواهر الروايات، و الالتزام في موارد الثبوت بأن المطلوب شرعاً هو كون المكلف في ابتداء نزوله في هذه الأماكن المشرفة متطهراً إما من حين وروده أو بعده بلا فصل يعتد به، و ليس ذلك تخصيصاً للقاعدة العقلية التي أشرنا إليها من أنه إذا كان الغسل مطلوباً لأجل التوصل إلى إيجاد فعل أو دخول مكان متطهراً يجب أن يتقدمه.

و كيف كان فلا إشكال في جواز تقديم غسل الفعل و المكان عليهما، وإنما

#### الإشكال في مقامين:

أحدهما: في تحديد المقدار الذي يجوز فيه التقديم.

[و] ثانيهما: في تشخيص ما يتقضى به هذه الأغسال.

أما المقام الأول فنقول: القدر المتيقن الذي لا ينبغي التأمل فيه مع قطع النظر عن الأدلة الخارجية من نص أو إجماع إنما هو جواز الفصل بين هذه الأغسال و غاياتها بما يقضي به العرف و العادة في أمثال مثل هذه الأوامر، كساعة أو ساعتين أو ما يقربهما، و أما في ما زاد على ذلك فتأمل.

و قد جزم في الجواهر بعدم الاجتزاء به مع الفصل بالزمان الطويل، كاليومين و الثلاث فصاعداً بدعوى ظهور الأدلة أو صراحتها في عدمه ككلام الأصحاب، و قال: بل ربما يظهر من ملاحظة الأدلة إرادة الاتصال العرفي بالنفس و

المعل، فلا يعتبر التعجيل و المقارنة، كما لا يجتزأ بمطلق التراخي<sup>(١)</sup>. انتهى.  
و فيه: أنه لا ظهور في الأدلة فضلاً عن صراحته في عدم الاجتزاء به مع  
الفصل.

نعم، لا يبعد دعوى ظهور بعضها في إرادة الاتصال العرفي، لكن لا على  
نحو الاشتراط، بل لجريها مجرى العادة.

و لذا اعترضه شيخنا المرتضى رحمته بأن فعل العسل لأجل فعل لا يعتبر فيه  
لغة ولا عرفاً الاتصال العرفي بينهما، بل المفهوم عرفاً هو اعتبار بقاء الأثر المقصود  
من الغسل إلى وقت العمل، نظير قول الأمر: تطّعب لفعل كذا<sup>(٢)</sup>. انتهى.

لكنك خبير بأنه لا إحاطة لنا بذلك الأثر و لا طريق لنا إلى إحراره حين  
الشك حتى ندور مداره وجوداً و عدماً، فالواجب هو الاقتصار على القدر المتيقن  
الذي يفهم من الأدلة السمعية بقاؤه.

لكن قد يقال: إن مقتضى الأصل إبقاء ذلك الأثر إلى أن يعلم ارتفاعه، فعند  
الشك يُعمل بالاستصحاب.

و فيه: أنه إنما يتجه ذلك فيما إذا كان الشك مسبباً عن احتمال وجود  
المزيل ذاتاً أو وصفاً، كما لو شك في مقائه لأجل الشك في حدوث الحدث أو  
ناقضية الحادث، و أما الشك في كون الفصل الطويل مخللاً فمشوّه الشك في  
مقدار قابلية الأثر للبقاء، وقد تقرر في محله أن الاستصحاب في مثل العرض ليس  
بحجة.

(١) جواهر الكلام ٦٣:٥ و ٦٤.

(٢) كتاب الطهارة: ٣٣٤.

فظهر لك أنَّ مقتضى القاعدة هو الاختصار في الفصل على المقدار الذي يُعهم من الأدلة حوازه، فتجويزه فيما زاد على القدر المتيقن الذي سبَّه عليه يحتاج إلى دليل.

و قد يستظهر من صحيحة جميل الاجتزاء بغسل اليوم لليل وعكسه؛ فإنه روى عن الصادق عليه السلام أنه قال: «عسل يومك يجرئك لليلتك، و غسل ليلتك يجرئك ليومك»<sup>(١)</sup>.

و مقتضى إطلاقها بقاء أثر الغسل يوماً وليلة كما عن الصدوق الإفتاء بذلك<sup>(٢)</sup>.

و يدلُّ عليه أيضاً رواية إسحاق، الآتية<sup>(٣)</sup>.

لكن قد يشكل ذلك بما عن المشهور من تحديده بيوم الغسل وليله، كما يشهد له المعتمدة المستفيضة:

كصحيحة عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام، قال: «عسل يومك ليومك، و غسل ليلتك لليلتك»<sup>(٤)</sup>.

و رواية أبي بصير قال: سأله رجل و أنا حاضر، فقال له: اعتسل بعض أصحابنا فعرضت له حاجة حتى أمسى، قال: «يعيد الغسل يغتسل نهائراً ليومه ذلك، و ليلاً لليلته»<sup>(٥)</sup>.

(١) العقبة ٢٠٢٢/٩٢٣، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الإحرام، ح ١.

(٢) كما في جواهر الكلام ٦٤:٥، وانظر: المقنع: ٢٢٢.

(٣) في ص ٧٢.

(٤) الكافي ١/٣٢٧:٤، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الإحرام، ح ٢.

(٥) الكافي ٢/٣٢٨:٤، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الإحرام، ح ٣.

و رواية عثمان بن يزيد، قال: «مَنْ اغْتَسَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ كَفَّاهُ غَسْلُهُ إِلَى الْبَيْلِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيهِ الْغَسْلُ، وَ مَنْ اغْتَسَلَ لَيْلًا كَفَّاهُ غَسْلُهُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ»<sup>(١)</sup>

و هذه الروايات خصوصاً الأخيرة منها كادت تكون صريحة في التحديد بيوم الغسل وليله.

و قد يُجمع بينها وبين صحيحة جميل بالحمل على مراتب الأجزاء و استحباب الإعادة، أو بجعل اللام في الصحيحة بمعنى «إلى»  
و في الأخير من التبع ما لا يخفى، و أمّا الأول فليس كل البعيد.

ثم لو قسنا بالتحديد بيوم الغسل أو<sup>(٢)</sup> ليله، فلو وقع في أثناء أحدهما، فهل العبرة بمقدار اليوم أو الليل الذي وقع فيه بمعنى تقدير زمان النهار - مثلاً - بساعاته، فلو وقع في نصف نهار قصير، يؤخذ من الليل بمقدار الساعات الماضية من النهار و إن لم يبلغ إلى نصف الليل، أو يلتق مهما بمعنى أنه لو وقع في نصف النهار، يكمل بنصف الليل و هكذا، أو ينقضي بانقضاء اليوم أو الليل؟ وجوه، و الاحتمالان الأخيران جاريان مع التحديد بيوم الغسل و ليله أيضاً.

و الظاهر من الروايات بل كاد أن يكون صريحها هو الأخير، أي اختصاص غسل اليوم باليوم، و الليل بالليل، سواء وقع في أوله أم لا.

و ربما يستظهر منها الأول؛ نظراً إلى إمكان دعوى القطع بجواز الاجتزاء بالغسل الواقع قبل الفجر أو قبل المغرب للفعل الواقع بعده في الجملة.

(١) التهذيب ٥: ٦٤/٢٠٤، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الإحرام، ح ٤.

(٢) في النسخ الحقلية و الحجرية: «و بدل «أو» و الظاهر ما أثبتناه.



كما يشهد له صريح موثقة سماعة «مَنْ اغْتَسَلَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَقَدْ اسْتَحَمَ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ أَحْرَمَ مِنْ يَوْمِهِ أَجْزَأُ»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة جميل، المتقدمة<sup>(٢)</sup>.

و رواية إسحاق - المروية عن التهذيب - قال: سألته عن غسل الريارة يغتسل بالنهار و يزور بالليل بغسل واحد، قال: «يجزئه إن لم يحدث، فإن أحدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله»<sup>(٣)</sup>.

لكن الرواية الأخيرة مضطربة المتن حيث حكى عن الكافي أن السؤال فيها: إن الرجل يعتسل بالليل و يزور بالليل<sup>(٤)</sup>.

و قد تصدى بعض<sup>(٥)</sup> المحشيين لتوجيهه بحمل الباء على السببية.

و كيف كان فهذه الروايات لاتصلح قرينة لحمل الأخبار المتقدمة على هذا المعنى البعيد، أي التحديد بمقدار اليوم و إن أمكن على تقدير إرادته الجمع بين سائر الأخبار حتى خبر جميل بحمله على الاجتزاء بغسل اليوم لليل، و كذا عكسه في الجملة، لا مطلقاً؛ فإن حمل قوله طهارة «غسل يومك ليومك، و غسل ليلتك ليلتك» و كذا قوله طهارة في رواية أبي بصير - بعد أن سأله عن أن بعض أصحابنا اغتسل فعرض له حاجة حتى أمسى - إنه «يعيد الغسل نهائياً ليومه ذلك، و ليلاً لليلته» خصوصاً مع ترك الاستفصال عن كون الواقع أول طلوع الفجر، كاد أن

(١) التهذيب ٢٠٥/٦٤٥، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الإحرام، ح ٥.

(٢) في ص ٧٠.

(٣) التهذيب ٨٥٠/٢٥١٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب زيارة البيت، ح ٢.

(٤) الكافي ٢/٥١١٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب زيارة البيت، ح ٣.

(٥) هو المحشي القزويني كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٣٥.

يكون متعذراً، بل مما يُقطع بعدم إرادته من الرواية.

نعم، رواية عثمان لاتنافي هذا المعنى بمعنى أنه لو استفيد ذلك من دليل آخر، لاتعارضه هذه الرواية، لا أنها استعملت فيه.

وكيف كان فالذي ينبغي أن يقال: إن مقتضى القاعدة الأولية - مع قطع النظر عن الأدلة الواردة، كما نبهنا عليه آنفاً - إنما هو كفاية الغسل للفعل الواقع عقبه ولو مع الفصل بمقدار غير معتد به في العرف و العادة عند امتثال مثل هذه الأوامر مطلقاً من غير فرق بين كون الغسل واقعاً قبل طلوع الفجر أو المغرب والفعل بعده و بين كونهما واقعين في اليوم أو الليل، ولاتنافي ذلك إلا خبراً همرين يزيد و أبي بصير، الدالان على اختصاص أثر غسل اليوم باليوم و الليل بالليل، و هما لا يصلحان لتخصيص هذه القاعدة المستعادة من إطلاقات الأدلة المحتضدة بالأخبار المتقدمة المصرحة بكفاية غسل اليوم لليل و عكسه في الجملة، فلا بد إما من حمل الروایتين على إرادة الفضل و الاستحباب، أو صرفهما عن مثل الفرض بحملهما على إرادة الاختصاص فيما إذا لم يكن بين الغسل و الفعل اتصال عرفي، كما ليس بالبعيد.

و لأجل ما فيهما من الإحمال لاتصلحان شاهداً لصرف صحيحة جميل و خبر إسحاق عن طاهرهما من إطلاق الاجتزاء بغسل اليوم لليل و عكسه.

نعم، ربما ينافي هذا الإطلاق مفهوم العناية في رواية عثمان؛ فإن مقتضاه عدم كفاية الغسل الواقع عند طلوع الفجر بعد دخول الليل، لكن التناهي كما يرتفع بتفديد الصحيحة، كذلك يرتفع بالالتزام باستحباب الإعادة، كما هو أحد الاحتمالين المتقنن في الروایتين المتقننيتين، فالجمع بين الروايات بحمل

الإعادة على الفضل والاستحباب أولى من طرح البعض، أو سائر جهات التأويل، المحتملة، بل لو قلنا بانتقاض هذه الأغسال بأسباب الوضوء - كما ستعرف تحقيقه - فلا يبعد الالتزام ببقاء أثرها مطلقاً ما لم يحدث، كما يُستشعر ذلك بل يُستظهر من رواية إسحاق، المتقدمة<sup>(١)</sup>، فليتأمل.

و أمّا الكلام في المقام الثاني فقد صرح غير واحد بانتقاض هذه الأغسال باليوم، واستدل له بالمعتبرة المصرحة به.

مثل: صحيفة ابن الحجاج، قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوصاً قبل أن يدخل أيجزئه أو يعيد؟ قال: «لا يجزئه، إنما دخل بوضوء»<sup>(٢)</sup>.

و صحيفة نضر بن سويد عن أبي الحسن عليه السلام: عن الرجل يغتسل للإحرام ثم ينام قبل أن يحرم، قال: «عليه إعادة الغسل»<sup>(٣)</sup> و غير ذلك ممّا ورد في باب الإحرام.

و اختصاصها بغسل الإحرام غير صائر؛ لما عن المصاييح من أنّ الأصحاب لم يفرّقوا بينه وبين غيره<sup>(٤)</sup>.

لكن يعارضها صحيفة الميص من القاسم، قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتل للإحرام بالمدينة و يلبس ثوبين ثم ينام قبل أن يحرم، قل: «ليس

(١) في ص ٧٢

(٢) الكافي ٨/٤٠٠:٤، التهذيب ٣٢٥/٩٩:٥، الوسائل، الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف، ح ١

(٣) الكافي ٣/٣٢٨:٤، التهذيب ٢٠٦/٦٥:٥، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب لإحرام، ح ١.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٥.

عليه غسل»<sup>(١)</sup>.

و يؤيدها إطلاق صحيحة جميل وغيرها من الأخبار المتقدمة خصوصاً مع غلبة وقوع النوم في أثناء الليل، وكذا اليوم، إلا أن الأخبار المتقدمة أظهر في الانتقاض من هذه الصحيحة، بل قوله عليه السلام في صحيحة ابن الحجاج «إنما دخل بوضوء» صريح في ذلك.

وأما هذه الصحيحة فيحتمل قوياً ورودها لدفع توهم السائل وجوب غسل الإحرام، المفتضي لوجوب إعادته بعد الانتقاض، فقال الإمام عليه السلام: «ليس عليه غسل» يعني لا يجب عليه غسل.

و يؤيد إرادة هذا المعنى سوق العبارة، و تفكير لفظ «الغسل» كما عن التهذيب<sup>(٢)</sup> حملها عليه، فلا تصلح لمعارضة ما تقدم.

وأما المطلقات فلا بد من تقييدها بهذه الأخبار المقيدة، مع أنه ليس في الأخبار المتقدمة - فيما عدا الصحيحة - قوة ظهور في الإطلاق بالنسبة إلى النوم. و أما الصحيحة فلها قوة ظهور في ذلك بملاحظة أن الغالب تحقق النوم في اليوم و الليلة، لكن ليس لها قوة ظهور في الإطلاق؛ لقوة احتمال ورودها في مقام دفع توهم اختصاص غسل اليوم باليوم و الليل بالليل، كما لا يحفى على المتأمل و كيف كان فلا محيص عن تقييدها بهذه الأدلة.

(١) التهذيب ٢٠٨/٦٥:٥، الاستبصار ٢/١٦٤/٥٣٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب

الإحرام، ح ٣

(٢) الحاكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣٣٥، وانظر: التهذيب ٦٥:٥،

ذيل ح ٢٠٨.

فما يظهر من بعض<sup>(١)</sup> - من الميل أو القول بعدم باقضية النوم واستحباب إعادة العسل، جمعاً بين الروايات - ضعيف.

و أما غير النوم من الأحداث الموجبة للمضوء فالمشهور بين الأصحاب - كما عن الحقائق<sup>(٢)</sup> - عدم انتقاض الغسل بها؛ للأصل، وإطلاقات الأخبار المتقدمة التي يشكل ارتكاب التقيد في بعضها، مثل قوله عليه السلام: «مَنْ اغْتَسَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْمَجَرِّ كَمَا غَسَلَ إِلَى اللَّيْلِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيهِ الْغُسْلُ»<sup>(٣)</sup> الحديث؛ إذ الغالب وقوع الحدث في الجملة في اليوم، فيبعد إرادة الاجتزاء به بشرط عدم الحدث.

و تنزيل الرواية على إرادة بيان ما يقتضيه الغسل من حيث هو مع قطع النظر عن الطوارئ بعيد.

خلافاً للمحكي عن الشهيد<sup>(٤)</sup> و طاهر الموجه و شرحه<sup>(٥)</sup>، و قواه غير واحد من المتأخرين.

و علله بعض<sup>(٦)</sup> بنحو لزوم الإعادة بالنوم.

و فيه ما لا يخفى حيث لم يعلم أن قدح النوم من حيث الحديثية كي يقال: إن غيره أقوى في الحديثية على ما يظهر من أدلتها، فلا يبعد أن يكون المقصود بهذه

(١) راجع مدارك الأحكام ٢٥٢:٧.

(٢) الحاكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٥، وانظر: الحقائق الناضرة ٢٣٩:٤.

(٣) التهذيب ٢٠٤/٦٤٥، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الإحرام، ح ٤.

(٤) الحاكي عنهما هو العاملي في مدارك الأحكام ٢٥٣:٧، والبحراني في الحقائق الناضرة ٢٣٩:٤، وانظر: الدروس ٣٤٣:١، و مسالك الأفهام ٢٢٩:٢.

(٥) الحاكي عن ظاهرهما هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٥، وانظر: المرجع (ضمن الوسائل المشي): ٥٤، وكشف الالتباس ٣٤٢:١.

(٦) هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٥.

الأغسال حصول النشاط و النظافة و ارتفاع الكسالة و نحوها ممّا ينافيها النوم أو  
العسل الطويل أو نحو ذلك، دون البول و نحوه من أسباب الوضوء.

و ربما يستدلّ له: برواية إسحاق، المتقدمة<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا المرتضى رحمته بعد الاستدلال بها: و لا يعارضها إلّا ما تقدّم من  
أخبار اليوم و الليلة، و يدفع بوجوب تقييدها بها<sup>(٢)</sup>. انتهى و هو جيد

و توهم أهريّة حمل الأمر بالإعادة على الاستحباب من تقييد تلك  
المطلقات مدفوع: باستلزامه التأويل في جميع الأخبار بحمل الاجتزاء في  
المطلقات على إرادة بقاء الأثر في الجملة، و حمل عدم الاجتزاء المفهوم من هذه  
الرواية على ارتفاعه في الجملة، و لا يرتكب مثل ذلك في الأخبار التي يترأى  
منها المناقضة بلاشاهد خارجي، و إلّا فلا يكاد يتحقّق للأخبار العلاجيّة موقع، كما  
لا يخفى.

(و) أمّا (ما يستحبّ) من الأغسال (للزمان) فوقته على الظاهر نفس  
ذلك الزمان الذي أمر بفعله، فلا (يكون) الغسل إلّا (بعد دخوله) و بمتدّد الوقت  
بامتداد ذلك الزمان؛ لأنّ هذا هو الظاهر من أدلّة تلك الأغسال، كما تقدّم شطر من  
الكلام في غسل الجمعة و غيرها.

و يدلّ عليه في الجملة صحيحة العيص، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن  
الليلة التي يطلب فيها ما يطلب متى الغسل؟ فقال: «من أوّل الليل، و إن شئت حيث  
تقوم من آخره» و سألته عن القيام، فقال: «تقوم في أوّله و آخره»<sup>(٣)</sup>.

(١) في ص ٧٢.

(٢) كتاب الطهارة: ٣٣٥.

(٣) الكافي ١٥٤١/٣، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٣.

و رواية بكير عن الصادق عليه السلام في أي الليالي أغتسل في شهر رمضان؟ قال: «في ليلة تسع عشرة و ليلة إحدى و عشرين و ليلة ثلاث و عشرين و الغسل في أول الليل» قلت. فإن نام بعد الغسل؟ قال: «هو مثل غسل الجمعة إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجراًك»<sup>(١)</sup> فإنه يستفاد منها كونه مثل غسل يوم الجمعة لو لم يأت به في أول الوقت يأتيه في آخره.

و ربما يستشعر من بعض الروايات<sup>(٢)</sup> بل يستظهر منها كون الغسل في أول الليل أفضل.

و لا بأس بالالتزام به مع ما فيه من المصارعة إلى الخيرات و قد ورد في بعض الروايات أن النبي صلى الله عليه وآله كان يغتسل في العشر الأواخر من رمضان بين العشاءين<sup>(٣)</sup>، فالأولى هو الإتيان به كذلك؛ للتأسي.

و كيف كان فالظاهر أنه لا يشرع في الأغسال الزمانية التقديم لحوف الإعواز، و لا القضاء إلا مع النص، كما في غسل الجمعة.

و استقرب في محكي الذكرى جوازهما في سائر الأغسال الزمانية<sup>(٤)</sup>، و فيه تأمل.

نعم، الظاهر جواز التقديم في الجملة في أغسال ليالي شهر رمضان؛ لما روي - في الصحيح - عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «الغسل في شهر رمضان عدد

(١) التهذيب ١/٣٧٣-١١٤٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المستوتة، ح ١٤، و الباب ١١ من تلك الأبواب، ح ٢.

(٢) كصحيحه العيص، المتقدمة في ص ٧٧.

(٣) إقبال الأعمال ٢١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الأغسال المستوتة، ح ٦.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٤٠ و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٢٣٨:٤، و انظر: الذكرى ٢٠١:٩.

وجوب الشمس قُبَيْلَهُ ثُمَّ تَصَلِّي وَتَقْطُرُ<sup>(١)</sup>.

و عن السيد في كتاب الإقبال أنه روي أنه «يغتسل قبل العروب إذا علم أنها ليلة العيد»<sup>(٢)</sup>.

و عن ظاهر الصدوق و الكليني و بعض المتأخرين العمل به<sup>(٣)</sup>

و عن شارح الدروس حمله على الأفضل<sup>(٤)</sup>.

و لا يشترع إعادة هذه الأغسال بعد انتقاصها و لو بالحدث الأكبر؛ لحصول الامتنال الموجب لسقوط الطلب.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَسْتَظْهَرُ مِنَ الْأَدَلَّةِ مَحْبُوبِيَّةِ إِدْرَاكِ جَمِيعِ الْوَقْتِ طَاهِرًا. لَكِنَّهُ فِي حَيْزِ الْمَنْعِ، بَلِ الظَّاهِرُ خِلَافُهُ، كَمَا يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَوَايَةٍ بِكَبِيرٍ، الْمَتَقَدِّمَةُ<sup>(٥)</sup> بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ عَنِ النَّوْمِ بَعْدَ الْغَسْلِ :- «هُوَ مِثْلُ عَمَلِ الْجُمُعَةِ إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَجْزَأُكَ».

و رواية الحميري، قلت: فإن نام بعد الغسل؟ قال: «أليس هو مثل غسل الجمعة؟ إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر كفاك»<sup>(٦)</sup>.

و في صحيحة ابن مسلم: «يغتسل في ثلاث ليال في شهر رمضان - إلى أن

(١) الكافي ٤/١٥٣، الفقيه ٢/١٠٠: ٤٤٨، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٢.

(٢) إقبال الأعصار: ٢٧١، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٢.

(٣) حكاية عنهم الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٤، وانظر الفقيه ٢/١٠٠: ٤٤٨، و الكافي ٤/١٥٣، و بحار الأنوار ٩١/١١٥.

(٤) حكاية عنه الشيخ الأنصاري في كتاب طهارة: ٣٣٤، و انظر: مشارق الشموس. ٤٤.

(٥) في ص ٧٨

(٦) قرب الإسناد ١٦٨/٦١٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأغسال المستنونة، ح ٤.



قال - و العسل في أزل الليل [و هو] يجرى إلى آخره<sup>(١)</sup>.

المسألة (الثانية: إذا اجتمعت) أسباب (أغسال مندوبة) أحراه غُسل واحد بقصد الجميع لكن (لا تكفي نية القربة ما لم ينو السبب) إجمالاً أو تفصيلاً.

(و قيل: إذا انضم إليها واجب، كفاء نية القربة) الحاصلة بقصد امتثال الواجب.

و قد عرفت تحقيق المقام في مبحث تداخل الأغسال في باب الوضوء، و علمت أن المتجه أنه لو كان الغسل الواجب غُسل الجبابة، أجزأ غسله عن سائر الأغسال، دون غيره<sup>(٢)</sup>.

(و) لكن (الأول) أي قصد السبب في هذه الصورة أيضاً بأن يأتي بالغسل بقصد امتثال جميع الأوامر المسيبة عن الأسباب المتعددة مع أنه (أولى) من حيث اقتضائه مزيد الأجر لأحوط.

المسألة (الثالثة و الرابعة) في غسل رؤية المصلوب و غسل المولود.  
أما الأول - (قال بعض فقهاءنا) كأبي الصلاح الحلبي<sup>(٣)</sup> (بوجوب غسل مَنْ سعى إلى مصلوب ليراه حامداً بعد ثلاثة أيام) لما عن الصدوق في الفقيه و الهداية<sup>(٤)</sup> مرسلًا قال: و روي «أن مَنْ قصد إلى رؤية مصلوب فنظر إليه

(١) الكافي ٤: ١٥٤، الفقيه ٢: ١٠٠/٤٤٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ١ و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) راجع ج ٢، ص ٢٨٥.

(٣) الكافي في الفقه، ١٣٥.

(٤) في النسخ الحطية و الحجرية: «النهاية» بدلاً من «الهداية». و ما أثبتناه من كشف اللثام و كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٠.

وجب عليه الغسل عقوبة<sup>(١)</sup>.

و ربما يستظهر هذا القول من الصدوق؛ لشعده في أول كتابه بالعمل بالأخبار المودعة فيه<sup>(٢)</sup>.

و فيه نظر.

و حكى عن أبي الصلاح أنه قال: إن الأغسال المفروضة ثمانية، إلى أن قال.  
و غسل القاصد لرؤية المصلوب من المسلمين بعد ثلاثة<sup>(٣)</sup>.  
و علله - فيما حكى عنه - : بأنه شرط في تكفير الذنب و صحة التوبة، فيلزم  
العزم عليه<sup>(٤)</sup>.

و هو شاذ، و تعليله عليل، و الرواية مع ما فيها من الضعف لا تصلح دليلاً إلا  
للاستحباب، كما ذهب إليه المشهور، بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه<sup>(٥)</sup>.  
ثم إن المتبادر من القصد إلى رؤية المصلوب في النص و الفتوى هو السعي  
إليها عمداً، كما عثر به في المتن و غيره.

و المراد بالمتن هو أن يراه بعد السعي متعمداً، فلو رآه من دون سعي أو  
سعى إليه و لم يره أو رآه لا عن عمد فلا غسل عليه.

ثم إنه قد صرح بعضهم<sup>(٦)</sup> بأن مقتضى التعليل الواقع في النص: اختصاص  
الحكم بالنظر المحرم؛ إذ لا عقوبة في غيره، فيخرج الكافر المصلوب؛ إذ لا حرمة

(١) حكاه عنهما صاحب كشف اللثام فيه ١٥٤٦، وانظر: الفقيه ١٥: ١٧٥، و الهداية ٩١

(٢) راجع الفقيه ٣١.

(٣) كما في جواهر الكلام ٦٨: ٥، وانظر: الكافي في الفقه ١٣٣ - ١٣٥.

(٤) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٠، وانظر الكافي في الفقه: ١٣٥.

(٥) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٦٩: ٥، وانظر: الغنية: ٦٢.

(٦) هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٠.

في النظر إليه، ولذا قيدته الحلبي - في عبارته المتقدمة<sup>(١)</sup> - بكونه من المسلمين  
وكذا النظر إلى المسلم لغرض شرعي، كالشهادة على عيه، كما عن كشف  
الثام وغيره<sup>(٢)</sup>.

وكذا النظر إلى المسلم في الثلاثة إذا كان صلبه بحق، لأن الصلب شرع  
لتصحيح المصلوب، فلا معصية في النظر إليه في الثلاثة.  
ولو كان المصلوب غير مستحق للصلب، فمقتضى إطلاق الرواية ثبوت  
الغسل ولو قبل الثلاثة؛ لحرمة السعي لرؤيته، بل يجب إنزاله عن الخشبة مع  
التمكن مطلقاً.

و عن الصيمري تقييده بالمصلوب حقاً<sup>(٣)</sup>.  
و لعل وجهه استظهاره من عبارات الأصحاب حيث قُتدوا الحكم بما بعد  
الثلاثة، فيفهم من ذلك الاختصاص بالمصلوب حقاً؛ إذ لا فرق في حرمة النظر إلى  
المصلوب ظلماً بين الثلاثة وبين غيرها.

وفيه: أن التعميم بحيث يشمل المصلوب ظلماً ولو فهم بين الثلاثة أوفق  
بظاهر النص، بل الغالب في عصر الأئمة عليهم السلام لم يكن إلا كذلك، و لعله لذلك أمر  
بالغسل مطلقاً.

من الأظهر شموله للمصلوب الكافر أيضاً، والذنب الذي يقع الغسل عقوبة  
عه لا يجب أن يكون محرماً شرعياً كي يستعي بالنسبة إلى الكافر الذي لا احترام له

(١) في ص ٨١

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٠ عنه و عن كتاب المصابيح، و هو مخطوط  
وانظر كشف الثام ١٥٤:١.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٠، ونظر: كشف الالتباس ٣٤٣:١

و لا حرمة في هتكه، بل ينبغي أن لا يكون إلا الكراهة، و لا امتناع في أن يكون السعي لرؤية المصلوب من حيث هو مكروهاً يقتضي التكفير عنه بالغسل، بل الالتزام بحرمة النظر من حيث هو بالنسبة إلى المسلم أيضاً لا لأجل عنوان الهتك و التوهين و نحوه مما قد يتحلف عنه في غاية الإشكال، فالأشبه عدم العرق بين كون المصلوب كافراً أو مسلماً.

نعم، ينبغي استثناء المصلوب بالحق في الثلاثة نظراً إلى مضافة مرجوحية النظر - المقتضية للتكفير - لحكمة مشروعية الحكم، وإن كان فيه أيضاً تأمل، والله العالم.

و أمّا الثاني (و) هو (غسل المولود)<sup>(١)</sup> فقال بعض فقهاءنا - كابن حمزة على ما حكى<sup>(٢)</sup> عنه - بوجوبه؛ لقوله ﷺ في موثقة سماعة في تعداد الأغسال: «و غسل المولود واجب»<sup>(٣)</sup>.

(و الأظهر) في هذه المسألة أيضاً كسابقتها (الاستحباب) كما عن مشهور<sup>(٤)</sup>، بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه<sup>(٥)</sup>، و عن ظاهر السرائر نفي الخلاف فيه<sup>(٦)</sup>، و عن المعبر رمي القول بالوجوب بالشذوذ<sup>(٧)</sup>، و عن المنتهى

(١) نصّ العبارة في الشرائع هكذا: وكذلك غسل المولود.

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٧١:٥، وانظر الوسيلة: ٥٤.

(٣) الكافي ٣/٤٠٣، التهذيب ١٠٤:١/٢٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب لأغسال

المستونة، ح ٣

(٤) سبه إلى المشهور صاحب الجواهر فيها ٧١:٥.

(٥) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٧١:٥، وانظر الغنية: ٦٢

(٦) كما في جواهر الكلام ٧١:٥، وانظر السرائر ١٢٥:١

(٧) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٧٢:٥، وانظر المعبر ٣٥٨:١.

بالمتروكة<sup>(١)</sup>

و كفى بذلك موهناً لظاهر الخبر في مقابلة ما دلّ على حصر العسل الواجب في غيره، مضافاً إلى ما عرفته مراراً من عدم ظهور الموثقة في إرادة الوجوب بالمعنى المصطلح، كما يشهد بذلك ما فيها من توصيف جملة من الأغسال المسنونة بالوجوب.

ثم إن ظاهر الموثقة - كعبائر الأصحاب - إنما هو إرادة الغسل بالمعنى المعهود، لا الغسل بالفتح، بمعنى إزالة القلر، وما احتمله بعض<sup>(٢)</sup> - من كونه تنظيماً محضاً - ضعيف.

نعم، لا يبعد أن يكون ذلك حكمة الحكم، كما في غسل الجمعة، والله العالم.

قد فرغ من تصيف المجلّد الثاني<sup>(٣)</sup> - الذي هو في الأغسال - من طهارة الكتاب المسمّى بـ «مصباح الفقيه» أقلّ الطلبة محمّد رضا الهمداني يوم الجمعة قبيل الغروب غرة ذي الحجة من سنة ١٢٩٧، أعانه الله تعالى على إتمامه بأنمّ الوجوه وأحسنها<sup>(٤)</sup>، وجعله ذخيرة لأخوته بمحمّد وآله الطيّبين الطاهرين، صلوات الله عليه وعليهم أجمعين إلى يوم الدين.

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٧٢:٥، وانظر: منتهى المطلب ١: ١٣١.

(٢) راجع: مسالك الأفهام ٣٩٤: ٨.

(٣) حسب تجزئة المصنّف.

(٤) في السخ الحطّية والحجرية بأحسنه، و الظاهر ما أثبتناه.

بسم الله الرحمن الرحيم  
و به نستعين

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على خير خلقه محمد و آله  
الطاهرين، و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.  
(الركن الثالث) من الأركان الأربعة التي يعتمد عليها كتاب الطهارة: (في  
الطهارة الترايية) أي التيمم الذي قضت ضرورة الدين بطهوريته لدى الضرورة  
في الجملة.

قال الله تبارك و تعالى في سورة النساء: (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا  
الصلاة و أنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل  
حتى تغتسلوا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الدائط  
أولمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا  
بوجوهكم و أيديكم إن الله كان عفواً غفوراً)<sup>(١)</sup> و قال تعالى في سورة  
المائدة: (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم و

---

(١) النساء ٤: ٤٣.

أيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم و أرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جُنُباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم و أيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون<sup>(١)</sup>.

و يحتمل أن يكون قوله تعالى: «ما يريد الله ليجعل» إلى آخره، مسوقاً لدفع توهم كون التكليف بالطهارة عند كل صلاة حرجياً، مع ما في التيمم من التدلل و الخضوع الذي ربما يشق على المؤمنين في بدء الإسلام تحمّل مثله تعبداً.

و يحتمل أن يكون بياناً للحكمة المقنضية لشرع التيمم و بدليته من الوضوء و الغسل، فيُهمم به على هذا التقدير اختصاص الأمر بالوضوء و الغسل بغير مورد الحرج الذي هو أعم من سائر الضرورات المسوغة للتيمم، و كون المشروع في مثل الفرض هو التيمم سهلاً للعباد، و رافعة بهم، و تعضلاً عليهم كي يسهل عليهم الطهارة في جميع الأحوال.

و هذا الاحتمال أسبق إلى الذهن، و أوفق بالاعتبار و إن كان الأول أنسب بالسياق.

و كيف كان فيستفاد من هذه الفقرة الواردة في مقام الامتنان بل من سياق الآيتين - بواسطة المناسبات المغروسة في الأدهان فضلاً عن الأدلة الحارجية -

أطراف شرعية التيمم في سائر مواقع الضرورة، و عدم اختصاصها بالموارد المذكورة في الآية، و تخصيص تلك الموارد بالذكر على الظاهر لأجل تحقق الضرورة فيها غالباً، وإلا فالمناط مطلق تعذر استعمال الماء عقلاً أو شرعاً، بل تعسره أيضاً في الجملة على ما سنعرفه إن شاء الله.

كما أنه يستفاد عرفاً من تعليق الأمر بالتيمم على عدم وجدان الماء كون التيمم بدلاً اضطرارياً من الوضوء سوغته الضرورة بحيث لو فرض محالاً تمكنه من الوضوء لكان هو المطلوب الأصلي، نظير ما لو قال: إذا جاءك زيد فأطعمه بالطبيع<sup>(١)</sup> الكذائي، وإذا لم يتهياً لك أسبابه فأطعمه بالخيز مثلاً، حيث يفهم من مثل ذلك عرفاً أن رفع اليد عن الطلب الأول في مثل العرض والأمر بالثاني لأجل الضرورة، و كون المطلوب الثاني بدلاً اضطرارياً من الأول، لا لفقد المقتضي وانقلاب الموضوع لأجل عدم تهيؤ الأسباب، كالمسافر والحاضر بالنسبة إلى الصوم والصلاة، ولذا صح أن يدعى أنه يفهم من الآية وجوب بذل الجهد في تحصيل الماء للطهارة، وانتقال التكليف إلى التيمم عند تعذر تحصيل الماء بعد الغض عما قد يقال من أن المنساق إلى الذم اعتبار الطلب في تحقق مفهوم «إن لم تجدوا» فإن وجوب التحصيل مع الإمكان هو الذي تقتضيه البدلية الاضطرارية، ولعل هذا هو مراد من متر عدم الوجدان بعدم التمكن، لا أنه استعمل اللفظ فيه على سبيل التحوز في الكلمة كي يطالب بالدليل.

(و) كيف كان و (النظر) في هذا المبحث يقع (في أطراف أربعة):

(١) في النسخ الخطية والمجربة: والطبيع. و الصحيح ما أثبتناه.





### (الأول: ما يصحّ معه التيمّم)

(و هو ضروب) يحويها العجز عن استعمال الماء عقلاً أو شرعاً الذي هو  
المناط في جواز التيمّم، كما تقدّمت الإشارة إليه، لكن لا بدّ من التعرّض لذكر  
بعض أسباب العجز مفصّلاً - كما صنعه المصنّف <sup>(١)</sup> - ليبيّن ما يتفرّع عليها من  
الأحكام المنصوصة لكلّ سبب، كما ستعرفه.

(الأول: هدم الماء) ولا شبهة في كونه من مَوْغَات التيمّم مطلقاً كتاباً  
ومئة وإجماعاً من غير فرقٍ عندنا - على الظاهر - بين السفر والحضر.  
وما أرسله بعضهم عن علم الهدى - من أنّه أوجب الإعادة على الحاضر <sup>(٢)</sup> -  
مع هدم تحقق النسبة ليس خلافاً فيما نحن فيه.

(و يجب هدمه الطلب) والفحص إجماعاً، كما عن جماعة <sup>(٣)</sup> نقله.  
و يدلّ عليه - مضافاً إلى ما عرفت من الإجماعات المستفيضة، وإمكان  
استفادته من الكتاب، وما ستعرفه من خبر السكوني وغيره - قاعدة الاشتغال،  
القاضية بوجوب تحصيل القطع بالخروج من عهدة التكليف بالصلاة مع الطهور،  
المتوقّف على إحراز العجز عن الطهارة المائية، الذي هو شرط في طهورة

(١) حكاه عنه نقلاً عن شرح الرسالة له المحقق الحلّي في المعتبر ١: ٣٦٥.

(٢) الحاكي عنهم هو العامل في مفتاح الكرامة ١: ٥١٨.

## الترائية.

لا يقال: إن القدرة على الطهارة المائية شرط في تعلّق التكليف بها، فما لم يحرر القدرة ينفي وجوبها بأصل البراءة، فتتعيّن الترائية.  
لأننا نقول: أولاً: أن أصل البراءة عن التكليف لا يجدي في إحراز العجز عن المائية، الذي هو شرط في صحة الترائية.

و ثانياً: أن القدرة على امتثال التكليف من الشرائط العقلية التي لا يرجع عند الشك فيها إلى البراءة، كما تقدّم تحقيقه غير مرّة، بل لا بدّ في مقام الشك من السعي في مقدّمات الامتثال حتّى يتبيّن العجز أو يتحقّق الامتثال.  
فما عن المحقّق الأردبيلي - من استحباب الطلب<sup>(١)</sup> - ضعيف.

و الاستدلال بالأخبار الآتية النافية لوجوب الطلب و الفحص ستعرف ما فيه. ولا يجديهِ إطلاق طهورية التراب و بدليته من الماء بعد وضوح كونه بدلاً اضطرارياً لا تتحقّق شرعيته إلّا عند تحقّق الضرورة.

ثمّ إن مقتضى ما عرفت إنّما هو وجوب الطلب و الفحص مع الرجاء مطلقاً ما لم يبلغ مرتبة الحرج و المشقة الرافعة للتكليف أو ينحطّ مانع آخر من وجوب الفحص، كضيق الوقت، أو خوف طريق الطلب، أو التخلف عن الرفقة، أو غير ذلك من الأعذار المانعة من التكليف، كما يظهر اختياره من المدارك<sup>(٢)</sup>، و محكيّ المعتمد<sup>(٣)</sup>.

(١) كما في جواهر الكلام ٧٧:٥، وانظر مجمع الفائدة و البرهان ٢١٨:١.

(٢) مدارك الأحكام ١٧٩:٢.

(٣) الحاكي عنه هو المأملي في مدارك الأحكام ١٧٩:٢، وانظر: المعتمد ٣٩٢:١-٣٩٣.

و يدل عليه - مضافاً إلى ما عرفت - حسنة زرارة عن أحدهما عليه السلام قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم وليصل في آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل»<sup>(١)</sup>.

لكن في حاشية المحقق المهيتهاني على المدارك: هذه الرواية وردت بإسناد آخر «فليمسك» بدل «فليطلب»<sup>(٢)</sup> انتهى، فعلى هذا يكون دليلاً لعدم جواز البدار لأولي الأعذار، لا لما نحن فيه.

وكيف كان فالأظهر أوسعية الأمر من ذلك، وعدم وجوب انتهاء الطلب إلى هذا الحد على الإطلاق، بل الواجب على المسافر الفاقد للماء في الفلوات، المتمكن من الفحص - الذي لا يعذر في تركه تضيق الوقت أو خوف الطريق و نحوه - هو السعي فيما حوله في الجملة على وجه يحصل له الوثوق بتعذر تحصيل الماء فيما يقرب منه من نواحيه (فيضرب) في الأرض (غلوقة سهمين في كل جهة من جهاته الأربع إن كانت الأرض سهلة، وغلوقة سهم إن كانت حزنة) سكون الزاي: ما غلظ من الأرض بالأحجار والأشجار ونحوها<sup>(٣)</sup>، كما قيل<sup>(٤)</sup>.

ثم إن التحديد المذكور هو المشهور بين الأصحاب على ما صرح به غير

(١) الكافي ٢/٦٣٣، التهذيب ١: ١٩٢-١٩٣/٥٥٥، و ٥٨٩/٢٠٣، الاستبصار ١: ١٥٩/٥٤٨، و ١٦٥-١٦٦/٥٧٤، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٢) الحاشية على مدارك الأحكام ٣: ٩٠.

(٣) في وض ٣، ٤٤: ونحوهما.

(٤) القائل هو الشهيد الثاني في روض الجنان: ١١٩.

واحد، بل عن العمية وإرشاد الجعفرية الإجماع عليه<sup>(١)</sup>، وعن التذكرة نستنتج إلى علمائنا<sup>(٢)</sup>.

و يدل عليه خبر السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين، قال: «يطلب الماء في السفر إن كانت حزونة فغلوة، وإن كانت سهلة فغلوتين لا يطلب أكثر من ذلك»<sup>(٣)</sup>.

والخدشة في مثل هذه الرواية المشهورة - التي عمل بها الأصحاب، و عبروا بمتنها في فتاويهم - بضعف السند مما لا يلتفت إليها.

ثم إنه وإن لم يقع التصريح في الرواية بالضرب في الجهات الأربع لكن يفهم منها ذلك بالنسبة إلى الفرض الذي ينزل عليه إطلاق المتن ونحوه، وهو ما لو احتمل وجود الماء في جميع الجهات؛ إذ ليس المقصود بالرواية الأمر بطلب الماء في مثل الفرض في جهة معينة ولا مطلق جهة أي جهة تكون؛ ضرورة عدم كون الحكم تعبدياً محضاً كي يتطرق فيه مثل هذه الاحتمالات، بل المقصود بيان لزوم السعي في تحصيل الماء بالمقدار المنصوص عليه في مواقع احتماله لا أزيد، فإن لم يحتمل وجود الماء إلا في جهة أو جهتين مثلاً، يقتصر على الطلب في الجهة أو الجهتين، وإن احتمل في جميع الجهات، فليطلب في الجميع، ولا يستلزم ذلك ارتكاب التجاوز والإضرار في الرواية؛ فإنها مسوقة لتحديد مقدار

(١) حكاها منها العاملي في مفتاح الكرامة ٥١٩:١، وانظر: المنية: ٦٤، وكتاب الإرشاد في شرح الجعفرية مخطوط.

(٢) حكاها منها العاملي في مفتاح الكرامة ٥١٩:١، وانظر: تذكرة الفقهاء ١٥٠:٢، المسألة ٢٨٣.

(٣) التمهيد ٥٨٦/٢٠٢:١، الاستبصار ٥٧١/١٦٥:١، الوسائل، الباب ١ من أبواب التيمم، ح ٢.

الطلب في المورد الذي من شأنه أن يطلب الماء فيه، وهذا يختلف باختلاف الموارد.

وإن شئت قلت: إن الرواية تدلّ على وجوب الطلب في مسافة الغلوة أو الغلوتين، فمهما احتمل وجود الماء فيما لا يزيد عن الغلوة والغلوتين وجب الفحص عنه.

و توهم أن المراد هو الطلب بمقدار الغلوة أو الغلوتين مطلقاً في جميع الموارد بمعنى أن الشارع أوجب ذلك على المسافر من دون فرق بين الموارد، فإن لم يحتمل الماء إلا في جهة، فليطلب مقدار الغلوة أو الغلوتين في تلك الجهة، وإن احتمل في جهتين أو ما زاد، فليطلب بهذا المقدار في مجموع الجهات المحتملة بحيث يكون طلبه في كلّ جهة بعض ذلك المقدار، مدفوع: بمخالفته للظاهر من وجوه، وعلى تقدير مكافئته للاحتمال الأول لا يصلح دليلاً لرفع اليد عما تقتضيه قاعدة الاشتغال.

وكيف كان فالرواية صريحة في عدم وجوب الفحص زائداً على ما عرفت، فهي واردة على القاعدة القاضية بوجوب الفحص مع الإمكان ما لم يحصل اليأس أو يتحقق عذر آخر.

ولا يعارضها قوله عليه السلام في حسنة زرارة المتقدمة<sup>(١)</sup>: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت» الحديث؛ لقصورها عن المكافئة بعد إعراض الأصحاب عن ظاهرها وعملهم بالرواية السابقة.

و قد يقال في توجيه الحسنة بأنها مسوقة لبيان وجوب الطلب في سعة

الوقت لا مع الصيق، وأما مقدار الطلب فعير مقصود بها، فلا تنافي خبر السكوبي.  
وفيه ما لا يخفى؛ فإنها كادت تكون صريحة في إرادة أنه يطلب الماء إلى  
أن يتصيق عليه الوقت و يخاف فوت الصلاة، فحيث يصلي مع التيمم.

و الأولى أن يقال: إنه لا تنافي بين الروايتين إلا في الجملة، فيمكن الجمع  
بينهما بحمل الحسنة على ما لا ينافي خبر السكوبي، فإن وجوب الفحص عن  
الماء في الجهات الأربع - كما يقتضيه خبر السكوبي و فتاوى الأصحاب على  
الظاهر - مشروط بإرادة المسافر المتمكن من الفحص - الذي لم يتصيق عليه  
الوقت - الصلاة في مكان محصور، كما لو نزل بعد الظهر - مثلاً - منزلاً و أراد أن  
يصلي فيه، و إلا فله الضرب في الأرض في جهة من الجهات و لو في الجهة  
الموصلة إلى المقصد برحاء تحصيل الماء في أثناء الطريق إلى أن يتصيق عليه  
الوقت، ضرورة أن العود إلى المكان الأول ليس واجباً تعبدياً، فحيثما طلب الماء  
في جهة و لو في الجهة المؤدية إلى المقصود بمقدار رمية سهم أو سهمين، فله أن  
يصلي في المكان الذي انتهى إليه طله، و أن لا يعود إلى المكان الذي ابتداء منه،  
لكن يجب عليه الفحص عن الماء فيما حوله بالنسبة إلى المكان الذي انتهى إليه  
السير، فله في هذا المكان أيضاً - كالمكان الأول - أن يختار أولاً الضرب إلى  
مقصده - مثلاً - في الجهة التي يقربه و هكذا إلى أن يتصيق عليه الوقت، و تتعين  
عليه الصلاة مع التيمم، فثمرة العود إلى المكان الأول إنما هو جوار الصلاة مع  
التيمم بعد الفحص عن الماء في سائر الجهات بالمقدار المعتبر شرعاً و إن  
لم يتصيق عليه الوقت، فيقيد حسنة زراة بما عدا هذه الصورة.

فتلخص لك: أن الواجب على المسافر أحد أمرين: إما الفحص عن الماء و

لو في طريق سعره من دون أن يحرف عن الطريق إلى أن يتضيّق عليه الوقت، كما يدلّ عليه الحسنة الموافقة لقاعدة الاشتغال، وإما تحصيل الوثوق بفقد الماء فيما حوله بمقدار عنوة سهم أو سهمين، كما يدلّ عليه خبر السكوني، الذي لا يهتم منه أريد من الوجوب التحيري الذي عبرنا عنه بالوجوب المشروط، فيتحصل من مجموع الروايتين بعد الجمع أنّه يجب على المسافر أن يطلب الماء مادام الوقت باقياً، إلا أن يحصل له الوثوق بفقد الماء فيما حوله بمقدار العلوة أو الغلوتين.

وما في بعض الأخبار من عدم وجوب الطلب - مثل رواية داؤد الرقي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام - أكون في السفر فتحصر الصلاة وليس معي ماء، ويقال: إن الماء قريب منّي، فأطلب الماء - وأنا في وقت - يميناً وشمالاً؟ قال: «لا تطلب ولكن تيمّم فإنّي أخاف عليك التحلّف عن أصحابك فتضلّ وياكلك السبع»<sup>(١)</sup> وخبر يعقوب بن سالم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين أو نحو ذلك، قال: «لا أمره أن يغرر بنفسه فيعرض له لص أو سبع»<sup>(٢)</sup> ورواية عليّ بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: أتيمّم، إلى أن قال: فقال له داؤد الرقي: فأطلب الماء يميناً وشمالاً؟ فقال: «لا تطلب يميناً ولا شمالاً ولا في بئر، إن وجدت على الطريق فتوضّأ منه، وإن لم تجده فامض»<sup>(٣)</sup> - فمحمول على صورة الخوف، كما يدلّ عليه التعليق الوارد

(١) الكافي ٣/٦٤، التهذيب ١/١٨٥-١٨٦/٥٣٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التيمم، ح ١.

(٢) الكافي ٣/٦٥، التهذيب ١/١٨٤-١٨٥/٥٢٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٣) التهذيب ١/٢٠٢-٢٠٣/٥٨٧، الاستبصار ١/١٦٥-١٦٦/٥٧٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التيمم، ح ٣.



في الروايتين الأوليين، وفرض العلم بوجود الماء في الرواية الثانية.  
و أمّا الثالثة وإن كانت بظاهرها مطلقة لكنّها أيضاً منزلة عليه بقريضة ما  
عرفت، خصوصاً مع غلبة الظنّ بكونها هي الرواية المعلّلة التي رواها داؤد بنفسه  
عن أبي عبد الله عليه السلام.

مع أنّ الأمر بالمضي لا ينافي وجوب الطلب مادام في الوقت؛ لما عرفت من  
أنّ له اختيار المضي في طريقه عند احتمال مصادفة الماء في أثناء الطريق، فيمكن  
تنزيل الرواية عليه.

هذا، مع ما في هذه الروايات من ضعف الإسناد، وعدم صلاحيتها  
لمعارضة ما عرفت.

ثمّ إنّنا قد أشرنا إلى أنّ وجوب الطلب ليس نفسياً تعبدياً، بل هو مقدّمة  
لتحصيل الماء، فلا يجب إلّا عند احتماله احتمالاً يُعتدّ به لدى العقلاء، فإذا حصل  
له الوثوق بفقد الماء من إخبار أهل الخبرة أو المجتهدين في الطلب، أو من فحصه  
السابق و لو قبل تنجّز التكليف بالطهارة والصلاة، لم يجب عليه الفحص.

نعم، لو لم يحصل له الاطمئنان من خبرهم، واحتمل مصادفة الماء لو باشر  
بتعمسه الطلب، وجب عليه ذلك من غير فرق بين كون المُخبر بائناً عنه في الفحص  
و عدمه؛ فإنّ المدار على كونه مطمئناً - حين إرادة التيمّم والصلاة - بكونه عاجراً  
عن الطهارة المائية.

و في كفاية شهادة العدلين فضلاً عن العدل الواحد ما لم يحصل الوثوق من  
قولهما بفقد الماء خصوصاً فيما إذا كان عدم الوثوق مسبباً عن احتمالات غير  
مسافية للعدالة إشكال و إن كان الأظهر حجّة قولهما فيما إذا كان مرجعه إلى

الإخبار عن أمر حسّي غير قابل للاشتباه عادةً، كما لو أخبروا بعدم الماء في المكان العلاني و نحوه.

و كذا الإشكال في الاكتفاء بفحصه السابق عند احتمال تجدد الماء.  
و قد يقوى في النظر عدم وجوب الفحص في الفرض اعتماداً على أصالة عدم التجدد واستصحاب العجز وعدم الماء، الذي هو شرط في جواز التيمم من غير فرق بين كون فحصه السابق قبل تنجز التكليف أم بعده.  
و توهم أن شرط التيمم هو عدم وجدان الماء، وهو صفة اعتبارية وجودية، فلا يحرز بالأصول المتقدمة، مدفوع: بما أشرنا إليه من أن المناط في الحقيقة هو العجز عن الطهارة المائية، وعدم الوجدان من أسبابه، كما سيأتي مزيد توضيح لذلك.

هذا، مع أن ظاهر بعض النصوص - كفتاوى الأصحاب - أن عدم الماء من أسباب التيمم، وهو مما يمكن إحرازه بالاستصحاب.  
و لا ينافي ذلك ما تقدم أنفاً من أن القدرة على امتثال التكليف من الشرائط العقلية التي لا بد من إحراز عدمها في رفع اليد عن التكليف الثابتة بالعمومات، فإن الأصول الموضوعية - كالأمارات الشرعية - حاکمة على هذا الأصل.  
هذا، مع أن عدم التمكن، الذي اعتبره الشارع شرطاً لصحة التيمم أعم من عدم القدرة [الذي]<sup>(١)</sup> استقل العقل بمانعيته من التكليف، فليتأمل.

و دعوى أن المتبادر من إطلاق معاقلة الإجماعات المحكية و غيرها من الأدلة اعتبار الطلب و الفحص حين إرادة التيمم مطلقاً، فلا يكفي الفحص للتيمم

(١) يدل ما بين المعقولين في النسخ الخطية و الحبرية: والتي، و الظاهر ما أثبتناه.

السابق، فضلاً عن الفحص قبل تنجز التكليف، مدفوعة: بأن غاية ما يمكن أن يدعى الإجماع عليه إنما هي وجوب الطلب في الجملة، و أما وجوب تجديده عند كل تيمم فلا، بل لا ينبغي أن يصغى إلى من يدعيه، كما أن رواية السكوني أيضاً لا يفهم منها إلا ذلك، و حيث إن وجوبه توصلي لا يتفاوت الحال فيه بين تحققه قبل الخطاب أو بعده.

و أما حصة زرارة مع ما فيها من اختلاف المتن فقد عرفت أنها مأولة أو مطروحة، مع أنه لا يكاد يفهم منها وجوب إعادة الطلب في الموضوع الذي بذل جهده و لم يجد الماء فيه.

و دعوى استفادته من الكتاب العزيز باعتبار تعليق التيمم على عدم الوجدان، الذي لا يتحقق حرفاً إلا بعد الفحص قد أشرنا إلى دفعها.

مضافاً إلى أن غاية ما يمكن أن يقال إنما هو توقف صدق عدم الوجدان على سبق الطلب في الجملة، لا على استداعته؛ ضرورة أنه لو تفحص في مكان و لم يجد الماء فيه، فمادام في ذلك المكان و لم يحصل بيده الماء يصدق عرفاً أنه إلى الآن لم يجد الماء، و لا يتوقف ذلك على تجديد الطلب كل حين.

و أما قاعدة الاشتغال، القاضية بوجوب الفحص بالاستصحابات المتقدمة واردة عليها، نظير استصحاب إضافة الماء أو سجاسته أو غصبيته، الوارد على قاعدة الاشتغال، القاضية بوجوب الاحتياط، فلي تأمل.

ثم لا يخفى عليك أن الاقتصار في الطلب على العلوة أو العلوتين إنما هو فيما إذا لم يعلم بوجود الماء في خارج الحد، و إلا يجب عليه تحصيله و لم يوجب حرجاً أو ضرراً أو مانعاً آخر، فإن قوله عليه السلام في الرواية: فلا يطلب أكثر

من ذلك»<sup>(١)</sup> متصرف عن صورة العلم بوجود الماء، كما هو ظاهر.

و أمّا الغلوة فهي بالفتح كما في مجمع البحرين. مقدار رمية سهم، و حكى فيه عن الليث: المرسخ التام خمس و عشرون غلوة. و عن أبي شجاع<sup>(٢)</sup> في حراجه: الغلوة قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة<sup>(٣)</sup>.

و حكى عن الارتشاف أنها مائة باع و الميل عشر غلاء<sup>(٤)</sup>.

هذا، ولكنّ الظاهر أنّ هذا الخلاف إنّما هو في تحديد المصداق لا في تعيين مفهوم الغلوة كي يكون لقول اللغويين فيه خصوصيّة، فلا رثوق بقولهم في مثله، خصوصاً مع قضاء العادة بعدم كونهم من أهل الخبرة في العمل، مع أنّ تطبيقه على الفرسخ و الميل على سبيل التعيين - كما سمعته من بعضهم - لا يخلو عن مجازفة.

و كيف كان فالمدار على مقدار رمية سهم أو سهمين بحسب المتعارف الغالب، لكنّ الذي أشكل علينا الأمر عدم تعارف الرمي بالسهم في عصرنا، إلا أنّ الذي يقوى في حدسي أقربيّة ما عن أبي الشجاع إلى الواقع؛ فإنّ من المستبعد تجاوز السهم المتعارف عن أربعمائة ذراع، لكنّ الظنّ لا يفي من جوع، بل يجب الاحتياط حتّى يحصل القطع بالخروج من عهدة التكليف.

و لو اختلفت الجهات سهولاً و حرونة، ففي كلّ جهة يراعى حكمها.

(١) التمهيد ٥٨٦/٢٠٢:١، الاستبصار ٥٧١/١٦٥:١، الوسائل، الباب ١ من أبواب

التيمم، ح ٢.

(٢) في المغرب: وابن شجاع.

(٣) مجمع البحرين ٣١٩:١ وغلاء وتظر المغرب ٧٨:٢.

(٤) حكاة عنه صاحب كشف الثام فيه ٤٣٥:٢.

و لو اختلفت الجهة الواحدة بحيث لم يصدق عليها أحد الاسمين على الإطلاق، قيل: تراعى النسبة<sup>(١)</sup>.

و هو لا يخلو عن إشكال بعد خروج الفرض من منصرف الرواية، فمقتضى قاعدة الاحتياط عدم الاقتصار على ما دون غلوتين، والله العالم.

ثم إن وجوب الطلب - الذي يحكم به العقل؛ لقاعدة الاشتغال، و يتبادر من النص و الفتوى - إنما هو من باب المقدمة لتحصيل الطهارة المائية التي هي الأصل في التطهير، كما أنه يجب تحصيل التراب مقدّمةً للتيّم عند تنجز التكليف به، فالباحث على طلب الماء أولاً وبالذات إنما هو احتمال مصادفة الماء، ولا مدخلية له من حيث هو في صحّة التيّم و لا في مطلوبيّته بمعنى أنه ليس من مقدّمات الوجوديّة و لا الوجوبيّة.

أما الأول: فواضح، و إلا لم يعقل وجوبه قبل تنجز التكليف به.

و أما الثاني: فلأنّ مناط مطلوبيّة التيّم هو المعجز عن الطهارة المائية، الذي يستكشف بالطلب و الفحص، لا نفس الطلب من حيث هو.

و تعليق الأمر بالتيّم على عدم الوجدان، الذي يتوقّف صدق عرفاً على الطلب - كما قيل<sup>(٢)</sup> - إنما هو لكونه طريقاً لإحراز المعجز، لا لكون هذا المفهوم المقيّد من حيث هو معتبراً في تقوّم الموضوع، كما لا يخفى على المتأمل في الآية و غيرها من الأدلّة، و كيف لا؟ و إلا للزم أن لا يكون المقصّر التارك للفحص، الذي يكون في الواقع فاقداً للماء مكلفاً واقعاً بالصلاة مع شيء من الطهارتين؛

(١) راجع: جامع المقاصد ١: ٦٥.

(٢) القائل هو الكركي في جامع المقاصد ١: ٦٥.

لعدم القدرة على المائية، وعدم تحقق شرط وجوب الترابية، وهو كما ترى.  
فظهر لك أن الطلب من حيث هو ليس مما يتوقف عليه التيمم لاشطراً ولا شرطاً.

نعم، له مدحلية في إحراز مطلوبيته والعلم بكونه مقرباً، فإنه لا يعنى ذلك إلا بعد أن تبين عجزه عن الطهارة المائية بالفحص، فلو أخل بالطلب و تيمم في سعة الوقت فقد أتى بما لم يعلم بكونه مأموراً به، فلا يتأذى منه قصد امتثال الأمر والتقرب بعمله على سبيل الجزم، فيفسد تيممه وصلاته بناءً على ما هو المشهور بل المجمع عليه من اعتبار قصد التقرب على سبيل الجزم في صحة العبادة مع الإمكان.

لكنك عرفت في مبحث نية الوضوء أن للتأمل فيه مجالاً.  
و كيف كان فمنشور بطلان التيمم فيما لو كان مصادفاً لتكليفه على تقدير الفحص لو وقع بلا فحص ليس إلا من حيث الإخلال بقصد التقرب، فلو لرض صدوره منه متقرباً به على سبيل الجزم، كما لو فعل عن احتمال وجود الماء فرأى نفسه عاجزاً فتيمم وصلى وصادف عدم الماء، صح عمله؛ لكون المأتي به موافقاً للمأمورية متقرباً إلى الله، بخلاف ما لو صادف وجوده، فإنه لم يصح؛ لكونه مخالفاً لتكليفه الواقعي.

و ما ادّعاء بعض من ظهور الأدلة في كون الطلب من حيث هو شرطاً في صحة التيمم، فيفسد مطلقاً قد عرفت فساد.

هذا إذا كان في سعة الوقت (و) أمّا (لو أخل بالضرب) في الأرض و غيره من أنحاء الطلب (حتى ضاق الوقت) من الطلب والصلاة بالطهارة

المائتة، فقد (أخطأ، وصحح تيممه و صلاته على الأظهر) الأشهر، بل في المدارك أنه المشهور<sup>(١)</sup>، و عن الروض نسبه إلى فتوى الأصحاب<sup>(٢)</sup>؛ لأن صيق الوقت -الموجب لعدم القدرة على إتيان الصلاة مع الطهارة المائتة في الوقت- نفسه من أسباب المعجز الموجب لانتقال الفرض إلى التيمم و لو على تقدير وجود الماء فصلاً عن احتماله، فلا يجب عليه الطلب، و حيث لا يسقط التكليف بالصلاة بحال يجب عليه الإتيان بها مع التيمم، و الأمر يقتضي الإجراء، فتصح صلاته، و لا يجب عليه فضاؤها من غير فرق بين ما لو صادف الماء في محل الطلب و عدمه، بل قضية ما عرفت صحة الصلاة و التيمم على تقدير وجود الماء عنده بالفعل لو أخر الوضوء أو الغسل حتى ضاق الوقت و تعدر الإتيان به مع الصلاة في وقتها، فإن مناط صحة التيمم و مطلوبيته المعجز عن الطهارة المائتة، و هو حاصل في الفرض و إن كان سوء اختيار المكلف.

لكن قد يشكل ذلك بأنه كان مكلفاً في سعة الوقت بالصلاة مع الطهارة المائتة و قد صيرها مستعنة في حقه باختياره، و هو وإن كان موجباً لارتفاع الطلب لكنه بواسطة العصيان الذي قد يتأمل في سببته لانقلاب التكليف و اندراج المكلف في موضوع العاجز الأمور بالبدل الاصطراطي، فبأنه لا يبعد دعوى انصراف مادل على مشروعية الدل للعاجز عن العاجز الذي اختار المعجز للفرار من التكليف المسجّز عليه.

الآتري أنه لو قيل، يجب على العاجز عن الحج أن يستيب، لا يتبادر منه

(١) مدارك الأحكام ١٨٣:٢.

(٢) حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٥٢٠:٦، و تنظر: روض الجنان ١٢٧.

القادر الذي صير نفسه عاجزاً بتخلّفه عن الرقعة.

و ليس معنى «أن الصلاة لا تسقط بحال» بقاء التكليف بها بعد أن عصي المكلف و صير إيجادها على النحو المعتبر شرعاً في حقّه ممتنعاً، فمن الجائز أن يكون تأخير الطهارة المائية عند القدرة عليها إلى أن تتعذر - كتأخير التيمم إلى أن يتعذر الإتيان به مع الصلاة في الوقت - موجباً لوجوب القضاء.

و من هذا القبيل جميع الموارد التي أوجد المكلف سبب التكليف الاضطرابي اختياراً للفرار من الخروج من عهدة التكليف الاختياري المنجز عليه، كما لو أخر الحنوب الغسل في ليلة رمضان إلى أن صاق الوقت، فصام مع التيمم، أو أراق الماء مع الانحصار عند تنجز التكليف بالغسل أو الوضوء، إلى غير ذلك من الأمثلة، فإن انحزم بصحة الدل الاضطرابي في هذه الموارد في غاية الإشكال حيث لا يبعد دعوى انصراف ما دل على شرعية البذل عن شمول مثل هذا العجز الاختياري، بل لا يبعد أن يكون التيمم من مثل هذا الشخص مبنوفاً للشارع، فضلاً عن أن يقع عبادةً.

و من هنا قد يقال بوجوب الاحتياط بالجمع بين الصلاة مع التيمم في الوقت و قضائها في خارجه؛ لتردد المكلف به المعلوم بالإجمال بين الأمرين. و لعلّه لذا أوجب غير واحد قضاء الصلاة فيما نحن فيه، أعني فيما لو قصر في الطلب و صلى مع التيمم و صادف وجود الماء في محل الطلب، بس عن الحدائق<sup>(١)</sup> نسبته إلى المشهور، و عن جامع المقاصد<sup>(٢)</sup> إلى أكثر الأصحاب

(١) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٨٧:٥، وانظر: الحدائق الناضرة ٢٥٦:٤.

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٨٧:٥، وانظر: جامع المقاصد ٤٦٧:١.



لكن مع ذلك القول بالصحة في المقام و نظائره - كما في المتى و غيره -  
لعله أقوى، فإنه لا يعد دعوى أنه يفهم بالتأمل في الأدلة الشرعية كون العجز من  
حيث هو مناطاً لصحة التيمم من دون أن يكون لسببه مدخلية في ذلك، إلا أن  
الاحتياط مما لا ينبغي تركه.

و قد يقال في توجيه القول بوجوب الجمع بين الصلاة مع التيمم و قضائها  
بأنه كان مكلفاً في سعة الوقت بإتيان الصلاة مع الطهارة المائية و قد فوّتها بسوء  
اختياره عسباً فعلياً فضاؤها، وإنما يجب عليه الصلاة مع التيمم عند الضيق؛ لما  
ثبت من أن الصلاة لا تسقط بحال، فعند الضيق تجب مع التيمم، و كون الأمر  
مقتضياً للإجزاء لا يقتضي إلا كون الصلاة مع التيمم مسقطاً للطلب المتعلق بها،  
دون الطلب المتعلق بقضاء ما فات، الذي تحقق موضوعه بالنسبة إلى الصلاة مع  
الطهارة المائية التي كانت واجبة في سعة الوقت.

و فيه ما لا يخفى بعد وضح أن المكلف به في الواقع ليس إلا صلاة الظهر  
مثلاً - مع الطهور المتوقف حصوله عند التمكن على الوضوء و العسل و عند  
الضرورة على التيمم، فإن أعاد التيمم في مفروض مسألتنا الطهارة التي هي شرط  
لصحة الصلاة المأمور بها بأن عمه دليل مشروعته، فقد وجب مقدّمة لتلك الصلاة  
الواجبة، وإلا فلا.

و الحاصل: أن المأمور به إنما هو إيجاد صلاة الظهر - مثلاً - مع الطهارة  
المتوقف حصولها على الغسل و الوضوء لدى القدرة، و التيمم لدى الضرورة،  
فالضرورة أثرت في قيام التيمم مقام الوضوء و الغسل، الذي هو مقدّمة لتلك  
الصلاة المأمور بها، لا بدلية الصلاة الواقعة معه عن الصلاة الواقعية.

هذا، مع أنه إنما يجب الإتيان بالتيمم لدى الضرورة لبدليته من الوضوء و  
العسل و قيامه مقامهما، فلا يعقل بقاء الأمر بالمبدل منه بعد تحقق الدل بعنوان  
البدلية و صحته، كما لا يخفى.

هذا هو الكلام في الحكم الوضعي، أعني صحة التيمم و الصلاة عند تأخير  
المكلف إلى أن يتضيّق الوقت.

و أمّا الكلام في الحكم التكليفي - أعني حرمة التأخير و استحقاق العقاب  
عليه - فهو على الظاهر من المسلمات التي لم ينقل الخلاف فيه من أحد إلا من  
المصنّف في المعتبر<sup>(١)</sup> كما ستعرف؛ لكونه تفويتاً للتكليف الذي لا شبهة في فحوه  
في الجملة، و إن كان قد يستشكل فيه في كثير من الموارد التي يتحيل كونها نظير  
ما نحن فيه من حيث المشاركة في تفويت التكليف، فالأولى شرح المقال لتصح  
حقيقة الحال بالنسبة إلى جميع الموارد؛ لكون المسألة من المهمات.

فأقول مستعيناً بالله: تفويت التكليف قد يكون بدفع ما يقتضيه أو رفعه  
لابدفع نفس التكليف أو رفعه. و بعبارة أخرى: قد يكون التفويت بتبديل  
الموضوع، الموجب لانقلاب الحكم لا لأجل الاضطراب، كما لو سافر الحاضر  
فارتفع تكليفه بالصوم و صلاة الجمعة و غيرهما من التكاليف التي يسقط طلبها  
بالسفر باعتبار أخذ وصف الحضور قيدا في موضوعها، و هذا القسم ممّا لا إشكال  
في جوازه مطلقاً.

أمّا قبل تنجّز الخطاب بالواجبات: فواضح؛ فإنّه لا يتجّز عليه شيء من هذه  
التكاليف إلا على تقدير اندراجها في موضوع الحاضر، فيكون الحضور من

(١) راجع المعتبر ٣٦٦:١.

المقدمات الوجوبية للواجب المشروط، التي لا يجب تحصيلها بالضرورة.

و أما بعد تنجز الخطاب: فلأن بقاءه منجزاً عليه مشروط ببقاء كونه حاصراً، وليس اشتراطه بهذا الشرط على حد اشتراطه بالقدرة و نحوها من الشرائط العقلية التي يرتفع التكليف بارتفاعها لأجل التعذر مع بقاء مقتضيه، التي ستعرف تحقيق الحال فيها، بل هو من الشرائط المتخذة شرعاً من أجزاء المقتضي، والخطابات الصادرة من الشارع، المثبتة لهذه الأحكام بمنزلة ما لو قال: إن كنت حاصراً فصم وصل صلاة الظهر أربع ركعات، وإن كنت مسافراً فلا تصم وصل ركعتين، فعند صدور مثل هذا الخطاب لا يجب على المكلف إلا ملاحظة حاله عند إرادة الخروج من عهدة التكليف، نظير ما لو قال: إذا كنت في دار ريد فأكرمه، فكما لا يجب عليه قبل تنجز التكليف تحصيل شرط الوجوب، فكذلك لا يجب عليه إيقاؤه بعد تنجزه.

اللهم إلا أن يدل عليه دليل خارجي، كما لو ورد مثلاً: النهي عن السفر في شهر رمضان أو بعد دخول وقت الصلاة إلا بعد أدائها، وهو خارج مما نحن فيه.

و الحاصل: أن مقتضى الأصل جواز تفويت التكليف برفع الطلب المتعلق بالفعل كدفعه ما لم يكن ذلك بواسطة العصيان أو تحصيل العجز المانع من بقاء الطلب، بل برفع ما يقتضيه، الموجب لتبدل الموضوع، المستلزم لارتفاع الحكم، وليس هذا القسم في الحقيقة من قبيل تفويت التكليف، وإنما يطلق عليه ذلك بنحو من الاعتبار والمسامحة.

وقد يكون تفويت التكليف باختيار العجز الموجب لخروج المأمور به من كونه مقدوراً، فيسقط الطلب المتعلق به لذلك، لا لرفع مقتضيه، كما في القسم

السابق.

و هذا إما أن يكون بعد تنجز الخطاب و حصور زمان إيجاد الفعل المأمور به، كإرافة الماء مع الانحصار عند تنجز التكليف بالغسل و الوضوء بعد دخول وقت الصلاة، وإما أن يكون قبل تنجز الخطاب، كإرافته قبل الوقت.

أما الأول. فلا شبهة في قبحه و ترتب العقاب عليه، وإن كان قد يتأمل في جهة الاستحقاق من أنه هل هو لأجل ما يترتب عليه من مخالفة الواقع أو لما فيه من حيث هو من القبح، أو لهما بمعنى أنه إن ترتب عليه فوت الواقع فيعاقب عقابه، وإلا فيعاقب على نفسه؛ لكونه من أقسام التجري الذي لا يقتضي قبحه إلا استحقاق العقاب عليه بهذه الكيفية.

و كيف كان فربما يشكل الأمر في مثل الوضوء و العسل الواجبين مقدمةً للصلاة الواجبة إذا فوتتهما المكلف بتقصيره و أتى ببدلهما - و هو التيمم - و صلى معه بناءً على صحة التيمم و الصلاة كما هو الأطهر، فإنه وإن أشربا فيما تقدم إلى أن استحقاق العقاب على تعويتهما من المسلمات - بل لعله هو المفروض في أذهان المتشرعة - لكنه مع ذلك لا يخلو عن إشكال؛ نظراً إلى أن وجوبهما ليس إلا لتوقف الصلاة الواجبة عليهما، و هو إنما يكون مع القدرة، و أما مع العجز عنهما فلا تتوقف عليهما للصلاة الواجبة؛ لأن المفروض صحتهما مع التيمم، وإرافة الماء أو ترك الطلب، الموجب لتعذر الوضوء و الغسل لا تؤثر إلا في فوت الواجب الغيري من دون أن يترتب عليه فوت الغير الذي وجب لأجله، فلا مقتضي للعقاب حتى من باب التجري و لو على القول بكون ترك المقدمة من حيث هو منشأ لاستحقاق العقاب؛ إذ لا تجري بعد عزمه على الخروج من عهدة الواجب النفسي

في آخر وقته بحسب ما يقتضيه تكليفه، و أما استحقاق العقاب بترك المقدمة من حيث هو إن قلنا به فهو فيما إذا كانت منحصرة، لا في مثل الفرض الذي يتمكن المكلف من إيجاد ذي المقدمة بشرائطه المعتمدة شرعاً في زمان لا يتوقف على هذه المقدمة.

و توهم أن الصلاة مع التيمم فرد ناقص من الصلاة اجتزأ به الشارع عند الضرورة بدلاً من الفرد التام، نظير ما يؤتى به من الصلاة الناقصة؛ لقاعدة الميسور ونحوها، فقد فوت المكلف بسوء اختياره صفة كمالها، فيحسن العقاب عليه، مدفوع: بأن الأدلة الدالة على شرعية التيمم - من الكتاب والسنة والإجماع - بأسرها ناطقة بأن جعل الشرعي إنما نعلق بتنزيل التيمم لدى الضرورة منزلة الوضوء والغسل في إفادة الطهارة التي هي شرط في الصلاة، لا أن الشارع اجتزأ بالصلاة الناقصة العاقدة لشرط صحتها في مقام الضرورة لأجل كونها عنده من باب تعدد المطلوب كي يتطرق فيه ما توهم، ولذا يستباح بالتيمم مادام بقاء أثره سائر الغايات التي لم يضطر إلى فعلها، كصلاة القضاء وصلاة الآيات وغيرها مما لم تنطبق أوقانها ولم يتعين عليه فعلها، ولو لا ذلك لأشكل صحتها من الأجير، بل ربما يتشكل في صحة الاقتداء بالمتيمم كما في سائر المقامات التي يؤتى بالصلوات الناقصة لأجل الضرورة.

و لو سلم كون الصلاة مع الطهارة المائتة أكمل بواسطة أكملية طهورها، فليس ذلك إلا من باب كونه أفضل الأفراد لا كون الصلاة مع التيمم فاقدة لبعض الشرائط المعتمدة في صحتها؛ ضرورة أن المعتبر في صحة الصلاة إنما هو مطلق الطهور الذي قصت الضرورة بحصوله لدى المعجز بالتيمم.

و الحاصل: أنه لا مجال للتفصي عن الإشكال بما ذكر.

و غاية ما يمكن أن يقال في حله: إنه كما دلت الأدلة على كون الصلاة مع التيمم صلاةً صحيحةً تامةً الأجزاء و الشرائط و إن جعل الشرعي لم يتعلق إلا بالتعميم فيما يحصل به شرط الصلاة، لا في إلعاء شرطيته، كذلك دلت على أن التيمم يدل اضطراري من الوضوء و الغسل مؤذنه العجز عن امتثال الطهارة المائية، الذي لا يصلح إلا للمنع من تنجز التكليف بها مع قيام مقتضيها، و مقتضاء مفروضة إيجاد المعجز اختياريًا.

كما يدل على ذلك - مضافاً إلى استفادته من الأدلة - إجماعهم ظاهراً - عدا ما عن المصنف في المعبر<sup>(١)</sup> - كما عن غير واحد دعواه على حرمة تفويت التكليف بها بعد تجر الخطاب بإراقة الماء و نحوها، ولا يتجه ذلك إلا على تقدير كون المعجز مانعاً من تنجز التكليف مع بقاء مقتضيه، لا موجباً لتبديل الموضوع بأن يكون كل من العاجز و القادر بنفسه موضوعاً مستقلاً لحكم شرعي، نظير المسافر و الحاضر، كما عرفت الكلام فيه مفصلاً، فيستكشف من ذلك أن للطهارة المائية من حيث هي لدى الإتيان بشيء من غاياتها الواجبة مطلوبة و راء مطلوبيتها مقدمة للواجبات المشروطة بالطهور من حيث كونها مشروطة بالطهور، فإن معروض هذه المطلوبة المقدمية مطلق ما يتوقف عليه وجود تلك الواجبات من دون فرق بين أسباب الطهور، و كون الطهارة كاملة أو ناقصة، أصلية أو بدئية، فإن إيجاب شيء لا يقتضي من حيث المقدمية إلا إيجاب ما يتعذر ذلك الشيء بدونه، و المفروض صحة تلك الغايات مع التيمم لدى المعجز، فلا اقتضاء لمطلوبة ما

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٨٩:٥، وانظر: المعبر ٣٦٦:١.

عداء حيثئذ من هذه الجهة، فوجب أن تكون للطهارة المائية مطلوبة أخرى غير هذه المطلوبة المخصوصة بحال القدرة، وهي إما لمزية و شرافة في نفس الطهارة المائية مقتضية لإيجاب اختيارها مقدمة مع الإمكان، كما لو كان للروح إلى السوق المأمور به مثلاً طريقان يشتمل أحدهما على مزية مقتضية لتعین اختياره مع الإمكان، أو لمزية في النيات المأني بها مع الطهارة المائية رائدة عما تقتضيه تلك النيات في تقوم ماهياتها، كالصلاة جماعة أو في المسجد ونحوه لو فرض كون الخصوصية الموجبة لأفضلية الفرد بالغة حدّاً يقتضي لزوم مراعاتها مهما أمكن.

لكن يضعف الاحتمال الأخير بل يدفعه: جواز الإتيان بسائر النيات مطلقاً حتى الصلوات الأدائية في كثير من الفروض لا لصورة عند صحة التيمم و بقاء أثره، فيستكشف من ذلك أنه ليس للنيات المأني بها مع الطهارة المائية مزية لازمة المراعاة لدى الشارع، فينحصر الوجه في التفضي عن الإشكال بالأول، أعني كون الطهارة المائية في حد ذاتها مشتملة على مزية مقتضية لوجوب رعايتها مهما أمكن عند إرادة الخروج من عهدة النيات المشروطة بالظهور وإن لم يتوقف وجودها عليها بالخصوص.

و إن أبيت عن ذلك، فالمتعین إمّا الالتزام بعدم صحة الصلاة و نحوها في مثل الفرض، و هو وإن أمكن توجيهه كما عرفت آنفاً لكنه في غاية الإشكال، بل لا يمكن الالتزام به في شيء من موارد، بل لعله في بعضها مخالف للضرورة، وإمّا الالتزام بعدم حرمة تحصيل العجز كما عن المصنّف في المعتمد<sup>(١)</sup> اختياره حيث

(١) لم يشر على الحاكمي عنه فيما بين أيدينا من المصادر، وانظر: المعتمد ٣٦٦:١

قال - فيما حكى عنه ملخصاً - إنه مخاطب في تمام الوقت بصلاة واحدة مختيراً في أي جزء منه بالترتيب، ففي أي جزء يلاحظ حالته و يعمل بموجب حالته من كونه مسافراً - مثلاً - فيقصر، أو حاضراً فيتم، و من الحالات إذا كان واجداً للماء فبالطهارة المائية، أو غير واجد له فبالتراب، و لا يجب في جزء من الزمان المتقدم حفظ حالته للزمان المتأخر. انتهى.

و استغرب الحاكى صدور هذا الكلام من مثل المحقق، و قد عرفت أنه ليس بهذا المكان من الغرابة و إن كان مغالماً لما هو المخروس في الأذهان، المتظهر من الأدلة خصوصاً بعد ما عرفت من الإشكال الذي ينحصر حله بالالتزام بالوجوب النفسي التقديري للطهارة المائية.

و كيف كان فقد ظهر لك بما ذكرنا أنه لاملزمة بين وجوب الطلب و الفحص عن الماء عند احتمال وجوده، و بين وجوب حفظ الماء الموجود و حرمة إتلافه؛ لإمكان كون كل من القادر و العاجز موضوعاً مستقلاً في عرض الآخر، كالمسافر و الحاضر، فلا يحرم عليه تحصيل المعز، لكن يجب عليه عند الشك في كونه قادراً أو عاجراً الاختيار و الفحص لإحراز ما يقتضيه تكليفه، فالاستدلال على وجوب الحفاظ بفحوى وجوب الطلب و نحوها غير وجيه، و العمدة فيه ما عرفت، والله العالم.

و إن كان تعويت التكليف بجعل المكلف نفسه عاجراً عن الامتثال قبل حضور زمن العمل - كما لو صير المكلف قبل الوقت نفسه عاجراً من أن يصلي في الوقت، أو يأتي ببعض أجزائها أو شرائطها التي لا يعذر فيها العاجز إلا لعجزه عن الامتثال - فالحق أنه كتهويته بعد حضور وقت الفعل، فيحرم مطلقاً، كما عرفت



تحقيقه في صدر الكتاب عند البحث عن وجوب الغسل لصوم اليوم في الليل.  
 لكن لا يخفى عليك اختصاص موضوع الحكم بما إذا كان التكليف - الذي  
 فرط فيه، نفسياً كان أو مَقْدَمِيّاً - عامّاً من حيث المقتضي، و كان العجز مانعاً من  
 تنجزه، و أمّا لو لم يكن كذلك - بأن كان التكليف من حيث الذات مخصوصاً  
 بالقادر بحيث تكون قدرته من أجزاء المقتضي - فقد عرفت في صدر المبحث  
 تصريحاً و عند التكلّم عن حرمة إراقة الماء بعد تنجز التكليف تلويحاً أنّه يجوز  
 قطعاً، بل لا يُعدّ ذلك في الحقيقة من قبيل تفويت التكليف.

و كيف كان فلا فرق في قبح القرار من عهدة امثال التكالييف بإحداث العجز  
 بالإخلال بشي من مقدّماته الوجوديّة بين كونه قبل حضور زمان الفعل أو بعده،  
 لكن يشترط في ذلك أمران.

أحدهما: العلم بتنجز الخطاب، أي إحراز المكلف اندراجه في زمرة  
 المكلفين بذلك التكليف بالعلم باجتماع جميع شرائط الوجوبيّة التي من جملتها  
 المقدّمات الوجوديّة الخارجيّة من اختيار المكلف، كاجتماع الرفقة للحجّ و مسير  
 القافلة و نحوهما، فلا يتنجز التكليف إلّا بعد إحراز جميع هذه المقدّمات بمعنى  
 علمه بتحقق هذه الأمور لدى الحاجة إليها، و عدم معذوريّته من قبلها.

لكن أشرنا غير مرّة إلى أنّ الشرائط التي لا يتنجز التكليف إلّا بإحرازها إنّما  
 هو ما عدا عدم العجز عن الامتثال و نحوه من الأعذار العقليّة التي منها بقاءه  
 بشرائط التكليف إلى أن يتحقّق الامتثال، فإنّه يكفي فيها مجرد الاحتمال، كما  
 عرفته في محله.

الأمر الثاني: إحراز فوت الواجب بالإخلال بالمقدّمة التي فرط فيها بأن

علم بمقتضى العرف و العادة أنها مقدمة منحصرة يتعذر التوصل إلى الواجب بدونها، فإذا احتمل تمكنه من الحج بمسير قافلة أخرى غير ما يتخلف عنها، جاز له التخلف، و كذا لو احتمل تمكنه من الصلاة مع الطهارة المائية، لم يجب عليه حفظ ما عنده من الماء، بل يجوز له إتلافه حتى بعد الوقت فضلاً عما قبله، فإن وجوب دي المقدمة لا يقتضي إلا وجوب ما يتوقف عليه و يتعذر بدونه، متى لم يعلم بتوقف الخروج من عهدة الصلاة مع الطهارة المائية على حفظ هذا الماء الموجود أو توقف الحج على الخروج مع هذه القافلة المعينة، لم يجب عليه ذلك.

و كونه أحد أفراد المقدمة لا يقتضي وجوبه بالخصوص إلا في فرض الانحصار و عدم إمكان التوصل إلى الواجب بدونه، و العلم بكونه كذلك شرط في تنجز التكليف به بخصوصه، و إلا فالمرجع فيه البراءة.

هذا، مع أن حفظ الماء في المثال الأول على تقدير مصادفة ماء آخر ليس من أفراد المقدمة أيضاً، بل هو مقدمة لخصوص الطهارة الواقعة معه التي لا مدخلية لخصوصيتها في المقدمة للواجب.

و ما يقال من أن مقتضى اشتغال الذمة بالصلاة مع الطهارة المائية وجوب حفظ الماء في الفرض من باب الاحتياط، ففيه: أن الاحتياط إنما يجب عند الشك في المكلف به لا في التكليف، و التكليف المحرز في المقام ليس إلا وجوب الصلاة و ما يتوقف عليه فعلها، و كون حفظ هذا الماء بالخصوص مما يتوقف عليه فعل الصلاة غير معلوم، فالأصل براءة الذمة عنه.

و كيف كان فكما يحرم إتلاف الماء عند العلم بتوقف الصلاة مع الطهارة

المائية على حفظه، كذلك يحرم نقض الطهارة المائية لا لضرورة عند العلم بعدم  
تمكّنه منها عند إرادة الصلاة؛ إذ المدار على تفويت التكليف، و هو حاصل في  
الفرض، و لا يتفاوت الحال في ذلك بين كونه مسبباً عن إراقة الماء أو نقض  
الطهارة السابقة، كما هو واضح.

نعم، لو كان نفس الوضوء أو الغسل واجباً نفسياً على المحدث، و كان  
التيّم بدلاً اضطرارياً منه، لآتجه العرق بين إتلاف الماء و نقض الطهارة، فيحرم  
الأول دون الثاني؛ لكون نقض الطهارة حيثئذٍ موجباً لحدوث التكليف لا لتفويته،  
فهو من المقدمات الوجوبية للواجب المشروط، و لا يؤثر إلا بمقدار قابلية المحل،  
و هذا بخلاف إراقة الماء؛ فإن تركها من المقدمات الوجودية للواجب، فلا يجوز  
الإخلال به، والله العالم.

ثم إن ما ذكرنا من حرمة تفويت التكليف بالإخلال بشيء من مقدماته  
الوجودية بعد إحرازه و عدم الحرمة عند الشك فيه أوفي توقفه على خصوص  
هذه المقدمة التي أحل بها إنما هو بمقتضى القاعدة الأولية التي يحكم بها العقل، و  
إلا فربما يستفاد من أدلة نفي الحرج و غيرها - مثل أخبار الثقة و نحوها - جواز  
إيجاد سبب الاضطرار اختياراً في كثير من الموارد، كما أنه لا يبعد دعوى أنه  
يستفاد من بعض الأدلة الخاصة عدم جواز الإقدام على ما يخاف منه من الاختلال  
بشيء من معالم دينه من الصلاة و نحوها، كما لا يخفى.

و قد ظهر لك فيما تقدّم حكم ما لو ترك المكلّف الفحص في طلب الماء و  
صلّى مع التيمّم في سعة الوقت و صيقه مع مصادفة فعله وجود الماء في محل  
الطلب و عدمه وضعاً و تكليفاً.

و أما لو تمحص و بذل جهده بقدر ما يقتضيه تكليفه في طلب الماء و لم يجده فتيّم و صلى ثم انكشف في الوقت أو في خارجه وجوده، صحّ تيممه و صلاته على الأطهر؛ لتحقق العجز و عدم الوجدان الذي أنيط به شرعية التيمم في ظواهر الكتاب و السنة.

و توهم اعتبار استمرار العجز في تمام الوقت في صحة التيمم تحقيقاً لمفهوم الاصرار الذي هو المناط في الحقيقة لشرعية التيمم، لا مجرد صدق عدم الوجدان، فانكشف وجود الماء في الوقت كاشف عن عدم تحقق الضرورة المستوغة للتيمم و إن كان حال العمل آنياً بما يقتضيه تكليفه في مرحلة الظاهر مراعيّاً صحته بعدم انكشاف الخلاف، مدفوع: بمخالفته لظواهر الأدلة الدالة على جواز التيمم و الصلاة بعد المحص و عدم الوجدان حيث لا يتبادر منها إلا اعتبار الضرورة حال الفعل، لا عدم قدرته في الواقع من الطهارة المائية في مجموع الوقت.

مضافاً إلى استعادته من النصوص المستفيضة الآتية في محلها، الدالة على عدم إعادة لصلاة لو تجددت القدرة بعدها بوجود الماء في الوقت.

و بما أشرنا إليه - من أنّ مناط الصحة هو العجز عن استعمال الماء - قد يقوى في النظر صحة صلاة واجد الماء الذي نسيه واعتقد عدم تمكنه من استعمال الماء فتيّم و صلى. و كذلك من عنده الماء و لم يعلم بوجوده و اعتقد عجزه فصلى مع التيمم، فإن اعتقاد العجز يؤثر في عدم تمكنه واقعاً من استعمال الماء ضرورة عدم قدرته على الطهارة المائية، و معذوريته عنها مادام محتقداً عدم الماء و تاركاً للفحص بواسطته.

ولكن الأقوى في الصورتين البطلان، وجوب الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه عند انكشاف مخالفة اعتقاده للواقع، فإن العجز - الذي يتبادر إلى الذهن من الأدلة الشرعية اعتباره في شرعية التيمم - إنما هو ما عدا هذا النحو من العجز المسبب عن اعتقاد العجز وإن كان الآنبي به معذوراً عقلاً في مخالفته لما هو تكليفه في الواقع من ترك الصلاة مع الطهارة المائية، لكن عليه أن يخرج من عهدتها بعد انكشاف الواقع بالإعادة في الوقت والقضاء في خارجه.

و دعوى أن الأمر العقلي الذي يبعثه على فعل الصلاة مع التيمم يقتضي الإجزاء عن الواقع مما لا ينبغي الإصغاء إليها.

و يدل عليه في الجملة - مضافاً إلى ما عرفت - خبر أبي بصير، قال: سأله عن رجل كان في سفر ومعه ماء فسيه وتيمم وصلى ثم ذكر أن معه ماء قبل أن يخرج الوقت، قال: «عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة»<sup>(١)</sup>.

(و لا فرق) في سقوط التكليف بالطهارة المائية وجوب التيمم (بين عدم الماء أصلاً وجود ماء لا يكفي لطهارته) وضوءاً وعسلاً، فإن الطهارة الحديثة لا تبغض ولا تلتق من الماء والتراب بلاخلاف في شيء منهما على الظاهر، كما يدل عليه ظاهر الكتاب، فإن المتبادر من قوله تعالى: «فلم تجدوا ماء»<sup>(٢)</sup> ليس إلا إرادة الماء للوضوء والغسل بقدر أن يتوضأ أو يعتسل بالكيفية المذكورة في صدر الآية.

و حكى عن بعض العامة أنه قال: الجنب إذا وجد ماء لا يكفي لطهارته،

(١) الكافي ١٠/٦٥٣، التهذيب ١/٢١٢: ٦١٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٥.

(٢) النساء: ٤٣: ٤، المائدة ٦٠٥.

استعمل الماء و تيمم<sup>(١)</sup>.

و في محكي المتهمى عن بعض الشافعية ذلك في الحدث الأصغر أيضاً؛  
لأنه واجد للماء ما لم يستعمله، فلا يسوغ له التيمم<sup>(٢)</sup>.

و فيه ما لا يخفى.

و ما حكي عن العلامة في النهاية - من أنه قطع بأن المحدث لو وجد من  
الماء ما لا يكفي لطهارته، لم يجب عليه استعماله، بل يتيمم، واحتمل في الجنب  
مساواته للمحدث، و وجوب صرف الماء إلى بعض أعضائه؛ لجواز وجود ما  
يكمل به الطهارة، قال: و المروالة ساقطة هنا، بخلاف المحدث<sup>(٣)</sup> - ليس خلافاً  
فيما نحن فيه، أعني عدم تبعض الطهارة، بل هو للتنبيه على الفرق بين الوضوء و  
الغسل بإمكان القول بوجوب صرفه في العمل رعاية للاحتياط عند احتمال تجدد  
القدرة من الإكمال، و هذا بخلاف الوضوء؛ لتعذر الاحتياط فيه بذلك؛ لاشتراطه  
بالمروالة.

و يتوجه عليه؛ أن اشتراط المروالة في الوضوء دون الغسل لا يصلح فارقاً  
بينهما من هذه الجهة، فإنه كما يتأثر الاحتياط بصرف البعض في الغسل برجاء  
تكميله بتجدد القدرة، كذلك يتأثر بحفظ الماء الموجود ليضمه إلى ما يرجو

(١) الحاكي هو العامل في مدارك الأحكام ١٨٧:٢، ونظر: حلية العلماء ٢٥٢:١ و ٢٥٣،  
والمجموع ٢٦٨:٢، والمضي ٢٧٠:١ و ٢٧١، والشرح الكبير ٢٨٠:١ و ٢٨١

(٢) حكاة عنه العامل في مدارك الأحكام ١٨٧:٢، ونظر: منتهى المطلب ١: ١٣٤، وكذا  
المهذب - للشيرازي - ٤١:١-٤٢، والمجموع ٢٦٨:٢، وحلية العلماء ٢٥٣:١، والمرير شرح  
الرجيز ٢٠٣:١-٢٠٤، والمغني ٢٧١:١، والشرح الكبير ٢٨١:١.

(٣) حكاة عنه البحراني في المحقائق الناضرة ٢٦٠:٤-٢٦١، ونظر: نهاية الأحكام ١٨٦:١

حصوله، فلا يتعين عليه صرفه في البعض، بل له إبقاؤه إلى أن تتجدد القدرة أو ينحصر اليأس، بل هذا هو الأحوط للحزم بالنية، ومثله يتأني في الوضوء، فإن وجب الاحتياط في الفرض، فقد وجب في الطهارتين، وإلا لم يجب في شيء منهما.

وكيف كان فهذا المطلب أجنبي عما نحن بصدد من عدم وجوب صرف الماء في بعض الطهارة من حيث هو.

و يدل عليه - مضافاً إلى الإجماع و ظاهر الآية - المعتبرة المستفيضة الأمرة بالتيمم بدلاً من الغسل مع وجود ماء لا يكفي للغسل.

منها: ما رواه محمد بن مسلم - في الصحيح - عن أحدهما عليه السلام في رجل أجنب في سفر و معه ماء قدر ما يتوضأ به، قال: «يتيمم ولا يتوضأ»<sup>(١)</sup>.

و منها: ما رواه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام : عن الرجل يجنب و معه قدر ما يكفي من الماء لوضوء الصلاة، أيتوضأ أو يتيمم؟ قال: «لا، بل يتيمم، ألا ترى أنه جعل عليه نصف الوضوء»<sup>(٢)</sup>.

و منها: ما عن الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يجنب و معه من الماء بقدر ما يكفي لوضوءه للصلاة، أيتوضأ بالماء أو يتيمم؟ قال: «يتيمم، ألا ترى أنه جعل عليه نصف الطهور»<sup>(٣)</sup>.

و لعل المراد بقوله عليه السلام : «ألا ترى» إلى آخره، بيان ابتناء الأمر في شرع التيمم

(١) التهذيب ١: ٤٠٥/٢٧٢، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٢) الفقيه ١: ٥٧-٥٨/٢١٣، الوسائل، للباب ٢٤ من أبواب التيمم، ح ١.

(٣) التهذيب ١: ٤٠٤/٢٦٦، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب التيمم، ح ٣.

على التسهيل دون التضييق.

و يحتمل أن يكون المراد رفع الاستبعاد عن شرع التيمم عند التمكن من الوضوء الذي هو أبلغ في التطهير ببيان عدم إناطة ذلك بما تناله العقول بالمقدسة والاستحسانات، كما يكشف عن ذلك كون التيمم مسحتين، وهما نصف الوضوء، حيث إن مقتضى المناسبة التي تراها العقول الناقصة مساواته للوضوء عند كونه بدلاً منه في الإحاطة بمواضعه، وكذا في الغسل.

وكيف كان فيفهم من هذه الروايات - ولو من حيث السكوت في مقام البيان - عدم وجوب صرف الماء في بعض مواضع الغسل، وأن الواجب هو التيمم لا غير، فلم يبق بعد ما سمعت من النص والإجماع مجال للتشكيك في أن الطهارة لا تتبعض، فلا تجري فيها من هذه الجهة قاعدة الميسور و«ما لا يدرك» فإن عموم القاعدتين لا يصلح معارضاً للأدلة المختصة.

و من هنا يتجه عدم اختصاص الحكم المذكور - أعني وجوب التيمم، و عدم وجوب غسل بعض أعضاء الوضوء أو الغسل - بما إذا لم يكن الماء كافياً، بل يعم سائر المواضع التي لم يتمكن إلا من الإتيان ببعض الوضوء أو الغسل من غير فرق بين كونه مسبباً عن نقصان الماء أو وجود مانع من غسل بعض الأعضاء من مرض أو نجاسة تعتذر إزالتها أو جرح مكشوف ونحوها مما لا يلحقه حكم الجبيرة، فإن المتجه في جميع هذه الموارد هو التيمم، وقد تقدم شطر من الكلام فيه في مبحث الجبيرة في باب الوضوء، فراجع.

فرع: لو تمكن من مزج الماء - الذي لا يكفي لظهارته - بما لا يسلب إطلاق



الاسم، و تحصل به الكفاية، هل يجب عليه ذلك كما جزم به بعض<sup>(١)</sup>، أم لا يجب؟  
وجهاً: من تمكّنه من الطهارة المائية، فيجب تحصيلها مع الإمكان، و من عدم  
اعتناء العرف و العقلاء بهذا النحو من القدرة الحاصلة بالمعالجات الغير المتعارفة،  
فإنهم لا يرتابون في أنّ تكليف مَنْ لم يجد الماء بقدر الكفاية بالطهارة المائية  
تكليف بما لا يطاق، نظير ما لو أمر مَنْ لم يجد منّاً من الحنطة - مثلاً - بأن يتصدّق  
بالمَنْ من الحنطة على المقبر، فإنه قبيح عند العقلاء من دون فرق بين أن لم يجد  
شيئاً منه، أو وجد أقلّ من الْمَنْ بمقدار لومزجه بشي من التراب و نحوه مرجحاً  
لا يسلبه إطلاق الاسم لصار منّاً.

و سرّه أنّ إطلاق اسم الحنطة - مثلاً - على الحنطة الممتزجة بشيء من  
التراب بعد استهلاكه إنما هو لعدم اعتنائهم بالمستهلك، و عدم ملحوظيّة الخليط  
في حدّ ذاته محكوماً بحكم، و هذا يناقض حكمهم بوجوب إيجاد مقدّمة لامثال  
الأمر بتلك الطبيعة المغايرة له، فإنه موقوف على تصوّره و ملاحظة كونه جسماً  
خارجياً مؤثراً في زيادة المقدار، و بهذه الملاحظة يمتنع وقوعه امثالاً للأمر  
المتعلّق بتلك الطبيعة الصرفة، فإنّ استقلاله بالملاحظة مانع من عدّه جزءاً للماهيّة  
المغايرة له محكوماً بحكمها، و لذا لا يرى أحد جواز مزج التراب و نحوه في  
الحنطة التي تعطى للفقير في زكاة الفطرة و غيرها، أو تسلّم إلى المشتري في بيع  
السلم، و هذا بخلاف ما لو كانت ممزوجة من أصلها.

و الحاصل: أنّ المرجع في تشخيص موضوعات الأحكام الشرعيّة - التي

(١) كالعلامة الحلي في تحرير الأحكام ٥: ٦٦ و مستهلّ المطلب ٥: ١٠، و نهاية الأحكام

منها وحبوب التيمم على العاجز - هو العرف، و لهم مسامحات في مقامات لا يتسامحون هذه المسامحة في نظائرها، و ليس علينا إلا متابعتهم في ذلك و إن خفي علينا وجه الفرق، و نحن نرى أن مزج الطبيعة بغير جنسها ليس عندهم من أسباب تحصيل تلك الطبيعة و إن أطلقوا على الممتزج اسم تلك الطبيعة مسامحة، و رتبوا عليه بعد المزج أحكام تلك الطبيعة أحياناً، فلا يرون مَنْ لم يكن عنده الماء بقدر الكفاية إلا مصداقاً للعاجز بالمأمور بالتيمم، كما أنهم يرونه بعد أن وجد الماء - و لو بالمزج - مصداقاً للقادر، كما لا يخفى على المتأمل.

و هذا الوجه لعله أقوى و إن كان الأول أحوط، و الله العالم.

**السبب (الثاني: عدم الوصله إليه) أي إلى الماء و إن كان موجوداً إما لتوقفه على ثمن تعذر عليه أو السير إلى مكانه التعذر في حقه لكبر أو مرض أو ضعف و لو بأجرة مقدورة له، أو لعقد الألة التي يتوصل بها إليه، كما إذا كان على سفير بشر أو نهر و لم يتمكن من الوصول إلى الماء و الاغتراف منه، أو تمكن لكن بمشقة رافعة للتكليف، أو تغرير للنفس، و بحكمه ما لو كان الماء عنده و يذاه قدرتان و لم يمكنه الاغتراف منه و استعماله إلا بيده القدرة، الموجب لانفعال الماء، إلى غير ذلك من الأعدار العقلية و الشرعية المانعة من استعمال الماء، فعند تحقق شيء منها يتيمم و يصلي بلا إشكال فيه، بل ولا خلاف لما عرفت مراراً من أن مناط شرعية التيمم - على ما يستفاد من النصوص و الفتاوى - إنما هو لعجز عن استعمال الماء من دون فرق بين أسبابه.**

(فَمَنْ عَدِمَ الثَّمَنَ) الذي توقف عليه استباحة الماء، أو تحصيل بعض مقدماته أو نحوه من الأمور التي لها مدخلية في القدرة على استعمال الماء على

وجه سائح شرعاً (فهو كَمَنَ عَدِمَ الماء) في أنه يتيمّم و يصلي.

و يدلّ عليه في الجملة - مضافاً إلى ما عرفت - ما عن الحلبي أنه سأل  
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمرّ بالركبة <sup>(١)</sup> وليس معه دلو، قال: «ليس عليه أن يدخل  
الركبة، لأنّ ربّ الماء هو ربّ الأرض فليتيّم» <sup>(٢)</sup>.

و عن الحسين بن أبي العلاء مثله، إلّا أنه قال: «ليس عليه أن ينزل الركبة، إنّ  
ربّ الماء» <sup>(٣)</sup> الحديث.

و عن عبد الله بن أبي يعفور و حنّة بن مصعب جميعاً عن  
أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلوّاً ولا شيئاً تغترف به  
فتيمّم بالصعيد، فإنّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد، ولا تقع في البئر ولا تفسد على  
القوم ماءهم» <sup>(٤)</sup>.

و رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ عليه السلام أنه سئل عن رجل  
يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد  
من كثرة الناس، قال: «يتيمّم و يصلي معهم و يعيد إذا انصرف» <sup>(٥)</sup> و الأمر بالإعادة  
على الظاهر للاستحباب.

و كيف كان فيهم من مثل هذه الروايات ابتداء أمر التيمّم على التوسعة و

(١) الركبة: البئر. مجمع البحرين ١٩٥:٦ دركار.

(٢) الفقيه ٥٧:١-٥٨/٢١٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب التيمّم، ح ١.

(٣) الكافي ٧/٦٤٣، التهذيب ١/٢٧/١٨٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب التيمّم، ح ٤.

(٤) الكافي ٩/٦٥٣، التهذيب ١/١٤٩-١٥٠/٢٦، و ٣٥/١٨٥، الاستبصار ١/١٢٧-١٢٨/٤٣٥،

الوسائل، الباب ٣ من أبواب التيمّم، ح ٢.

(٥) التهذيب ١/١٨٥/٥٣٤، الاستبصار ١/٨١/٢٥٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب

التيمّم، ح ٣.

لتسهيل، و عدم توقُّعه على العجز العقلي، بل يكفي في شرعيته أدنى عذر، كالمشقة، أو الخوف الحاصل من النزول إلى البئر، أو إثارة الوحل أو صيرورة الماء مستعملاً، و غير ذلك ممّا يوجب إفساد الماء على القوم و تنقّر طابعهم منه و إن لم يكن محدوداً عقلياً أو شرعياً، و قد تقدّم بعض الكلام في هذه الرواية في مبحث الماء المستعمل، فراجع<sup>(١)</sup>.

و كيف كان فالذي يُستفاد من ظواهر ما دلّ على شرعية التيمم من الكتاب و السنة و فتاوى الأصحاب إنّما هو جوازه عند تعذر المائتة بل تعسرها أو التضرر بها، كما تقتضيه قاعدة نفي الحرج و الضرر، الحاكمة على العمومات المثبتة للتكاليف، القاضية بعدم وجوب المائتة في موقع الحرج و الضرر الملزوم لجواز الترابية بالضرورة، فمن وجد الماء و لكن شقّ عليه استعماله - لبرودة أو مرض أو غير ذلك - مشقة لا تتحمل عادة كمن لم يجده في عدم وجوب المائتة عليه و شرعية الترابية له، و سيأتي مزيد توضيح لذلك إن شاء الله.

(و كذا إن وجدته بضمن يضرّ به في الحال) أي بحسب حاله بأن يؤثّر فيه و هنا من حيث الوجاهة و الاعتبار، أو ضيق المعيشة و نحوه من غير فرق بين أن يكون بأزيد من ثمن مثله، و عدمه، و بين أن يترتب الضرر الحالي في الحال أو في المستقبل.

اللهمّ إلا أن يكون زمانه بعيداً بحيث لا يعتنى به في العرف على وجه يُعدّ صراً بالنسبة إلى حال المشتري.

و ربّما فسّر الحال في العبارة بما يقابل الاستقبال، و لعلّه الظاهر منه.

(١) ج ١، ص ١٦٦ و ما بعدها ومبحث ماء البئر.

لكنه ضعيف؛ لعموم قاعدة نفي الضرر والخرج، بل مقتضاها عدم وجوب شرائه بأزيد من ثمن مثله مطلقاً؛ لكونه في حد ذاته تكليفاً ضرورياً وإن لم يكن مضرراً بحال المشتري بالمقايضة إليه لاستطاعته من تحمّل هذه الأمور

(و) لكن أجمعوا ظاهراً - كما عن غير واحد نقله - على أنه (إن لم يكن مضرراً في الحال، لزمه شراؤه ولو كان بأضعاف ثمنه المعتاد).

و عن بعضهم تقييد وجوب الشراء بما إذا لم يجحف في الثمن<sup>(١)</sup>.  
و لعل مراده كونه إجماعاً بحسب حال المشتري لا من حيث هو، فيؤول إلى الأزل.

و كيف كان فمستندهم في ذلك أخبار خاصة يختص بها عموم نفي الضرر والخرج.

كصحيحة صفوان، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة و هو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم و هو واجد لها، يشتري و يتوضأ أو يتيمم؟ قال: لا، بل يشتري، قد أصابني مثل ذلك فاشتريت و توضأت، و ما يشتري بذلك مال كثير<sup>(٢)</sup>.

و عن الصدوق مرسلاً عن أبي الحسن الرضا عليه السلام نحوه باختلاف يسير.  
و خبر الحسين بن أبي طلحة، قال: سألت عبداً صالحاً عن قول الله عز و

(١) حكاها المحقق الكركي في جامع المقاصد ٤٧٤:١-٤٧٥ عن الشهيد في الذكري ١٨٤١، و كذا في البيان: ٣٣.

(٢) الكافي ١٧/٧٤:٣، التهذيب ١٠٦٦:١/١٢٧٦، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب التيمم، ح ١

(٣) الفقيه ٧١/٢٣:١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب التيمم، ذيل ح ١.

جَنَ. «أَوْ لَمْ يَسْتَمِ التَّمَاءُ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا»<sup>(١)</sup> ما حَذَّ ذلك؟ قال: «بأن لم تجدوا بشراء أو بغير شراء» قلت: إن وجد قدر وصوء بمائة ألف أو بألف، وكم يبلغ؟ قال: «ذلك على قدر جدته»<sup>(٢)</sup>.

وعن فخر الإسلام في شرح الإرشاد أن الصادق عليه السلام اشترى وصوءه بمائة دينار<sup>(٣)</sup>.

و يؤيده ما عن دعائم الإسلام. «وقالوا في المسافر يجد الماء ضمن غل: أن يشتريه إذا كان واجداً لثمنه فقد وجدته إلا أن يكون في دفعه الثمن ما يخاف على نفسه التلف إن عدمه و العطب فلا يشتريه، و تيمم بالصعيد و يصلي»<sup>(٤)</sup> و الظاهر كونه رواية مرسلّة عن الأئمة عليهم السلام.

و كيف كان فكفى بما عرفت دليلاً لإثبات الحكم و تخصيص قاعدة نفي الضرر و الحرج.

فما عن ابن الجنيد - من عدم وجوب الشراء إذا كان الماء غالباً<sup>(٥)</sup> - ضعيف. و ربما يستدل للوجوب - مضافاً إلى ما عرفت - بصدق الوجدان، و قاعدة المقدميّة.

و فيه: أن مقتضى قاعدة نفي الضرر و الحرج لو لا الأدلة المخصصة: عدم وجوب الوضوء في العرض كي تجب مقدّمته كسائر الموارد التي يتضرر به.

(١) النساء ٤٣: ٤.

(٢) تفسير المباشي ١٤٦/٢٤٤: ١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٣) حكاة عنه في كشف اللثام ٤٤٥: ٢.

(٤) كما في جواهر الكلام ١٠٠: ٥، و انظر: دعائم الإسلام ١٢١: ١.

(٥) حكاة عنه المحقق الحلي في المعتمد ٣٦٩: ١.

و دهوى عدم جواز العمل بعموم نفي الضرر و الحرج ما لم ينجر بعمل  
الأصحاب، غير مسموعة، خصوصاً في باب الوضوء الذي عملوا به في حل  
موارده.

نعم، قد يخطر بالبال عدم صدق الضرر عرفاً على ما لو اشترى شيئاً بأريد  
من ثمنه المعتاد مع علمه بمقدار ماليته لدى الحاجة إليه، كما لو احتاج إلى الماء  
لشربه في مكان لا يباع إلا بشئ خطير، فالوضوء بعد أن أوجبه الشارع مقدّمة  
للصلاة الواجبة يصير كسائر المقاصد العقلية التي لا يبعد صرف المال في  
مقدماتها المتعارفة ضرراً.

نعم، لو توقف على ضياع مال أو تلفه أو أخذ شيء منه فهدراً أو غير ذلك مما  
هو خارج من كونه مقدّمة عرفية، فهو ضرر منفي بالقاعدة، لكنه لا ينعو عن تأمل  
بل منع، والعمدة ما عرفت.

و غاية ما يمكن استفادته من النصوص و الفتاوى إنما هو وجوب شرائه ما  
لم يكن مضرّاً بحاله، كما أشار إليه الإمام عليه السلام بقوله: «يقدر جدته» فإن المتبادر منه  
إرادة استطاعته عرفاً.

(و كذا القول في الآلة) التي يتوصّل بها إلى الماء، فإنه يجب شراؤها و لو  
بأزيد من ثمن مثلها ما لم يكن مضرّاً بحاله؛ لوصوح المناط؛ فإنه لا يرتاب أحد  
ممن سمع بهذه الروايات في أنه كما يجب شراء الماء الذي هو مقدّمة للوضوء،  
كذلك يجب شراء الآلة التي يتوصّل بها إلى الماء.

و لا يقاس بذلك الخسارة المترتبة على تحصيل الماء لأمرٍ خارجة من  
مقدماته المتعارفة، كالأمثلة التي أومأنا إليها في العبارة المتقدمة.

و دعوى أن إيجاب الشارع شراء الماء بمائة دينار - مثلاً - يدل على عدم اعتنائه بالصرر المالي في رفع التكليف بالوضوء، فلا يتفاوت الحال في ذلك بين أن يشتريه بذلك أو يتوقف تحصيله على تلف هذا المقدار من المال سائر الأسباب، مدفوعة: بكونه قياساً مع وجود الفارق من وجوه لا تحصى على المتأمل، منها: ما أشرنا إليه من كون هذه الموارد من أظهر الموارد التي ينبغي دليل نفي الصرر والحرص، بخلاف شراء الماء ونحوه، الذي ربما يتأمل في شمول القاعدتين له.

وكيف كان فلا يجوز التخطي عن مورد النص في الحكم المخالف للقاعدة إلا بالنسبة إلى الموارد التي علم كونها مع المورد من باب واحد، ك شراء الآلة مثلاً، دون سائر الموارد، ولذا صرح الأصحاب بعدم وجوب الوضوء في سائر موارد الضرر، حتى أن بعضهم صرح بنفي الوجوب لو توقف تحصيل الماء على أن يصيب ثوبه المطر ويتضرر بذلك.

و هل شق الثوب النيس لإخراج الماء من البئر - مثلاً - من هذا القبيل، أو من قبيل شراء الآلة فيجب؟ فيه تردد، و الأظهر أنه من القسم الأول، فلا يجب لخروجه من المقدمات المتعارفة.

الآن ترى أنه ربما تسمح النفس ببذل المال عوضاً عن الماء أو ما يتوقف عليه تحصيله من المقدمات المتعارفة لدى الحاجة إليه لشربه أو وضوئه و إن بلغ ما بلغ، و لا تسمح بشق ثوبه، بل لا يلتفت الذهن إلى كونه من المقدمات و يراه تصيباً للمال، و لا أقل من الشك المقتضي لعدم التسمية من مورد النص إليه.

و لو وهه واهب و كان في قولها مئة يشق على الطباع تحملها، لم يجب،



كما صرح به غير واحد، وإلا يجب، بل ربما يجب الاستيهاب عند انتزال الماء و  
استقاء المالك عنه، كما أنه يجب تحصيله بسائر أنحاء الاكتساب ما لم يترتب  
عليه صرر أو مشقة رافعة للتكليف، وهذا ممّا يختلف بحسب الموارد و  
الأشخاص، كما لا يخفى.

السبب (الثالث: الخوف) من استعمال الماء أو تحصيله على نفس أو  
عرض أو مال في الجملة بلا إشكال بل ولا خلاف في شيء منها، بل عن غير  
واحد دعوى الإجماع عليها، إلا أنهم لم ينصوا - فيما عثرنا عليه من معاهد  
إجماعاتهم المحكيّة، ككثير من الأصحاب في فتاويهم - على الخوف على  
العرض، لكنّ المقطوع به عدم مخالفتهم فيه في الجملة، بل لعلّه يظهر من بعض  
عبائهم إرادة ما يعمّه، فإنّ تحمّل هنك العرض ربما يكون أشقّ من تلف المال،  
بل ربما يهون دونه بذل النفوس.

و كيف كان فيدلّ على المدعى - مصافاً إلى الإجماع - أنّ إيجاب الطهارة  
المائيّة في مواقع الخوف حرج منفي في الشريعة.  
و يدلّ عليه أيضاً - في الجملة - جملة من الأخبار.

منها: رواية داؤد الرقي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أكون في السفر  
فتحضر الصلاة وليس معي ماء و يقال: إنّ الماء قريب منّا، فأطلب الماء - و أنا في  
وقت - يمياً و شمالاً، قال: «لا تطلب الماء ولكن تيمّم فإنّي أخاف عليك التخلف  
عن أصحابك فتضلّ و يأكلك السبع»<sup>(١)</sup>.

(١) الكافي ٣: ٦٤/٦، التهذيب ١: ١٨٥-١٨٦/٥٣٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب  
التيمّم ح ١.

و خسر يعقوب بن سالم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين أو نحو ذلك، قال: «لا أمره أن يعرّز بنفسه فيعرض له لئس أو صبيح»<sup>(١)</sup>.

و يدلّ عليه أيضاً الأخبار المتقدمة في المبحث السابق بالتقريب المتقدم، و كذا الأخبار الآتية الأمرة بالتيمم عند خوف العطش، و المستفيضة الأمرة بتيمم المجدور و الكسير و المبطون، فإنّ الغالب في موارد خوف التضرّر، لا القطع بذلك.

و كيف كان فلا يخفاء في أصل الحكم.

و ما عن صاحب الحدائق - من الاستشكال عند الخوف على المال بعد اعتراجه باتفاق الأصحاب، نظراً إلى اختصاص الأخبار بالخوف على النفس دون المال، و معارضة ما دلّ على التوسعة في الشريعة و نفي الحرج و وجوب حفظ المال بما دلّ على وجوب الوضوء و الغسل<sup>(٢)</sup> - في غاية الضعف (و إن كان ما ذكره - من عدم ظهور الأخبار في تلف المال - في محله)<sup>(٣)</sup>.

و ما قيل<sup>(٤)</sup> - من أنّ ذكر اللّص في خبر يعقوب بن سالم دليل على إرادته، فإنّ الغالب إنّما هو تلف المال عند عروض اللّص، فأريد به الخوف من تلف المال، و تخصيصه بالذكر للجري مجرى العادة، كتخصيص السبع بالذكر للخوف على

(١) الكافي ٨/٦٥:٣، التهذيب ١/١٨٤:١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٠٢:٥، وانظر: الحدائق للناصرة ٢٧٤:٤.

(٣) يدلّ ما بين القوسين في جميع النسخ المحطّية و الحجرية هكذا: «وإنّ ما ذكره من عدم ظهور الأخبار في تلف المال و إن كان في محله». و الظاهر ما أثبتناه لأجل السياق.

(٤) راجع جواهر الكلام ١٠٣:٥.

الفس - فقيه: أنَّ الغالب عند عروض اللص في الطريق كون نفسه - كماله - في معرض الخطر إمَّا بالجناية عليها أو بأخذ أمواله المحتاج إليها في المعيشة، كما يشهد لذلك تقريره في الرواية على قوله: «يغرر بنفسه» فلا يبقى حيثنذ له ظهور في إرادة تلف المال.

و العجب ممن استشهد بالرواية لتعميم الحكم بالنسبة إلى الخوف على المال القليل الذي لا تشملها قاعدة نفي الحرج، مع أنَّ من الواضح خروجه من منصرف الرواية.

فالإنصاف ما سمعته من عدم دلالة الرواية على حكم الخوف على المال، لكن دليل نفي الحرج ممَّا لا يزاحمه عمومات التكاليف؛ لحكومته عليها خصوصاً في مثل المقام المعتضد بما يهتم من أدلة شرعية التيمم من ابتائها على التوسعة في الدين، و أنَّ الله تبارك و تعالى يريد بعاده اليسر دون العسر، مع اعتضاده بفهم الأصحاب و فتواهم.

(و) لذا لا ينبغي الارتباب في أنه (لا فرق في جواز التيمم) في مواقع الخوف (بين) الموارد التي وقع ذكرها في النصوص، مثل (أن يخاف لصاً أو سباعاً) أو عطشاً، و بين غيرها من الموارد، مثل: أن يخاف هتك عرص (أو يخاف ضياع مال) أو الحس ظلماً و لو بحق يعجز عن أدائه، أو غير ذلك من الموارد التي يكون إيجاب الطهارة المائية فيها تكليفاً حرجياً.

لكن حيثما عرفت أنَّ عمدة المستند في مثل هذه الموارد هي قاعدة نفي الحرج، و الإجماع، علمت أنَّ ما حكى عن جامع المقاصد و غيره - من التصريح

بأنه لا فرق في جواز التيمم بين الخوف على ماله و مال غيره<sup>(١)</sup> - بإطلاقه مشكل، و إنما يتجه ذلك فيما إذا تعلق به نحو تعلق يوجب اهتمامه بحفظه إما لتكليفه شرعاً بولاية أو أمانة أو غير ذلك بحيث يكون التفريط في حفظه موجباً للضمان، أو لكونه مهماً لديه في العرف و العادة بحيث يترتب على تلفه المستعقب لتفريطه الخجل و الدامة التي يشق تحملها عادة، كالتقصير في حفظ أموال أصدقائه الواثقين بحفظه عند سعيهم في حوائجهم، و غير ذلك من الموارد التي يكون الأمر فيها بالطهارة المائية تكليفاً حرجياً، و أما سائر الموارد التي لم تكن كذلك و إنما أراد بحفظه مال الغير مجرد الإحسان إليه فهو و إن كان حسناً لكنه لا يصلح عذراً لرفع اليد عن التكاليف الشرعية الواجبة عليه ما لم يصرح الشارع بقبوله عذراً في مخالفتها.

و كذلك الكلام في الخوف على عرض العبر الذي لا تعلق له به، و أراد بحفظه مجرد الإحسان إلى ذلك الغير من دون أن يترتب عليه بتركه عرفاً لوم و منفعة، فإن جواز التيمم في مثل الفرض مشكل.

نعم، لو علم بكون ترك الحفظ سبباً لوقوع فاحشة و نحوها من المنكرات التي علم تعلق غرض الشارع بالمنع منها و عدم وقوعها في الخارج كيفما كان، جازله التيمم و ترك الطهارة المائية، بل وجب عليه ذلك من باب المقدمة، و هذا بخلاف صورة الخوف، التي لا يكون فيها إلا الاحتمال الغير المسجّر للتكليف، فيشكل حينئذ رفع اليد بسببه عن التكليف المنجّر.

(١) حكاه عنه و من غيره صاحب الجواهر فيها ١٠٣: ٥، وانظر: جامع المقاصد ٤٧٠: ١، وروض الجنانة ١١٧، و كشف اللثام ٤٣٩: ٢.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَدْعَى - مِنْ اهْتِمَامِ الشَّارِعِ بِالْمَنْعِ مِنَ الْفَاحِشَةِ وَنَحْوِهَا - الْقَطْعَ بِكَوْنِ رِعَايَةِ عَدَمِ وَقُوعِهَا لَدَى الْخَوْفِ عَذْرًا مَقْبُولًا لَدَى الشَّارِعِ فِي تَرْكِ الْوَضْعِ وَتَبْدِيلِهِ بِالتَّيَمُّمِ، وَالْمَهْدَةِ عَلَى مَذْعَبِهِ.

وَمِنْ هُنَا يَتَمَشَّى الْإِشْكَالُ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى نَفْسِ الْغَيْرِ أَيْضًا إِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا عَنْهُ بِحَيْثُ لَا يَهْمُهُ حِفْظُهُ، كَوَلَدِهِ وَبَعْضُ مُتَعَلِّقِيهِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْوَضْعِ لَدَى الْخَوْفِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ لَيْسَ تَكْلِيفًا حَرَجِيًّا، وَوَجُوبُ حِفْظِ نَفْسِهِ الْمُحْتَرَمَةِ عَنِ التَّلَفِّ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ الْإِحْتِيَاظِ عِنْدَ احْتِمَالِ التَّلَفِّ - كَسَائِرِ الشَّبَهَاتِ الْمَوْضُوعِيَّةِ - كَيْ يَصْلَحَ عَذْرًا لَتَرْكِ الطَّهَارَةِ الْوَاجِبَةِ.

لَكِنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ الْخِلَافِ فِي كَوْنِ الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ الْمُحْتَرَمَةِ مُطْلَقًا حَتَّى الْبَهَائِمِ فِي الْجُمْلَةِ سَبَبًا لَجَوَازِ التَّيَمُّمِ، كَمَا يَفْصَحُ عَنْ ذَلِكَ مَا سَنَسْمَعُهُ مِنْ جَوَازِ التَّيَمُّمِ لَدَى الْخَوْفِ مِنَ الْعَطَشِ وَ لَوْ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ لَهُ نَفْسٌ مُحْتَرَمَةٌ، فَيُسْتَكْشَفُ بِذَلِكَ شِدَّةُ اهْتِمَامِ الشَّارِعِ بِحِفْظِ النَّفُوسِ، وَكَوْنِ رِعَايَةِ الْإِحْتِيَاظِ فِي أَمْرِهَا لَدَيْهِ مِنَ الْأَعْذَارِ الْمَسْوَغَةِ لِلتَّيَمُّمِ، كَمَا أَنَّهُ لَدَى أَرْبَابِ الْعُرُوثَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعَرَفِ أَيْضًا كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَكَالُيفِهِمُ الْعَرَفِيَّةِ، فَيُنْهَضُ الْإِشْكَالُ فِيمَا عَدَا هَذِهِ الصُّورَةَ مِنَ الصُّورِ الَّتِي لَا يَكُونُ التَّكْلِيفُ فِيهَا بِالطَّهَارَةِ الْمَائِتَةِ حَكْمًا ضَرُورِيًّا أَوْ حَرَجِيًّا أَوْ مُسْتَلْزَمًا لِمُخَالَفَةِ تَكْلِيفٍ وَجُوبِيٍّ أَوْ تَحْرِيمِيٍّ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَنُظِيرُهُ فِي الْإِشْكَالِ مَا حَكَى<sup>(١)</sup> عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ - بَلْ عَنْ جَمَاعَةٍ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ نَسَبَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ - مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ فِي الْخَوْفِ عَلَى الْمَالِ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ. وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِذَا كَانَ مُسْتَدًّا الْحَكْمَ قَاعِدَةً نَهَى الضَّرَرَ، لَكِنْ لَا يَصْغَحُ الْاِسْتِنَادَ

إليها إلا بعد إحراز ترتب الضرر و لو بطريق ظني بناءً على اعتناء الظن في باب الضرر، كما هو الظاهر، وأما عند احتماله و الخوف من ترتبه فلا يصح الاستدلال بها؛ لأن التمسك بإطلاق الحكم فرع إحراز موضوعه، فالمستند في مواقع الحوف إنما هو قاعدة نفي الحرج، فلا بد من أن يكون ما يخاف منه مما يشق تحمله بحيث يكون الأمر بالوضوء عند الخوف من حصوله تكليفاً حرجياً، و لا يكاد يتحقق هذا المعنى غالباً عند الخوف على المال اليسير.

و ما توهمه بعض - من دلالة خبر يعقوب بن سالم على جوازه عند الخوف على المال و إن كان قليلاً - قد عرفت ضعفه.

والأظهر دوران الحكم - عند الحوف من الضرر ما لم يحرز نفسه و لو طناً - مدار كون التكليف مع الخوف من حيث هو حرجياً.

و من هنا أتجه عدم الفرق في الخوف بين كونه ناشئاً من أمر تقتضيه عادة، أو من الجبن، كما صرح به غير واحد؛ إذ لا فرق في كون التكليف لدى الخوف حرجياً بين كونه مسبباً عن أسباب تورث الخوف عادة أو عن جبن ذاتي، بل كونه كذلك في الجبان أظهر؛ لأنه ربما يؤدي ذلك إلى ذهاب عقله؛ لما فيه من ضعف القوة، كما نبه عليه غير واحد.

فتلخص: أنه لو خشي تلف المال اليسير الذي لا يؤثر في صيرورة التكليف حرجياً، لم يجز له التيمم، و أما لو علم بذلك أو ظن - بناءً على حجّة الظن في مثله - لاتبّجه القول بالجواز؛ لقاعدة نفي الضرر لو لم نقل باصرافها عن الضرر اليسير.

(و كذا) الكلام في الخوف على النفس بحدوث المرض فيها، فهو خشي

مرضاً يسيراً يهون تحمله و لا يكون الخوف منه لدى العقلاء أمراً يعتد به بحيث يصدّهم عن مقاصدهم العرفيّة المقتضية له، لم يجز التيمّم، كما هو ظاهر المنع و محكيّ التحرير<sup>(١)</sup>، و عن المعتمد و المبسوط<sup>(٢)</sup> التصريح بذلك، بل عن الأخير نفى الخلاف عنه<sup>(٣)</sup>.

و أمّا (لو خشي المرض الشديد) الذي لا يتحمل في العادة - بمعنى أنّ العقلاء يجتنّبون عمّا يقتضيه مهما أمكن و لو لأجل طول مدّة المرض أو عسر علاجه - يتيمّم بلا إشكال، بل و لا خلاف فيه في الجملة، بل إجماعاً كما صرح به بعض<sup>(٤)</sup>.

و يشهد له ما ستمعه في الخوف من الشين.  
و يدلّ عليه - مضافاً إلى الإجماع، و قاعدة نفى الحرج - بعض الأخبار الدالة على جواره عند الخوف من البرد.

مثل: صحيحة داؤد بن سرحان عن الصادق عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة و به جروح أو قروح أو يخاف على نفسه من البرد، فقال: «لا يغتسل، و يتيمّم»<sup>(٥)</sup>.  
و نحوها صحيحة البرنظي عن الرضا عليه السلام<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاكي منه هو صاحب الجواهر فيها ١٠٥:٥، وانظر: تحرير الأحكام ٢١:١.

(٢) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ١٠٥:٥، وانظر: الممثير ٣٦٥:١، و المبسوط ٣٤٦-٣٥.

(٣) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٠٥:٥، وانظر: المبسوط ٣٤:١.

(٤) صاحب الجواهر فيها ١٠٤:٥.

(٥) التهذيب ١٨٥:١/٥٣١، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمّم، ح ٨.

(٦) التهذيب ١٩٦:١/٥٦٦، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمّم، ح ٧.

و ظاهرها كصريح صحيحة ابن سنان، الآية<sup>(١)</sup>؛ إرادة الخوف على نفسه  
بحدوث مرض فيها أو تلف بسبب البرودة، لا مجرد التألم منه، فيدل على  
المطلوب.

و المتبادر من مثل هذه العبارة إرادة المرض الذي يخاف معه على النفس،  
لا مطلق المرض بحيث يشمل اليسير.

و قد يستدل بهذه الصحيحة لجواز التيمم لدى البرد الشديد الذي يشق  
تحمله وإن أمن ضرره.

و فيه نظر ظاهر، و العمدة فيه ما عرفت من أدلة نفي الحرج.  
و ربما يستدل لما نحن فيه - مضافاً إلى ما عرفت - بقاعدة نفي الضرر و  
بآية التهلكة<sup>(٢)</sup>.

و فيه ما عرفت آنفاً من أن الاستدلال بالقاعدة فرع إحراز موضوعها و لو  
ظناً.

و أما الآية فالمتبادر منها - بقرينة عدم إحراز التهلكة غالباً إلا بعد وقوعها -  
النهي عن الإقدام على ما فيها أمانة التهلكة بحيث يكون الإقدام عليها إضراراً على  
التهلكة عرفاً، و هو أخص من مطلق الخوف، كما هو واضح.

مع أن إلقاء النفس في المرض الذي لا يخاف عنده من الهلاك لا يعد عرفاً  
من الإلقاء في التهلكة.

(١) في ص ١٤٠

(٢) النقرة ٢ : ١٩٥.



و كيف كان فلا إشكال في أصل الحكم، بل من جامع المقاصد وغيره<sup>(١)</sup>  
الاستشكال في وجوب الوضوء و الغسل و عدم جواز التيمم عند الخوف من  
المرض اليسير؛ نظراً إلى أنه أشدّ ضرراً من الشين الذي سوغوا التيمم له، و أنه  
لا وثوق بيسير المرض من أن لا يصير شديداً.

و يتوجه عليه: أن المرض الذي لا يؤمن من شدته، و كذا ما كان أشدّ من  
الشين المسوّغ للتيمم خارج من المفروض.  
أمّا الأول: فواضح.

و أمّا الثاني: فلما ستعرف من اعتبار الحرج في الشين المسوّغ للتيمم،  
كاعتباره في المرض الذي يخاف من حدوثه.

نعم، لا يعتبر ذلك لدى خوف المريض زيادة مرضه باستعمال الماء أو  
تحصيله، فإنه يتيّم وإن لم يكن ما يخاف منه في حدّ ذاته ممّا يشقّ تحمّله؛ لعدم  
انحصار مستنده بـ «الحرج» أو الإجماع الذي يمكن أن يقال فيه: إنه دليل لئلي  
لا يفهم منه أزيد من ثبوت الحكم في موارد الحرج.

بل يدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - قوله تعالى: «و إن كنتم مرضى»<sup>(٢)</sup> إلى  
آخره، فإن مقتضى إطلاقه جواز التيمم للمريض مطلقاً، لكن عُلِمَ بشهادة الإجماع  
و غيره عدم إرادة هذا النحو من الإطلاق منه، و القدر المتيقّن من تقييده بل  
المتبادر منه عرفاً - بعد صرفه عن هذا الظاهر لو لم نقل بأنه هو الطاهر منه في حدّ.

(١) الحاكي منهما هو صاحب الجواهر فيها ١: ١٠٥، وانظر: جامع المقاصد ١: ٤٧٢، و الذكرى  
١٨٦: ١

(٢) النساء ٤: ٤٣، المائدة ٥: ٦.

داته بواسطة المناسبات المفروسة في الأذهان - ليس إلا إرادة التيمم عند الخوف من زيادة المرض أو نحوها باستعمال الماء أو تحصيله أو إذا كان شق عليه ذلك. و يدل عليه أيضاً جملة من الأخبار:

مثل: خبر محمد بن سكين<sup>(١)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «قيل له: إن فلاناً أصابته سجنابة و هو مجذور فغسلوه فمات، فقال: قتلوه ألا سألوا؟ ألا يئموه؟ إن شفاء المي<sup>(٢)</sup> السؤال<sup>(٣)</sup>».

و نحوه رسالة ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام، إلا أنه قال: «قيل له: يا رسول الله<sup>(٤)</sup>» و ذكر الحديث.

و مرسله الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام نحوه بأدنى اختلاف. و خبر جعفر بن إبراهيم الجعفري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ذكر<sup>(٥)</sup> أن رجلاً أصابته جنابة على جرح كان به فأمر بالغسل فاغتسل فكثر<sup>(٦)</sup> فمات، فقال رسول الله ﷺ: قتلوه قتلهم الله، إنما كان دواء المي السؤال<sup>(٧)</sup>».

و صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به

(١) في السخ الخطيئة و الحبرية. «مسكين» بدل «سكين» و ما أبتناه كما في المصدر.

(٢) مي بأمرة و مي: إذا لم يهتد لوجهه. الصحاح ٢٤٤٢٦ مي.

(٣) الكافي ٥/٦٨٣، التهذيب ٥٢٩/١٨٤:١، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ١.

(٤) السرائر ٦١٢:٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ذيل ح ٢.

(٥) الكافي ١/٤٠١، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٦) في المصدر: إن النبي ﷺ ذكر له.

(٧) الكثر - كفراب و رتان -: داء من شدة البرد و الرعدة منها. القاموس المحيط ١٨٩٢.

(٨) الكافي ٥/٦٨٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ٦.

القرح و الجراحة يجنب، قال: «لا بأس بأن لا يغتسل، يتيمم»<sup>(١)</sup>.

و رسالة ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «يتيمم المجدور و الكبير و لا يغتسلان»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة البزنطي عن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة و به جروح أو قروح أو يخاف على نفسه من البرد، فقال: «لا يغتسل، و يتيمم»<sup>(٣)</sup>.

و نحوها صحيحة داود من سرحان عن أبي عبدالله عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

و تقريب الاستدلال بهذه الروايات: أنَّ الغالب في موارد ما هو الخوف من الضرر لا القطع بذلك.

و كيف كان فلا ينبغي الارتباب في أنه يجوز للمريض أن يتيمم عند خوفه من أن يتضرر بالوضوء و الغسل ضرراً يعتد به في العرف و العادة كي يندرج بذلك في موضوع الأدلة من ظاهر الكتاب و السنة و معاقلة الإجماعات المحكيّة و إن لم ينته إلى حدّ لا يتحمّله العقلاء حتّى ينفيه أيضاً قاعدة نفي الحرج، و لا ملازمة بين الأمرين، كما هو واضح.

و لا فرق في جواز التيمم بين كونه محدثاً بالحدث الأصغر أو الأكبر، و لا بين حدوثه اختياراً أو اضطراراً، لكن ورد في بعض الأخبار ما ينافيه في الجملة.

(١) الكافي ١/٦٨٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ٥.

(٢) الكافي ٢/٦٨٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ٤ و لفظ الحديث فيهما هكذا: «يتيمم المجدور و الكبير بالترواب إذا أصابته الجنابة».

(٣) التهذيب ١/١٩٦: ٥٦٦، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ٧.

(٤) التهذيب ١/١٨٥: ٥٣١، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ٨.

مثل: صحيحة [عبد الله بن] <sup>(١)</sup> سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل كان في أرض باردة فتخوف إن هو اغتسل أن يصبه عنت من العسل كيف يصنع؟ قال: «يغتسل وإن أصابه ما أصابه» قال: وذكر أنه كان وجعاً شديداً الوجع فأصابته جنابة و هو في مكان بارد، وكانت ليلة شديدة الريح باردة «ودعوت العلة فقلت لهم: احمّلوني فاغسلوني، فقالوا: إنا نخاف عليك، فقلت: ليس تُد، فحمّلوني و وضعوني على خشبات ثم صبوا علي الماء فغسلوني» <sup>(٢)</sup>

و صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة في أرض باردة و لا يجد الماء و عسى أن يكون الماء جامداً، فقال: «يغتسل على ما كان» حدّثه رجل أنه قتل ذلك فمرض شهراً من البرد، فقال: «اغتسل على ما كان، فإنه لا بدّ من الغسل» و ذكر أبو عبد الله عليه السلام أنه اضطرّ إليه و هو مريض فأتوا به مسخناً فاغتسل، و قال: «لا بدّ من الغسل» <sup>(٣)</sup>.

و مرفوعة عليّ بن أحمد عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأته عن مجدور أصابته جنابة، قال: «إن كان أجنب هو فليغتسل، و إن كان احتلم فليتيّم» <sup>(٤)</sup>.

و مرفوعة إبراهيم بن هاشم، قال: «إن أجنب فعليه أن يغتسل على ما كان

(١) ما بين المعرفين من المصدر.

(٢) التهذيب ٥٧٥/١٩٨:١، الاستبصار ١٦٢:١-١٦٣/١٦٣، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٣) التهذيب ٥٧٦/١٩٩-١٩٨:١، الاستبصار ١٦٣:١-١٦٤، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٤) الكافي ٣/٦٨:٣، التهذيب ٥٧٤/١٩٨:١، الاستبصار ١٦٢:١-١٦٣، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب التيمم، ح ١.

منه، وإن احتلم فليتيّم»<sup>(١)</sup>.

و حكى عن الشيخ في الخلاف، و المفيد في المقنعة، و الصدوق في هدايته، القول بوجوب الغسل على مَنْ أجنب متعمداً دون غيره<sup>(٢)</sup>.  
و يظهر من الوسائل<sup>(٣)</sup> اختياره.

و في المستند التصريح بذلك؛ للجمع بين الأخبار بشهادة المرفوعتين، لكن خصّه في المستند بما إذا لم يخف على نفسه التلف؛ جمعاً بينها وبين الأخبار المصرّحة بعدمه عند خوف التلف<sup>(٤)</sup>.

كصحيحة ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة في الليلة الباردة فيخاف على نفسه التلف إن اغتسل، فقال: «يتيمّم و يصلّي، فإذا أمن البرد اغتسل و أعاد الصلاة»<sup>(٥)</sup>.

و نعلمي إنّ الذي جرّاه على هذا التفصيل - الذي لم يقل به أحد من هؤلاء الذين وافقهم في القول، أعني استثناء صورة خوف التلف - ما رآه من عدم إمكان الالتزام بوجوب تمريض النفس للهلكة من دون أن يقتضيه أمرٌ أهمّ في نظر الشارع من حفظ النفوس، كما في باب الجهاد و القصاص و الحدود، وإلا فليس ارتكاب التأويل في هذه الصحيحة بأبعد من غيرها.

(١) الكافي ٢/٦٧:٣، التهذيب ١/١٩٧-٥٧٣، الاستبصار ١/١٦٢:٥٦١، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب التيمّم، ح ٢.

(٢) حكاه عنهم صاحب الجواهر فيها ٥: ١٠٧-١٠٨، وانظر: الخلاف ١/١٥٦، المسألة ١٠٨، و المقنعة ٦٠، و الهداية: ٨٩.

(٣) أنظر: الوسائل، عنوان الباب ١٧ من أبواب التيمّم.

(٤) مستند الشيعة ٣: ٣٧٥-٣٧٦.

(٥) الفقيه ١/٢٢٤، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التيمّم، ح ١.

و كيف كان فهذه الأخبار إن أمكن توجيهها على وجه لا يتنافى ما عرفت، فهو، وإلا فيجب رد علمها إلى أهلها؛ فإن ظاهرها وجوب الغسل حتى مع العلم بالضرورة بل التلمس، ولو لم يكن فيها إلا ما أشرنا إليه - من حرمة تعريض النفس للمهلكة عقلاً و شرعاً، وأهمية حفظ النفوس من سائر الواجبات النفسية فضلاً عن الوضوء أو الغسل الذي جعل الشارع له بدلاً اضطرارياً مؤغره أدنى ضرورة، كما في سائر المقامات - كفى به دليلاً لعدم جواز العمل بها.

و توهم كونه عقوبة للمتعمد فلا يتنافى حكم الشرع و العقل ببيع الإقدام على الهلكة، كما في الحدود و القصاص، مدفوع: بأن مقتضاه حرمة إيجاد سببه، و هو الجنابة الممديّة، و إلا للزم إباحة إلقاء النفس في المهلكة، و هو باطل. مع أنه لا خلاف طاهراً في جوازه في الجملة، بل عن المعتبر دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>.

كما يشهد له خبر السكوني «أن أباذر أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله هلكت جامعت على غير ماء، قال: فأمر النبي ﷺ بمحمل فاستترت به، و بماء فاغتسلت أنا و هي، ثم قال: يا أباذر يكفيك الصعيد عشر سنين»<sup>(٢)</sup>.

و خبر إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يكون مع أهله في السفر فلا يجد الماء يأتي أهله، فقال: «ما أحب أن يفعل ذلك إلا أن يكون شبقاً أو يخاف على نفسه» قال: يطلب بذلك اللذة، فقال: «هو حلال» قلت: فإنه

(١) حكاه عنه صاحب الجوامع فيها ١٠٨: ٥، وانظر: المعتبر ٢٩٧: ١.

(٢) التهذيب ١٩٤: ١، ٥٦١/١٩٤، و ١٩٩-٥٧٨/٢٠٠، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب

روي عن النبي ﷺ أن أباذر سأل عن هذا، فقال: «أنت أهلك تؤجر» فقال: يا رسول الله وأوَّجر؟ قال: «نعم، إنك إذا أتيت الحرام أذرت فكذلك إذا أتيت الحلال أجزت» فقال: «ألا ترى أنه إذا خاف على نفسه فأتى الحلال أجزه»<sup>(١)</sup>.

والذي ينبغي أن يقال في الأخبار الأمرة بالفعل:

أما المرفوعتان منها فلا يجوز العمل بهما بحال؛ لضعف سندهما بالإرسال، وإعراض المشهور عنهما، مضافاً إلى أن ثابتيهما مقطوعة، وأولاهما مخالفة لظواهر الكتاب والسنة المعتمدة بالقواعد العقلية والنقلية التي تجعلها نصاً في العموم أو قربة من النص بحيث لا يرفع اليد عنها إلا بنص صحيح صريح غير قابل للطرح أو التأويل، بل كيف يتصرف في إطلاق ما دل على أن المجدور يتيمم ولا ينتسل مع أن جملة من أخباره يتضمن التوبيخ والدعاء على من غسله، فلو كان الغسل واجباً عليه على تقدير كون جنابته عمديّة، لم يكن يتوجه عليه التوبيخ إلا بعد الاستفصال وانكشاف كون جنابته بسبب الاحتلام، كما لا يخفى.

وأما الصحيحتان فيعارضهما في خصوص مورد هما صحيحنا داود بن سرحان والبرزنجي، وصحيحة ابن سنان، المتقدمات<sup>(٢)</sup>.

والجمع بينها بحمل تلك الأخبار على ما لو خاف على نفسه التلف والصحيحتين على غيره وإن لم يكن بعيداً بالنظر إلى نفس الأخبار، لكنه لا يمكن بعد اعتضاد إطلاق تلك الأخبار - الأمرة بالتيمم - بعمل المشهور، وموافقتها لعمومات نفي الحرج، التي يشكل ارتكاب التخصيص فيها، خصوصاً في مثل

(١) السرائر ٦١١٣-٦١٢، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب التيمم، ح ١ و ٢.

(٢) في ص ١٣٤ و ١٤٠.

المقام إلا بنص صريح، فالمتعين طرح الصحيحتين لو لم يمكن تأويلهما.

لكن يمكن حملهما على الاستحباب فيما هو الغالب من مورد هما - كما عن المعبر وغيره<sup>(١)</sup> - فإن الغالب أن الخوف على النفس بمرض شديد أو تلف من الغسل في أرض باردة عند صحة المزاج واعتداله - كما هو منصرف السؤال - إنما ينشأ عن احتمالي موهوم في الغاية لا تجب رعايته، حيث إن المظنون فيه - على تقدير أن يتمقبه التحفظ من البرد بإكثار الثياب والتحمي - الصحة والسلامة، بل الغالب في مثل الفرض الأمن من ضرره إلا من أمراض يسيرة من زكام ونحوه مما لا يجب التحفظ عنه، بل ربما يكون خوفه من المرض والتلف من تلبسات النفس وتسويلاتها نشأ من مشقة الفعل، كما يفصح عن ذلك ما لو وقع فهدراً في الماء فخرج و تحفظ، فإنه لا يخاف عليه عادة من تلف أو مرض شديد.

والحاصل: أن الغالب أنه لا يترتب على الغسل في البرد الشديد مع إمكان التحفظ خصوصاً مع التمكن من إسخان الماء إلا المشقة الرافعة للتكليف.

كما يؤيد ذلك قول السائل في صحيحة [عبد الله بن سليمان - المتقدمة<sup>(٢)</sup>] -

في رجل كان في أرض باردة فتحوف إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل، فإن العنت: المشقة، فقول الإمام عليه السلام في جوابه: «يغتسل وإن أصابه ما أصابه» يعني من العنت.

و أما الخوف من التلف أو المرض الذي يجب التحرر عنه فلا يكون غالباً إلا على مسيل الاحتمال الموهوم الذي لا يؤثر في حرمة العمل، ولا مانع من تنزيل

(١) الحاكي عنهما صاحب الجواهر فيها ١١٠: ٥، وانظر: المعبر ٣٩٨: ١، وكشف اللثام ٤٨٨: ٣.

(٢) في ص ١٣٩.



الصحيحين على مثل الفرض و حملهما على الاستحباب؛ إحد لا يعارضهما حيث  
إلا عمومات نفي الحرج، و الصحاح المتقدمة.

أما العمومات فستعرف أنه لا يفهم منها إلا الرخصة في التيمم لا وجوبه  
عيناً.

و أما الصحاح فهي أيضاً كذلك؛ فإنها وإن اشتملت على النهي عن الغسل  
لكن لوروده في مقام توهم الوجوب لا يدل إلا على جواز الترك، و على تقدير  
ظهوره في الحرمة فليس على وجه يطرح لأجله الصحيحتان، فالأقوى في الفرض  
استحباب الغسل، و الأحوط تركه إلا مع الأمن من ضرره و لو يسيراً، والله العالم.  
و قد أنضح بما تقدم أنه لاشبهة في جواز التيمم في كل مورد يكون  
التكليف بالطهارة المائية - غسلاً كان أو وضوءاً - حرجياً من غير فرق بين أن  
يكون ذلك لبرودة الهواء (أو) غيرها من الأسباب الموجبة لذلك و لو بأن خشى  
الشين الذي يشق تحمله:

لكن الإشكال فيما أطلقه المصنف و غيره من أنه لو خشى (الشين  
باستعماله الماء، جاز له التيمم) بل عن ظاهر غير واحد دعوى الإجماع عليه  
حيث لم نعرف له مستنداً هذا عموم نفي الحرج الذي لا يقتضي جوازه إلا على  
تقدير أن يشق تحمله، و كون مطلقه كذلك غير معلوم.

اللهم إلا أن يستند في ذلك إلى إطلاقات معاهد الإجماعات المستفيضة  
الكاشفة عن كون الخوف من الشين في حد ذاته منوطاً لجواز التيمم.

لكن الوثوق بذلك مشكل؛ فإن القدر المتيقن من معقد الإجماع ما إذا خشى  
شيئاً يشق تحمله، لا مطلقاً، فقد حكى عن موضع من المنتهى و عن جماعة من

المتأخرين تقييده بالعاجز<sup>(١)</sup>، و عن جماعة أخرى تقييده بما لا يتحمل<sup>(٢)</sup>، بل عن الكفاية أنه بقل بعضهم الاتفاق على أن الشين إذا لم يغير الحلقة و يشوهها، لم يجز التيمم<sup>(٣)</sup>.

و كيف كان فلا وثوق باسعاد الإجماع على أزيد مما يفهم جواره من أدلة نفي الحرج، فالأقوى الاقتصار على الشديد منه الذي يشق تحمله عادة، سواء كان الحرف من حصوله أو زيادته أو بطؤ برئه أو شدة ألمه.

ثم إن المراد بالشين - على ما صرح به في المدارك و غيره<sup>(٤)</sup> - ما يعلو البشرة من الحشونة المشوّهة للحلقة من استعمال الماء في الرد، و قد يصل إلى تشقق الجلد و خروج الدم.

(و كذا لو كان معه ماء للشرب و مخاف العطش) على نفسه (إن استعمله) جاز له التيمم بلا إشكال و لا خلاف فيه نصاً و فتوى، كما يدل عليه - مضافاً إلى عمومات الكتاب و السنة - صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال في رحن أصابته جنابة في السفر و ليس معه إلا ماء قليل، و يخاف إن هو اغتسل أن يعطش، قال: «إن خاف عطشاً فلا يهرق منه قطرة و ليتيمم بالصعيد، فإن الصعيد أحب إليه»<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاكي منهم هو صاحب الجواهر فيها ١١٤:٥، وانظر: منتهى المطلب ١: ١٣٥، و جامع المقاصد ١: ٤٧٣، و روض الجنان: ١١٧، و كشف اللثام ٢: ٤٤٣.

(٢) كما في جواهر الكلام ١١٤:٥.

(٣) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ١١٤:٥، وفتن: كفاية الأحكام: ٨.

(٤) مدارك الأحكام ٢: ١٩٤-١٩٥، جامع المقاصد ١: ٤٧٣.

(٥) الكافي ١/٦٥٣، التنزيه ١: ٤٠٤/١٢٦٧، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب التيمم، ح ١.

و صحبة الحلبي، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الجنب يكون معه الماء القليل فإن هو اغتسل به حاف العطش، أيقنسل به أو يتيمم؟ فقال: «بل يتيمم و كذلك إذا أراد الوضوء»<sup>(١)</sup>.

و موثقة سماعة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته، قال: «يتيمم بالصعيد و يستقي الماء، فإن الله عز وجل جعلهما طهوراً: الماء و الصعيد»<sup>(٢)</sup>.

و خبر ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يجنب و معه ماء قدر ما يكفيه لشربه أيتيمم أو يتوضأ به؟ فقال: «يتيمم أفضل، ألا ترى أنه جعل عليه نصف الطهور»<sup>(٣)</sup>.

و كذا جاز له التيمم لو حاف العطش على غيره مطلقاً على الأظهر آدمياً كان أم غيره مما تعلق الغرض شرعاً أو عرفاً بحفظه وري كبدته من الطمأ، كما هو الشأن في سائر الحيوانات، فإن أحداً من أرباب المروآت لا يرضى بأن يرى شيئاً من ذوات أكباد حارة تطلعي عطشاً، فيكون حفظ الماء لرعاية ذلك من المقاصد المرغوبة شرعاً و عرفاً بحيث يخاف موته عند خوفه قلة الماء، فله حيثن أن يتيمم بالصعيد، و يستقي الماء، فإن الله تعالى جعلهما طهوراً، كما دل عليه موثقة<sup>(٤)</sup> سماعة؛ فإن مفادها كون خوف قلة الماء و فقدده لدى الحاجة إليه في مأكـل و مشرب و غيره من المقاصد المهمة مبيحاً للتيمم.

(١) التهذيب ١٠٦١/٤٠٦٥، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٢) التهذيب ١٠٥٠/٤٠٦٤، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٣) الكافي ٢/٦٥٣، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٤) تقدمت آنفاً

و يدل عليه أيضاً إعادة السؤال في الجواب منكراً في صحيحة<sup>(١)</sup> ابن سنان حيث قال: «إن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة» فإن إطلاقه يقتضي عدم الفرق بين أن يخاف على نفسه أو غيره آدمياً كان أو غيره.

نعم، يصرف ذلك عن كل ما كان الراجح شرعاً و عرفاً الاحتيال في إتلافه آدمياً كان أو حيواناً مؤذياً، كما هو واضح.

و بعضهم<sup>(٢)</sup> خص الحكم - عند خوف العطش على الغير - بما إذا كان ذلك الغير مسلماً محقون الدم أو حيواناً مملوكاً يتضرر بتلعه. و استشكل في الكتابي، و نفى الجوار فيما عدا، سواء كان آدمياً مهدور الدم أصلاً أو عارضاً، أو حيواناً غير مملوك أو مملوكاً يمكن الانتفاع به بعد الذبح بحيث لم يتضرر، زاعماً أنه لا يفهم من الأحبار إلا جوازه فيما إذا خاف على نفسه العطش، و قصور أدلة نفى الحرج عن إثبات الحكم إلا في الجملة.

و إنما التزم بالجواز مطلقاً عند الخوف على النفس المحترمة من الأدمي لكون حفظها أهم في نظر الشارع من الوضوء.

و أمّا الاستشكال بالنسبة إلى الكتابي فليسك في وجوب حفظه، و إنما المتيقن حرمة إتلافه.

و أمّا عند الخوف على المملوك الذي يتضرر بتلعه فهو من حزئيات الخوف على المال الذي عرفت جواز التيمم عنده.

و فيه ما عرفت فيما سبق من أن كون أحد الواجبين أهم إنما يصلح دليلاً

(١) تقدمت في ص ١٤٥.

(٢) لم نتحققه.

لترك غير الأهم بعد تنجز التكليف بالأهم وإحراز توقفه على ترك غير الأهم، و لا يكفي في ذلك مجرد الاحتمال المجامع للخوف، كما في سائر الشبهات الموضوعية.

فالعمدة فيه لدى الخوف على النفس المحترمة الإجماع - كما صرح به بعض<sup>(١)</sup> - وإطلاق الخبرين<sup>(٢)</sup> المتقدمين، بل قد عرفت أن مقتضى إطلاقهما جواره عند خوف قلة الماء والعطش مطلقاً ولو على حيوان غير مملوك مما جرت العادة بسقيه عند العطش، كما يزيد ذلك الوجه الاعتباري الذي تقدمت الإشارة إليه من أن إطفاء حر الكبد من الظما في حد ذاته من الأمور المستحسنة المرغوبة لدى العقلاء بحيث يرونه من الأعداء المسيحة لترك جملة من مقاصدهم العقلانية، فمن المستبعد جداً أن لا يكون لدى الشارع كذلك بالسبب إلى الطهارة المائية التي جعل لها بدلاً اضطرارياً، وهذا النحو من الاعتبار وإن لم يصلح مستنداً لإثبات حكم شرعي لكنه يفيد الوثوق بكون مناط الحكم هو خوف العطش مطلقاً، كما وقع التعبير به في النص و فتاوى الأصحاب، وأنه لا عبرة بتفسير من فسرهما بما هو أخص من هذا المفهوم المطلق.

وكيف كان فالأظهر أطراد الحكم في جميع موارد الخوف من العطش ولو على غير آدمي من غير فرق بين أن يكون العطش - الذي يخاف منه - مما يؤدي إلى الهلاك أو إلى المرض أو يشق تحمله وإن أمن من ضرره؛ لإطلاق الأدلة. نعم، لا يعتنى بالخوف من العطش الذي يسهل تحمله؛ لانصرافها عنه،

(١) أنظر: جواهر الكلام ١١٤٥.

(٢) أي: خبر ابن سنان و سماعة، المتقدمان في ص ١٤٥ و ١٤٦.

والله العالم.

ثم لا يخفى أنه حيثما جاز التيمم عند الخوف من عطش جاز ذلك عند تحقق ذلك العطش؛ لفحوى الأدلة المتقدمة والأولية القطعية.

وينبغي التنبه على أمور:

الأول: ظاهر غير واحد أن الخوف - الذي أنبط به الأحكام المتقدمة -

يساوق الظن.

وهو فهم؛ بأن الخوف من وقوع المكروه يتحقق عرفاً ولغة عند احتمال وقوعه احتمالاً يعتد به حيث يكون منشأ لتشويش الخاطر من حيث عدم الوثوق بعدمه في مقابل الأمن بذلك، فالطريق المخوف عبارة عن غير المأمون، لا ما يظن فيه عدم السلامة، كما هو واضح.

الثاني: هل يكفي في جواز التيمم في جميع الموارد المتقدمة مطلق الخوف؟ أم يعتبر بلوغه حدّاً يظنّ معه وقوع ما يخاف منه؟ كما هو صريح الجماعة التي تقدّمت الإشارة إليهم، أو فيه تفصيل؟

والذي ينبغي أن يقال: دوران الحكم في كل مورد مدار تحقق العنوان المأخوذ من دليله، فيكفي مطلق الخوف المعتد به لدى العقلاء في الموارد التي يفهم حكمها من الأدلة الخاصة المتقدمة، كالخوف من العطش أو من زيادة المرض أو من تلف النفس، وفي الموارد التي لا يفهم حكمها إلا من أدلة نفي الحرج يعتبر بلوغه حدّاً يشقّ تحمّله في العادة، وهذا كما يختلف باختلاف ما يخاف منه، كذلك يختلف باختلاف مراتب الخوف، فربّ مرتبة منه لا يكون التكليف بتحملها حرجياً وإن كان متعلّقه على تقدير تحققه ممّا لا يتحصّن عدّة، و

كذلك يختلف باختلاف شدة الاعتناء و الاهتمام بالتحرز عن المتعلق و ضعفه.  
و الحاصل: أنه إذا كان مستند الحكم نفي الحرج، يدور الحكم مدار عنوان  
الحرج، و ليس مطلق الخوف في الموارد المتقدمة ملزوماً لتحقيق ذلك العنوان.  
لكن لا يبعد أن يقال: إنه يستفاد من تتبع فتاوى الأصحاب و معاهد  
إجماعاتهم المحكية في الفروع المتقدمة: أن الخوف على المال أو النفس أو  
غيرهما من الأمور المتقدمة من حيث هو بنفسه عنوان لموضوع الحكم، و لا عبرة  
بتفسير من فسره بالظن، فإنه راجع إلى اجتهاده، و إلا فظاهرهم الاتفاق على جواز  
التيّم عند الخوف على المذكورات، لكن الجزم بذلك مشكل، فالأحوط بل  
الأقوى هو الاقتصار على مواقع الحرج الفعلي.

نعم، لو ظن ضرراً يعتد به في ماله أو نفسه، جازله التيمّم وإن لم يشق عليه  
تحمله؛ لقاعدة نفي الضرر، فإن الظاهر كون مطلق الضرر لدى العقلاء بحكم  
مقطوعه، والله العالم.

الثالث: أن التيمّم في الموارد التي ثبت جوازه بدليل نفي الحرج رخصة  
لا عزيمة، فلو تحمل المكلف المشقة الشديدة الراجعة للتكليف و أتى بالطهارة  
الحائثة، صحّت طهارته، كما تقدّمت الإشارة إليه في حكم الاغتسال لدى البرد  
الشديد؛ فإن أدلة نفي الحرج - لأجل ورودها في مقام الامتنان و بيان توسعة  
الدين - لا تصلح دليلاً إلا لنفي الوجوب لا لرفع الجواز.

إن قلت: إذا انتفى وجوب الطهارة في موارد الحرج، فلا يبقى جوازها  
حتى تصحّ عبادة، فإن الجنس يذهب بذهاب فصله.

و بعبارة أخرى: أدلة نفي الحرج حاكمة على العمومات المثبتة للتكاليف،

تخصيصها بعير موارد الحرج، فإتيانها في تلك الموارد بقصد امتثال الأمر تشريع محرم.

قلت: إذا كان منشؤ التخصيص كون التكليف بالوضوء والغسل حرجياً من دون أن يترتب عليهما - عدا المشقة الراجعة للتكليف - مفسدة، لا يجوز الإقدام عليها شرعاً من ضرر ونحوه، فهو لا يقتضي إلا رفع مطلوبة العمل على سبيل الإلزام، لا رفع ما يقتضي الطلب و محبوبة العمل، فلو أتى به المكلف متحتملاً لمشقته فقد أتى بما هو المحبوب في الواقع وإن لم يكن واجباً عليه لمشقته، وكفى بكونه كذلك وجهاً لوقوعه عبادة، كما عرفت في نية الوضوء.

وكيف كان فلا يفهم من أدلة نفي الحرج حرفاً و عقلاً إلا ما عرفت، فلا إشكال فيه مع أن أدلة نفي الحرج لا تراحم التكليف المستحبة التي ليس فيها إلزام، فلا يخص بها العمومات الدالة على استحباب الوضوء لغاياته المستحبة، فليتأمل.

و أما سائر الموارد التي ثبت جواز التيمم فيها بغيرها من الأدلة: فإن كان مقتضاها حرمة الوضوء والغسل بلحاظ ما يترتب عليهما من المفسدة التي لا يسوغ تحمّلها شرعاً وإلا فنفس الظهور من حيث هي لا يتعلق بها النهي، كإلقاء النفس في المهالك أو ارتكاب ما يظنّ معه الضرر في نفس أو عرض أو مال ضرراً يجب التجنب عنه شرعاً، تعيّن عليه التيمم.

وإن لم يكن مقتضاها إلا جواز التيمم من دون أن يترتب على فعل الوضوء أو الغسل مفسدة محرمة عدا توهم كونه تشريعاً من دون أن يتعلق به نهى شرعي و لو بالنظر إلى طواهر الأدلة، كبعض موارد الضرر الذي يجوز تحمّله لسائر



الأغراض العقلانية، فحكمه ما عرفت في موارد الحرج من كون التيمم فيه رحمة لا عزيمة، فإن قصية بدلية التيمم من الوضوء والغسل وكون طهارته عذرية اضطرارية. ثبوت المقتضي لوجوب الوضوء والغسل مطلقاً، وكون الأعذار المسوغة للتيمم من قبيل الموانع، وحيث فرضنا جواز ارتكاب المحذور الذي قبله الشارع عذراً في ترك الطهارة المائية، فلا يصلح ذلك مانعاً إلا من تأثير المقتضي فيما يقتضيه من الإلزام دون ما يقتضيه من حسن الفعل و محبوبيته شرعاً، وقد عرفت أنه يكفي في وقوعه عبادة.

نتلخص: أن التيمم لا يجب عيناً إلا إذا تعذرت الطهارة المائية عقلاً أو شرعاً بأن توقفت على ارتكاب محرّم أو ترك واجب، وإلا فله الإنيان بالطهارة المائية وإن لم يوجبها الشارع بالخصوص؛ لما فيها من المشقة ونحوها.

الرابع: هل يصح الوضوء أو الغسل في الموارد التي تعين عليه التيمم؟ فيه تفصيل، فإن كان ذلك لتوقف الطهارة المائية على مقدّمة محرّمة متقدّمة على فعلها، كسلوك طريق مظلون الضرر لتحصيل الماء، فلو سلّكه وأصاب الماء، فقد عصى، ووجب عليه الوضوء والغسل؛ لارتفاع المانع الشرعي بسبب العصيان. وأمّا إن كان من المقدّمات المقارنة للفعل أو العاوين المتّحدة معه في الوجود، فلم يصح، وليس من هذا الباب ما لو زاحم فعل الوضوء أو الغسل واجباً أهمّ، فإنّه وإن تعيّن عند ذلك التيمّم لكن لو ترك الأهمّ وأتى بالوضوء أو الغسل، صحّ على الأظهر، فهاهنا مسائل ثلاث:

الأولى: ما إذا تحقّق بوضوئه أو غسله عنوان محرّم، كما لو تضرّر باستعمال الماء أو تصرف بفعله في مال الغير، كما إذا كان الماء مغسوباً أو كان في

مكانٍ مغصوب لا يمكن الاعتسال أو التوضؤ منه إلا بالانغماس فيه على وجه يتحقّق بفعله الخاصّ الغسل و التصرّف في المغصوب.

الثانية: ما إذا توقّف على مقدّمة محرّمة مقارنة مع الفعل، كما لو انحصر ماء الوضوء في أنية مغصوبة و تعذّر فعله إلا بالاغتراف منها شيئاً فشيئاً لفسلاته المترتبة

الثالثة: ما إذا زاحم فعله واجباً أهمّ.

و الحكم في الأولين البطلان، بخلاف الثالثة.

أمّا وجه البطلان في الأولى - و هي ما لو اتّحد مع المحرّم - فلأنّ الفعل لخارجي - الذي تعلّق به النهي، وصحّ العقاب عليه - لا يعقل أن يقع عبادة؛ لتوقّفها على الأمر الممتنع تعلّقه بالمنهي عنه؛ لتعذّر الامتثال، و لكون النهي ناشئاً عن قبح الفعل بلحاظ مفسدته الملزمة القاهرة المقبّحة له، فيقبح الأمر بإيجاده، إلى غير ذلك من المفاسد المقرّرة في الأصول.

و لا يرفع هذا القبح اختلاف جهتي الأمر و النهي، كالصلاة في الدار المغصوبة مثلاً، فإنّ الأمر بإيجاد الفعل الخاصّ الخارجي المتّحد في الوجود و النهي عنه قبيح مطلقاً؛ إذ لا يؤثر ذلك في القدرة على الامتثال، و لا في صيرورة الردّ الخارجي - الممتثل على الجهة المقبّحة له بالفعل - حسناً حتى يحسن طلبه، فإنّ إيجاد الردّ الخارجي يعرّضه صفة الحسن و القبح باعتبار جهته القاهرة، فلا يكون ما يوجد المكلّف من حيث صدوره منه إلا حسناً أو قبيحاً على سبيل منع الجمع؛ لامتناع توارّد الوصفين المتضادين على الفعل الخاصّ الصادر من المكلّف من حيث صدوره منه، الذي لا يتّصف بشيء من الصفتين إلا من هذه

الحيثية، و يتبعها الطلب الشرعي على ما تقتضيه قواعدنا، فالفرد الخارجى من الصلاة - الذي يتحقق به الغصب المحرم على الإطلاق - يمتنع أن يطلبه الشارع و لو مشروطاً بأي شرط يتصور من دون فرق بين أن يطلبه لداته أو للتوصل به إلى أمر آخر، فإن الأمر بشئ في الجملة ينافي الهى عنه على الإطلاق.

و بما ذكرنا ظهر فساد ما قد يتوهم من أن الممتنع إنما هو الأمر بإيجاد الفرد منجزاً، و أمّا الأمر بإيجاده على تقدير ارتكاب المعصية بأن يكون العاصي بارئاً من المحرم مكلفاً باختيار الفرد المشتمل على المصلحة من دون أن يكون الأمر مقتضياً لإيجاد المعصية فلا.

توضيح فاده: أنه لو كان المانع من اجتماع الأمر و النهي مجرد تعذر الامتثال مع قيام مقتضى الطلبين بالفعل، لكان للتوهم المذكور مجال، كما سيوضح لك تقريبه في المسألة الآتية، لكنك عرفت أن حمدة المانع إنما هو امتناع صبرورة الفعل القبيح - الذي يعاقب عليه - حسناً حتى يحسن طلبه.

إن قلت: نحن نرى بالوجدان أنه إذا أحب المولى - مثلاً - إحضار زيد في داره و تعذر ذلك إلا إذا كان راكباً فلم يأمر به المولى لكراهة دخول أحد عليه راكباً، فلو اختار العبد معصية سيده فيما نهاه عنه من أن يدخل عليه راكباً، استقل العقل بأن إدخال زيد أحسن، و حيث استقل العقل بحسن اختيار هذا الفرد على تقدير المعصية بل و حوبه رعايةً لتحصيل غرض المولى مهما أمكن، فلا مانع من أن يكلفه مولاة بذلك على نحو ما يستقل به عقله، و لا يفتح مؤاخذته على ترك اختياره عند المعصية كما نلتزم بمثله في ترك غير الأهم من الواجبين المتراحمين. قلت: هذا إنما هو في التوصلات التي يتحقق الغرض بمجرد حصول

العمل كيفما اتفق، و ليس إلزام العقل بوجوب اختيار الفرد المحض للغرض لأجل صيرورته بعد اختيار المعصية حسناً مقرباً للعبد إلى سيده، بل كيف يعقل أن يطاع السيد فيما يعصى به و يعاقب عليه؟! فالعمل الحارجي الصادر من العبد من حيث صدوره مه لا يكون إلا قبيحاً بعد فرض قاهرية جهته المقيحة و حسن العقاب عليه، وإنما العقل بل و كنا المولى قد يحكم بوجوب اختيار الفرد المشتعل على مصلحة مقهورة من باب الإرشاد إلى ارتكاب أقل القبيحين، نظير الأمر باختيار الحفصخصة<sup>(١)</sup> على الزنا عند إرادة معصية الشارع في حفظ الفرج، ضرورة أن الفرد الذي لا مصلحة فيه رأساً أقبح ممّا فيه مصلحة مقهورة، فيجب اختياره عند الدوران من باب أقل القبيحين، لكن لا يعقل ذلك في التبعديّات التي لا مصلحة فيها إلا إذا تحققت بداعي التقرب المتعذر حصوله بفعل ما هو مبغوض بالفعل، فالصلاة في الدار المنصورة لا مصلحة فيها أصلاً كي يتعين اختيارها على سائر أنحاء التصرف في الغصب، بل مفسدتها أكثر؛ لاشتغالها على فبح التشريع. و قد ظهر بما ذكرنا وجه البطلان في المسألة الثانية، وهي ما إذا توقّف فعل الموضوع أو العمل على مقدّمة محرّمة، فإنّ الأمر بما يتوقّف على القبيح أيضاً كالأمر بالقبيح قبيح، بل هو هو، فإنّ الأمر بالشئ يقتضي إيجاب ما يتوقّف عليه و لا أقل من أنّه يقتضي جوازه، و المفروض حرمة المقدّمة، فيمتنع أن يكون ما يتوقّف عليها واحباً، لكن التفصّي عن شبهة جواز الأمر بالوضوء على سبيل الترتّب - كما في غير الأهم من المتراحمين - في هذه المسألة أصعب من التفصّي

(١) الحفصخصة - بغاءين معجمتين و ضادين كذلك - هي الاستمناء باليد. مجمع البحرين

عنه في المسألة السابقة؛ إذ ليس في فعل ذي المقدّمة من حيث هو مصدّة عدا توقعه على محرم، فيكون حكم العقل بقبح طلبه لاقتضائه الإذن فيما هو منهى عنه بالفعل أو التكليف بما لا يطاق.

و هذا إنما هو فيما إذا أوجب عليه إيجاد منجزاً، وأمّا إذا أوجبه على تقدير إتيانه بالحرام فلا؛ إذ لا يصلح شيء من الأمرين مانعاً من التكليف المعلق على العصيان، فإنّ العاصي بفعل المقدّمة قادر على إيجاد ذي المقدّمة، و التكليف المعلق عليه لا يقتضي وجوب إيجاد حتى يستلزم صيرورة المنهي عنه مأموراً به؛ إذ المفروض أنّه لا يتجزّز التكليف إلّا على تقدير العصيان، فيكون تحقّق العصيان من المقدّمات الوجوبية للواجب المشروط، و لا خير فيه.

لا يقال: هذا إنما يتصوّر بالنسبة إلى المقدّمات المتقدّمة على الفعل، و أمّا المقدّمات المقارنة أو المتأخّرة عن الشروع فيه - كالاعتراض من الأنية المغصوبة لغسل اليدين في الوضوء - فلا؛ إذ لا يعقل أن يكون العصيان - الذي لم يتحقّق إلّا بعد الأخذ في الفعل - شرطاً لوجوبه؛ لامتناع تقديم المعلول على علته، و لا يصحّ أن يكون العزم على المعصية شرطاً للوجوب؛ فإنّ العزم عليها لا يبيحها، و لا يخرج فعلها من كونه مقدّمة لإيجاد ذي المقدّمة حتى يتجزّز التكليف به على تقدير حصول العزم، بل يجب عليه نقض العزم و ترك المحرم، لا إيجاد ما يقتضيه.

لأنّا نقول: كونه عاصياً في الواقع شرط في جواز تكليفه بذوي المقدّمة، نظير اشتراط سائر التكاليف بكونه قادراً على الامتثال، و مرجع هذا السحو من الشرط إلى أنّ الطلب الشرعي تعلّق بمن يعصي في فعل المقدّمة، و يقدر على

إيجاد المأمور به، فعلمه على المعصية طريق لإحراز كونه من مصاديق هذا العنوان من دون أن يجب عليه تحصيله، كسائر المعاهيم المأخوذة عنواناً لسائر الأحكام من كونه مسافراً أو حاضراً أو نحوهما، فكما يجوز أن يكلف المسافر شيء من دون أن يوجب عليه المسافة، وكذلك يجوز تكليف العاصي بفعل المقدمة إن يأتي بذى المقدمة.

الآثرى أنه لا قبح عقلاً ولا عرفاً في أن يكلف المولى عبده بكس السطح ونحوه مما يتوقف على كونه فيه مشروطاً بأن يكون فيه لا مطلقاً بأن يقول. إن كنت على السطح فأكسه، كما أنه لا قبح فيما لو كلفه كذلك بأشياء لا يتوقف حصولها على الكون على السطح، مثل قراءة القرآن ونحوها من دون فرق في ذلك بين كون نفس الكون من حيث هي محبوبة أو مبغوضة.

وهذا إجمالاً مما لا ينبغي الارتياح فيه، لكنه لا يجدي في تصحيح الوضوء المتوقف على الاغتراف من الآية المغصوبة؛ لاشتراط تحققه في الخارج بقصد حصول عنوانه بداعي التقرب، فيكون القصد المحصل لعنوانه من مقومات ماهية المأمور به، فيشترط فيه عدم كونه مبغوضاً للشارع، فغسل الوجه - مثلاً - إنما يقع جزءاً من الوضوء إذا تحقق بعنوان جزئيته للوضوء المأمور به بأن يكون الآتي به بانياً على إنمامه وضوءاً، وهذا البناء متين يرتكب المقدمة المحرمة فيجب عليه هدمه والعزم على ترك الوضوء بترك التصرف في الغصب، فلا يجوز أن يكون هذا العزم - الذي يجب عليه نقضه - أن يكون من مقومات الماهية المأمور بها، فالذي يجوز أن يتعلق به الأمر التقديري في المثال المتقدم إنما هو نفس الكس، لا العزم على إنمامه من حين الشروع فيه، فإنه لدى التحليل عزم على

المعصية، فإن العزم على إيجاد ذي المقدّمة عزّم على إيجاد مقدّمته إجمالاً، لا أنّه موقوف عليه حتّى يمكن أن يلتزم فيه أيضاً بالترتيب، بل ينحلّ إليه عند التحقيق، فالعزم الخاص الصادر من العاصي المقرون ببناؤه على العصيان قبيح يجب عليه نقضه، ولا يجوز أن يكون مصحّحاً للعبادة.

نعم، لو ابتكّر عزمه على العمل المأمور به عن بنيانه على العصيان بأن لم يكن جارماً على إيجاده حتّى يكون عزمًا إجمالياً على المعصية بأن نوى بغسل وجهه الاحتياط بانياً على إتمامه وضوءاً إن اقتضاه تكليفه بتجدد القدرة و لو بتصرفه في المصوب من دون أن يكون بابياً عليه حين غسل الوجه ثمّ تصرف في المصوب فأتى بسائر أفعال الوضوء كذلك من دون أن يكون إتيان شيء منها مقروناً بالعزم على المعصية، اتّجه الالتزام بصحّته، فالأمر التعليقي الذي تعقلناه إنّما ينتج صحّة الوضوء في مثل العرض لا مطلقاً.

لا يقال: إنّ غاية ما تعقلناه إنّما هو جواز الأمر التعليقي لا وقوعه كي ينتج الصحّة في الفرض، ولا ريب في أنّ عموم قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup> إلى آخره، وكذا غيره من الأدلّة الأمرية بالوضوء مخصّصة بحكم العقل والعرف بالأدلة الساهية عن ارتكاب مقدّمته، فيكون المراد بالآية وغيرها إيجاب الوضوء على من لم يسهه الشارع عن إيجاد مقدّمته، فالعاصي غير مراد بهذه الأدلّة، ولم يرد في حقّه دليل خاصّ يفتضي صحّة عمله.

لأنّنا نقول: ليس لنا مخصّص لعطي يفتضي خروج العاصي على الإطلاق من موضوع الأدلّة، وإنّما العقل وكذا أهل العرف بحكم عقولهم يحكمون بخروج

مَنْ يمتنع إرادته من العلم من الحيثية التي يمتنع إرادته منه لا مطلقاً، فيقتصر في تقييد الأوامر بما يُعلم حروجه، كيفاً و لو تمّ ذلك لاقتضى بطلان عبادة مَنْ جهل الغصية أو نسيه، وهو فاسد.

إن قلت: ما ذكرته وجهاً لبطلان الوضوء عند انحصار مقدّمته في الحرام يقتضي بطلانه مع عدم الانحصار أيضاً، فإنه إن كان الوجه في ذلك فساد قصده، لكونه مشوباً بالعزم على المعصية، فهو حاصل مع عدم الانحصار أيضاً إذا كان بانياً على أن يتصرّف - لأجل وضوئه - في المغموص، فإن قدرته على الإتيان بالوضوء في ضمن ردّ آخر لا يصحّ قصده الخاص المتعلّق بإيجاد الفرد المتوقّف على التصرف في المغموص.

قلت: العزم على إرادة امتثال الأمر بالوضوء المتّجّز عليه في صورة عدم الانحصار لا يحلّ إلّا إلى العزم على إيجاد ما يتوقّف عليه على سبيل الإجمال، و خصوص الفرد المحرّم ليس ممّا يتوقّف عليه، فعزمه على الإتيان بهذا الفرد عزّم آخر منبثق عن ذلك العزم لا عيه، وهذا بخلاف ما لو انحصرت المقدّمة فيه، كما لا يحصى.

نعم، قد يتصوّر الانحلال عند عدم الانحصار أيضاً فيما إذا لم يقصد امتثال الأمر إلّا بتصرّفه في العصب بحيث علّق إرادته للامتثال على التصرف في العصب، سوى الامتثال سبّة منحلّة إلى العزم على التصرف في العصب، فالمتّجه حينئذٍ بطلان الوضوء، فليتأمل.

[و أمّا] المسألة الثالثة: [وهي] "ما إذا زاحمت الطهارة المائية



واحياً أهم، كما لو وجب عليه إنقاذ العريق - مثلاً - ولم يتمكن معه إلا من التيمم و الصلاة ماشياً في طريقه فتركه و صلى مع الطهارة، صححت طهارته و صلاته على الأظهر، كما هو الشأن في جميع الموارد التي أتى بغير الأهم من الواحسين المتراحمين و إن أثم بترك الأهم؛ إذ لا مانع من وجوب غير الأهم في الفرض إلا مزاحمة الأهم، و هي لا تقتضي إلا عدم التكليف بغير الأهم على تقدير الإتيان بالأهم لا مطلقاً، و ليس الأمر بإيجاد الأهم منجراً إلا مانعاً من طلب غير الأهم أيضاً كذلك، و أما الأمر بإيجاده على تقدير ترك الأهم فلا، كما تقدم تقريره في المسألة السابقة.

و عرفت فيما تقدم اندفاع ما قد يتوهم من أن ما دل على وجوب الوضوء و الغسل إنما يدل على وجوبهما منجراً، و قد قيد إطلاقه بإطلاق ما دل على وجوب الأهم، و لا دليل لما غيره يدل على وجوب غير الأهم معلقاً على العصيان حيث عرفت أن الحاكم بالتقييد ليس إلا العقل الذي لا يحكم إلا بعدم الوجوب على تقدير الإتيان بالأهم لا مطلقاً.

و ببيان أوفى: إن الواحسين إنما يتراحمان إذا عم إطلاق دليلهما مورد المراحمة، و إلا فلا معارضة، كما هو واضح.

و حيثئذ نقول: مقتضى إطلاق الدليلين وجوب الإتيان بهما مطلقاً، لكن القدرة على الامتنال شرط في تنجز التكليف<sup>(١)</sup> بحكم العقل، و حيث إن امتثالهما معاً غير ممكن استقل العقل بمعدورية المكلف في ترك العير المقدور، و هو الإتيان بهما معاً، و أما الإتيان بأحدهما عند ترك الآخر فهو مقدور فيجب، و

(١) في بعض ٤٣، ٤٥: والتكليف.

مقتضاه التخيير في فعل أيّهما شاء لو لا الأهميّة في البين، لا بمعنى أنّ التقيد العقلي يقتضى إرادة الوجوب التخييري من الدليلين في مورد المزاوجة، بل بمعنى أنّ اشتراط كلّ من التكليّفين بالقدرة أنتج ذلك بحكم العقل، و أمّا مع أهميّة أحدهما فلا يرى للعقل إلاّ جواز ترك غير الأهمّ لأجل الاشتغال بالأهمّ لا مطلقاً، فيستتبع من ذلك وجوب الأهمّ مطلقاً و وجوب غير الأهمّ معلقاً على ترك الأهمّ. إن قلت: سلّمنا وجوب غير الأهمّ على سبيل الترتّب لكنّ الإتيان به على وجه يقع عبادةً متعلّزاً؛ إذ لا ينفكّ قصده عن العزم على ترك الأهمّ، فيكون قصده مشوباً بالعزم على المعصية، كما في المسألة السابقة.

قلت: ليس مجرد عدم انفكاك القصدين مانعاً من وقوع الفعل عبادةً، وإنّما المانع منه انحلال قصده إلى العزم على الحرام، و هو غير لازم في المقام؛ لأنّ قصد إيجاد غير الأهمّ إمّا مرثّب على العزم على ترك الأهمّ أو ملازم له لا متحد معه، فلا ضمير فيه.

نعم، لو قيل بأنّ ترك أحد الضدّين من مقدّمات فعل الآخر لا من لوازمه في الوجود، اتّجه دعوى الانحلال بالتقريب المتقدّم في المسألة السابقة، لكنّ المبنى فاسد، كما تقرّر في محله.

مع إمكان أن يقال: إنّ العزم على إيجاد شيء ينحلّ إلى العزم على إيجاد مقدّماته الوجوديّة لا مطلقاً، فليتأمّل.

الخامس: لو توضّأ أو اغتسل في شيء من الموارد التي حرّم عليه ذلك عفةً عن حرمة أو نحوها من الأسباب الرافعة للتكليف الفعلي، صحّ و لو في الموارد التي تعلّق به الهوى بالخصوص - كما في المريض يخاف على نفسه - فضلاً عمّا

ثبت حرمة؛ لآئحاده مع عنوان محرم من غضب و نحوه، لكن بشرط أن لا تكون العفلة أو نحوه مسببة عن الجهل بالحكم الشرعي الذي لا يعدر بسببه المكلف، بل بسبب الجهل بالموضوع أو نسيانه أو نحوهما، فهاهنا مقامان:

الأول: فيما نشأ حرمة الوضوء من آئحاده مع العنوان المحرم.

الثاني: فيما تعلق النهي به بالخصوص.

أما وجه الصحة في المقام الأول: فلما تقرّر في محلّه من أن الشرائط المترعة من التكالييف المستقلة مخصوصة بحال تنجز تلك التكالييف، فالوضوء المتحد مع الغضب إنما يفسد إذا أثرت الغضب في صيرورة الفعل الصادر من المكلف من حيث صدوره منه قبيحاً، ولا تكفي في ذلك مفسدته الذاتية اللازمة للفعل ما لم تؤثر في قبح الفعل واستحقاق العقاب عليه، كما تقدّم تحقيقه مفصلاً في مبحث غسل الأموات عند التكلم في تفصيل غير المحارم للخشى<sup>(١)</sup>.

و قد ائضح بما ذكرناه فيما تقدّم وجهاً لصحة الغسل الصادر من غير المماثل عند غفلته عن عدم المماثلة مع ورود النهي عن تفصيل غير المماثل: وجه الصحة في المقام الثاني أيضاً حيث عرفت أنه لا فرق بين العبادة المهي عنها إذا كان تعلق الهي بها لمروض جهة مقبحة للفعل مانعة من مطلوبيته، لا لرفع ما يقتضي الطلب كصلاة الحائض و نحوه، و بين العبادة المتصادقة مع المحرم في الوجود الخارجي في اختصاص مانعة الجهة العارضة بصورة العمد الموجب لصيرورة الفعل الصادر من المكلف من حيث صدوره منه بلحاظ جهته المقبحة قبيحاً؛ فإن من المعلوم أن نهى المريض - مثلاً - عن الوضوء ليس إلا لتضرره

(١) راجع: ج ٥، ص ١٠٣ و ما بعدها.

بذلك، لا تفقد ما يقتضيه، وإلا فهو الأصل في الظهور الذي هو نور وقد أمر بإيجاد بدله الاضطرابي، فالمقتضي لمطلوبيته موجود و المانع لا يصلح مانعاً من حسن الفعل و محبوبيته الكافية في وقوعه عبادةً إلا مع الالتفات و العمد، فإن الأعمال الاختيارية الصادرة من المكلف إنما يعرضها<sup>(١)</sup> الحسن و القبح بلحاظ جهاتها<sup>(٢)</sup> المقصودة و عناوينها<sup>(٣)</sup> الاختيارية، فالوضوء الصادر من المريض ما لم ينتجز النهي في حقه لا يكون إلا حسناً.

و إن شئت قلت: إنه لا يفهم عرفاً من النواهي المتعلقة بالعبادة إذا كان منشؤها الجهات العارضة المانعة من مطلوبة الفعل إلا تقييد مطلقات تلك العبادة - عند تنجز التكليف - بتلك النواهي لا مطلقاً.

قلبيب: لو تضرر باستعمال الماء ضرراً لا يجوز تحمّله أو كان الماء مفصّوياً مثلاً، فارتفع فيه عصبياً ثم نوى بخروجه الغسل، لم يصح، كما لو نواه بدخوله، خصوصاً إذا كان مقصوده الاحتيال في تصحيح الغسل من أول الأمر؛ لأنّ خروجه - كدخوله - مبغوض و معاقب عليه؛ لأنّ عمله من أوله إلى آخره قبيح منهى عنه، فلا يصح أن يقع عبادةً، و انقطاع النهي بعد أن دخل و صيرورة خروجه مأموراً به لا يجدي في صحة غسله بعد أن قبح فعله و صحّ العقاب عليه، و ليس الأمر بخروجه بعد الدخول إلا كأمر الزاني بإخراج ذكره بعد أن أدخله؛ لكونه أقلّ مفسدة من الإبقاء، لا لكون عمله حساً.

نعم، لو بدم عن عمله و تاب ثم خرج بقصد التخلّص، لا يبعد القول بصحته، فليتأمل.

(١ - ٣) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «يعرضه... جهاته... عناوينه»، و الظاهر ما أثبتناه.



### (الطرف الثاني: فيما يجوز التيمم به)

و قد اختلف أصحابنا في تعيينه - بعد اتفاقهم على اشتراط كونه أرضاً، خلافاً لمالك فجوّره بالبيات، و أبي حنيفة فبالثلج، على ما حكى<sup>(١)</sup> عنهما - على أقوال.

ف قيل: إنه هو التراب الحالص، و قد حكى ذلك عن الإسكافي<sup>(٢)</sup> و السبّد في شرح الرسالة<sup>(٣)</sup> و الناصريات<sup>(٤)</sup> و المفيد في المقنعة، و أبي الصلاح<sup>(٥)</sup>، بل من ظاهر الناصريات الإجماع عليه<sup>(٦)</sup>.

لكن الحكاية عنهم لا تخلو من نظر، كما ستعرف وجهه.

---

(١) الحاكمي عنهما هو صاحب كشف الكوام في ٤٤٩:٢، و انظر: بداية المجتهد ٧٢١، و العزيز شرح الوجيز ٢٣٠:١. و نسب التيمم بالثلج إلى مالك في المغني ٢٨٣:١، و الشرح الكبير ٢٨٩:١، و لم نعثر في غيرهما على ما نسب إلى أبي حنيفة من تجويزه التيمم بالثلج.

(٢) قال المحقق الحلبي في المعبر ٣٧٢:١، و قال الشيخ في المبسوط: لا يجوز - أي التيمم - إلا بما يقع عليه اسم الأرض إطلاقاً، سواء كان عليه تراب أو كان حجراً أو جصاً أو غير ذلك، و معناه قال في حمله و الخلاف، و كنا قال ابن الجنيّد مثلاً.

(٣) حكاه عنه المحقق الحلبي في المعبر ٣٧٢:١.

(٤) مسائل الناصريات: ١٥١، المسألة ٤٨.

(٥) المقنعة: ٥٩، الكافي في الفقه: ١٣٦.

(٦) حكاه عنها الرائي في مستند الشيعة ٣٩٠:٣، و انظر: مسائل الناصريات ١٥٢، المسألة ٤٨.

(و) قيل: (هو كل ما يقع عليه اسم الأرض) تراباً كان أو حجراً أو حصي أو غير ذلك من غير فرق بين حالتي الاختيار والضرورة، كما هو ظاهر المتن وغيره، وفاقاً لظاهر المحكي عن الشيخ في مبسوطه وحمله وحلافه، والسيد في مصباحه<sup>(١)</sup>، بل ربما نسب<sup>(٢)</sup> ذلك إلى المشهور.

واختار غير واحد من المتأخرين - تبعاً للمحكي<sup>(٣)</sup> عن جماعة من القدماء - التفصيل بين حالتي الاختيار والضرورة، فنعى ممّا عدا التراب في غير الضرورة، وجوّزه لدى الضرورة، وربما نسب<sup>(٤)</sup> هذا التفصيل إلى أكثر الفقهاء، بل في حاشية المحقق البهبهاني على المدارك نسبته إلى معظمهم إلا من شذ منهم، مستشهداً بذلك على أنهم لم يهتموا من الصعيد إلا التراب<sup>(٥)</sup>.

لكن جملة ممن نسب إليه هذا التفصيل لم يصرّح إلا بالمنع من التيمم بالحجر لدى التمكن من التيمم بالتراب، بل لم يستند المحقق البهبهاني في نسبة هذا القول إلى معظمهم إلا بواسطة حكمهم بكون الحجر بعد المعجز عن التراب. وأست خبير بما في هذه النسبة؛ إذ لا ملازمة بين المنع من الحجر وبين المنع من سائر وجه الأرض ممّا ليس بتراب، كيف ا قد ادّعى في محكي التذكرة إجماع العلماء على جواز التيمم بالبطحاء<sup>(٦)</sup> الذي هو مسيل فيه دفاق الحصى مع

(١) المحكي عنهما هو المحقق الحلّي في المعتبر ٣٧٢:١، وانظر المبسوط ٣١٠:١، والجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) ١٦٨، والخلاف ١٣٤:١، المسألة ١٧٧.

(٢) الناصب هو المحقق السبزواري في كفاية الأحكام: ٨.

(٣) المحكي هو العامل في مفتاح الكرامة ٥٢٨:١.

(٤) راجع: ذخيرة المعاد: ٩٩.

(٥) الحاشية على مدارك الأحكام ١٠٥:٢.

(٦) حكاه عنها صاحب كشف اللثام فيه ٤٥٤:٢، وانظر: تذكرة الفقهاء ١٧٥:٢، المسألة ٢٩٨.

خروجه من مصداق التراب، وستمسح من المعتبر والمتيمم دعوى الإجماع على جواز التيمم بالرمل على كراهية، فيمكن أن يكون منعهم من الحجر - بعد تسليم الصغرى - إما لخروجه من مسمى الأرض بالاستحالة كالمعادن، كما صرح به ابن الجنيد - قال فيما حكى عنه: ولا يجوز من السبخ ولا ممّا أُحيل عن معنى الأرض المحلوقة بالطبخ والتحجير خاصة<sup>(١)</sup>. انتهى - وإما لبناتهم على اشتراطهم العلوق المتعذر حصوله لدى التيمم بالحجر، ولذا نسب بعضهم<sup>(٢)</sup> عدم جواز التيمم بالحجر إلى أكثر الفقهاء مستطهراً ذلك من اشتراطهم العلوق، بل هذا هو الذي ينبغي أن يكون وجهاً للتفصيل بين حالتي الاختيار والضرورة؛ فإنّ اشتراط العلوق - على القول به - إنما هو لدى القدرة لا مطلقاً.

و أمّا على القول بخروجه من مسمى الأرض أو مصداق الصعيد فيشكل إثبات جوازه لدى الضرورة، كما سيُتضح لك إن شاء الله.

فالمشجّه بناءً على عدم اشتراط العلوق إمّا جواز التيمم بمطلق ما يقع عليه اسم الأرض، أو خصوص التراب مطلقاً من غير فرق بين حالتي الاختيار والضرورة، لكنّ الثاني - بحسب الظاهر - خلاف الإجماع، كما صرح به بعض<sup>(٣)</sup>، و يشهد له التتبع وعدم نقل الخلاف في الجواز بما عدا التراب لدى الضرورة إلّا ممّا يستشعر أو يستظهر من عبارة ابن الجنيد، المتقدمة<sup>(٤)</sup> حيث منع من التيمم بالحجر ونحوه بزعم الاستحالة.

(١) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١: ٢٦٠، المسألة ١٩٤.

(٢) راجع: مستند الشيعة ٣: ٣٩٠.

(٣) راجع: مختلف الشيعة ١: ٢٦١، ذيل المسألة ١٩٤.

(٤) آنفاً.



و من هنا قد يقوى في النظر عدم معروفة القول بكون ما يتيمم به خصوص التراب لدى القدماء، وإنما حدث ذلك فيما بين المتأخرين اغتراراً بظواهر عبارة بعض القدماء و جملة من اللغويين المفسرين للصعيد بالتراب؛ فإن عمدة من نسب إليه هذا القول من القدماء هو السيد في الناصريات و شرح الرسالة، وأما من عداه - مثل المفيد في المقنعة، والشيخ في النهاية، وابن إدريس - فليس في كلماتهم المحكيّة إلينا إشعار بذلك، عدا أنهم اشترطوا الضرورة في جواز التيمم بالحجر و نحوه، فلا يبعد أن يكون ذلك لبناهم على اشتراط العلوق، و لا يحضرني كتبهم لأن تحقق حال النسبة.

و أما عبارة السيد فكادت تكون صريحة في خلافه.

قال في المدارك حاكياً عن شرح رسالة السيد. لا يجزئ في التيمم إلا التراب الخالص، أي الصافي من خلطة ما لا يقع عليه اسم الأرض، كالكحل و الرنيخ و أنواع المعادن. ثم قال: و نحوه قال المفيد في المقنعة و أبو الصلاح. و نقل عن ابن أبي عقيل أنه جاز التيمم بالأرض و بكل ما كان من جنسها كالكحل و الزرنبيخ، و استحسنه في المعتبر<sup>(١)</sup>. انتهى.

و هذه العبارة كما تراها صريحة في أن مراده بالتراب الخالص الاحتراز عما لا يقع عليه اسم الأرض، لأمثل الحجر و الحصى، و إلا لكان أولى بالتمثيل و التعرض، كما هو واضح، فكأن السيد <sup>عليه السلام</sup> أراد بالتراب في هذه العبارة الأرض، و

(١) مدارك الأحكام ١٩٦: ٢ - ١٩٧، وانظر: المقنعة: ٥٩، و الكافي في الفقه: ١٣٦، و المعتبر ٣٧٢: ١ و لا يخفى أن المحقق في المعتبر استوجه قول الشيخ الطوسي بجواز التيمم على مطلق لأرض، فليلاحظ.

قد حكى تفسير التراب بالأرض عن بعض اللغويين<sup>(١)</sup> المفسرين للصعيد بالتراب.

و يؤيده ما حكى عن ناصرياته، قال: الذي يذهب إليه أصحابنا أن التيمم لا يكون إلا بالتراب و ماجرى مجرى التراب ما لم يتغير بحيث يسلب إطلاق اسم الأرض عليه.

ثم حكى عن الشافعي و جملة من العامة أقوالهم المختلفة، إلى أن قال: حجتنا الإجماع<sup>(٢)</sup>. انتهى؛ فإن ظاهره دعوى الإجماع على الجواز بما لا يخرج من إطلاق اسم الأرض في مقابل الأقوال التي حكاها عن المخالفين.

لكن قد ينافيه ما حكى عنه في الاستدلال عليه: بقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾<sup>(٣)</sup> قائلاً في تقريبه: إن الصعيد هو التراب بالنقل من أهل اللغة، حكاه ابن دُرَيْد عن أبي عبيدة. و بقوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً و ترابها طهوراً» و لو جاز التيمم بمطلق الأرض، لكان لفظ «ترابها» لغواً<sup>(٤)</sup>.

و هذه الفقرة الأخيرة صريحة في أن مراده بالتراب أحص من الأرض، فالإنصاف أن عبارة السيد لا تخلو عن تشويش، و لم أجد فيما عثرت عليه من عائر غيره التصريح بأن ما يتيمم به هو خصوص التراب، و أنه هو المراد بالصعيد، فلا بد في ذلك من التبع.

و كيف كان فالمتبع هو الدليل، و المتجه ما هو المشهور من جواز التيمم

(١) راجع: الحقائق الناضرة ٢٤٤:٤-٢٤٥.

(٢) مسائل الناصريات: ١٥٩-١٥٢، المسألة ٤٨.

(٣) النساء ٤٣٤، المائدة ٦:٥.

(٤) حكاه عنه المحقق الحلبي في المعتبر ٣٧٢:١-٣٧٣، وانظر: جمهرة اللغة ٦٥٤:٢ «صعيد».

مطلق ما يقع عليه اسم الأرض.

و أما اشتراط العلوق أو عدمه فهو أمر آخر ستكلم فيه، فإن عمدة ما تشبّه به الخصم - بعد قاعدة الاشتغال، التي ستعرف حالها - ما ذكره السيّد في عبارته المتقدمة<sup>(١)</sup> من تصريح بعض اللغويين بأن الصعيد هو التراب، و النبري المتقدّم<sup>(٢)</sup>.

و فيه: أنّ تفسير هذا البعض معارض بتفسير من هو أوثق منهم، و هو جُلّ الفقهاء و معظم اللغويين.

فعن أمين الإسلام الطبرسي في مجمع البيان أنّه قال ناقلًا عن الزنجاج: أنّه قال: لا أعلم خلافاً بين أهل اللغة في أنّ الصعيد مطلق وجه الأرض.

ثم قال عليه السلام: و هذا يوافق مذهب أصحابنا في أنّ النيم يجوز بالحجر سواء كان عليه تراب أو لم يكن<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و عن المصباح المنير و غيره من كتب اللغويين التصريح بالتعميم<sup>(٤)</sup>.

و عن المعتبر نسبته إلى فضلاء أهل اللغة<sup>(٥)</sup>.

و يؤيد ذلك كون هذا المعنى أسبب بمعناه الوصفي الذي لم يستعمل في هذا المعنى على الظاهر إلا بمناسبته، بل لا يبعد أن يكون تفسير المعظم له بوجه

(١ و ٢) في ص ١٦٩

(٣) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٢: ٢٤٤، و انظر: مجمع البيان ٣ - ٥٢: ٤ في تفسير الآية ٤٣ من سورة النساء.

(٤) الحاكي عنهما هو البحراني في الحقائق الناضرة ٢: ٢٤٤ و ٢٤٥، و انظر: المصباح المنير: ٤١٠، و المغرب ١: ٣٠١ و ص ١٠٠.

(٥) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١: ٢٢٥، و انظر: المعتبر ١: ٣٧٣.

الطهارة / ما يجوز التيمم به . . . . .  
الأرض للإشارة إلى المناسبة، وإلا فالمتبادر منه في كثير من موارد استعماله هو  
نفس الأرض

مثل: قوله تعالى: «فتصبح صعيداً زلقاً»<sup>(١)</sup> أي أرضاً ملساء يزلق عليها  
باستئصال نباتها.

و قول النبي ﷺ: «يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة على صعيد  
واحدة»<sup>(٢)</sup> أي: أرض واحدة.

هذا، مع أن إرادة هذا المعنى أو معناه الوصفي أوفق بسياق الآية على ما  
يشهد به الدرق السليم؛ فإن المتبادر من قوله تعالى: «فتيمموا صعيداً طيباً»<sup>(٣)</sup>  
إرادة القصد إلى صعيد طيب بالمضي إلى نحوه، لا مجرد العزم على استعماله بأن  
يكون المراد من قصده استعماله، وهذا المعنى لا يناسب إرادة التراب الذي هو  
في حد ذاته من المنقولات، كالماء، فإن من المستهجن أن يقال: اقصدوا، أو  
تيمموا ماءً طاهراً، أو تراباً نظيفاً، بخلاف ما لو أريد به (أرض نظيفة أو مكان  
مرتفع)<sup>(٤)</sup> من الأرض بإرادة معناه الوصفي، كما هو واضح.

ولا يبعد أن تكون إرادة المعنى الثاني أنسب بسوق الآية بملاحظة توصيفه  
بالطيب حيث إن الغالب في المكان المرتفع تحقق النظافة، فيتشعر من

(١) الكهف ٤٠: ١٨.

(٢) أورده المحقق العلوي في المعتبر ٣٧٣: ١، وفي صحيح مسلم ٤: ٢١٩٤/٢٨٥٩، والمعجم  
الكبير - للطبراني - ٩٣٣/٢٧٥٥، بدون وعلى صعيد واحدة.

(٣) النساء ٤٣: ٤، ألمائدة ٦: ٥.

(٤) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والحجرية: وأرضاً نظيفاً أو مكاناً مرتفعاً، و  
الصحيح ما أثبتناه.

التوصيف ما هو السكّة في تخصيص الصعيد بالذكر مع عدم كون خصوصيته من مقومات الموضوع، بل من الخصوصيات الموجبة لأفضلية العرد، كما ستعرف من استحباب أن يكون التبع من ربا الأرض و عواليها.

و يؤيد إرادة هذا المعنى من الآية بل يدل عليه ما عن الصدوق في معاني الأخبار عن الصادق عليه السلام أنه قال: «الصعيد: المرتفع من الأرض، والطيب: الذي ينحدر عنه الماء»<sup>(١)</sup>.

و مثله من العقه الرضوي؛ فإنه قال: «قال الله تبارك و تعالى: ﴿فَتَتَّبِعُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾»<sup>(٢)</sup> و الصعيد: المرتفع من الأرض، و الطيب: الذي يسحدر عنه الماء»<sup>(٣)</sup>.

و قد تبيننا غير مرّة على شدة الوثوق بكون ما في العقه متون الأخبار الموثقة لدى مصنّعه إن لم يكن بنفسه من مصنفات الإمام عليه السلام كما هو المظنون، وإلا فهو حجة كافية، فلا ضير في انجبار ضعف الروايتين في المقام بجملته من المعاهدات التي لا تخفى على المتأمل.

و كيف كان فلم يحصل لنا وثوق أصلاً من قول اللغويين الذين فسروا الصعيد بخصوص التراب بكونه بخصوصه من حيث هو معناه الحقيقي، و لا نلتزم بحجّة قولهم تبعداً في مثل هذه الأمور الاستنباطية ما لم يحصل الوثوق الشخصي من قولهم، خصوصاً مع وجود المعارض، فضلاً عن تزيل الآية عنه،

(١) حكاها عنه البحراني في المحقائق الناضرة ٢٤٥٤، وانظر، معاني الأخبار: ٢٨٣

(٢) النساء ٤٣٤، المائدة ٦:٥.

(٣) حكاها عنه البحراني في المحقائق الناضرة ٢٤٥٤، وانظر، العقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٠.

مع ما عرفت من أنسيّة المعنى الوصفى الذى لاشكّ فى كونه حقيقةً فيه، و قد سمعت التصريح بإرادته فى الخبرين.

لكن قد يقال: إنّ الصعيد فى الآية وإن قلنا بأنّه لم يستعمل فى خصوص التراب بعنوان الخصوصية لكنّه بالخصوص - لكونه أظهر أفراد الصعيد وأشيعها - مراد منه بقربة قوله تعالى فى سورة المائدة: ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾<sup>(١)</sup> فإنّ المنبادر من لفظة «منه» إرادة المسح ببعض ذلك الصعيد، وهذا لا يستقيم إلا بإرادة التراب دون الحجر، فإنّ الحجر لا يعلق باليد حتّى يصدق المسح منه.

و حمل كلمة «من» على البدلية بإرجاع الضمير إلى الماء خلاف الظاهر، و حملها على الابتداء بعيد من السياق.

و عدم ذكر لفظة «منه» فى آية التيمم فى سورة النساء<sup>(٢)</sup> لا يجدي؛ فإنّ القرآن يقيّد بعضه بعضاً بلاشبهة.

و يشهد له - مضافاً إلى أنّه هو الظاهر من الآية - صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: ألا تخبرني من أين علمت و قلت: إنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين، و ذكر الحديث، إلى أن قال أبو جعفر عليه السلام: «ثمّ فصل بين الكلام فقال: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ فعرفنا حين قال: «برؤوسكم» أنّ المسح ببعض الرأس لمكان الباء... ثمّ قال: «فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم» فلما أن وضع الوضوء عمّن لم يجد الماء أثبت بعض

(١) المائدة ٦:٥.

(٢) النساء ٤٣:٤.

الغسل مسحاً، لأنه قال: «بوجوهكم» ثم وصل بها «وأيديكم منه» أي من ذلك التيمم، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف، ولا يعلق ببعضها»<sup>(١)</sup> الحديث.

وفيه: أن كلمة «من» في الآية على الظاهر للابتداء، ولا يستقيم حملها على التبويض إلا بتمحل.

وقد حكى عن السيد في طي كلام له: التصريح بأن كلمة «من» للابتداء، وأن جميع المحوئين من البصريين منعوا ورود «من» لغير الابتداء<sup>(٢)</sup>.  
وأما الصحيحة فهي شاهدة على ذلك لا على ما ادّعي.

بيان ذلك: أنه إن أريد بكلمة «من» التبويض، لكان معناها: امسحوا بوجوهكم بعض الصعيد، ومن المعلوم أن بعض الصعيد صعيد، فهو بمنزلة ما لو قال: امسحوا بوجوهكم الصعيد، فإنه لا يفهم من هذه العبارة أيضاً إلا إرادة بعضه؛ لتعذر إرادة كله، وهذا المعنى لا يكاد يتحقق إلا أن يكون ما يطلق عليه الصعيد ممسوحاً به، نظير قولك: امسح يدك بالمسديل، فيكون مفاد الآية حينئذ ما صنعه همار حيث نمرغ في التراب، كما حكى قصته في عدة أخبار<sup>(٣)</sup>، ولا يتفاوت الحال في ذلك بين أن يكون ذلك البعض الذي يمسح بالوجه حجراً أو تراباً.

لكن هذا المعنى غير مراد بالآية قطعاً، فإنه لا يعتبر في التيمم بالضرورة فضلاً عن النص والإجماع مسح الصعيد بالوجه واليدين، بل المعتبر فيه مسحهما

(١) الكافي ٤/٣٠٣، الفقيه ٥٦١: ٥٧-٢١٢، التهذيب ٦١١: ٦٢-١٦٨، لا يستصير

٦٢١-١٨٦/٦٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب التيمم، ح ١.

(٢) مسائل الناصريات: ١٥٥ - ١٥٦، المسألة ٥٠.

(٣) راجع الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، الأحاديث ٢ و ٤ و ٨ و ٩.

بالكفين الموضوعتين على الأرض، فالمراد بـ «من» في الآية على الظاهر ليس إلا ما أراد الصادق عليه السلام في قوله - في صحيحة الحلبي -: «إذا لم يجد الرجل طهوراً و كان جنباً فليتمسح من الأرض»<sup>(١)</sup> و من المعلوم عدم كون كلمة «من» في هذه الصحيحة للتبويض، بل هي للابتداء، فالمقصود من الأمر بالمسح من الصعيد بالوجه و اليدين عند عدم إرادة مسح نفس الصعيد بهما إنما هو كون المسح بهما ناشئاً منه بنحو من الاعتبار، فتكون كلمة «من» للابتداء لا للتبويض.

و من هنا يتطرق الإجمال في تشخيص المراد بالمسح من الصعيد حيث لا يفي مجرد الأمر به بفهم الكيفية التي أريدت من إضافة المسح إلى الصعيد، ولذا قد أكثر الناس في السؤال عن كيفية التيمم و لم يفهموها من الآية، و قد بينها النبي و الوصي - صلوات الله عليهما - في جملة من الأحبار البيانية:

مثل ما عن داؤد بن النعمان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم، فقال: «إن عماراً أصابته جنابة فتمسك كما تمسك الدابة، فقال له رسول الله ﷺ و هو يهزأ به: يا عمار تمسكت كما تمسك الدابة؟» قلنا له: فكيف التيمم؟ فوضع يده على الأرض ثم رفعهما فمسح وجهه و يديه فوق الكف قليلاً<sup>(٢)</sup>.

و عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول و ذكر التيمم و ما صنع عمار، فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض (ثم مسح وجهه و كفيه و لم يمسح

(١) الكافي ٣/٦٣٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٢) التهذيب ١/٢٠٧، الاستبصار ١/١٧٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٤.



الذراعين بشي) (٢٧١).

و عنه أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام في التيمم، قال: «تضرب بكفك الأرض ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و يديك» (٢).

و عنه أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «أتى عمار بن ياسر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله أجنبت الليلة فلم يكن معي ماء، قال: كيف صنعت؟ قال: طرحت ثيابي و قمت على الصعيد فتمسكت فيه، فقال: هكذا يصنع الحمار، أما قال الله عز وجل: «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً»؟ ف ضرب بيديه على الأرض ثم ضرب إحداهما على الأخرى ثم مسح بجنبته ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الأخرى، فمسح اليسرى على اليمنى و اليمنى على اليسرى» (٣).

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الواردة في كيفية التيمم، الدالة على أن المراد بتيمم الصعيد وضع الكفين عليه و إمرارهما على الوجه و اليدين، لا إمرار نفس الصعيد عليهما الذي هو عبارة عن مسحه بهما، فكيف يمكن أن يراد بـ «من» في الآية التبعيض؟

و لا يصحح ذلك الالتزام باشتراط العلق، فإن غاية ما يمكن أن يلتزم به إنما هو اعتبار الأثر الذي يبقى في اليدين الموضوعتين على التراب - مثلاً - بعد

(١) بدل ما بين القوسين في النسخ المخططة و المبررة: «ثم رفعهما فنفضهما، ثم مسح على جبيه و كفيه مرة واحدة» و هو من رواية عمرو بن أبي المقدام عن الإمام الصادق عليه السلام، الواردة في الوسائل بعد رواية زرارة، و ما أثبتناه من رواية زرارة.

(٢) التهذيب ٦: ٢٠٨/٦٠٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٥.

(٣) التهذيب ٦: ٢١٢/٦١٥، الاستبصار ١: ١٧١/٥٩٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٧.

(٤) السرائر ٣: ٥٥٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٩.

نقصهما، وهذا الأثر لا يسمى باسم التراب عرفاً وإن صدق عليه أنه، لكس بمعنى كونه ناشئاً منه، لا بمعنى كونه تراباً أو بعضاً من التراب.

وإن أُبَيِّتَ إلّا عن كفاية هذا المقدار من الإضافة - بعد المسامحة العرفية - في إرادة التبويض من كلمة «من» في الآية، فنقول: إن هذا المقدار من الأثر - الذي يبقى في اليد بعد نقضها الذي لا يعتبر في التيمم أزيد منه بالضرورة - قلماً ينفك عنه ضرب اليدين على مطلق وجه الأرض و لو على الحجر، فإنّ الغالب وجود غبار عليه تتأثر منه اليد، و عدم كون ذلك العبار جزءاً من الحجر لا يصرف بعد كونه جزءاً من الأرض التي هي عنوان الموضوع.

فما اعترضه بعض على صاحب الذخيرة - حيث جَوَّزَ التيمم بالحجر بشرط أن يكون عليه غبار يتعلّق باليد<sup>(١)</sup> - بأنّ المتبادر من الآية كون ما يتيمم به من جنس ما يتعلّق باليد في غير محله.

و حيث إنّ الغالب تحقّق هذا المقدار من الأثر عند مماسّة الحجر أيضاً فلا يصلح أن يكون ظهور «من» في التبويض شاهداً على عدم إرادة ما عدا التراب. ثمّ لو سلّم ظهور كلمة «من» في التبويض، و منافاته لجواز التيمم بالحجر فإنّما هو في المتماصّ منه، دون مسحوقه أو غيره من أنحاء وجه الأرض، فلا يصلح قرينة لإرادة خصوص التراب.

و ملخص الكلام. أنّ دعوى دلالة الآية على إرادة التراب من الصعيد ضعيفة

جداً.

و مظهرها دعوى استفادته من صحيحة زرارة، المتقدمة<sup>(٢)</sup>؛ فإنّها مسوقة

(١) ذخيرة المعاد، ٩٨، كفاية الأحكام: ٨

(٢) في ص ١٧٣.

ليبين دلالة الآية على أن المسح ببعض الوجه و اليدين لمكان الباء.

و قد تقدّم بعض الكلام في توجيه الرواية في مبحث الوضوء، فراجع (١).  
و قوله عليه السلام: «ثُمَّ وَصَلْ بِهَا (وأيديكم منه) أي من ذلك التيمم» إن أبقيناه  
على طاهره بإرجاع الضمير إلى نفس التيمم وإن احتاج توجيهه إلى تكلف،  
فالمتعين حمل كلمة «من» على الابتداء، كما هو واضح.

و إن قلنا بأنه أريد بالتيمم ما يتيمم به، كما هو الطاهر المناسب لما بعده من  
التعليل و غيره من القرائن، فالأمر أيضاً كذلك بمعنى أن المتعين حملها حيث  
أيضاً على الابتداء دون التضيض؛ فإن المقصود بقوله عليه السلام: «إِنْ ذَلِكَ أَجْمَعُ»  
الحديث - على الظاهر - إنما هو بيان حكمة أن الله تعالى أوجب أن يكون المسح  
من الصعيد لا به بنفسه حيث علم أنه نفسه لا يتعلق بالكف على وجه يمكن  
إجراؤه بالكيفية المعترية في التيمم على الوجه واليدين، فأوجب الله تعالى أن  
يكون المسح ناشئاً منه لا به، وليس المراد بما يعلق ببعض الكف من الصعيد  
العلوق الذي اعتبره القائلون به؛ ضرورة أن ذلك العلوق - بعد تسليم صحة إطلاق  
كونه بعض الصعيد - يعلق غالباً بجميع الكف، كما هو الشرط على الطاهر لدى  
مشرطيه، بل ربما يتعلق بطاهر اليد أيضاً، فالمقصود به على الطاهر ليس إلا أن  
ذلك الصعيد بنفسه لا يعلق حقيقة إلا ببعض الكف، فلا يمكن أن يكف الناس  
بإجرائه على الوجه و اليدين بالنحو المعترى فيهما، ولذا لم يأمرهم بذلك، وإنما  
أوجب عليهم المسح منه بنحو من الاعتبار الذي بيّنه الشارع في الأخبار البيانية.

(١) ج ٢، ص ٣٤٠ وما بعدها.

و بما ذكرنا أنصح ما تبه عليه الشهيد في محكي الذكرى بقوله - بعد إيراد الخبر المذكور - : وهذا الصحيح فيه إشارة إلى عدم اعتبار العلوق<sup>(١)</sup>. انتهى.

لا يقال: إن مقتضى ما ذكرت خروج الحجر و نحوه مما لا يعلق بعضه المسمى باسمه ببعض الكف من مصداق الصعيد؛ لما في الرواية من التصريح بأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف.

لأننا نقول: كونه كذلك إنما هو بحسب العالب، و قد ذكر ذلك تمهيداً لقوله عليه السلام: «و لا يعلق ببعضها» الذي هو الحكمة في عدم إيجاب المسح به، فلا ظهور له في إناطة موضوعية الموضوع بكونه متصفاً بهذه الصفة.

ثم إن ما ذكرنا في توجيه الرواية الشريفة أقرب وجوهاً المحتملة في مقام التوجيه، و إلا فالإنصاف أن هذه الفقرة الأخيرة منها متشابهة لا يكاد يرى طاهرها على وجه يوثق به.

و العرض من إطالة الكلام فيها الإشارة إلى أجمل الوجوه، و التنبيه على عدم دلالتها على اشتراط العلوق، كما قد يتوهم، و إلا فقد أشرنا آنفاً إلى أنه لو سلمت دلالتها على أن كلمة «مس» في الآية للتبعض، بل صراحته على اشتراط العلوق في التيمم لا يجدي للمستدل بعد قضاء الضرورة بعدم اعتبار أزيد من الأثر الباقي في اليد بعد نقصها في صفة التيمم، فإن مثل هذا الأثر كثيراً ما يس غالباً يحصل بصربها على الحجر المتماصك أيضاً فضلاً عن مسحوقه، كما هو واضح. و أجيّب عن استدلال السيد و أتباعه بقوله عليه السلام: «جعلت لي الأرض مسجداً و ترابها طهوراً» بضعف الرواية؛ لعدم إيرادها بهذا المتن إلا في كتب

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٩٣: ٥، وانظر الذكرى ٢٦٣: ٢.

الفقهاء، و أما في كتب الأخبار فقد رُويت بإسقاط لفظ «و ترابها».

فمن الكافي أنه روى عن أبان بن عثمان عمن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن الله تبارك و تعالى أعطى محمداً ﷺ شرائع نوح و إبراهيم و موسى و عيسى - إلى أن قال - و جعل له الأرض مسجداً و طهوراً»<sup>(١)</sup> الحديث.

و عن محاسن الرقي عن أبي إسحاق الثقفي عن محمد بن مروان مثله<sup>(٢)</sup> و عن الفقيه مرسلأ قال: قال النبي ﷺ «أُعْطِيتَ خَمْساً لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ قَبْلِي: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَ طَهُوراً»<sup>(٣)</sup> الحديث.

و عن الخصال بسنده، قال: قال رسول الله ﷺ «قُضِلْتُ بِأَرْبَعٍ: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَ طَهُوراً، وَ أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَرَادَ الصَّلَاةَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَ وَجَدَ الْأَرْضَ فَقَدْ جُعِلَتْ لَهُ مَسْجِداً وَ طَهُوراً»<sup>(٤)</sup> الحديث.

و عنه أيضاً بسند آخر، قال: قال رسول الله ﷺ «أُعْطِيتَ خَمْساً لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ قَبْلِي: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَ طَهُوراً»<sup>(٥)</sup> الحديث.

نعم، عن الملل روايتها بذكر «و ترابها طهوراً» مسندة إلى جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ<sup>(٦)</sup> بسند جَلَّ رَوَاتُهَا مِنَ الْعَامَّةِ، فلا تعويل عليها.

و عن المحقق في المعتبر مرسلأ، قال: قال رسول الله ﷺ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَ طَهُوراً أَيْنَمَا أُدْرِكْتِي الصَّلَاةُ صَلَّيْتُ»<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) الكافي ١/١٧٢، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، ح ١.  
 (٢) المحاسن: ٤٣١/٢٨٧، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، ذيل ح ١.  
 (٣) الفقيه ١/١٥٥: ٧٢٤، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، ح ٢.  
 (٤) الخصال ١٤/٢٠١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، ح ٣.  
 (٥) الخصال ٥٦/٢٩٢، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، ح ٤.  
 (٦) حلل الشرائع: ١٢٧-١٢٨/٣، مستدرک الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ٣.  
 (٧) المعتبر ١١٦: ٢، وفي ج ١ ص ٣٧٣ صدره.

و أجاب عنه: بأن التمسك بها تمسك بدلالة الخطاب، و هي متروكة في معرض النص إجماعاً<sup>(١)</sup>. انتهى.

و نوقش بروردها في مقام الامتنان، فلو لم يكن التقييد مقصوداً، لكان ذكر التراب - مع كونه لعمراً - مُحللاً بالمقصود، و منافياً لما يقتضيه المقام، فإن تركه أتم في إظهار المنة، فليس الاستدلال بها بمفهوم الخطاب المجرد من القرينة المقتضية له حتى يكون متروكاً.

و زاد بعض المساقشين عليه بأن التفصيل قاطع للشركة<sup>(٢)</sup>.

و يتوجه على المناقشة - كأصل الاستدلال - : أن النكته في تخصيص التراب بالذكر يجب أن تكون غير ما زعموه، فإن جواز التيمم بغير التراب بل مطلق وجه الأرض في الجملة مسلم عند الخصم، بل لم يتحقق الخلاف فيه من أحد، غاية الأمر أن الخصم يزعم الترتب بين التراب و غيره، و هذا لا يقتضي تخصيص التراب بالذكر في مثل هذه الرواية التي ليست مسوقة إلا لبيان طهورية الأرض على سبيل الإجمال الذي لا ينافيه الترتب بين أبعاضها، كما أنه لا ينافيه ترتب طهورية مطلق الأرض على فقد الماء، فالمقتضي للتعميم موجود على كل تقدير.

نعم، لو منع من التيمم بما عدا التراب مطلقاً حتى مع فقد التراب، لكان للاستدلال له بالرواية وجه، و إن كان يتوجه عليه أيضاً ما أورده المصنف من أنه استدلال بمفهوم الخطاب.

(١) المعتبر ٣٧٣١-٣٧٤.

(٢) أنظر: مستند الشيعة ٣٨٨٣.

و أمّا ما اعترضوه عليه فإنّما يتمّ لو انحصرت النكته المقتضية لتقييد - مع مخالفته لمقتضى المقام - في إرادة المفهوم، وليس الأمر كذلك، بل النكته الظاهرة فيه فضلاً عن احتمالها التسيب على الفرق بين ظهوريّة الأرض و مسجديّتها التي أريد بها في هذه الروايات مكان الصلاة، لا موضع السجود، كما هو واضح.

و يزيد و صوحاً قوله عليه السلام في ديل رواية المعتمر: «أينما أدركتني الصلاة صليت»<sup>(١)</sup> فلم يقصد في الثانية خصوصيّتها، ولذا تجوز الصلاة في كلّ مكان و لو لم يكن أرضاً، فالمقصود بالرواية بيان أنّ الله تعالى منّ عليه عليه السلام بأن جعل له كلّ مكان مسجداً، و لم يخصّه ببيت المقدس أو الكعبة - زادها الله شرفاً - أو غير ذلك، و أنّه تعالى جعل له الأرض ظهوراً، فالمراد بالأرض في الأول كلّ مكان من غير أن يكون لخصوصيّة الأرضيّة مدخلية فيه، و قد عبّر عنه بالأرض؛ للجري مجرى العادة في مقام التعبير عند إرادة إظهار التوسعة في المكان. و أمّا في الثاني فأريد بها نفسها بعنوانها الخاص، فذكر «أتراها» في الرواية - على الظاهر - للتنبيه على ذلك، و أمّا تخصيصه بالذكر فهو إمّا للجري مجرى العادة في مقام التعبير عن إرادة رفعة الأرض من حيث هي، أو لكونه الفرد الشائع من دون أن تكون خصوصيّة مقصودة بالحكم، و إلّا لم يجرز التيمّم بما عداه بحال؛ لما أشرنا إليه من أنّ الرواية ليست مسوقة إلا لبيان الجواز على سبيل الإجمال، و حيثما جاز التيمّم بمطلق وجه الأرض في الجملة و جب أن لا يكون التخصيص مقصوداً بالرواية.

و ربما أيد هذا القول بل استدّل له بأخبار كثيرة:

منها: الأخبار الواردة بلفظ «التراب»:

(١) المعتمر ١: ١١٦.

مثل: ما في الصحيح عن جميل بن دراج و محمد بن حمران أنهما سألا أبا عبد الله عليه السلام عن إمام قوم أصابته جباية في السفر وليس معه من الماء ما يكفي للغسل أيتوضأ بعضهم ويصلي بهم؟ فقال عليه السلام: «لا، ولكن يتيمم الجنب ويصلي بهم، فإن الله عز وجل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»<sup>(١)</sup>.

و في خبر معاوية بن ميسرة: «إن رب الماء رب التراب»<sup>(٢)</sup> و غير ذلك. و منها: أخبار استحباب نفض الكف بعد الضرب<sup>(٣)</sup> بتقريب أنه لو لا التيمم محصلاً للملوك لم يتوجه رجحان النفض، فإنه فرع وجود ما ينفض، فيستكشف من ذلك أن المراد بما يتيمم به التراب.

و في الجميع ما لا يخفى من تصورهما عن التأيد فضلاً عن أن يستدل بها. و قد يستدل له أيضاً: بصحيفة رفاة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب و لا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيمم منه، فإن ذلك توسيع من الله عز وجل» قال: «فإن كان في ثلع فليُنظر لبد مرجه فليتيمم من غباره أو شيء مغبر، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه»<sup>(٤)</sup> بتقريب أنه عليه السلام أمر بالنظر إلى أجف موضع عند فقد التراب و الماء، فلو جاز لتيمم بالحجر اختياراً لمرض عدمه كالتراب، فإنه لا يعتبر فيه الجفاف.

(١) الفقيه ٢٢٣/٦٠٦، التهذيب ١٢٦٤/٤٠٤٦، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب التيمم، ح ٢.  
(٢) الفقيه ٢٢١/٥٩١، التهذيب ٥٦٤/١٩٥٦، الاستبصار ٥٥٤/١٦٠٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١٣.  
(٣) الكافي ١/٦١٣، التهذيب ٢١١٦ و ٦١٣/٢١٢ و ٦١٤، الاستبصار ٥٩٣/١٧١٠ و ٥٩٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٣ و ٦، وكذا الباب ٢٩ من تلك الأبواب.  
(٤) التهذيب ١٨٩٠-١٨٩٦/١٤٦، الاستبصار ٥٣٩/١٥٦٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمم، الحديث ٤.



و فيه: أنه إذا وجد في القرض حجراً فقد وجد أجف موضع من الأرض،  
فيتيمّم به، وعدم اعتبار الجفاف فيه مبني على عدم اشتراط العلوق الذي مستكلم  
فيه، فحال الحجر المبتل حال التراب المبتل الذي لا يعلق باليد و لم يسته حدّ  
الطين، فإن اعتبرنا العلوق، لا يجوز التيمّم بشيء منهما اختياريّاً، وإلا جاز بكليهما،  
فلا فرق بينهما بحال.

و قد يستدل له أيضاً: بقاعدة الاشتغال، التي سنعرف حالها.

و يدل على المشهور - مضافاً إلى إطلاق قوله تعالى: «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً  
طَيِّباً»<sup>(١)</sup> بالتقريب الذي تقدّم تحقيقه من أنّ الأظهر إرادة المعنى الوصفي أو مطلق  
وجه الأرض من الصعيد لا خصوص التراب - جملة من الأخبار الدالة بعضها على  
جواز التيمّم بالصعيد مطلقاً، فيكون حالها حال الكتاب، وبعضها الآخر على جواز  
التيمّم بالأرض على الإطلاق.

فمن الأول: صحيحة ابن أبي يعفور وعبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا  
أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلوّاً ولا شيئاً تغترب به فتيمّم بالصعيد، فإنّ ربّ  
الماء هو ربّ الصعيد، ولا تقع في الشر ولا تفسد على القوم ماءهم»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة الحلبي في جنب لا يجد الماء، قال: «يتيمّم بالصعيد»<sup>(٣)</sup>.

و هي صحيحة ابن سنان، الواردة في رجل أصابته جنابة في السفر: «و

(١) النساء ٤٣: ٤، المائدة ٦: ٥.

(٢) الكافي ٩/ ٦٥٣، التهذيب ١٤٩٠-١٥٠٠/ ٤٣٦، و ٥٣٥/ ١٨٥، الاستبصار ١٢٧: ١-١٢٨/ ٤٣٥،  
الوسائل، الباب ٣ من أبواب التيمّم، ح ٢.

(٣) الفقيه ٥٧١/ ٢١٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمّم، ح ١.

لِتَيْمُمٍ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّ الصَّعِيدَ أَحَبُّ إِلَيَّ»<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة.  
و من الثاني: صحيحة ابن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الأرض وليصل»<sup>(٢)</sup> إلى آخره  
و نحوها صحيحة الحلبي<sup>(٣)</sup>.  
و في صحيحته الأخرى: «إِنَّ رَبَّ الْمَاءِ هُوَ رَبُّ الْأَرْضِ»<sup>(٤)</sup>.  
و في صحيحة محمد بن مسلم: «بِأَنَّ قَاتِكَ الْمَاءِ لَمْ تَفْتِكِ الْأَرْضَ»<sup>(٥)</sup>.  
و الأخبار<sup>(٦)</sup> الواردة في كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ الْمَصْرُوحِ فِي بَعْضِهَا بِضَرْبِ كَفِّهِ عَلَى الْأَرْضِ.

و لا يباقي إطلاقها ما في بعض تلك الأخبار من الأمر بنفض اليدين<sup>(٧)</sup>، كما تقدّمت الإشارة إليه.  
و لا يحفى عليك أن ورود هذه المطلقات في المدينة التي يغلب في أرضها الأحجار و غيرها ممّا لا يسمّى باسم التراب - على ما قيل<sup>(٨)</sup> - ممّا يؤيد إطلاقها.

- 
- (١) الكافي ١/٦٥:٣، التهذيب ١/٤٠٤:١٢٦٧، الوسائل لباب ٢٥ من أبواب التيمم، ح ١.  
(٢) التهذيب ١/١٩٣:٥٥٦، و ١٩٧/٥٧٢، الاستبصار ١/١٥٩:٥٤٩، و ١٦١/٥٥٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٧.  
(٣) الكافي ٣/٦٣:٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٤.  
(٤) المقية ٥٧١/٥٨، الوسائل، الباب ٣ من أبواب التيمم، ح ١.  
(٥) الكافي ١/٦٣:٣، التهذيب ١/٢٠٣:٥٨٨، الاستبصار ١/١٦٥:٥٧٣، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، ح ١.  
(٦) منها ما في التهذيب ١/٢١٢:٦١٤، و ٦١٥، و الاستبصار ١/١٧١:٥٩٤، و ٥٩٥، و الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٦ و ٧.  
(٧) أنظر الموضع الثاني من المصادر في الهامش السابق.  
(٨) راجع جواهر الكلام ١٢٦:٥.

و يدلّ عليه أيضاً خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ عليه السلام أنّه سئل عن التيمّم بالحصى، فقال: «نعم» فقليل بالنورة، فقال: «نعم» فقليل بالرماد، فقال: «لا، إنّهُ ليس يحرج من الأرض، إنّما يحرج من الشجر»<sup>(١)</sup>.

و المروزي عن الراوندي بسنده عن عليّ عليه السلام قال: «يجوز التيمّم بالحصى و النورة، و لا يجوز بالرماد، لأنّه لم يحرج من الأرض» فقليل له أيتيمّم بالصفا<sup>(٢)</sup> العالية<sup>(٣)</sup> على وجه الأرض؟ قال: «نعم»<sup>(٤)</sup>.

إلى غير ذلك من الشواهد و المؤنّدات، فلا مجال للتشكيك في قوّة ما عليه المشهور من جواز التيمّم بمطلق ما يقع عليه اسم الأرض حجراً كان أو غيره من غير فرق بين حالتي الاختيار و الضرورة.

و ما عن بعض<sup>(٥)</sup> - من التمهيل بين الحالتين، بل في حاشية المدارك<sup>(٦)</sup> نسبته إلى المشهور أو المجمع عليه - ممّا لا وجه له.

و ما يقال في توجيه جواز التيمّم بالحجر و نحوه لدى الاصططار - من أنّ دليله الإجماع و إنّ لم يكن داخلاً تحت الصعيد الذي هو عنوان الموصوع في الأدلّة السمعيّة - ففيه - بعد تسليم الإجماع - ما لا يخفى بعد و صرح عدم استنادهم في ذلك إلّا إلى وقوع اسم الأرض عليه الذي هو المناط لديهم في الجوز.

(١) التهذيب ١: ١٨٧/٥٣٩، الوسائل، الباب ٨ من أبواب التيمّم، ح ١

(٢) الصفا، العريض من الحجارة الأملس، جمع صفاة. لسان العرب ١٤: ١٦٤، صفا.

(٣) في المصدر «البالية» بدل «العالية». و في هامش الطبعة الحجرية. «الشابطة» - نسخة. و استظهرها أيضاً للميرزا النوري في مستدرک الوسائل.

(٤) البوار ٢١٧-٢١٨/٤٣٧، مستدرک الوسائل، الباب ٦ من أبواب التيمّم، ح ٢

(٥) الحاكي عنه هو البحراني في الحقائق الناضرة ٤: ٢٩٧-٢٩٨.

(٦) الحاشية على مدارك الأحكام ٢: ١٠٥.

و أضعف من ذلك ما قد يتوهم من اقتضاء الجمع بين الأدلة تقييد الأحبار المطلقة لدالة على حوار التيمم بالأرض في حال الاختيار بالأحبار المتقدمة التي ادعوا ظهوره في اشتراط كونه بالتراب، و مظاهر الكتاب و غيره مما اعتبر كونه بالصعيد بعد ترجيح ما عن بعض اللعويين من تفسيره بالتراب الحالص.

و فيه - بعد العَضَّ عما عرفت من أن الأظهر إرادة المعنى الوصفي أو مطلق وجه الأرض من الصعيد، و قصور سائر الأدلة عن إفادة اعتبار خصوص التراب - أن تقييد تلك المطلقات في حال دون حال فاسد؛ فإن مقتضى قاعدة الجمع في مثل المقام إرجاع إحدى الطائفتين من الأدلة إلى الأخرى إما بتزويل المطلقات على إرادة الفرد الشائع أو بدعوى جري الأحبار المقيدة مجرى الغالب.

و كيف كان فلا يهتأ إطالة الكلام في المقام بعد أن حققنا ظهور الأدلة في كفاية مطلق وجه الأرض، و سلامتها من المعارض.

و بهذا ظهر لك فساد الاستدلال لكل من شقّي التفصيل - أعني اعتبار كونه بالتراب مع القدرة، و عدمه لدى الضرورة - بقاعدة الاشتغال.

مضافاً إلى أن المرجع في مواقع الشك هو البراءة.

أما عند تعذر التراب: فلأن الشك إنما هو في تجزئ التكليف بالصلاة مع الطهارة، المستلزم لحواز التيمم بما عدا التراب، و الأصل ينفيه، سواء قلنا بسقوط الصلاة عنّ فقد الطهورين أم لم نقل.

أما على الأول: فواضح.

و [أما] على الثاني فلم يُعلم اشتغال الدمة إلا بنفس الصلاة، و اشتراطها بالطهور في مثل المرض غير معلوم، فيعمل بالبراءة.

و أما مع التمكن من التراب: فالشك إنما هو في اعتبار الخصوصية، و المرجع فيه أيضاً البراءة<sup>(١)</sup> بناءً على ما هو التحقيق من جريانها عند الشك في الشرطية و الجزئية مطلقاً.

و دعوى أن المكلف به في مثل العرض هو الصلاة مع الطهارة، و هو مفهوم مبنٍ يشك في تحققه بالتيمم بما عدا التراب، فيكون الشك في المكلف به لا التكليف، قد عرفت في مبحث الوضوء أنها غير خالية عن التأمل.

فائدة: لو شك في وقوع اسم الأرض على شيء، فإن علم له حالة سابقة، استصحبته، و إلا ف يرجع إلى الأصول الحكمية من استصحاب بقاء الحدث، و عدم استباحة الصلاة، و نحوهما، كما عرفت تحقيقه عند التعرض لحكم الشك في إضافة الماء وإطلاقه.

(و لا يجوز التيمم بالمعادن) كالكحل و الزرنبيخ و الملح و النحاس و الرصاص و غيرها بلانقل خلاف فيه، إلا من ابن أبي عقيل، بل عن الغنية و الخلاف و المنتهى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لصحة سلب اسم الأرض عنها، و إطلاقه عليها أحياناً حال انطباعها في الأرض توسع.

و عن ابن أبي عقيل عليه السلام أنه يجوز التيمم بالأرض و بكل ما كان من جنسها، كالكحل و الزرنبيخ؛ لأنه يخرج من الأرض<sup>(٣)</sup>.

و فيه: أنه إن أريد بما كان من جنسها ما كان من أجزائها و إن انفصل عنها

(١) في النسخ الخطية و الحبرية: وإلى البراءة. و الظاهر ما أئنتناه.

(٢) حكاه عنها العاملي في مفتاح الكرامة ٥٢٩:١، و أنظر: الغنية ٥١، و الخلاف ١٣٤:١، المسألة ٧٧، و انتهى المطلب ١٤١:١.

(٣) حكاه عنه المحقق الحلبي في المعبر ٣٧٢:١.

بحيث لم يصدق عليه اسمها حين انحصاله كالتراب أو الحجر المتخذ من الأرض، الذي لا يطلق عليه اسم الأرض بعد الاتخاذ وإن صدق عليه أنه من أجزاء الأرض، فهو حق، لكن الكحل والزنبخ وحوهما من أنواع المعادن ليست كذلك؛ لعدم كونها من أجزاء الأرض، بل هي متولدة منها، كالنباتات، ولا يطلق عليها الأرض عرفاً إلا بحو من المسامحة حين انطباعها، وأدلة الباب مصروفة عنها جرمياً.

وإن أريد ما يعم الجمادات المتكوّنة في الأرض، الخارجة من مسمّائها، ففيه: أن عنوان الموضوع الذي يدور مداره الحكم - على ما يظهر من الأدلة - إنما هو الأرض، و خروج المعادن منها غير مُجَدِّد بعد خروجها من مسمّائها.

مضافاً إلى استفاضة نقل الإجماع على عدم الجوار.

و ربما يستدلّ له: بمفهوم التعليل لعدم جوار التيمم بالرماد في خبر السكوني و المروي عن الراوندي - المتقدمين<sup>(١)</sup> - بأنه «لم يخرج من الأرض». وفيه أولاً: أنه لا يفهم من التعليل إلا المنع من كلّ ما لم يخرج من الأرض، و أمّا الجواز بكلّ ما خرج منها فلا، و إلا لفهم منه جواز التيمم بالنباتات كلّها.

نعم، يفهم منها أن علة المنع في خصوص الرماد عدم خروجه من الأرض، و إلا لكان حاله حالّ الجصّ و النورة، لا أن علة الجواز في كلّ شيء منحصرة بخروجه من الأرض.

ألا ترى أنه لو قيل: «لا تأكل الرمان؛ لأنه حامض» لا يفهم من التعليل إلا النهي عن أكل كلّ حامض، و جواز أكل الرمان إن لم يكن حامضاً، لا جواز أكل كلّ شيء ليس بحامض.

نعم، قد ينسب إلى الذهن فيما لو علل انتفاء الحكم بفقد صفة - كما فيما نحن فيه - أن وجود هذه الصفة علة لثبوت الحكم مطلقاً، كما أن عدمها علة للعدم، لكنه اسباق بدوي منشؤه عدم التفات الذهن في بادئ الرأي إلى احتمال مدخلية الخصوصيات في العلية، و بعد الالتفات يتوقف في الحكم، فلو قيل مثلاً: «لا تشارك ريداً فإنه ليس بأمين، و لا تعطه من الزكاة شيئاً فإنه ليس بفقيه» ربما يخطر ابتداءً في الذهن كون الأمانة والعقر علة تامة لثبوت الحكمين، لكن بعد الالتفات إلى أن المتكلم لم يتعرض إلا لكون الانتفاء علة للانتفاء، لا الوجود للوجود و إن استلزمه في خصوص المورد و احتمال<sup>(١)</sup> مدخلية بعض الخصوصيات - مثل الحداقة في الأمور - في العلية للحكم الأول، و كونه مؤمناً في الثاني يتردد الذهن لا محالة، و لا يبقى على حاله الأولى حيث لم يكن ذلك الانسباق مسبباً عن دلالة مقبولة.

فعاية ما يفهم من التعليل فيما نحن فيه إنما هو جوار التيمم برماد التراب و الحجارة و نحوهما من أجزاء الأرض، و سيأتي نفي البغذ عنه، لاجوازه بكل ما خرج منها.

و ثانياً: لو سلم ظهوره فيما ادعى، للزم رفع اليد عن هذا الظاهر بعد إعراض الأصحاب عنه، و محالفته لطواهر الكتاب و السنة، مع ما في الخبرين من ضعف السند.

ثم لا يخفى عليك أن مناط الميع من التيمم بالمعادن إنما هو حروجه<sup>(٢)</sup> من مسمى الأرض عرفاً، لا كونه معدناً، ولو فرض صدق المعدن على ما يصدق عليه

(١) كذا، و الظاهر: «وا احتمال».

(٢) أي: خروج المعدن.

اسم الأرض أيضاً حقيقة - كحجر الرحي و بعض أنحاء الطين لو شُلم كونه من مصاديق المعدن - جاز التيمم به بلا تأمل .

و الاستدلال على المنع - بإطلاق معاهد الإجماعات المستفيضة محدوش بتثبت المُجمعين في معهم بخروجه من معنى الأرض، كما لا يخفى على المشتع

(ولا) يجوز التيمم (بالرماد) بلا إشكال و لا خلاف؛ لعدم وقوع اسم الأرض عليه، و قد سمعت التصريح بالمع في الخبرين<sup>(١)</sup> المتقدمين معللاً بعدم خروجه من الأرض و خروجه من الشجر .

و قد أشرنا فيما تقدم إلى أن مقتضى التعليل جوازه برماد التراب و الحجارة، و ليس بالعيد؛ إذ الطاهر عدم خروج أجزاء الأرض بتأثرها من الدر أو حرارة الشمس و صيرورتها رماداً من كونها من أجزاء الأرض حقيقة

و لا يقاس ذلك بالمعادن؛ لوضوح الفرق بين الذهب و المضة و النحاس و الرصاص و غيرها من المعادن، و بين الرماد الذي استحبل إليه التراب أو الحجارة في كون الأول أجنبيّاً عن الأرض متكوّناً منها، بخلاف الثاني، و لا أقل من الشك فيه، الموجب لحريان الاستصحاب، مضافاً إلى شهادة الخبرين بذلك

و توهم مخالفته للمشهور أو المجمع عليه فاسد، كما لا يخفى على المتأمل .

(و) كذا (لا) يجوز (بالنبات المنسحق) الذي يشبه التراب (كالأشنان و الدقيق) و يحوهما فضلاً عن غير المنسحق منه بلا خلاف فيه؛ لخروجه من

(١) أي: خبر السكوني و المروي عن الركوندي، المتقدمين في ص ١٨٦



مفهوم الأرض التي أنيط به الحكم في الأدلة.

(و يجوز التيمم بأرض النورة و الجص) اختياراً كما عن المشهور<sup>(١)</sup>، و  
عن مجمع البرهان أنه ينبغي أن يكون لا نزاع فيه<sup>(٢)</sup>.  
أقول: و هو كذلك لو لم تكن حجراً، وإلا فينبغي أن يمنع مهم المانعون  
من الحجر، كما هو الغالب فيهما.

و لعله لذا اشترط الشيخ فيه - فيما حكى عن نهايته<sup>(٣)</sup> - فقد التراب.

و هن الحلي المنع منه؛ للمعدنية<sup>(٤)</sup>.

و فيه: منع كونه من المعادن عرقاً، مضافاً إلى ما عرفت من أن المباح كونه  
أرضاً، لا عدم كونه معدناً، و من المعلوم عدم صحة سلب اسم الأرض عن أرض  
الجص و النورة.

هذا، مع دلالة خبري<sup>(٥)</sup> السكومي و المروي عن الراويدي عليه بالمحوى، و  
مفادهما جواز التيمم بعد الإحراق، كما هو أحد القولين في المسألة.  
و يدل عليه - مضافاً إلى ذلك - استصحاب الحالة السابقة.

(١) نسبه إلى المشهور المحقق السيروري في كفاية الأحكام: ٨، و صاحب الجواهر فيها ١٣٢: ٥.

(٢) حكاه عنه الماملي في مفتاح الكرامة ٥٣١: ٦، و كما في جواهر الكلام ١٣٢: ٥، وانظر. مجمع الفائدة و البرهان ٢٢٠: ٦.

(٣) حكاه عنها صاحب كشف اللثام فيه ٤٥٦: ٢، و الماملي في مفتاح الكرامة ٥٣١: ٦، و صاحب الجواهر فيها ١٣٢: ٥، وانظر: النهاية: ٤٩.

(٤) كما في جواهر الكلام ١٣٢: ٥، وانظر: السرائر ١٣٧: ٦.

(٥) تقدّمت الإشارة إلى مصادرها في ص ١٨٦، الهامش (١ و ٤).

و قيل بالعدم<sup>(١)</sup>؛ لحصول الاستحالة و خروجها بعد الإحراق من مستى الأرض، و ضعف الروايتين.

و فيه تأمل بل مع، و لا أقل من الشك في الخروج، الموجب للرجوع إلى الحالة السابقة.

مع أن خير<sup>(٢)</sup> السكومي - على الظاهر - ممالا بأس بالعمل به.  
و يؤيده في الجص بل يشهد له: ما رواه الشيخ و ابن بابويه - في الصحيح -  
عن الحسن بن محبوب، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه  
بالعذرة و عظام الموتى ثم يجصص به المسجد أيسجد عليه؟ فكتب إلي بخطه  
«إن الماء و النار قد طهراه»<sup>(٣)</sup> فإن ظاهره بمقتضى التقرير جواز السجود عليه، و  
وجهه - على الظاهر - ليس إلا كونه من أجزاء الأرض، و عدم تحقق الاستحالة  
المانعة منه، و الله العالم.

و هل يجوز التيمم بالخرف و الأجر؟ وجهان بل قولان: من تحقق  
الاستحالة المانعة منه، و من منع ذلك.

و منشؤ توهم الاستحالة: عروض الهيئة الخاصة و انفصالهما عن الأرض، و  
إلا فهما بعد الطبخ بنظر العرف ليسا إلا مشوي ما كانا قبله من دون استحالة، و  
لا أقل من الشك فيه، الموجب للرجوع إلى الاستصحاب.

(١) أي: عدم جواز التيمم بنفس النورة أو الجص، كما قال به الشيخ الطوسي في المبسوط  
٣٢:١، و الخلاف ١٣٦:١، المسألة ٧٨.

(٢) تقدّم العبر في ص ١٨٦.

(٣) التهذيب ٣٠٦٢/٣، الصقيه ١٧٥:١/٨٢٩، الوسائل، الباب ٨١ من أبواب  
التنجاسات، ح ١.

ولعل هذا هو الأقوى خصوصاً في الأجر الذي يغلب على الطن بقاؤه على حالته الأصلية.

و عن ظاهر المتهى و الدروس. التوقف في الخرف<sup>(١)</sup>.

و عن كشف الالتباس: التوقف في مطلق المشوي<sup>(٢)</sup>.

و عن المفاتيح أنه جعل جواز الخرف بعد التراب و الجص و السورة و العطين و الحجر ملتزماً بالترقب بينها<sup>(٣)</sup>.

و عن المعتر التصريح بالمنع في الخرف.

قال فيما حكى عنه: و لا يعارض بجواز السجود عليه؛ لأنه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض، كالكاغذ<sup>(٤)</sup>. انتهى.

و يتوجه عليه: أنه لا يجوز السجود إلا على الأرض أو نباتها، إلا أن يدل عليه دليل بالخصوص، فتسليمه في الخرف مع عدم كونه نباتاً ولم يدل عليه دليل بالخصوص لا يجتمع مع القول بحصول الاستحالة المانعة من التيمم.

نعم، لو قيل بعدم جواز التيمم بمطلق الأرض، و اشتراط الترابية إما مطلقاً أو مع الاختيار، أمكن الالتزام بالتفصيل بدعوى بقاء وصف الأرضية دون الترابية بشهادة العرف.

(١) الحاكي عنهما هو العاملي في مفتاح الكرامة ٥٣٣:١، وانظر: متهى العطل ١٤١:١، و الدروس ١٣٠:١.

(٢) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٥٣٣:١، و في كشف الالتباس ٣٦١:١ هكذا: «و يجوز - أي لتيمم - بالحجر الصلد الذي لا تراب عليه و إن كان رخاماً أو يراماً أو مشوياً» انتهى.

(٣) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٥٣٣:١، وانظر: مفاتيح الشرائع ٦١:١.

(٤) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٠٢:٢، وانظر: المحتبر ٣٧٥:١.

و يظهر من المحكي عن بعض<sup>(١)</sup>: التفصيل بين الخرف المسحوق وغيره، فأحاز في الأول دون الثاني.

ولعنه ممن يعتبر وصف الترابية، وقد زعم عدم تأثير الحرارة والثلوى في روال هذه الصفة، وإنما المؤثر فيه الهيئة الانصالية، فإذا زالت، عاد إلى ما كان، كما لو انقلب الحجر تراباً.

و فيه تأمل.

(و) كذا يجوز التيمم بـ (تراب القبر) وإن بُش، بل وإن تكرر بشه ما لم يعلم بنجاسته بلا إشكال، حيث لا مقتضي للمنع منه، بل لا وجه لتخصيصه بالذكر عدا قوة احتمال نجاسته عند التكرر بإصابة السجس و احتمال كونه مستحبلاً من جسد الميت، و من المعلوم عدم الاعتناء باحتمال النجاسة ما لم تتحقق، و عدم البأس بكونه في الأصل آدمياً بعد تحقق الاستحالة فضلاً عن احتماله من غير فرق بين كون الميت المستحال إليه طاهراً أو نجساً؛ لزوال نجاسته بالاستحالة.

(و) كذا يجوز (بالتراب المستعمل في التيمم) بلاخلاف فيه ظاهراً، بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه؛ لعدم المانع منه، مع إطلاق الأدلة. وحكي عن الشافعي المنع في أصح قوليه؛ قياساً على الماء المستعمل في الحدث الأكبر<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع: قواعد الأحكام ١: ٢٢-٢٣.

(٢) المهذب - للشيرازي - ٤٠: ١، الحاوي الكبير ١: ٢٤١، حلية العلماء ١: ٢٣٣، التهذيب - للبغوي - ٣٥٥: ١، الوجيز ١: ٢١، الوسيط ١: ٣٧٧، المريز شرح الوجيز ١: ٢٣٣، روضة الطالبين ١: ٢٢٢ و ٢٢٣، المجموع ٢: ٢١٨، المفتي ١: ٢٩٣-٢٩٤، الشرح الكبير

وقية: مع كونه قياساً ما لا يخفى.

ثم إن المراد بالمستعمل - على ما ذكره بعض<sup>(١)</sup> - هو: الممسوح به أو المتساقط عن محلّ الضرب، لا المضروب، فإنه ليس بمستعمل عند الجميع. وكيف كان فلا جدوى في تحقيقه بعد أن عرفت أنه لا شبهة بل لا خلاف عندنا في جواز التيمّم به، والله العالم.

(ولا يصحّ التيمّم بالتراب) أو الحجر (المغصوب) مع العلم بالعصية بمعنى تجرّ الخطأ بالاجتناب عنه، و عدم معذوريته شرعاً أو عقلاً في تركه، سواء علق باليد شيء منه فمسح به جبهته و يديه، أم لا؛ لحرمة التصرف فيه، المتحقق بالضرب عليه، المأخوذ في ماهية التيمّم، فلا يعقل أن يقع عبادة. نعم، لو قيل بأن التيمّم إنما هو إمرار اليد - المضروبة على الأرض - على الجبهة و اليدين بأن لم يكن الضرب مأخوذاً في ماهيته و كان من مقدّماته التوصلية، أئجه القول بصحته ما لم يعلق باليد عند المسح بها شيء من المغصوب لو لا الإجماع على خلافها، كما أن المتّجه ذلك لو جهل الغصية أو نسيها حال الضرب و إن علم بها بعده بشرط أن لم يصاحب يده حال المسح بها ما يحرم التصرف فيه، وإلا لم يصحّ.

وكذا لو تيمّم بتراب مباح في مكان مغصوب أو في آنية معصوبة؛ لحصول التصرف في المكان و الإناء بالاعتماد الحاصل بواسطة الضرب. وكذا في هواء المكان المغصوب بواسطة المسح الذي يتحقق به التيمّم.

نعم، لو فرص انفكاكه عن الأمرين، أتجه للصحة، ولا يفسده حرمة كونه في المكان الذي هو من لوازم وجوده؛ لخروج الكون في المكان من ماهية التيمم. ولا يقاس ذلك بأكوان الصلاة، المتخذة في ماهيتها، كما هو واضح ولو اشتبه المعصوب بغيره، اجتنب عنهما، كما عرفت في حكم الشبهة المحصورة.

(و) كذا (لا) يجوز التيمم (ب) التراب (المجس) بلا حلاق فيه على الظاهر، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، كما يدل عليه الوصف بالطيب في الكتاب<sup>(١)</sup> العزيز؛ إذ الظاهر أن المراد الطاهر الذي يقابل القذر، كما عن غير واحد تفسيره به.

و عن جامع المقاصد<sup>(٢)</sup> نسبته إلى المفسرين. و يؤيده ما عن الفقه الرصوي و معاني الأخبار من تفسير الطيب بالمكان الذي ينحدر عنه الماء<sup>(٣)</sup>.

و يؤيده أيضاً بل ربما يستدل له - كما في الحدائق<sup>(٤)</sup> - بقوله ﷺ في الأخبار المستفيضة: «جعلت لي الأرض سجداً و طهوراً»<sup>(٥)</sup> بناءً على أن الطهور هو الطاهر المطهر، كما تقدم تقريره في صدر الكتاب، فيحتص ذلك بما إذا

(١) النساء ٤٣:٤، المائدة ٦٥.

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٣٦:٥، وانظر: جامع المقاصد ٤٧٩:١.

(٣) حكاه عنهما البحراني في الحدائق الناضرة ٢٤٥:٤، وانظر: الفقه المنتجب للإمام الخراساني ٩٠، و معاني الأخبار ٢٨٣.

(٤) الحدائق الناضرة ٣١١:٤-٣١٢.

(٥) الفقيه ١٥٥:١/٧٢٤، الخصال ٥٦/٢٩٢، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، ح ٢ و ٤.

لم يعرضها النجاسة؛ لأنها على هذا التقدير لا توصف بالطهورة، فبتأمل.  
و كيف كان فلا ينبغي الاستشكال في الحكم بعد ما سمعت من دلالة  
الكتاب عليه و لو بواسطة الاعتضاد بفهم الأصحاب و عدم الخلاف فيه بل  
استفاضة نقل الإجماع عليه، كما صرح به بعض<sup>(١)</sup>.

و لو اشتبه الطاهر بالنجس، تيمم بغيرهما مع الإمكان على الأحوط؛  
تحصيلاً للحرم بالنية و إن لم نلتزم بوجوبه كما عرفت في مبحث الوضوء، و إلا  
تيمم بكل منهما احتياطاً.

و لا يقاس ذلك بالوضوء بالماء بين المشتبهين، الذي لا يبعد المنع منه  
مطلقاً؛ لمكان النقص، مع وجود العارق لأجل ثبوت الدل.

و قد عرفت في محله أن مقتضى القاعدة هو الوضوء بهما مع الإمكان لو لا  
دلالة النص على خلافه؛ لما أشرنا إليه من أنه ليس للطهارة بالنجس حرمة إلا من  
حيث التشريع الذي يمتنع تحققه مع قصد الاحتياط، فيجب، كما يجب ذلك عند  
اشتباه التراب بغير التراب، و الماء المطلق بالمصاف.

(و) كذا (لا) يجوز التيمم (بالوحد مع وجود التراب) أو غيره مما يقع  
عليه اسم الأرض، و يجوز بدونه في الجملة، كما سيأتي التكلّم فيه إن شاء الله.  
(و إن مزج التراب بشيء من المعادن) و نحوها مما لا يجوز التيمم به  
(فإن استهلكه التراب) على وجه لم يبق للحليط اسم عرفاً يُعدّ بنظر الصرف  
تراياً ممزوجاً بغيره (جاء) التيمم به (و إلا لم يجز) بلا إشكال بل ولا خلاف في  
الأخير، فإن المستفاد من الأدلة إنما هو اعتبار ضرب اليد على ما يقع عليه اسم

(١) راجع: مفتاح الكرامة ١: ٥٢٩.

التراب أو الأرض على الإطلاق، وهو مما يتألف المزج المعتد به حيث إنه لا يطلق على ما يقع عليه الضرب اسم التراب على الإطلاق إلا على سبيل التحوُّز. وأما إن استهلك ذلك الشيء على وجه أطلق عليه الاسم من دون تجوُّز، فلا ينبغي الاستشكال في الصحة كما هو المشهور، بل لم يتحقق خلاف فيه من أحد؛ فإنَّ مَنْ أطلق المنع من التيمم بالممتزج لم يُعلم إرادته لذلك، وكذا من اعتبر التيمم بالتراب الخالص لم يُعلم منعه من ذلك؛ إذ المفروض عدم اعتناء العرف بما فيه المزج، وتوصيف التراب بالحلوص ليس إلا كتوصيف الماء بالإطلاق. وكيف كان فيدلُّ عليه تحقق الامتثال عرفاً بضرب الصعيد و الأرض و نحوهما.

و توهم كونه من الماصحات العريضة، مدفوع: بأنه لا يفهم عرفاً من الأدلة إلا إرادة ما يعم ذلك، نظير الأمر بالعسل بالماء الذي لا يتألف امتزاجه بما لا يخرج من أن يقع عليه اسمه.

و لا يتفاوت الحال في ذلك على الطاهر - كما هو قصبة إطلاق المتن و غيره - بين كون الخليط المستهلك مثل الكحل و نحوه ممَّا يلحق بالمعدوم و لم يبق له حقيقة بنظر العرف، أو مثل الشعرة و بعض أجزاء الحشيش الذي قلما ينفك أكثر الأراضي عنه، لكن وجوده فيها ليس إلا كوجود ما يوجد في الحنطة و نحوهما من غير جنسها ممَّا لا يمنعها من إطلاق الاسم و دفعها لتفريغ الذمة عند اشتغالها به ببيع و نحوه.

و فرَّق بينهما بعض<sup>(١)</sup>، فمَنعَه في الثاني دون الأول؛ نظراً إلى اشتراط

(١) أنظر: مدارك الأحكام ٢٠٤: ٢-٢٠٥.



استيعاب ملاصقة الكف لما يضرب عليه من الصعيد؛ لظهور الأدلة في ذلك، وهو لا يحصل فيما إذا امتاز الخليط وإن قل، كشعرة ونحوها، لا لعدم صدق اسم الصعيد على المضروب عليه، بل لعدم تحقق ملاصقة جميع أجزاء الكف للصعيد بواسطة حاجبية الخليط المتمايز.

و فيه - بعد تسليم اعتبار الاستيعاب الحقيقي، وعدم كفاية تحقق مسماه عرفاً - أن المعتبر إنما هو ضرب باطن الكف وملاصقته لما يسمى في العرف صعيداً، وهو حاصل في الفرض ما لم يكن الجزء المختلط ملحوظاً لدى العرف بعياله، لكون المجموع من حيث المجموع مصداقاً للصعيد في الفرض، ولا يعتبر فيه كون كل جزء جزء يمرض منه مما يقع عليه الاسم، وإلا لامتنع تحققه على سبيل التحقيق في الفرض الأول أيضاً، ولا تدور الأحكام الشرعية مدار التدقيقات الحكمية.

ولذا لا يرتاب أحد في حصول امتثال الأمر بوضع اليد على الحطة - مثلاً - عند وضعها على ما يسمى في العرف حطة، فهل ترى فرقاً بين ما لو قال اضرب يدك على الحطة، أو تصدق بالحطة على الفقير، وكل طبيعة يحصل بدفعها للفقير براءة الذمة من الأمر بالتصدق يتحقق بوضع اليد عليها امتثال الأمر بالضرب بلاشبهة.

و توهم الفرق بين التراب والحطة ونحوها بدعوى غلبة اختلاط الحطة ونحوها بغير الجنس، فلا يتبادر من الإطلاقات إلا الأفراد المتعارفة، بخلاف التراب، مدفوع أولاً: بأن اختلاط التراب بغير جنسه أغلب، كيف! وقد يدعى أن التيمم بالتراب المحض قد يتعذر في بعض المواضع، أو أنه من التكاليف العسرة

التي ينافيها شرعية التيمم.

و ثانياً: أنَّ المدار على إطلاق الاسم و عدم انصرافه عنه، لا كونه فرداً عالياً  
و قد يقال في توجيه صحة التيمم في الفرض: إنَّ الحليط بالاعتماد و  
صرب اليد عليه يندفع بالتراب أو الكف يماس التراب بالتحريك، لأنه لا يعلق  
بها.

و فيه ما لا يخفى؛ فإنَّ غاية الأمر إمكان حصول الملاصقة في العرص، لا  
لرومها على وجه يحصل القطع بها في مقام الامتثال، فالتحقيق ما عرفت.

و لا يخفى عليك أنَّ ما ذكرناه من جواز التيمم بالتراب المختلط عند  
استهلاك الخليط لا يتمشى فيما إذا امتزج التراب بنجس أو متنجس، فإنه لا يجوز  
التيمم به و إن استهلكت عين النجس أو المتنجس؛ لأنَّ بقاء آثاره الشرعية  
- كوجوب الاجتناب عن ملاقيه، و الاجتناب عنه في المأكول و المشروب و غير  
ذلك - مابع من اضمحلال اسم النجس و انصاف المجموع المشتمل عليه - الذي  
يقع عليه الصرب - بالطهارة التي هي شرط في صحة التيمم.

نعم، لو اعتمدنا في تصحيح التيمم في المسألة السابقة على الوجه الذي  
أشرنا إليه أخيراً، لآتجه جواز التيمم بالمتزج بالنجس أيضاً عند استهلاكه، لكنك  
عرفت صحفه.

و قد تقدّم عند التعرّض لبيان عدم وجوب تكميل الماء - على من لم يجد  
الماء بقدر الكفاية - بمرجه يعبر جنسه ممّا لا يسلبه إطلاق الاسم ما له ربط بالمقام،  
فراجع حتّى يتضح لك سرّ ما ربما تجده في نفسك من الفرق بين ما لو وصحت  
على التراب - الذي يُتيمم به - شيئاً من غير جنسه من خيوط و نحوها، و بين ما لو

كان التراب من أصله ممزوجاً بمثل ذلك الشيء حيث لا يعنى مثله كثيراً ما في الثاني، دور الأول، فإنه قد يشبه ذلك ما أشرنا إليه في ذلك المقام من حصول براءة الدمة في زكاة العطرة و غيرها بدفع المقدار الواجب من مسمى الحطة وإن لم تصف عن شيء من التراب و نحوه، و عدم البراءة بأقل من ذلك المقدار من الحطة الصافية عند مزجها و تكميلها بطرح ذلك المقدار من التراب فيها عن اختيار، فلاحظ و تدبر، والله العالم

(و يكره) التيمم (بالسبخة) و هي - كما في المجمع<sup>(١)</sup> - أرض مالحة يعلوها الملححة (و) كذا - (الرمل) على المشهور فيهما، كما في الجواهر<sup>(٢)</sup> و غيره<sup>(٣)</sup>، بل عن المعتبر و المنتهى دعوى الإجماع على جواز التيمم بهما على كراهة، إلا أنه استثنى في المعتبر ابن الجيد؛ فإنه منع من السبخ<sup>(٤)</sup>.  
و كفى بما عرفت دليلاً للكراهة بعد الباء على المسامحة.

و أمّا جوازه بهما فقد عرفت أنه مما لا ينبغي الاستشكل فيه و لو احتجراً بعد وقوع اسم الأرض عليهما.

(و يستحب أن يكون) التيمم (من ربا<sup>(٥)</sup> الأرض و عواليها) بن يكره أن يكون من المهبط؛ لما عن الخلاف و غيره من دعوى الإجماع عليهما<sup>(٦)</sup>.

(١) مجمع البحرين ٤٣٣:٢ «سبخ».

(٢) جواهر الكلام ١٤١:٥.

(٣) كفاية الأحكام: ٨.

(٤) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ١٤١:٥، وانظر: المعتبر ٣٧٤:١، و منتهى المطلب ١٤١:١.

(٥) الرتبة: ما ارتفع من الأرض. الصحاح ٢٣٤٩:٦ «ربا».

(٦) الخلاف ١٦٣:١، المسألة ١١٥، المعتبر ٣٧٥:٦، جامع المقاصد ٤٨٣:١، و حكاه عنها =

و يؤيدهما أبعدية العوالي من النجاسة، وأقربية المهابط إليها  
مضافاً إلى ما سمعت من تفسير الصعيد بالمرتفع من الأرض، والطيب  
بالذي ينحدر عنه الماء في معاني الأخبار والفقهاء الرضوي<sup>(١)</sup>  
و يؤيد الكراهة من المهابط النهي عن التيمم بما يكون من أثر الطريق  
ففي خبر غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نهى  
أمير المؤمنين عليه السلام أن يتيمم الرجل بتراب من أثر الطريق<sup>(٢)</sup>.  
و في خبره الآخر قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا وضوء من موطأ و عن  
الموفلي: يعني ما تطأ عليه برحلك<sup>(٣)</sup>.  
(و مع فقد التراب) و غيره مما يمنع عليه اسم الأرض أو تعذر استعماله  
عقلاً أو شراً (يتيمم بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف دابته) أو غير ذلك  
مما فيه غار.

قال في محكي المعترض: و هو مذهب علمائنا و أكثر العامة<sup>(٤)</sup>. انتهى.  
و مستند الحكم أخبار مستفيضة:

منها: صحيحة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رأيت المواقف إن  
لم يكن على وضوء كيف يصنع و لا يقدر على النول؟ قال: يتيمم من لده أو

= صاحب الجواهر فيها ١٤٢: ٥.

(١) راجع: ص ١٩٧.

(٢) الكافي ٦٢٣ ٦٢٣/ ٦، التهذيب ١: ١٨٧/ ٥٣٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التيمم، ح ٢

(٣) الكافي ٦٢٣/ ٥، التهذيب ١: ١٨٦-١٨٧/ ٥٣٧، الوسائل، الباب ٦ من أبواب  
التيمم، ح ١.

(٤) حكاها عنه العامل في مدارك الأحكام ٢٠٦: ٢، وانظر: المعبر ٣٧٦: ١.

سرجه أو معرفة دأته فإن فيها عبارة و يصلي<sup>(١)</sup>.

و منها: صحيحة رعاة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا كنت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيّم منه، فإن ذلك توسيع من الله عزّ وجلّ» قال: «إن كان في ثلج فليُنظر لبد سرجه فليتيّم من غباره أو شيء مغبر، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيّم منه»<sup>(٢)</sup>.

و مثلها صحيحة ابن المغيرة<sup>(٣)</sup> بأدنى اختلاف.

و موثقة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إن كان أصابه الثلج فليُنظر لبد سرجه فليتيّم من غباره أو من شيء معه، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيّم منه»<sup>(٤)</sup>.

و رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيّم به، فإن الله أولى بالعدر إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر على أن تنفضه و تبيّم به»<sup>(٥)</sup>.

و ينبغي التنبيه على أمور:

الأول: عدم اختصاص الحكم بعمار ثوبه و لبد سرجه و عرف دأته، و تخصيصها بالذكر في المتن و نحوه إنما هو لتبعية الصّ، و أمّا ورودها في

(١) التهذيب ١: ١٨٩/٥٤٤، الاستبصار ١: ١٥٧/٥٤١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمّم، ح ١.

(٢) التهذيب ١: ١٨٩-١٩٠/٥٤٦، الاستبصار ١: ١٥٦/٥٣٩، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمّم، ح ٤.

(٣) الكافي ٤: ٦٦٣، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمّم، ح ١٠.

(٤) التهذيب ١: ١٨٩/٥٤٥، و ١٩١/٥٥١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمّم، ح ٢.

(٥) الكافي ٦: ٦٣٣ (باب التيمّم بالطين) ح ١، التهذيب ١: ١٨٩/٥٤٣، الاستبصار ١: ١٥٦/٥٣٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمّم، ح ٧.

المصوص: فالمجري مجرى الغالب من انحصار ما فيه الغبار مع المسافر بهذه الأمور، وإلا لمقتضى التعليل في صحيحة زرارة وعموم قوله عليه السلام في صحيحتي رفاعه وابن المغيرة: «أو شيء مغبر» وقوله عليه السلام في موقفة زرارة: «أو من شيء معه» أطراد الحكم بالنسبة إلى كل ذي غبار، وظاهرها كظاهر المتأوى بل صريح جملة منها: التخيير بين المصاديق، فله اختيار التيمم بكل ما فيه غبار من دون ترتب.

فما عن بعض - من تقديم الثوب على اللبد و عرف الدابة<sup>(١)</sup>، كما عن آخرين من الالتزام بالعكس<sup>(٢)</sup> - مما لا وجه له.

و ربما يوجه الأخير بأن غبارهما أكثر.

و فيه - بعد تسليم لزوم تقديم الأكثر غباراً، كما سيأتي التكلّم فيه إن شاء الله -: أنه غير مطرد.

الثاني: أن التيمم بالمبار مشروط بفقد التراب بل مطلق ما يقع عليه اسم الأرض بناءً على عدم الترتب بين أجزائها، كما هو المختار، بلا خلاف فيه، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، عدا ما حكى<sup>(٣)</sup> عن ظاهر السيد من مساواته للتراب، و جوازه مع التمكن منه.

و لعله أراد ما إذا اجتمع الغار بالنفض، و عاد مصداقاً للتراب، و إلا فهو ضعيف محجوج بعدم إطلاق اسم الأرض عليه، و اختصاص ما دلّ على جوازه

(١) حكاها العلامة لحلي في مختلف الشيعية ٢٦٢:١، ضمن المسألة ١٩٥، والبحراني في الحقائق الناضرة ٣٠٣:٤ و ٣٠٦ من ابن إدريس في السرائر ١٣٨:١.

(٢) حكاها العلامة لحلي في مختلف الشيعية ٢٦١:١، للمسألة ١٩٥، والبحراني في الحقائق الناضرة ٣٠٢:٤ و ٣٠٦ من الشيخ الطوسي في النهاية: ٤٩.

(٣) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١٤٣:٥، وانظر: جمل العلم والعمل: ٥٥.

من النص و الإجماع بما إذا لم يتمكن من الأرض، مضافاً إلى عدم الخلاف في تأخر مرتبته عن التراب.

نعم، وقع الخلاف ممن لا يرى جواز التيمم بما عدا التراب مع التمكن منه في تقديم الحجر عليه، فمن بعض تقديمه على الحجر<sup>(١)</sup>، و عن آخرين عكسه<sup>(٢)</sup>. واختار في المستند<sup>(٣)</sup> التحيير بينهما.

و لا يهتأ تحقيقه بعد البناء على كون الحجر من مصاديق الصعيد الذي لا يعدل منه إلى الغبار إلا لدى الضرورة.

الثالث: يُعتر في الغبار الذي يتيمم به أن يكون محسوساً بأن يكون بارراً على ظاهر ذي الغبار مرتباً حتى يتحقق صدق التيمم بالغبار، و لا يكفي فيه كونه كامناً في الشيء و إن أحس به عند الضرب عليه، خلافاً لبعض<sup>(٤)</sup>، فاكتمى بضرب اليد على ذي الغبار الكامن بشرط ثوران الغبار منه بالضرب، راعماً صدق التيمم بالغبار - الذي ورد الأمر به في الأخبار - عليه، بخلاف ما إذا لم يخرج غبار أصلاً، فلم يكتف به و إن علم بأن فيه غباراً كامناً؛ لعدم تحقق الصدق، و قد حمل كلام من صرح بأنه يُعتبر إحساس الغبار على مختاره من اعتبار إحساسه بعد ضرب اليد. و هو بعيد.

و كيف كان فالأول هو الأقوى، وفاقاً لظاهر كل من اعتبر مفض الثوب قبل

(١) حكاة من المراسم: ٥٣، و مفاتيح الشرائع ٦١:١ العاملي في مفتاح الكرامة ١: ٥٣٥.

(٢) حكاة من الشيخ الطوسي في النهاية: ٤٩، و ابن إدريس في المرائر ١: ١٣٧ المحقق النراقي في مستند الشيعة ٤٠٣٣.

(٣) مستند الشيعة ٤٠٣٣.

(٤) راجع: جواهر الكلام ١٤٧:٥.

النصب عليه، كما عن الشيخين و الديلمى<sup>(١)</sup> وغيرهم<sup>(٢)</sup>؛ إذ الطاهر أنهم يعتبرون النفض مقدّمة لبروز عبارته، فلا يجب عند تحقق ذيلها.

ولعل هذا هو المتبادر من قول من اعتبر إحساس الغبار.

و يدل عليه قوله عليه السلام في خبر أبي بصير: «إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيمم به [فإن الله أولى بالعدر] إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر على أن تنفضه و تيمم به»<sup>(٣)</sup> فإنه كالصریح في أنه على تقدير القدرة يجب نفض الثوب و التيمم بعباره مقدّماً على الطين.

و ما يقال - من عدم دلالة إلا على شرعية التيمم بالطين على تقدير فقد ثوب تقدر على نفضه و التيمم به، و أمّا أنه يشترط في التيمم بغبار ذلك الثوب نفضه فلا - سماجة في القول.

نعم، يمكن أن يقال. إنّ من المحتمل أن يكون المراد بنفضه تحصيل التراب منه بجمع غباره على وجه يتمكن من التيمم بالتراب، و لا شبهة في وجوب ذلك مع الإمكان و تقدّمه على الطين، و كونه فرضاً نادراً غير ضائر بعد وقوع التقييد بالقدرة في الرواية.

لكن يدفعه النص و الإجماع - كما ستعرف - على أنه لا يتقل إلى التيمم بالوحل إلا عند تعذر التيمم بالغبار، فيكشف ذلك عن أن المراد بنفضه إنما هو إبراز غباره و التيمم به و إن لم يتنه من الكثرة بمقدار يدرج في مصداق التيمم

(١) حكاه عنهم صاحب الجواهر فيها ١٤٦: ٥، وانظر المقنعة: ٥٩، و النهاية: ٤٩، و لمسوط ٣٢: ١، و المراسم: ٥٣.

(٢) كالعلامة الحلبي في منتهى المطلب ١٤٢: ١.

(٣) تقدّمت الإشارة إلى مصادره في ص ٢٠٤، الهامش (٥).



بالترايب.

و يدلّ عليه أيضاً: المستفيضة<sup>(١)</sup> الأمرة بالتيمّم بغبار ثوبه، فإنّه لا يتحقّق حقيقة سطر العرف إلّا إذا كان الغبار الذي يتيمّم به بارزاً على وجه يقع الضرب عليه أولاً وبالذات، ولا يكفي بروزه بالتيمّم.

و يؤكّد ظهورها في المدّعى ما فيها من عطف قوله عليه السلام: «أو شيء مغبر» فإنّ المتبادر منه ليس إلّا ما أحاط بظاهره الغبار، ولا يطلق المغبر عرفاً على عرف الدابة أو ثياب الرجل أو لحيته - مثلاً - إلّا إذا ظهر عليها الغبار دون ما إذا خفي فيها وكان ظاهرها نظيفاً.

و يؤكّده أيضاً ورودها في المسافر الذي قلّما يتخفّف الغبار عن ظاهر ثيابه و لبد سرجه و عرف دابّته.

و ما في بعض الأخبار من إطلاق الأمر بضرب اليد على اللبد و نحوه - كقوله عليه السلام في رواية زرارة، الآية<sup>(٢)</sup> - بضرب يده على اللبد أو البرذعة و يتيمّم و يصلي - جار مجرى الغالب، كما يشهد لذلك التعليل للتيمّم بلبده و سرجه و معرفة دابّته - في صحبحة زرارة، المتقدمة<sup>(٣)</sup> - بقوله عليه السلام: «فإن فيها غباراً».

و قد أشرنا إلى أنّ العالب في عرف دابة المسافر و لبد سرجه و ثيابه كونها مغبرة، فهذا هو المصحّح لما في مثل هذه الرواية من الإطلاق، لا مجرد اشتغالها

(١) الكافي ٤/٦٦٣، التنبيه ١٨٩:٦ - ١٩٠/٥٤٥ و ٥٤٦، الاستبصار ١/٥٦٦ - ٥٣٩،

و ٥٤٥/١٥٨ و ٥٤٦، الوسائل الباب ٩ من أبواب التيمّم، الأحاديث ٢، ٤، ١٠

(٢) في ص ٢١١.

(٣) في ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

على الغبار الكامن فيه حتى يعارضها رواية<sup>(١)</sup> أبي بصير و غيرها من الأخبار الظاهرة في اعتبار وقوع التيمم بنفس الغبار، لا بالشئ الذي يكون الغبار كامناً فيه، ففي مثل الفرص يجب نفض الثوب حتى يظهر غباره ليقع التيمم بعباره، كما أنه هو الذي تقتضيه قاعدة الميسور، التي هي مناط شرعية التيمم بالغبار على لظاهر، كما يفصح عنه التعليل الواقع في صحيحة زرارة: «بأن فيها غاراً».

و يؤيده تقدم رتبته على الطين الذي علل جواز التيمم به في بعض الأخبار: «بأنه صعيد طيب و ماء طهور»<sup>(٢)</sup> فالقول باعتبار نفض الثوب و بروز غباره أقوى مع أنه أحوط.

نعم، لو تعدر ذلك، لكان الأحوط هو الجمع بين التيمم بالثوب الذي يشور منه الغبار بالصرب عليه و التيمم بالوحل الذي ستعرف تأخر رتبته عن الغبار.

الرابع: هل يُعتبر تقديم ما هو الأكثر غباراً أم لا؟ وجهان: من إطلاق الأخبار الأمرة بالتيمم من غبار ثوبه أو شئ معه مغبر، و من افتضاء قاعدة الميسور اعتبار مراعاة الأقرب للأقرب، و إمكان دعوى أن مفروسة القاعدة في الدهن توجب صرف الإطلاقات إلى ما يقتضيهها. و لا ريب أن هذا هو الأحوط و إن كان الأول أظهر.

الخامس: يُعترف في العار كونه من أجزاء الأرض كغبار التراب و نحوه مما يجوز التيمم بأصله بلا خلاف فيه على الظاهر، فلا يجزئ غبار الأشنان و الدقيق و نحوه؛ لانصراف الأدلة عنه خصوصاً بعد التفات الدهن إلى عدم جوار التيمم

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٢٠٤، الهامش (٥).

(٢) التهذيب ١: ١٩٠/٥٤٩، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمم، ح ٦.

بأصله، و كون الحكم مبنياً على مراعاة قاعدة الميسور، بل ربما يدعى عدم صدق الغبار حقيقة على ما عدا غبار التراب.

السادس: لا خلاف نصاً (و) فتوى في أنه (مع فقد ذلك) أي الغبار حقيقة أو حكماً (يتيمم) بالطين المعبر عنه في المتن وغيره (بالوحد) كما يدل عليه أخبار مستفيضة تقدم جملة منها.

و أما مع وجود الغبار فضلاً عن التراب و نحوه فلا يعدل إليه، فإنه متأخر عن العبار في الرتبة بلاخلاف أيضاً، بل ادعى غير واحد الإجماع عليه.

و يدل عليه المستفيضة المتقدمة<sup>(١)</sup> - كصحيحتي رفاعه و ابن المغيرة و موثقة زرارة و رواية أبي بصير - المعلقة جواز التيمم بالطين على ما إذا لم يجد غيره؛ فإنها تدل بالمفهوم على تأخر مرتبته عن كل ما يتيمم به حتى العار الذي استعيد جواز التيمم به في الجملة من نفس هذه الروايات، و في رواية أبي بصير التنصيص على اشتراطه بفقد الغبار، فإنه قال: «إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيمم به، فإن الله أولى بالمعذر إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر أن تنفضه و تيمم به».

فما في المدارك - من الاستشكال في تقديم الغبار على الوحد لو لم يكن إجماعياً، زاعماً انحصار مدركه في رواية أبي بصير، التي لا يراها حجة؛ لضعف سندها<sup>(٢)</sup> - في غير محله؛ لما عرفت من عدم الانحصار، مضافاً إلى عدم الاعتناء بصعف السند في مثل هذه الرواية، خصوصاً مع ما في حاشية المدارك من

(١) في ص ٢٠٤.

(٢) مدرك الأحكام ٢: ٢٠٧.

التصريح بصحتها عنده<sup>(١)</sup>، وفي الحدائق وصفها بالصحة<sup>(٢)</sup>.

وكذا ما في الحدائق<sup>(٣)</sup> من الاستشكال فيه؛ لزعمه معارضة الأخبار المتقدمة برواية زرارة عن أحدهما عليه السلام، قال: قلت: رجل دخل الأجمة ليس فيها ماء وفيها طين ما يصنع؟ قال: «يتيمم فإنه الصعيد» قلت: فإنه راكب ولا يمكنه النزول من خوف ولا هو على وضوء؟ قال: «إن خاف على نفسه من سح أو غيره وخاف فوات الوقت فليتيمم بضرب يده على اللبد أو البرذعة و يتيمم ويصلي»<sup>(٤)</sup>.

ومرسلة علي بن مطر: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب يتيمم بالطين؟ قال: «نعم، صعيد طيب وماء طهور»<sup>(٥)</sup>.

وفيه: أن مقتضى القاعدة تقييد الرواية الثانية بما إذا لم يتمكن من الغبار، كما نعلمه هو الغالب في مفروض السائل جمعاً بينها وبين الأخبار المتقدمة.

وأما رواية زرارة فيحتمل قوياً أن يكون المراد بالطين - الذي أمر بالتيمم منه في هذه الرواية - هو الذي لم يبلغ مرتبة الوحل بحيث يصح إطلاق اسم الصعيد عليه على الإطلاق، كما أطلق عليه في الرواية؛ فإن من المستبعد أن يكون مثل هذه الأجمة - التي يضطر الرجل إلى أن يصلي فيها - مجموعها وحلاً من غير

(١) الحاشية على مدارك الأحكام ١١٤:٢.

(٢) الحدائق الناضرة ٤: ٣٠٤.

(٣) الحدائق الناضرة ٤: ٣٠٤-٣٠٥.

(٤) التهذيب ١: ١٩٠/٥٤٧، الاستبصار ١: ١٥٦-١٥٧/٥٤٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب

التيمم، ح ٥.

(٥) التهذيب ١: ١٩٠/٥٤٩، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمم، ح ٦.

أن يجتمع في شيء منها الماء بقدر أن يتوضأ، فهي لا تنفك عادة عن مواضع يمكن أن يتيمم بها من غير أن تتلطح بها اليد بحيث لا يصدق عليها اسم الوحل وإن لم يطلق عليها اسم التراب، فإن المراد بالوحد هو الطين الرقيق الذي لا يطلق عليه اسم الأرض، وتلطح به اليد عند وضعها عليه، بل هذا هو المتبادر من الطين أيضاً في سائر الأخبار، وما لم يبلغ هذه المرتبة فهو مقدم على الغبار بلا تأمل.

هذا، مع أن الظاهر أن المراد بقوله: «فإنه راكب لا يمكنه الزول» إلى آخره، هو الاستفهام عن حكم من تعذر عليه الزول للتطهير والتوضؤ بواسطة الخوف، فهي - على الظاهر - مسألة مستأنفة، وليتأمل.

ثم لو سلم دلالة هذه الرواية على ما ادعى فهي لا تصلح معارضة للأخبار المتقدمة، خصوصاً بعد إعراض الأصحاب عنها، فلا مجال للتشكيك في الحكم، والله العالم.

تنبيه: اختلف كلام الأصحاب في كيفية التيمم بالوحد.

والذي يظهر من المتن وغيره - بل عن الحلبي وغيره النصريح به<sup>(١)</sup> - أنها كالتيمم بالتراب يضرب يديه عليه ويمسح بهما جيئته و طاهر كفيه.

و هذا هو الذي تقتضيه إطلاقات الأدلة الواردة في مقام البيان؛ إذ لو كان له كيفية خاصة لبيئها الإمام عليه السلام عند الأمر به.

و عن المقنعة أنه يضع يديه ثم يرفعهما فيمسح إحدهما بالأخرى حتى لا تبقى فيها مداوة ثم يمسح بهما وجهه<sup>(٢)</sup>.

(١) الحاكمي هو صاحب الجواهر فيها ١: ٤٤٨، وانظر السرائر ١: ١٣٨، ومستند الشيعة ٦: ٥٠٦.

(٢) حكاه عنها العامل في مفتاح الكرامة ١: ٥٢٩ - ٥٣٠، وانظر المقنعة: ٥٩.

و فيه: أنه لا دليل على اعتبار هذا الشرط، اللهم إلا أن يريد به العضل و الاستحباب، فيمكن دعوى استفادته من الأخبار الدالة على استحباب بفض اليدين عند التيمم بالتراب بنحو من الاعتبار.

و عن كتب الشيخ أنه يضع يديه في الطين ثم يفركه و يتيمم به<sup>(١)</sup>.  
و عن الوسيلة: يضرب يديه على الوحل قليلاً و يتركه عليهما حتى ييس ثم ينفضه عن اليد و يتيمم به<sup>(٢)</sup>.

و فيه: أنه إن أريد بوضع يديه و ضربهما على الطين الاحتياال في تجفيفه ليتيمم به بعد الجفاف، فهو حسن ما لم يكن حرجياً و لم يراحمه ضيق الوقت و غيره من الموانع، لكنه يخرج من كونه نيتاً بالطين الذي وقع في الأخبار التصريح بجوازه ما لم يقدر على غيره، و لا مدخلية على هذا التقدير لضرب يديه على الطين في التيمم، وإنما المعتبر تجفيفه بأي آلة تكون.

و إن أريد بفركه و نفضه إزالة الطين عن اليد و إمرارها على الوجه بعد إزالة ما عليها من الطين، ففيه - مع أنه خلاف المتبادر من العبارتين، خصوصاً الثانية - : أنه لا دليل على اعتبار هذا الشرط فضلاً عن أن يكون بعد الجفاف، مع أنه ربما يستلزم ذلك فوت الموالاة.

و كيف كان فالأظهر ما عرفت، و الله العالم.  
ثم إن ظاهر المتن و غيره بل صرح به جماعة<sup>(٣)</sup>: انحصار ما يتيمم به - ولو

(١) حكاه عنها العاملي في مفتاح الكرامة ٥٣٠:١، وانظر: النهاية: ٤٩، و المسبوط ٣٢١، و الخلاف ١٥٥:١، المسألة ١٠٧.

(٢) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ١٤٨:٥، وانظر: الوسيلة: ٧١.

(٣) كما في جواهر الكلام ١٤٩:٥.

اضطراباً - بما ذكر، فمع فقدتها كان فاقداً للطهورين من غير فرق بين أن يجد الثلج أو الماء الجامد الذي لا يستطيع الغسل به، وعدمه، بل يظهر من المدارك نسبته إلى أكثر الأصحاب حيث نسب إليهم القول بسقوط فرض الصلاة أداءً عند فقد الوحل الذي هو آخر المراتب<sup>(١)</sup>.

و حكى عن ظاهر السيد و ابن الجنيد و سائر أنه يتيمم بالثلج<sup>(٢)</sup>.  
و عن المفيد رحمته الله في المقنعة أنه قال: وإن كان قد عطاها الثلج و لا سبيل له إلى التراب، فليكره و لينوصاً به مثل الدهن<sup>(٣)</sup>. انتهى.  
و اعترض<sup>(٤)</sup> عليه: بأنه إن تحقق به الغسل الشرعي، كان مقدماً على التراب و مساوياً للماء في جواز الاستعمال، و إن قصر عن ذلك، سقط اعتباره مطلقاً.  
أمّا في الوضوء و الغسل: فلعدم إمكان الغسل المعتبر في ماهيتهما به، كما هو المفروض.

و أمّا في التيمم: فلا لأنه ليس أرضاً، فلا يجوز التيمم به.  
و بهذا الأخير اعترض<sup>(٥)</sup> على القائلين بالتيمم بالثلج.  
أقول: لا يبعد الالتزام بمقالة المفيد و دفع الاعتراض عنه، و لتكلم أولاً في حكم من وجد ثلجاً أو ماءً جامداً حتى تنضح حقيقة الحال.  
فنقول: لا تأمل في شرعية التوضؤ و الاغتسال من الثلج و الماء الجامد في الجملة، كما يدل عليه أخبار مستفيضة.

(١) مدارك الأحكام ٢: ٢٠٨.

(٢) حكاه عنهم البحراني في الحقائق للناصر ٤: ٣٠٧، و انظر: المراسم: ٥٣.

(٣) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٠٨، و انظر المقنعة: ٥٩.

(٤ و ٥) المحترض هو العاملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٠٨.

منها: رواية معاوية بن شريح، قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده، قال: يصيب الدمق<sup>(١)</sup> و الثلج و تريد أن تتوضأ و لا تجد إلا ماء حامداً فكيف أتوضأ، أدلك به جلدي؟ قال: «نعم»<sup>(٢)</sup>.

و رواية محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحب في السفر لا يجد إلا الثلج، قال: «يعتسل بالثلج أو ماء النهر»<sup>(٣)</sup>.

و لا يبعد أن يكون عطف ماء النهر على الثلج مع أنه لم يجده على ما فرسه السائل لرفع الاستبعاد بالتنبيه على عدم الفرق بين الاعتسال بالثلج أو ماء النهر؛ فإن الغالب كون ماء النهر من الثلج، و مقتضى التسوية بينهما جواز إيجادهما احتياطاً.

و صحيحة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام، قال: سألت عن الرجل الجنب أو على غير وضوء لا يكون معه ماء و هو يصيب ثلجاً و صعيداً أيهما أفضل أيتيمم أم يمسح بالثلج وجهه؟ قال: «الثلج إذا بل وجهه و جده أفضل، و إن لم يقدر على أن يفتسل به فليتيمم»<sup>(٤)</sup>.

و مثله خبره الآخر المنقول من قرب الإسناد<sup>(٥)</sup>.

و قد عرفت في مبحث الوضوء أنه لا يُعتبر في ماهية الغسل و الوضوء أزيد

(١) الدمق: ریح و ثلج، معرب. منه مجمع البحرين ١٦٣:٥ «دمق».

(٢) التهذيب ١٩١٦/٥٥٢، الاستبصار ١/١٥٧:٥٤٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٣) التهذيب ١٩١١/٥٥٠، الاستبصار ١/١٥٧:٥٤٢، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التيمم، ح ١.

(٤) التهذيب ١٩٢٦/٥٥٤، الاستبصار ١/١٥٨:٥٤٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٥) قرب الإسناد ١٨١/٦٦٨، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التيمم، ح ٤.



من أن يمسّ جلدك الماء وإن لم يتحقّق جريان بالفعل، وإيصال البلّة على الطاهر عبارة أخرى عن هذا المعنى، فلا إشكال في إطلاق الرواية.

نعم، لو قلنا بصدق البلّة على مجرد النفاذة الحاصلة بالتمسّح وإن لم يتحقّق معها صدق مسّ الجسد للماء، أو اعتبرنا فيه الجريان الفعلي ولو بإعانة الأكلة من يد وثلج ونحوه، للزم ارتكاب التقييد في الرواية بحملها على ما لا ينافي هذا الشرط، كما ليس بالبعيد، حيث إنّ القطع بوصول البلّة إلى جميع مواضع الغسل والوضوء لا ينفكّ غالباً عن حصول أقلّ ما يُعتبر في الغسل ولو على القول باعتبار الجريان الفعلي فيه، فإنّ المبالغة في إمرار الثلج على الجسد يوجب ذوبان جزئه الملاصق للبدن غالباً، فلا يبعد جريها مجرى الغالب، فهي لا تصلح دليلاً لرفع اليد عمّا دلّ على اعتبار أساس الجسد للماء أو اعتبار الجريان في ماهيّة الغسل.

نعم، لو تمكّن من إيصال البلّة وتعذّر عليه إكثارها على وجه يتحقّق به أقلّ المجزئ، لأمكن الالتزام بكفايته لدى الضرورة بقاعدة الميسور.

وكيف كان فينهم من هذه الروايات جواز الوضوء والغسل بالثلج، ولولا مثل هذه الأخبار لأشكل استفادته من إطلاق الكتاب والسنة الأمر باستعمال الماء ولو على تقدير حصول الجريان بفعله، فإنّ المتبادر منها إرادة استعمال ما كان ماءً حال الاستعمال، لا ما انقلب إليه بالاستعمال.

نعم، لو قيل باستفادته من مثل قوله عليه السلام: «إذا مسّ جلدك الماء فحسبك»<sup>(١)</sup>

(١) الكافي ٧/٢٢٣، التهذيب ٣٨١/١٣٧١، الاستبصار ٤١٧/١٢٣، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب الوضوء، ح ٣.

لم يكن بعيداً وإن لا يحلوا أيضاً عن تأمل، بل لو لا ظهور رواية محمد بن مسلم في مساواته للماء لأشكل الجزم بذلك حيث لا يعمهم من غيرها جواره في غير الضرورة.

وكيف كان فإذا ثبت جوازه لا يجوز العدول عنه إلا لضرورة، لكنّ العالب عند احصار الماء فيه و عدم التمكن من إدايته - كما هو المفروض في موضوع النصوح و الفتاوى - كون الاغتسال أو التوضؤ به حرجياً، فلا يتجزأ التكيف به. كما يدل عليه - مضافاً إلى قاعدة نفى الحرج - صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن رجل أجنب في سفر و لم يجد إلا الثلج أو ماء جامداً، قال: «هو بمنزلة الضرورة يتيمم، و لا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي توبق دينه»<sup>(١)</sup>.

و لا ينافيها الأخبار المتقدمة؛ لما عرفت في محله<sup>(٢)</sup> من أن التيمم في مواقع كون الطهارة المائية حرجياً رخصة لا عزيمة، فله أن يتحمل المشقة و يأتي بالطهارة المائية، بل قد أشرنا في محله أن هذا هو الأفضل، و لا يكاد يستفاد من الأخبار الأمرة بالتمسح بالثلج أزيد من ذلك.

أما صحيحة علي بن جعفر فهي باطنة بالمذعى حيث قال فيها: «الثلج إذا بل وجهه و جسده أفضل» و ظاهره جواز التيمم أيضاً، كما تقتضيه قاعدة نفى الحرج و الصحيحة المتقدمة<sup>(٣)</sup>.

(١) الكافي ٦٧٣ (باب الرجل يصيبه الجنابة...) ح ١، للتهذيب ١٩١١-١٩٢/٥٥٣، لاستبصار ١٥٨:٦/٥٤٤، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمم، ح ٩.

(٢) في ص ١٥٠.

(٣) أي: صحيحة محمد بن مسلم، المتقدمة آنفاً.

و أما رواية معاوية بن شريح فلا يفهم منها أيضاً إلا صحة التوضؤ بالثلج و  
شرعيته

نعم، ظاهر رواية محمد بن مسلم: وجوب الاعتسال بالثلج أو ماء النهر،  
لكن يجب إما تقييدها بما إذا لم يستلزم الحرج، أو حملها على الاستحباب، كما  
عرفت تحقيقه عند التعرض لبيان مسوغات التيمم.

و الحاصل: أنه لا تأمل في كون الحرج - الذي هو في الغالب من لوازم  
الاعتسال أو التوضؤ بالثلج فيما هو المفروض في موضوع المسألة - من مسوغات  
التيمم، فحيث لا وقع للاعتراض على المفيد بأنه إن تحقق به الغسل الشرعي، كان  
مقدماً على التراب و مساوياً للماء و إن قصر عن ذلك، سقط اعتباره؛ لما عرفت  
من أنه مع كونه مساوياً للماء و جائزاً استعماله يجوز تركه لمكان الحرج، مع أنك  
قد عرفت أنه على تقدير كونه أقصر من ذلك أيضاً يمكن القول باعتباره؛ لقاعدة  
الميسور.

لكن يتوجه عليه: أنه كما تقتضي قاعدة نفي الحرج عدم وجوبه عليه لدى  
التمكن من التراب، كذلك تقتضيه بدونه، مع أن ظاهر كلامه وجوب استعمال  
الثلج حيث.

و يمكن التعمي عنه بدعوى أن من يراجع الآثار الشرعية لا يكاد يشك في  
أن دائرة الحرج المصح للتيمم أوسع لدى الشارع من الحرج الرافع للتكليف  
بالطهارة و الصلاة، بل ربما يدعى و هن عموم «لا حرج» و عدم جواز الأخذ به ما  
لم يجبر بعمل الأصحاب، فكيف يؤخذ به بالنسبة إلى الصلاة مع الطهور، التي  
علم اهتمام الشارع بها؟ بل لم نجد مورداً رفع يده عنها بالمرّة، فالحرج المتحقق

في المقام يصلح رافعاً للتكليف بالوضوء و الغسل لدى التمكن من التيمم، كما يشهد به الصحيحة المتقدمة و غيرها من الأدلة المذكورة في محلها، لا مطلقاً. و الإيضاف أن هذه الدعوى و إن لم تثبت لكنها غير بعيدة، و بها يتوجه مذهب المفيد و لو على القول بكون التيمم في مواقع الحرج عزيمة لا رخصة، كما لا يخفى على المتأمل.

والأحوط - لو لم يكن أقوى - عدم ترك الوضوء و الغسل بالتمسح بالثلج و إن استلزم مشقة شديدة ما لم يخف من ضرره بحيث يحرم عليه فعله، كما أن الأحوط - على تقدير كون النداءة الحاصلة بالتمسح أقصر مما يُعتبر في الغسل - أن يقضي ما صلاها معه، والله العالم.

و استدلل للقائلين بالتيمم بالثلج: بالاحتياط، و قاعدة الشغل، و استصحابه، و أن الصلاة لا تسقط بحال.

و بصحبة محمد بن مسلم - المتقدمة <sup>(١)</sup> - بدعوى ظهورها في إرادة التيمم بالثلج بقريئة السؤال حيث إن السائل فرض أنه لم يجد إلا الثلج أو ماء جامداً. و في الجميع ما لا يخفى؛ فإن أصالة عدم شرعية التيمم بالثلج و براءة الدمة عن التكليف به حاكمة على الأصول المتقدمة.

مضافاً إلى ظهور الأدلة في انحصار الطهور بالماء و الصعيد.

و عدم سقوط الصلاة بحال لا يصلح مشروعاً لجواز التيمم بالثلج، و إلا لشرع جوازه بما عداه؛ أيضاً من المطعوم و المشروب، و هو باطل.

و أم الرواية فلا ظهور لها في المدعى؛ إذ المقصود بالحصر - على الظاهر -

أنه لم يجد للغسل من الجنابة إلا الثلج أو ماء جامداً، والمراد بالجواب أنه لا يجب على هذا التقدير الغسل؛ لمكان الضرورة، بل يتيمم، وأما بأي شيء يتيمم فلا يفهم من الرواية.

سَلَّمَا ظهور السؤال في أنه لم يجد من الطهور شيئاً عدا الثلج و الماء الجامد، لكنه منصرف جزماً عن العبارة الذي ربما يمكن تحصيله بنقض ما معه من الثياب، و حيث لا يحسن إطلاق الأمر بالتيمم بالثلج ما لم يستفصل.

فالإبصار أنه ليس في هذه الرواية إشعار فضلاً عن الدلالة على تعيين ما يتيمم به، ولو سَلَّم ظهورها فيه، فليس على وجه يرفع اليد به عن ظاهر ما دل على انحصار الطهور في الماء و الأرض، و عدم جواز التيمم بغير الأرض، والله العالم.



### (الطرف الثالث: في كيفية التيمم)

التي منها إيقاعه في وقته المشروع فيه، وإنما لا بعدّ زمان الفعل و مكانه من  
كيفية إدا لحوطاً ظرفاً له، و أمّا إذا أحداً قبدأ فيه، فيكون كونه في الزمان أو المكان  
المحيّن من كيفية الفعل المقيد بكونه كذلك.

(و) كيف كن ذ (لا يصحّ التيمم قبل دخول الوقت) بلا خلاف فيه على  
الظاهر، بل عيه نقل الإجماع إن لم يكن متواتراً فهي غاية الاستفاضة  
و المراد به - كما صرح به بعضهم<sup>(١)</sup> - بطلانه فيما لو أتى به قبل الوقت  
لصاحبه، و أمّا لو أتى به لغيرها من العايات الواحبة أو المستحبة، فظاهرهم  
التسالم على صحته، بل صرح بعضهم<sup>(٢)</sup> بجواز إيجاده قبل الوقت لسائر لعايات  
حتى الكون على الطهارة، كما أنّه هو الذي يقتضيه عموم المزالة، الذي أرسوه  
إرسال المسلمات، و دلّ عليه ما دلّ على أنّ التراب أحد الطهورين<sup>(٣)</sup>، و أنّه بمزالة

(١) و (٢) راجع جامع المقاصد ٤٩٩:١، و جواهر الكلام ١٥٤:٥.

(٣) التهذيب ١٩٧:١/٥٧١، الاستبصار ١٦١:١/٥٥٧، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب

التيمم، ح ٦.

الماء<sup>(١)</sup>.

و من هنا ربما يستشكل فيما حكى<sup>(٢)</sup> عن ظاهر المعتبر و المنتهى أو صريحهما من أن عدم جواز التيمم قبل الوقت من خواصه، و به افترق عن المائية، مع أن ظاهرهم التسالم على عدم جواز الطهارة المائية أيضاً للغايات الموقته قبل دخول أوقاتها، لكنهم صرحوا بجواز الوضوء للتأهب للفرض بل استحبابه، لكن لم يعلم كونه لديهم تخصيصاً لما تسالموا عليه من عدم جواز التقديم أو كونه تخصصاً إما بالالتزام بكون التأهب للفرض و تمكين المكلف نفسه للخروج من عهدة التكليف بالصلاة في أول أوقاتها من العايات، أو بالالتزام بأن مرجعه إلى قصد تحصيل الطهارة لإدراك الوقت منقطعاً حتى يتمكن من فعل الصلاة في أول وقتها، فيكون المقصود بالوضوء الكون على الطهارة، الذي هو في حد ذاته من العايات، و لا مانع من قيام التيمم مقامه على كل من التقديرين.

نعم، لو قلنا بالتخصيص، أمكن المنع منه في التيمم - كما قواه في الجواهر<sup>(٣)</sup> - بدعوى ظهور معاند إجماعاتهم المحكية على المنع، بل كاد يكون صريح بعضهم<sup>(٤)</sup> في شموله له، فعلى هذا يتجه ما يظهر من المعتبر و المنتهى من اختصاص عدم الجواز بالتيمم.

(١) التهذيب ١ : ٥٨١/٢٠٠، الاستبصار ١ : ٥٦٦/١٦٣، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١٥٤:٥، ونظر: المعتبر ١ : ٣٨١ - ٣٨٢، و انتهى المطب ١٣٩:١.

(٣) جواهر الكلام ١٥٥:٥.

(٤) كما في جواهر الكلام ١٥٥:٥.

و التحقيق أنه إن كان مستندهم في المنع من تقديم الطهارات للغايات الموقّنة على أوقاتها دليلاً خاصاً تعيدياً من نصّ أو إجماع و نحوه، فإن كان مقتضاه عدم جواز تقديم الطهارة المائية مطلقاً أو في الجملة، تبعها الترابية. وإن كان مقتضاه عدم جواز تقديم الترابية فقط، اقتصر عليها، وعمل فيما عداها على ما تقتضيه القواعد التي سنشير إليها.

و إن كان ذلك لبائهم على عدم إمكان تعلّق الأمر بالمقدمة قبل تنجز التكليف بذاتها كي يقع عبادة، فهو إن تمّ لا يقلل التخصيص، فيجب أن يكون لوضوء للتأهب خارجاً من موضوعه إمّا يكون التأهب بنفسه غايةً مستقلة أو رجوعه إلى غاية أخرى غير ما لم يدخل وقتها، فعلى هذا لا مانع من قيام التيمم مقامه بعد الاعتراف بعموم المنزلة.

و دعوى شمول معاقلة الإجماعات له بعد خروجه من موضوعها، فهو مسموعة.

لكنك قد عرفت في صدر الكتاب - عند توجيه وجوب الغسل في الليل لصوم يومه - ومن هذا الناء، و أنّ الحق - الذي لا ريب فيه - أنّ الأوقات لمي التكاليف الموقّنة إمّا هي أوقات لأدائها في الخروج من عهدة التكليف بها، و إمّا نفس التكاليف فيجب أن تتوجّه خطاباتها إلى المكلف قبل حضور زمان الفعل، فإذا أراد المولى إكرام زيد - مثلاً - من الطهر إلى الغروب، يجب أن يكلفه بذلك قبل الوقت بأن يأمره بإيجاده في الوقت؛ إذ لا يعقل أن يأمره بإيجاد شيء في زمان صدور الطلب، فالطلب إمّا يتعلّق بإيجاد شيء في المستقبل إمّا مطلقاً أو في زمان معين متّصل بالطلب أو منفصل عنه، و وجوب المقدمة إمّا يبعث من الأمر بذاتها،



لا من حضور زمان إيجاد المطلوب، فيجب على العبد من حين صدور الطلب القيام بوظيفة العبودية بتهيئة مقدمات الامتثال، فإن علم بعدم تمكنه من تحصيل المقدمات بعد حضور زمان الفعل، وجب عليه المبادرة إليها قبله.

و لذا التزمنا بوجوب تعلم الأحكام الشرعية المتعلقة بالصلاة و الصوم و نحوهما<sup>(١)</sup> قبل حضور أوقاتها إذا علم المكلف بعدم تمكنه منه لدى الحاجة إليها. وكذا التزمنا بحرمة إراقة الماء قبل الوقت إذا علم أنه لا يتمكن من تحصيله بعده، فعلى هذا يجب عليه تحصيل الطهارة - كتعلم المسائل و حفظ الماء و نحوه - قبل الوقت أيضاً، و لا يجوز الإخلال بها إذا علم بعدم تمكنه منها بعد دخول الوقت.

لكن قد أشرنا في محله إلى أنه يمكن أن يكون للمقدمات التعبدية - مثل الوضوء و الغسل و نحوهما - أوقات مخصوصة بأن يأمر الشارع بإيجادها بعد دخول الوقت مثلاً، فيكشف ذلك عن أن لكونها كذلك أيضاً مدخلية في إفادتها للطهارة التي هي شرط للصلاة، فلو أتى بها في غير ذلك الوقت، لا تعيد الطهارة، و إلا لم يعقل اختصاص وجوبها المتقدم بما بعد الوقت، فلو تمكن المكلف من تحصيل الطهارة بسبب آخر غير السبب الذي فرض اختصاص سببه بما بعد الوقت، جاز له إيجادها بعنوان المقدمية كغيرها من المقدمات التوصلية، وإذا علم بعدم تمكنه إلا من إيجادها قبل الوقت بذلك السبب، وجب عليه ذلك، فإذا دلّ الدليل على أن الوضوء للصلاة قبل الوقت لم يصح، جاز له تحصيل الطهارة بفعل الوضوء لسائر الأغايات، مثل الكون على الطهارة، و مش كتابة القرآن، و نحوهما

(١) في النسخ الخطية و المصححة: ونحوهما. و الصحيح ما أثبتناه.

من الغايات مقدّمة لايجاد الصلاة في وقتها، وإذا لم يتمكن من تحصيل الطهارة إلا بهذه الكيفية، وجب.

و لا يتنافي قصد مقدّميتها للصلاة إرادة امتثال الأمر المتعلّق بها لسائر الغايات حتى تقع عبادة؛ لما عرفت في مبحث النية من أن قصد التوصل بفعل عبادة إلى أمر ديني - كزيادة الرزق و نحوها - فضلاً عن الأغراض الراجعة شرعاً لا يتنافي القربة المعتبرة في ماهيتها، فراجع

إذا عرفت ذلك، فأقول: أمّا الوضوء و الغسل فلم يدلّ دليل على اختصاص شرعيتهما عند الإتيان بهما بشيء من الغايات عند تنجّز الأمر بالغايات بحضور أوقانها، عدا ما يظهر منهم من التسالم عليه، لكن مستندهم - على الظاهر - ليس إلا ما زعموه من عدم جواز تعلّق الأمر به قبل حضور وقت الفعل، و قد عرفت أن الحق خلافه.

و قد يستدلّ له: بمفهوم قوله ﷺ: «إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة»<sup>(١)</sup>.

و فيه: أن غاية مفاده اشتراط وجوبهما بدخول الوقت، و هو في الجملة مسلم؛ إذ لا ننكر كون الوقت من الشرائط الوجوبية للواجبات الموقّنة، فلا يتجزّز التكليف بها إلا بعد دخول الوقت.

و أمّا الوجوب التعليقي - الذي أثره جواز الإتيان بالمقدّمة، بل و حوّه في الجملة - فهو موجود قبل الوقت لامحالة؛ فإنّ الشرائط التي اعتبرها الشارع شرطاً

(١) الفقيه ١/٢٢٦، التهذيب ٢/١٤٠، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الوضوء، ح ١، عن الإمام الباقر عليه السلام.

لتكاليدها - كالاستطاعة للحج، والسفر لوجوب القصر، ورؤية هلال [شهر] رمضان لوجوب الصوم، و هلال شوال للإفطار، وحضور الوقت لوجوب الصلاة - ليست مؤثرات في حدوث حكم جديد من الشارع متوقف على عزم وإرادة جديدة، فإنه غير معقول، بل هي أسباب لاندراج المكلف بواسطتها في المناويز الكلية التي ثبت لها أحكام شرعية إلهية من أول الشريعة، فإذا علم المكلف بأن الله تعالى أوجب القصر على المافر وعلم أنه مسافر، فقد علم بأن الشارع أراد منه إرادة حتمية أن يقصر في صلاته بعد مسافرتة، وإذا أحرز هذا المعنى، استقل عقله بوجوب التهيؤ للخروج من عهدة ما هو تكليفه بعد مسافرتة من تعلم أحكامه، وتحصيل مقدمات الوجودية؛ إذ لا فرق بنظر العقل في وجوب امتثال الشارع بين أحكامه المنجزة والمعلقة.

نعم، العلم بحصول الشرط بمعنى إحراز كونه ممن يتدرج في الموضوع المعلق عليه الحكم شرط في تنجز التكليف بمقدمته، كما تقدم تحقيق ذلك كله في صدر الكتاب، وأشرنا إليه أيضاً عند التكم في وجوب حفظ الماء للوضوء، ونبهنا في ذلك المبحث على أنه كما لا يتنجز التكليف بالمقدمات إلا بعد إحراز اندراجة في العنوان المعلق عليه الحكم، كذلك لا يتنجز التكليف بشي من تلك المقدمات بخصوصه إلا بعد إحراز انحصار المقدمة فيه، فإذا أحرر المكلف - مثلاً - استطاعته من أن يحج في هذه السنة وإن لم تكن أسبابه مهيئة له بالفعل لكن علم بحصولها لدى الحاجة إليها، وجب عليه بحكم العقل الإتيان بما يتوقف عليه فعل الحج من المقدمات المنحصرة دون غيرها، لا بمعنى أنه لو أتى بمقدمة غير منحصرة لا تقع مصداقاً للمقدمة الواجبة حتى لا يمكن قصد التقرب بعمله،

بل بمعنى أنه لا يتعيّن عليه فعلها، نظير قولنا: لا تجب الصلاة في المسجد، فحال الطهور قبل دخول الوقت عند التمكن منه بعده حال المضي إلى المحض مع التمكن من تأخيرها، فلا يجب، لكن بالمعنى الذي عرفته، و علمت عدم مسافاته لقصد التقرب بعمله المعتبر في طهورية الطهور، فتحديد الطهور بالوقت في الرواية - على الظاهر - ليس إلا بهذه الملاحظة بمعنى أنه لا ينتج التكليف بعمله إلا بعد دخول الوقت، لا أنه لا يجوز فعله قبل الوقت، كيف! وهو في حد ذاته نور يجوز الإتيان به لذاته مطلقاً، فضلاً عن رجحان فعله بقصد التوصل به إلى أداء الواجب في وقته، فجواز تحصيل الطهور قبل الوقت بل رجحانه في الجملة ممّا لا شبهة فيه، وإنما الكلام في أن الوضوء قبل الوقت هل يفيد الطهارة أم لا؟ وهو أجنبي عما يفهم من هذه الرواية.

وكيف كان فالاستدلال بها للمنع ضعيف، بل الظاهر عدم استناد الأصحاب إليها، ولذا لم يذكروا الوقت من شرائط الوضوء والغسل، ولم يعتبروا فيهما عدا تحققهما في الخارج قرينة إلى الله تعالى، لكنهم بنوا على عدم حصول التقرب بفعله قبل الوقت؛ لزعمهم انتفاء الأمر، وقد بيّنا خلافه.

فالأظهر جواز إيجادهما قبل الوقت، لكن الأحوط تركه إلا لاسائر الغايات. وأما التيمم: فقد عرفت أن عدم جواز تقديمه أيضاً من المسلمات، بل لا خلاف فيه على الظاهر، عدا ما حكى عن كاشف الغطاء من حوازه بل وجوبه قبل الوقت إذا علم بأنه لم يتمكن منه بعد الوقت<sup>(١)</sup>

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ١٥٥:٥ عن الأستاذ الأكبر - وهو الوحيد النهباني - في شرح المفاتيح - معطوط - وحاشية المدرك ١١٧:٢-١١٨. ولم نعثر على الحاكمي عن كاشف

فإن كان مستندهم فيه أيضاً ما عرفت، فقد عرفت ما فيه.

لكن يمكن أن يوجه ذلك: بأن التيمم طهارة اضطرارية اعتبرت الحاجة قيدا في ظهوريته، فما لم تتحقق الحاجة الفعلية لا يفيد طهارة، وإنما نتحقق الحاجة إليه عند إرادة الخروج من عهدة شيء من غاياته التي تنجز التكليف بها بدخول وقتها.

ولا يتفرض ذلك بالتيمم في الليل لصوم الغد؛ لأن وقت الحاجة إليه إنما هو في الليل لإدراك الصبح متطهراً.

نعم، الأحوط تأخيرها إلى آخر الليل أو الإتيان به لشيء من غاياته المنجزة، كما أن الأحوط بل الأقوى وجوب تحصيل الطهارة بالتيمم لشيء من غاياته مقدمة لفعل الصلاة في وقتها إذا علم بأنه لا يتمكن من تحصيلها في الوقت.

هذا غاية ما أمكننا من القول في توجيه عدم جواز التيمم قبل الوقت مع اعتضاده بقاعدة الاحتياط، التي لا يبعد القول بوجوبه في مثل المقام، لكنه مع ذلك يحتاج إلى مزيد تأمل، إلا أن المسألة بحسب الظاهر مما لا خلاف فيه.

لكن الذي يوجب التشكيك فيها احتمال استناد المجمعين إلى القاعدة التي أقمنا البرهان على خلافها، فلا يكون مثل هذا الإجماع موجبا للقطع بقول المعصوم وإن كان المظنون عدم استنادهم إلى خصوصها في خصوص التيمم، كما يؤيد ذلك ما ستسمعه من الخلاف ما لم يتضيّق وقته، فالأحوط بل الأظهر عدم جواره قبل دخول الوقت ولو مع العلم بعدم التمكن من إيجاد بعده.

نعم، يجب عليه في هذا القرض بمقتضى القاعدة التي قررناها تحصيل

لطهارة بإيجاده لشي من غاياته المنجزة مقدّمة لإدراك الصلاة مع الطهور في وقتها، والله العالم بحقائق أحكامه.

(و) كيف كان فلاريب في أنّه (يصحّ) التيمم (مع تضييقه) أي الوقت

و ربما يستدلّ له: بالإجماع المحصل والمنقول.

و فيه ما لا يحفى بعد ثبوت شرعيته بالضرورة من الدين، وكون هذا

الفرض هو القدر المتيقّن من مورده، الموجب لخروج من يكره من الدين.

(و هل يصحّ مع سعيته؟ فيه تردّد) منشؤه تصادم الأدلّة و اختلاف

الفتاوى.

ف قيل بالجواز مطلقاً، كما عن الصدوق<sup>(١)</sup> و جملة من المتأخّرين<sup>(٢)</sup>.

و قيل بالامتناع مطلقاً، كما عن الشيخ في أكثر كتبه و السيّد و أبي الصلاح و

غيرهم<sup>(٣)</sup>، بل ربما نسب ذلك إلى الأكثر بل المشهور<sup>(٤)</sup>، بل عن السرائر أنّه مذهب

(١) حكاة عنه العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٢٥٣:١، المسألة ١٩١، وانظر: المقنع ٢٥، و الهداية: ٨٨، و أمالي الصدوق: ٥١٥.

(٢) كالعلامة الحلّي في منتهى المطلب ١٤٠:١، و تحرير الأحكام ٢٢:١، و الشهيد في البیان: ٣٥، و الأردبيلي في مجمع العائدة و البرهان ٢٢٣:١، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ٦٣:١، و السبزواري في كفاية الأحكام: ٩، و السيّد بحر العلوم في الدرّة الجعيّة: ٤٦، كما حكاة عنهم صاحب الجواهر فيها ١٥٩:٥.

(٣) حكاة عنهم العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٢٥٣:١، المسألة ١٩١، وانظر: الهداية: ٤٧، و المبسوط ٣١١، و الخلاف ١٤٦:١ و ١٦٣، المسألان ٩٤ و ١١٤، و الانتصار ٣١، و جمل العلم و العمل: ٥٤، و الكافي في الفقه: ١٣٦، و المراسم: ٥٤.

(٤) سبه إلى الأكثر العلامة الحلّي في منتهى المطلب ١٤٠:١، و المجلسي في بحار الأنوار ٢٨١:١٤٦، و صاحب كشف اللثام فيه ٤٨٢:٢.

و نسبه إلى المشهور للعلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٢٥٣:١، المسألة ١٩١، و الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ١١٤:١.

جميع أصحابها إلا مَنْ شَذَّ مَنْ لَا يَعْتَدُ بقوله؛ لآثَرُهُ عُرِفَ باسمه و بسبه<sup>(١)</sup>، بل عن الانتصار و الغنية و الناصريات و شرح الجمل و أحكام الراوندي الإجماع عليه<sup>(٢)</sup> و قيل بالمنع مع رجاء روال العذر، و الجواز مع عدمه، كما عن ابن الجنيد<sup>(٣)</sup>، و عن المصنّف في المعتمد و العلامة في جملة من كتبه اختياره<sup>(٤)</sup>، و استدللّ للأوّل: بإطلاق قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾<sup>(٥)</sup> إلى آخره، فإنّ ظاهره قيام التيمّم مقام الوضوء و الغسل عند إرادة الصلاة، و يدلّ عليه أيضاً جملة من الأخبار:

مثل: حبر داؤد الرقي عن الصادق عليه السلام: أكون في السفر و تحصر الصلاة و ليس معي ماء، و يقال: إنّ الماء قريب منّا، فأطلب الماء - و أنا في وقت - يميناً و شمالاً؟ قال: «لا تطلب ولكن تيمّم فإنّي أخاف عليك»<sup>(٦)</sup> إلى آخره، و خبر السكوني، الأمر بالعحصن علوة أو غلوتين<sup>(٧)</sup>، فإنّه يُفهم منه جواز

(١) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ١٥٨:٥، وانظر: الررائر ١٤٠:١

(٢) حكاة عنها صاحب كشف اللثام فيه ٤٨٣:٢، وانظر: الانتصار ٣١، و الغنية: ٦٤، و مسائل الناصريات: ١٥٦، المسألة ٥١، و فقه القرآن ٣٧:١، و ليس هي شرح الجمل - للقاضي ابن البراج -: ٦١ نقل الإجماع

(٣) حكاة عنه المحقق الحلّي في المعتمد ٣٨٣:١، و العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٢٥٣:١، المسألة ١٩١.

(٤) حكاة عنهما العامل في مدارك الأحكام ٢٠٩:٢، وانظر: المعتمد ٣٨٤:١، و تذكرة العقهاء ٢: ٢٠١، ذيل الفرع (أ) من فروع المسألة ٣١١، و قواعد الأحكام ٢٣:١، و مختلف الشيعة ٢٥٣:١، المسألة ١٩١.

(٥) النساء ٤٣:٤، المائدة ٦:٥.

(٦) الكافي ٦/٦٤:٣، التهذيب ١/١٨٥-١٨٦/٥٣٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التيمّم، ح ١.

(٧) التهذيب ١/٢٠٢:١، الامتياز ١/١٦٥:١، الوسائل، الباب ١ من أبواب

التيمم و الصلاة بعد العحص مطلقاً، كما عرفت في محله.

إلى غير ذلك من الأخبار الأمرة بالتيمم والصلاة عند حضور وقتها من غير تعرض فيها لوجوب التأخير، بل إشعارها بإعادة الصلاة في أول الوقت. و أوضح منها دلالة على المدعى: المعتبرة المستفيضة التي كادت تكون متواترة، الدالة على عدم الإعادة لمن صلى ثم وجد الماء، وفي كثير منها التصريح بوجدانه في الوقت.

مثل رواية علي بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: أتيمم وأصلي ثم أجد الماء و قد بقي علي وقت، فقال: «لا تعد الصلاة، فإن رب الماء هو رب الصعيد»<sup>(١)</sup> إلى آخره.

و موثقة أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تيمم و صلى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت، قال: «ليس عليه إعادة الصلاة»<sup>(٢)</sup>. و صحيحة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن أصاب الماء و قد صلى بتيمم و هو في وقت، قال: «نمت صلاته و لا إعادة عليه»<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار التي سيأتي نقلها في محله إن شاء الله. و تنزيل هذه الأخبار الكثيرة على إرادة ما لو صلى في السعة بطن الضيق

= التيمم، ح ٢.

(١) التهذيب ٢٠٢٦/٥٨٧، الاستبصار ١٦٥:١/٥٧٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب

التيمم، ح ١٧

(٢) التهذيب ١٩٥:١/٥٦٥، الاستبصار ١٦٠:١/٥٥٥، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب

التيمم، ح ١١.

(٣) التهذيب ١٩٤:١/٥٦٢، الاستبصار ١٦٠:١/٥٥٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب

التيمم، ح ٩.



مع مخالفته للأصل و ظاهر إسناد الفعل إلى الفاعل المختار خصوصاً مع ما فيها من ظهور السؤال في التراخي بين الصلاة و وجدان الماء كما هو الغالب في مصاديقه الخارجيّة حيث إنّه لا يعثر على الماء غالباً إلّا في خلال الطريق بعد أخذه في السير بعد الفراغ من صلاته في غاية البُعد خصوصاً مع ترك الاستفصال و إطلاق الجواب.

و ما عن الشيخ - من حمل صحبة زرارة على إرادة الصلاة مع التيمّم في الوقت، لا إصا به الماء<sup>(١)</sup> - ففيه: أنّه و إن أمكن هذا التوجيه في خصوص هذه الصحبة على بُعْد كُنْه متعذّر في غيرها فالحقّ أنّه لا قصور في دلالة هذه الأحار على المدعى، بل هي بمنزلة النصّ عليه غير قابلة للتأويل.

و استدلّ للنقل بالمع: بالإجماعات المنقولة، و بقاعدة الاحتياط، و أنّ التيمّم طهارة اضطراريّة، و لا تتحقّق الضرورة إلّا في آخر الوقت، و بأنّه مكلف بصلاة ذات طهارة مائيّة في مجموع الوقت لدى القدرة عليها في الجملة، و لذا ينتظر الماء لو علم حصوله في آخر الوقت، فلا يشرع له التيمّم إلّا مع عجزه عن ذلك، و لا يُعلم العجز إلّا عند الضيق.

و بصحبة محمد بن مسلم قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد الماء و أردت التيمّم فأحرّ التيمّم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض»<sup>(٢)</sup>.

(١) حكاها عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٤: ٣٥٧، و انظر التهذيب ١: ١٩٤٦، ذيل ح ٥٦٢.

(٢) الكافي ١/ ٦٣٣، التهذيب ١: ٥٨٨/ ٢٠٣١، الاستبصار ١: ٥٧٣/ ١٦٥١، الرسائل، الباب ٢٢ من أبواب التيمّم، ح ١.

و حسنة زرارة عن أحدهما عليه السلام «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإن حاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل في آخر الوقت، ولا قضاء عليه، وليتوضأ لما يستقبل»<sup>(١)</sup>.

وقد سمعت فيما سبق<sup>(٢)</sup> من المحقق البهبهاني في حاشية المدارك أن هذه الرواية وردت بإسناد آخر: «فليمسك» بدل «فليطلب» فعلى هذا تكون أوضح دلالة على المدعى.

و موثقة ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال فيه: «إذا تيمم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت، فإن فاته الماء فلن يفوته الأرض»<sup>(٣)</sup>.  
و موثقة الأخرى المروية عن قرب الإسناد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فلم يصب الماء أتيّم و يصلي؟ قال: «لا حتى آخر الوقت، فإن فاته الماء لم تفته الأرض»<sup>(٤)</sup>.

و حبر محمد بن حمران عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة و قد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال: «يمضي في الصلاة، و اعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيّم إلا في آخر الوقت»<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٢/٦٣٣، التهذيب ١/١٩٢-١٩٣/٥٥٥، و ٥٨٩/٢٠٣، الاستبصار ١/١٥٩/٥٤٨، و ١٦٥-١٦٦/٥٧٤، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٢) في ص ٩١

(٣) التهذيب ١/٤٠٤/١٢٦٥، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، ح ٣

(٤) قرب الإسناد ١٧٠/٦٢٣، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٥) التهذيب ١/٢٠٣-٥٩٠، الاستبصار ١/١٦٦-٥٧٥، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب

التيمم، ح ٣.

وفي محكي البحار عن دعائم الإسلام عن الصادق عليه السلام عن آتانه عليه السلام عن علي عليه السلام «لا ينبغي أن يتيمم من لا يجد الماء إلا في آخر الوقت»<sup>(١)</sup>.

و عن الفقه الرضوي «وليس للمتييم أن يتيمم إلا في آخر الوقت أو إلى أن يتخوف خروج وقت الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

و اختصاص مورد الأخبار بفاقد الماء غير ضائر بعد عدم القول بالتفصيل في موارد العجز، مع أن ظاهر ذيل رواية محمد بن حمران و كذا الفقه الرضوي الإطلاق.

و استدلل له أيضاً: بنعير يعقوب بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم و صلى فأصاب بعد صلاته ماءً أتوضأ و يعيد الصلاة أم تجوز صلاته؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ و أعاد، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه»<sup>(٣)</sup>.

و موثقة منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تيمم و صلى ثم أصاب الماء، فقال: «أما أنا فكنت فاعلاً، إني كنت أتوضأ و أعيد»<sup>(٤)</sup>.

و في الجميع نظر.

أما الروايتان الأخيرتان: فهما على خلاف مطلوبهم أدل؛ فإنهما تدلان على

(١) بحار الأنوار ١٦٦: ٨١-٢٨/١٦٧، وانظر: دعائم الإسلام ١: ١٢٠، و أورده من البحار - نقلاً عن دعائم الإسلام - صاحب الجواهر فيها ٥: ١٥٩.

(٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٨، و عنه في الحقائق للناصرة ٤: ٣٦٠.

(٣) التهذيب ١: ١٩٣-٥٥٩/١٩٤، الاستبصار ١: ١٥٩-٥٥١/١٦٠، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٨.

(٤) التهذيب ١: ١٩٣-٥٥٨/١٩٤، الاستبصار ١: ١٥٩-٥٥٠/١٥٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١٠.

جوار التيمم والصلاة في سعة الوقت وعدم الإعادة إلا على تقدير مصادفة الماء في الوقت، وهذا ينافي مذهب المستدل، وحيث إن أوجب الإعادة في العرص، تكون صحتها مراعاة بعدم المصادفة، نظير الصلاة مع الطهارة الثابتة بالاستصحاب و نحوه. وإن لم نوجب - كما هو الحق، و يدل عليه المعبرة المستفيضة التي تقدمت الإشارة إليها - لتعين إتا طرح الروايتين، أو حملهما على الاستحباب، كما هو ظاهر ثابتهما، وحيث لهما نحو شهادة على أن الأمر بتأخير التيمم في الأخبار المتقدمة مع صحته و صحة الصلاة معه في السعة إنما هو للإرشاد إلى إدراك مصلحة الصلاة مع الطهارة المائية التي أثرت في حسن الإعادة على تقدير المصادفة، بل في قوله عليه السلام - في خبر محمد بن حمرا - : «ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت» وكذلك فيما روي عن الدعائم إيماء إلى ذلك، و ظاهرهما استحباب التأخير.

و أما سائر الروايات: فظاهرها وجوب التأخير لكن مع احتمال إصابة الماء، لا بدونه؛ فإن في قوله عليه السلام في أغلب تلك الأخبار: «فإن فاته الماء فلن تفوته الأرض» إشارة أبلغ من التصريح بأن التأخير إنما هو لرجاء إصابة الماء. و كذلك الأمر بالطلب في حسنة زراة إنما يحسن مع الرجاء، لا بدونه.

نعم، لو ثبت كون متن هذه الرواية «فليمك» بدل «فليطلب» لكان للاستشهاد بها لمدعى الحصم على عموم وجه لو لم نقل بانصرافه - بقرينة مورده بصميمه المناسبات المغروسة في الذهن - أو صرفه - بقرينة سائر الأخبار - إلى صورة احتمال وجدان الماء، لكنه لم يثبت، فالرواية مصطربة المتن.

و احتمال كون ما رواه زراة روايتين مستقلتين، إحداهما: «فليطلب» و

آخرهما: «فليمسك» ممّا لا ينبغي الاعتناء به.

و أمّا الفقه الرضوي: فظاهره وإن كان وجوب التأخير مطلقاً لكنّه لا يصلح دليلاً لإثبات مثل هذا الحكم، فضلاً عن المعارضة للأدلة المتقدمة.

فتلخص لك: أنّ غاية ما يمكن استعادته من هذه الأخبار إنّما هو وجوب التأخير لمن لم يجد الماء مع احتمال إصابة الماء وقضيّة عدم القول بالفصل الالتزام بوجوب التأخير في جميع مواقع الضرورة مع رجاء زوال العذر، كما هو مذهب المفصّل.

و لا يتنافيه إطلاق الآية و نحوها؛ فإنّ تقييدها بهذه الروايات من أهون التصرفات، لكن يتنافيه إطلاق نفى الإعادة في المعبرة الواردة فيمن وجد الماء في الوقت<sup>(١)</sup> من دون استقصاء، مع أنّ الغالب في الموارد التي يعثر على الماء بعد صلاته قيام احتماله حين التيمّم و عدم تحقّق اليأس من الإصابة إلى آخر الوقت، فليس ارتكاب التقييد في مثل هذه الروايات بأهون من حمل الأمر بالتأخير على الإرشاد والاستحباب، مع ما سمعت من وجود الشاهد لهذا الحمل في نفس تلك الأخبار وغيرها.

و أمّا الاستدلال بالمنع بالإجماعات المنقولة: ففيه ما لا يحفى بعد معرفة الخلاف في المسألة قديماً وحديثاً.

و أضعف منه الاستدلال له بالاحتياط، و بعدم تحقّق الضرورة إلّا في آخر الوقت، و تعذّر الاطلاع على المعجز إلّا عند الصيق؛ إذ لا يصلح شيء من ذلك دليلاً

(١) التهذيب ١/١٩٥: ٥٦٥، الاستبصار ١/١٦٠: ٥٥٥، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمّم، ح ١١

لرفع اليد عن ظواهر الأدلة المعتبرة.

أمّا الأول: فواضح.

و أمّا الأخيران: فبهما أنّ المأط في شرعية التيمم - على ما يستعاد من طاهر الكتاب و غيره - هو العجز عن استعمال الماء، و الاضطرار إلى فعل التيمم عند إرادة الإتيان بشئ من غاياته، لا الاضطرار إلى إيجاد تلك الغاية مع التيمم، فالمأط هو العجز حين الفعل، كما عرفت نظيره في مبحث الوضوء الصادر تقيّة، لا العجز المطلق، و إلّا لم يتحقّق موضوعه بالنسبة إلى التيمم لقضاء الفوائت و غيرها من الواجبات الغير الموقّنة، و لم يكن وجه لعدم الإعادة عند وجدان الماء بعد الصلاة، كما نطق به المعتبرة المستفيضة.

و أمّا ما قبل - من وجوب الانتظار مع العلم بحصول الماء في آخر الوقت - ففيه: أنّه إن دلّ عليه دليل من نصّ أو إجماع، فهو، و إلّا فلننظر فيه مجال و إن كان لأظهر انصراف ما دلّ على شرعية التيمم للعاجز عن العاجز الذي يعلم بأنّه سيتمكن من قريب من استعمال الماء، بل يمكن أن يقال: إنّ هذا لا يعدّ عرفاً من مصاديق العاجز و إن تعذر عليه عقلاً فعل الوضوء بالفعل؛ فإنّه بنظر العرف بمنزلة الواجد للماء، الذي يسمى في تحصيل مقدماته، فإنّه قبل تحصيل المقدمات يمتنع في حقّه الوضوء، لكنّه ليس بنظر العرف من أفراد العاجز.

الآتري أنّه لو أمر المولى عبده بإطعام شخص - مثلاً - في الغد بخبر الحنطة مع الإمكان، و بالشعير لدى الضرورة، و لم يجد العبد في البلد إلّا الشعير فأطعمه بذلك، يُعدّ مُمثلاً و إن احتمل حال الإطعام تجدد القدرة من تحصيل الحنطة فيما يُعدّ، بخلاف ما لو علم بأنّه سيتمكن من تحصيله في زمان يقع امثالاً للواجب.

والحاصل: أنه فرق في المعذورية بالنسبة إلى التكليف العذرية بين ما إذا علم بتجدد القدرة، وبين ما إذا لم يعلم بذلك وإن احتمله، كما لا يخفى على من راجع وحده، وقد نبهنا على ذلك في مبحث التقية.

هذا، مع إمكان أن يدعى أنه يستفاد من الأخبار السابقة ونحوها بسحو من الدلالات الغير المقصودة أنه لا يرضى الشارع بفعل التيمم مع العلم بإصابة الماء في الوقت، فليتأمل.

ثم إن هذين الوجهين لو تمّا فلا يصلح شيء منهما دليلاً إلا لإثبات مذهب المفصل؛ ضرورة أن الاضطرار إلى فعل التيمم إنما يتحقق بوجوب الصلاة عليه و عدم قدرته على إيجادها مع الطهارة المائية، غاية الأمر أنه قبل أن يتضيّق الوقت لم يتضيّق عليه الخروج من عهدة ما اضطر إليه، وهذا لا ينفي اضطراره إلى أصل الفعل بعد فرض عدم قدرته على استعمال الماء في مجموع الوقت، فمضى أحرار ذلك و لو في أول الوقت بأن ينس من زوال عذره في الوقت، له فعل التيمم.

وما قيل - من أنه لا يعرف العجز في مجموع الوقت إلا بالتضيّق - فبه ما لا يخفى؛ ضرورة أن المريض و الجريح و غيرهما من أولي الأعذار كثيراً ما يقطعون بامتداد عذرهم إلى آخر الوقت.

و كيف كان فلا ينبغي الاعتناء بمثل هذه الأدلة في مقابلة ما عرفت، خصوصاً مع ما في وجوب انتظار آخر الوقت من الحرج المناهي لشرع التيمم، فإن أشق ما يكون على المريض و غيره من أولي الأعذار إلزامهم بذلك خصوصاً بالنسبة إلى العشاءين.

وما قيل في التضيّق عن ذلك - بأن له المتدوحة عن ذلك بحفظ طهارته

السابقة، أو الإتيان بالتيمم في أول الوقت لسائر الغايات - ففيه: ما لا يخفى من أن إمكان الفرار من تكليف لا ينبغي كونه حرجياً.

فالأظهر جواز التيمم مع سعة الوقت، لكنّ الأحوط بل الأفضل التأخير إلى أن يتضيّق خصوصاً مع رجاء زوال العذر، والله العالم.

ثم إن آخر الوقت - الذي ينبغي للمتيّم رعايته أو تجنب على الخلاف فيه - إنما هو آخره عرفاً بحيث عدّ إتيان الصلاة مع التيمم عنده بنظر العرف إتياناً بها في آخر وقتها، لا الآخر الحقيقي الذي لم يتسع إلا لفعل التيمم و الصلاة، فإنّ تحديدهما بالآخر الحقيقي تكليف بما لا يطاق.

و يكفي في تحقّقه عرفاً - على الظاهر - عدم زيادة الوقت عن فعل التيمم و أداء صلاة المحتار و لو الفرد الطويل منها إذا كان لها فردان: طويل و قصير، كالتمام في مواضع التحجير، بل و لو مع بعض المندوبات المتعارفة في الصلاة، مثل القنوت، بل مع مقدّماتها المتعارفة قبل الصلاة من وضع التربة، والمشي إلى مكان المصلّي، و ستر المرأة جسدها و نحو ذلك زيادة معتدّاً بها في العرف.

و يكفي في إحرازه الظنّ بل خوفه من أن يفوته الوقت إذا أخر، كما يدلّ عليه قوله عليه السلام في حسنة زرارة، المتقدمة <sup>(١)</sup>: «إِنْ حَافَ أَنْ يَفُوتَهُ الْوَقْتُ فَلْيَتَيَمَّمْ وَ لِيَصِلْ فِي آخِرِ الْوَقْتِ».

ثمّ إنه إذا اعتقد صيق الوقت أو ظنّه أو خاف فواته فتيمّم و صلّى ثمّ انكشف وقوعها في السعة، تمّت صلاته و لا يعيدها و لو على القول بالمصابقة، كما هو المشهور عند أربابها على ما صرح به غير واحد، خلافاً لما عن الشيخ من



الإعادة<sup>(١)</sup>

و هو صعيب محجوج بالأخبار المستفيضة - التي كادت تكون متواترة -  
المصرحة بعدم الإعادة، و مقتضاه أن يكون اعتقاد الضيق و خوف خروج الوقت  
في حد ذاته - بناءً على اعتبار الضيق - هو الشرط في صحة التيمم و الصلاة، لا  
الضيق الواقعي.

و ليُعلم أنه حكى عن صريح جماعة و طاهر آخرين أن محل الخلاف في  
المسألة - يعني الإتيان بالصلاة مع التيمم في سعة الوقت - إنما هو في غير التيمم،  
و أما مَنْ كان متيمماً لصلاة قد ضاق وقتها، أو لناقلة أو لفائتة ثم حصر وقت صلاة  
أخرى، أو كان حاضراً، جاز له الصلاة من غير اعتبار الضيق؛ لوجود المقتضي - و  
هو سببية الوقت للوجوب - و ارتفاع المانع، و هو العجز عن الفعل؛ لتعذر تحصيل  
الطهور، المتوقف على صيق الوقت، فعلى هذا لا يبقى للنزاع ثمرة يعتد بها؛ إذ له  
حيثُ التيمم لغاية أخرى غير الحاضرة ثم يأتي بها في سعة الوقت.

و ملخصه: أن النزاع إنما هو في صحة التيمم في السعة، و إفادته للطهارة، و  
أما جواز الإتيان بالغايات المشروطة بالطهور، التي منها فعل الحاضرة في أول  
وقتها فلا خلاف فيه بعد انعقاده صحيحاً مادام بقاء أثره.

و هذا هو الأوفق بما سيأتي في الأحكام من أنه إذا تيمم لغاية، يستباح به  
سائر الغايات و إن لم يضطر إليها، كما نبهنا عليه عند التكلّم في حرمة إراقة الماء  
مع الانحصار.

(١) حكاه عنه المحقق في المعتمد ٣٨٤:١، وكذا البحراني في المحقائق الباصرة ٣٦٨:٤، وانظر:  
التهذيب ١: ١٩٣، ذيل ح ٥٥٨، والاستبصار ١: ١٥٩، ذيل ح ٥٥٠.

لكن ظاهر بعض الأدلة المتقدمة للمضايقة أن الصلاة مع التيمم فرد اضطراري للصلاة اجترئ به في مقام الضرورة، فعلى هذا تندرج المسألة في موضوع مسألة جوار البدار لأولي الأعداء، فإن منعه مطلقاً أو مع رجاء زوال العذر، ففي المقدم أيضاً يقتضي المنع، وإلا فالجواز.

و لذا صرح بعض<sup>(١)</sup> بكون الصلاة من المتطهر بالتيمم من جزئيات هذه المسألة، و أنكر على من خص محل الخلاف بغير التيمم.

لكن عرفت فيما سبق - عند الاستشكال في حرمة الإراقة - أنه لم يثبت اشتراط الصلاة بأزيد من جس الطهور الحاصل في الفرض، بل ثبت عدمه، فالطهارة الحاصلة بالتيمم طهارة اضطرارية، لا الصلاة الواقعة معها.

و لذا امتشكلنا في حرمة تفويت التكليف بالطهارة المائية مع أنه ليس له وجوب نفسي، فلا ينبغي التأمل في جواز الصلاة في السعة بعد فرض صحة التيمم و كونه منطهراً و لو على القول بعدم جواز البدار لأولي الأعداء، كما هو الحق على تقدير رجاء زوال العذر لا مطلقاً.

نعم، مقتضاه المص من فعل التيمم في السعة لو لا دلالة الأدلة المتقدمة على خلافه.

(و الواجب في التيمم) كأحويه: الوضوء و الغسل (النية) لعين ما مرّ فيهما.

و قد عرفت فيما مرّ في مسح الوضوء تحقيق النية المعتبرة في صحة العبادة، و أنه يكفي في تحققها و اتصاف العبادة بكونها منوثة انبعائها عن عزم و

(١) لم نتحققه

إرادة متقدمة على الفعل، سواء كانت الإرادة التفصيلية الباعثة على الفعل مقارنة لأول جزء منه أو مفصولة عنه و لو قبل إيجاد مقدماته، لكن لا يتحقق الانساعات عن تلك الإرادة السابقة المنبثقة عن قصور الفعل و غايته - التي هي عبارة عن حصول الامتثال و التقرب به - إلا إذا بقيت تلك الإرادة في النفس بنحو من الإجمال بأن لم يرتدع و لم يذهل عنها بالمرّة حتى يعقل تأثيرها في إيجاد الفعل و انصافه بكونه منوياً، فالمعتبر حين الفعل إنما هو وجود الداعي إليه، الذي هو أعم من الإرادة التفصيلية و الإجمالية، و لذا شاع في السنة المتأخرين تفسير النية - المعتبرة في صحة العبادة - بالداعي.

لكن الظاهر أنه مسامحة، و أن النية اسم للإرادة التفصيلية، لكن لا يشترط في انصاف العمل بكونه منوياً اقترانه بها (و) إنما المعتبر (استدامة حكمها) أي باعيتها على الفعل بحيث يكون العمل بجميع أجزائه مسبباً عنها.

و كيف كان فلا يُعتبر في صحة العبادة أزيد من ذلك. فإن قلنا بأن النية عبارة عن الإرادة التفصيلية، فلا تُشترط مقارنتها للمعل. و إن قلنا بأنها أعم منها و من الإرادة الإجمالية الداعية إلى العمل، فتُشترط مقارنتها بل استدامتها إلى آخر العمل. و كيف كان فالذي يُعتبر في صحة التيمم - كأخويه - إنما هو إيجاد بداعي القرية و امتثال الأمر المتعلق به المتولد من الأمر بعائاته، و لا يُعتبر فيه أزيد من ذلك من قصد الوجه و الاستباحة و غيرها، كما عرفت تحقيقه في مسح الوضوء، لكن لما كان التيمم مختلفاً بالنوع؛ لوقوعه بدلاً من الوضوء و غسل الجسابة و الحيض و غيرها من الأغسال المختلفة بالنوع من غير أن يجتزئ بما يقع بدلاً من بعض مما يقع بدلاً من آخر إلا أن يكون مُبدله كذلك - كما ستعرفه - و يجب تمييز

كل نوع عند إرادة امتثال الأمر المتعلق به عما يشاركه في الجنس حتى يصح وقوعه امتثالاً لذلك الأمر المتعلق بالنوع، وحيث إنه لا سبيل لنا إلى تشخيص تلك الطوائع بغير القصد وجب علينا عند إرادة الإتيان بشئ من تلك الأنواع القصد إلى وقوعه بعنوان يحصى ذلك النوع، ككونه بدلاً من الوضوء أو غيره أو ما يؤدى مؤداه في التمييز وإن لم يقصد به عنوان البدلية، كأن قصد - مثلاً - بفعله تيمماً يقع امتثالاً للأمر الناشئ من خروج البول أو المني أو غير ذلك مما يوجب تمييز المأمور به عن غيره ولو توصيفه بالوجوب، كما إذا انحصر الواجب في حقه في نوع، فتوى بفعله الإتيان بذلك التيمم الذي وجب عليه بالمعل.

والحاصل: أنه يُعتبر في صحة كل نوع من التيمم تعيينه بالقصد، فإن أراد الغائل باعتبار قصد البدلية من الوضوء أو الغسل ذلك، فيتم الوفاق، وإن أراد قصدها من حيث هي وإن حصل التعيين بغيره، فلا دليل عليه.

بقي في المقام شئ، وهو: أنه صرح غير واحد بأنه لا يجوز في التيمم نية الرفع، وإنما ينوي به استباحة الغايات المشروطة بالطهور؛ لأنه غير رافع للحدث إجماعاً، كما عن جماعة<sup>(١)</sup> نقله، وظاهرهم بل صريح بعضهم أن التيمم لا يفيد الطهارة، بل أثره رفع المنع من الدخول في الصلاة ونحوها مع الحدث.

و مستندهم في ذلك - بحسب الظاهر - ليس إلا أنه لو كان التيمم مفيداً للطهارة التي هي تقيض الحدث، لم يُعقل انتقاضها بوجدان الماء الذي ليس بحدث إجماعاً، و ستعرف أنه يستقضى بذلك، فيكشف ذلك عن أن الحدث

(١) حكاه عنهم صاحب الجواهر فيها ١٦٧:٥، وانظر: الخلاف ١٤٤:١، المسألة ٩٢، و يعتبر

٣٩٤:١، و انتهى المطلب ١٤٥:١.

لم يكن زائلاً، وإلا لم يعد بلا سبب.

أقول: أمّا انتقاض التيمّم بوجود الماء المتعكّن من استعماله فمما لا شبهة فيه، كما أنّه لا شبهة في عدم كونه بنفسه حدثاً، لكن من الواضح - الذي لا يكاد يعتريه ريب - أنّ الشارع إنّما يرّك التراب منزلة الماء في إفادته للطهور الذي هو شرط للصلاة ونحوها لدى الضرورة، لا أنّه أهمل شرطيّته، و أباح الصلاة مع الحدث للعاجز من استعمال الماء.

و الحاصل: أنّ الشارع جعل التراب طهوراً، كما جعل الماء طهوراً، لا أنّه نفى شرطية الطهارة في حقّ العاجز.

فإن أرادوا بقولهم: «إنّ التيمّم مبيح للصلاة - مثلاً - و ليس برفع، أو ليس بطهور» ما يؤول إلى ارتكاب التخصيص فيما دلّ على أنّه «لا صلاة إلّا بطهور»<sup>(١)</sup> فعامد جداً.

و إن أرادوا ما لا ينافي شرطية الطهور و حصول الشرط بالتيمّم و إن لم يسمّوه بالطهارة بأن الترموا بتعميم الشرط على وجه يعمّ أثر التيمّم بدون أن يستلزم ارتكاب التخصيص في مثل «لا صلاة إلّا بطهور» بأن تكون فائدته مجرد الرخصة في الصلاة مع الحدث - كما هو معنى الاستباحة - فلا مشاحة فيه.

و الذي ينبغي أن يقال: إنّ استفاد من الكتاب و السنة بل الإجماع و الضرورة استفادة قطعية: أنّ الشارع لم يهمل شرطية الطهور لمن لم يتمكن من استعمال الماء، لكن جعل له التراب طهوراً، كما جعل الماء طهوراً، و طاهر جميع

(١) التهذيب ٤٩: ١ - ٥٠ / ١٤٤، و ٦٠٥ / ٢٠٩، و ٥٤٥ / ١٤٠، الاستبصار ١ / ٥٥ / ١٦٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الوضوء، ح ١.

الأدلة كون التيمم - كالوضوء و العسل - مفيداً للطهارة حقيقة.

قال الله تبارك و تعالى في محكم كتابه - بعد أن أمر بالتيمم عند عدم وجدان الماء - : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون »<sup>(١)</sup>.

و قال النبي ﷺ - في الأخبار التي كادت تكون متواترة - : « جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً »<sup>(٢)</sup>.

و قال الوصي عليه السلام - في صحيحة جميل - : « إن الله عز و جل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً »<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي يفهم منها أنه أحد الطهورين، فلا يجوز رفع اليد عن هذا الظاهر إلا بدليل معتبر، وليس في المقام ما ينفيه عما يتخيل من أن الطهارة من الأمور القارة، و لا يرفعها إلا الحدث، و هو ينافي ناقصة وجدان الماء، التي ثبتت بالنص و الإجماع.

و فيه: أنه لا مسافة بين الأمرين؛ فإن التيمم طهور للعاجز بوصف كونه عاجزاً، فإذا زال الوصف، انتفى الحكم بانتفاء موضوعه، لا بوجود المزيل.

توضيح ذلك: إنا إما نلزم بأن الطهارة أمر و حودي و حالة نفسانية، فهي صفة كمال نحصل بأسبابها من الوضوء و الغسل و التيمم، و الحدث بقبضه، كما

(١) المائدة ٦:٥

(٢) المقيمه ١ ٧٢٤/١٥٥، الحاصل: ١٤/٢٠٦، و ٥٦/٢٩٢، و في الموضع الأول منها « لأمتي » بدل « ولي »، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، الأحاديث ٢ - ٤.

(٣) المقيمه ١ ٢٢٣/٦٠، التهذيب ١ ١٢٦٤/٤٠٤، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب التيمم، ح ١، و كذا الباب ٢٤ من تلك الأبواب، ح ٢ عن الإمام الصادق عليه السلام.

تؤيده تسمية أسبابه بالواقض، أو نلتزم بعكسه، و نقول. إن الحدث قذارة معنوية  
 حاصلة بأسبابه، و تزيلها المطهرات، فالأنسب على هذا تسمية المطهرات  
 نواقض، و مقتضاه جواز الدخول في الصلاة لمن فرض حلقه دفعةً مكلّفاً  
 - كأدم <sup>عليه السلام</sup> - ما لم يحدث، أو تفصل بين الحدث الأصغر و الأكبر، فلتزم بالأول  
 في الأول، و بالثاني في الثاني، أو نلتزم بأنهما معاً وصفان وجوديان يمتنع  
 تواردهما على موضوع واحد؛ لتضادهما، فالشخص المفروض ليس بمحدث و  
 لا متطهر، أو نمنع المضادة أيضاً، بل نقول: هما من المتخالفين، كالسواد و  
 الحلاوة، فيمكن اجتماعهما في موضوع واحد، فنلتزم - مثلاً - بأن وضوء  
 المملوس و المستحاضة يفيد الطهارة حقيقة، فيجتمع مع الحدث.

فإن التزمنا بأن الطهارة أمرٌ وجوديٌ - كما هو الأظهر على ما عرفته في  
 مبحث الوضوء - سواء قلنا بأن الحدث يقيضه أم ضده أم خلافه، فلا امتناع في أن  
 لا يقتضي سببها إلا حصولها في حال دون حال، أو على تقدير صفة دون أخرى،  
 فالنيم إنما يقتضي حصول تلك الصفة للمأجز عن استعمال الماء مادام عاجزاً  
 لا مطلقاً، فيكون للمعجز مدخلية في حدوثها و بقائها، نظير طرح العبد - مثلاً - لبد  
 سرجه أو برذعة حماره على مولاه حفظاً له عن البرد، فإنه إكرام للمولى ما دامت  
 الضرورة، و توهين به بدونها.

و إن بنينا على أن الحدث قذارة معنوية و هي صفة وجودية و الطهارة  
 نقيضه - كما لعنه لا يخلو عن وجه بالنسبة إلى الحدث الأكبر و إن كان الأوجه فيه  
 أيضاً كون أثر الفسل المرافع له أيضاً وجودياً، كما يفصح عن ذلك بالنسبة إلى غسل  
 الحجابة بل و غيره أيضاً على احتمال إفادته فائدة الوضوء و غيره من الأعسال

المستحبة والواجبة - فنقول: إنه لا استحالة في أن يكون التيمم مزيلاً لتلك القذارة على وجه يُعدّ نفاقةً مع الضرورة، لا بدونها، نظير تنظيف اليد عن القذارات الصورية بالمسح بالحائط ونحوه حيث يُعدّ نفاقةً لدى العرف في مقام الضرورة، لا بدونها، بل من الجائز أن يكون التيمم رافعاً لتلك القذارة بالمرّة، ولكن تكون أسبابها المؤثرة في حدوثها مقتضيات لتجددها عند تجدد القدرة من استعمال الماء.

و الحاصل: أنه ليس مثل هذه المُبْعَدَات من الأمور التي يرفع اليد بها عن ظواهر الكتاب و السنة المتواترة الدالة على كون التيمم - كالوضوء و الغسل - طهوراً.

و أمّا ما ادّعوه من الإجماع على عدم كونه رافعاً للحدث فلا يبعد أن يكون مراد المُجمعين عدم كونه - كالوضوء و الغسل - مزيلاً لأثره بالمرّة على وجه لا يحتاج إلى فعل الطهور إلا بسبب جديد، وهذا حق لا محيص عنه.

و أمّا إنكار أن التيمم يفيد الطهارة - التي هي شرط للصلاة - للمضطر ما دام مضطراً فكاد يكون مصادماً للضرورة.

فظهر لك أنه لا مانع من قصد حصول الطهارة بفعل التيمم، بل و لا من قصد رفع الحدث، لكن على الوجه الذي جعله الشارع له، لا الرفع المطلق الذي هو من خواصّ الوضوء و الغسل، فلو نوى ذلك فقد شرّع، لكن لم يبطل تيممه إلا إذا جعله وحهاً للأمر الذي قصد امتثاله - بأن نوى امتثال الأمر بالتيمم الذي أثره كذلك - فيبطل؛ إذ لا أمر بهذه الكيفية.

و إن أردت مزيد توضيح للمقام، فلاحظ ما أسلفناه في باب الوضوء، و



مستأني تتمّة للكلام في رافعيّة التيمّم للحدث عند البحث عن انتقاص تيمّم الجنب بالحدث الأصغر، فتنبصر.

و من الواجب في التيمّم: المباشرة - كالوضوء والغسل - بأن ينولاً بنفسه (و الترتيب) بأن (يضع يديه على الأرض ثمّ يمسح الجبهة بهما من قصاص الشعر إلى طرف أنفه ثمّ يمسح ظاهر) كلّ من (الكفّين) بالأخرى مقدّماً اليمنى على اليسرى، و الموالاة بلا خلاف في شيء منها، بل عن غير واحد دعوى الإجماع على كلّ منها، ولعله هو العمدة في مستند الأخيرين.

و أمّا الشرط الأوّل - أعني المباشرة - فيدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - ظهور الأدلّة من الكتاب و السنّة في اعتباره؛ لما عرفت في مبحث الوضوء من أنّ الأصل في الواجبات التعبدية بل التوصلية أيضاً - على ما تقتضيه ظواهر أدلتها - إنّما هو خروج المكلف من عهدها مباشرة، لا بالاستنابة و التسبب، إلّا أن يدلّ عليه دليل خارجي، كما في التوصلات بحيث علم فيها بحصول الغرض بوجود متعلّق التكليف كيف ائتمق، فيسقط بذلك التكليف، دون التعبديات التي لم يعلم فيها ذلك.

نعم، لو تعدّر عليه ذلك - بأن لم يتمكن من أن يتيمّم بنفسه - بتمه غيره، كالوضوء؛ لما عرفته فيه.

و يدلّ عليه أيضاً: قوله عليه السلام في المستفيضة المتقدّمة في مسوغات التيمّم، الواردة في المجذور الذي غُسل فمات: «ألا يَمُوه؟ إنَّ شفاءَ العيِّ السَّوَال»<sup>(١)</sup> و في رسالة ابن أبي عمير: «يؤمّ المجذور و الكسير إذا أصابتهما

(١) تقدّم تحريجه في ص ١٣٧، الهامش (٣).

حاجية<sup>(١)</sup>.

و مرسله الصدوق: «المبطلون والكسير يؤمّان ولا يغسلان»<sup>(٢)</sup>.

و قد عرفت في مبحث الوضوء أنّ الذي يتولاه الغير إنّما هو صورة للمعل سواء سوى بعمله عنوان المأمور به أم لم ينو، وإنّما المعتبر هو تيمم العاجر المكلف بالوضوء أو التيمم؛ لما عرفت من أنّ مقتضى القاعدة عند عجزه عن إتيان المأمور به مباشرة إنّما هو إيجاده بالتسبيب، أعني بإعانة الغير بأن يكون الغير بمنزلة الآلة له، لا على وجه الاستئانة بأن يكون نائباً عنه في امتثال الأمر المتعلق به حتى تعتبر نيته، كما في الحجّ و صلاة الاستنجار.

و لا يستفاد من الأخبار المتقدمة أيضاً إلا التسبيب و الإعانة في صدور التيمم من العاجر و إيجاده على وجه يقوم العمل به بأن يصير متيمماً، لا الاستئانة عنه، و إلا لوجب على النائب أن يتيمم بنفسه بعنوان النيابة، كما هي سائر الأفعال لقابلة للاستئانة.

و قد تقدّم مزيد توضيح لذلك في مبحث الوضوء.

و يظهر لك ممّا تقدّم أنّ المعتر في المقام إنّما هو ضرب الأرض بيدي العليل و مسح الجبهة و الكفين بهما مع الإمكان، لا بيدي النائب؛ لاعتبار خصوصيتهما في ماهية التيمم، فلا يجوز إهمالها من غير ضرورة، نظير مسح الرأس و الرجلين في الوضوء، و قد عرفت أنّ المتّجه إيجاده بيد العاجر لا

(١) الكافي ٢/٦٨٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ٤، و أعط الحديث فيهما «يتيمم المجدور و الكسير بالترواب إذا أصابه جنابة».

(٢) العقبه ٢١٧/٥٩٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، ح ١٢، و هي السحح لحطية و الحجرية: «المجدور و الكسير - و لا يغسلان». و ما أثبتناه كما في المصدر.

المتولي.

و تطهيره على الغسل أو غسل الوجه و اليدين في الوضوء حيث لا يُعتر  
فيهما مباشرة العاجز بنفسه قياس مع العارق، كما لا يخفى.  
و أمّا الترتيب بين الأجزاء:

أمّا وجوب تقديم مسح الجبهة على مسح الكفين كتقديم ضرب اليدين  
على الأرض على مسح الجبهة فهو ممّا لا شبهة فيه، كما يدلّ عليه - مضافاً إلى  
الإجماع - جميع الأدلة الواردة في بيان كيفية التيمّم حتى الكتاب العزيز، وإنّ  
وقع فيه عطف الأيدي على الوجوه بالواو<sup>(١)</sup> لكنّ المتبادر منه في المقام - و لو  
بملاحظة وروده بعد بيان الوضوء الذي يجب فيه البدأ بما بدأ الله به - إنّما هو  
إرادة الترتيب.

و أمّا الترتيب بين مسح الكفين فرمّا يُتأمل في استفادته من الأخبار؛ لخلو  
أكثرها - كظاهر الكتاب - عن الإشعار به فضلاً عن الدلالة عليه، بل لا يبعد دعوى  
ظهور بعض الأخبار في الاجتزاء بمطلقه و إن لم يتخلّ عن تأمل.

و استدللّ لاعتماد الترتيب مطلقاً بصحیحة زرارة - المروية عن مستطرفات  
السرائر - عن الباقر عليه السلام، الحاكية لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله عند بيان كيفية التيمّم،  
قال عليه السلام: «ضرب يديه على الأرض ثمّ ضرب إحداهما على الأخرى ثمّ مسح  
بجيبه ثمّ مسح كفيه كلّ واحدة على ظهّر الأخرى، فمسح اليسرى على اليمنى و  
اليمنى على اليسرى»<sup>(٢)</sup> لظهورها في وقوع الفعل بالترتيب المذكور في الرواية،

(١) النساء ٤٣: ٤، المائدة ٦: ٥.

(٢) السرائر ٥٥٤٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمّم، ح ٩.

فلا يجوز التحطّي عنه عند احتمال مدخوليّة الترتيب في صحّة العمل خصوصاً بعد معلوميّة اعتباره بين سائر الأجزاء.

و احتمال جري الترتيب الحاصّ مجرى العادة و الاتّفاق، أو كونه مستحقّاً ممّا لا يلتفت إليه ما لم يتحقّق؛ لأنّ وقوعه في مقام البيان بمنزلة ما لو قال «تَبَيَّمُوا» بهذه الكيفيّة فلا يجوز إهمال شيء من الخصوصيّات التي يُحتمل دَخلُها في المأمور به.

و بهذا التقريب يمكن الاستدلال به لاعتبار الموالاة أيضاً.

لكنّ الإنصاف أنّه لا يخلو عن نظر يظهر وجهه ممّا مرّ في مبحث الوضوء من عدم صلاحيّة إطلاق القول - فضلاً عن الفعل - لأن يكون بياناً لوجه الخصوصيّات الجارية مجرى العادة بعد العلم بعدم إرادتها على الإطلاق خصوصاً بالنسبة إلى الموالاة التي تقتضيها العادة في مقام التعليم.

هذا، مع إمكان أن يقال: أنّه ربما يستشعر من قوله تَبَيَّمُوا «ثمّ مسح كفيه كلّ واحدة على ظهر الأخرى» أنّ هذا على إجماله هو المعتبر في ماهيّة التَّبَيُّم، و ما ذكره بعد هذه الفقرة إخبار عمّا وقع من باب الاتّفاق، كما يؤيّد ذلك الاقتصار في سائر الأخبار الحاكية لفعل النبي ﷺ على هذه الفقرة.

هذا كلّّه، مع أنّ ظهور الرواية في وقوع مسح اليمنى قبل اليسرى أيضاً لا يخلو عن تأمل، فتأمل.

ثمّ إنّّه لو تمّ الاستدلال بذلك لاعتبار الترتيب أو الموالاة، فهذا إنّما يتمّ لو لم يفهم عدمه من إطلاقات الأدلّة كما هو المفروض، وإلا فلا يصلح الفعل لمعارضة القول، كما هو واضح.

و ربما يستدلّ له: بالفقه الرضوي: «صفة التيمّم أن تضرب يديك على الأرض ثم تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف ثم تضرب أخرى فتمسح بها اليمنى إلى حدّ الزند. و روي من أصول الأصابع تمسح باليسرى اليمنى و باليمنى اليسرى على هذه. و أروي: إذا أردت التيمّم اضرب كفّيك على الأرض ضربة واحدة ثم تصع إحدى يديك على الأخرى ثم تمسح بأطراف أصابعك وجهك من فوق حاجبيك و بقي ما بقي ثم تصع أصابعك اليسرى على أصابعك اليمنى من أصل الأصابع من فوق الكفّ ثم تمرّها على مقدّمها على ظهر الكفّ ثم تصع أصابعك اليمنى على أصابعك اليسرى فتصع بيدك اليمنى ما صنعت بيدك اليسرى على اليمنى مرّة واحدة»<sup>(١)</sup>.

و هذه الرواية لا قصور في دلالتها، بل ما روي فيها مرسلأ صريح في الترتيب بين الأجزاء، بل بين أجزاء الأجزاء أيضاً، كما لعنه المشهور بل المتجمع عليه على ما ادّعي.

و لا يبعد انجبار مثل هذه الرواية بفتوى الأصحاب و إجماعهم الموجب للوثوق بصدق الرواية المرسلة و صدور مصمونها عن الحقّة.

و قد يستدلّ له أيضاً بصحيفة ابن مسلم عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن التيمّم، فضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها ثم ضرب يمينه الأرض ثم صنع شماله كما صنع يمينه، ثم قال: «هذا التيمّم على ما كان فيه العسل، و في الوضوء الوجه و اليدين إلى المرفقين، و ألقى ما كان عليه

(١) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ٨٨.

مسح الرأس و القدمين، فلا يؤتم بالصعيد<sup>(١)</sup>.

و فيه ما لا يخفى بعد كون الرواية مطروحة و محمولة على التقية، كما يؤيدها ما فيها فيما هو يدل الوضوء من اعتبار مسح اليدين منكوساً مستهياً إلى المرافق، كما هو شعار العامة في وضوئهم.

و كيف كان فلا ينبغي الاستشكال في أصل الحكم - أعني اعتبار الترتيب - بعد استفاضة نقل الإجماع المعتضد بعدم نقل الخلاف في المسألة، و بالرصوي مع ما فيه من الرواية المرسلة المعتضدة بالفتاوى و الإجماعات المنقولة و غيرها من المؤيدات، والله العالم.

و أمّا الموالاة بين الأجزاء فمما لا خلاف فيه في الجملة، بل عليها نقل الإجماع إن لم يكن متواتراً فهي غاية الاستفاضة.

و لعل مستندهم عدم انصراف الذهن عند الأمر بمركب ذي أجزاء، بل عدم الأمر بعدة أشياء مرتبط بعضها ببعض في التأثير - و إن لم يسم المجموع باسم خاص - [إلا إلى] <sup>(٢)</sup> إيجادها متواليّة على وجه يلتزم بعضها مع بعض بنظر العرف بأن لم يفصل بينها بمقدار يعتد به.

الأثرى أنه لو قال المجتهد لمقلديه: إنه يستحب تسبيحة الزهراء - سلام الله عليها - في كل وقت، و هي عبارة عن عدة تكبيرة و تحميدة و تسبيحة، أو قل يستحب الأداء و الإقامة لكل صلاة، و عدد له أجزاؤها، أو قال: يجوز - مثلاً -

(١) التهذيب ١/٢١٠/٦١٢، الاستبصار ١/١٧٢:٦٠٠، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٥.

(٢) يدل ما بين المعرفين في النسخ الخطيّة و الحجرية. ولما هو. و ما أثبتناه بقتضيه السياق.

التموّل بالمصحف كيفية خاصة بأن تصلي على النبي ﷺ ثلاث مرّات ثم تقرأ التوحيد ثلاث مرّات ثم تقرأ الدعاء الفلاني ثم تفتح المصحف، لا يفهم من إطلاق قول المجتهد شرعية هذه الأمور على الإطلاق و لو عند تقطيع بعض أحزائها عن بعض بأن يأتي بعضها - مثلاً - في الصبح و بعضها في الظهر و بعضها في العصر، بل لا يسبق إلى ذهنه إلا إرادة إيجادها متواليّة.

و الإنصاف أنّ منع انصراف مثل هذه الإطلاقات عن مثل الفرض مكابرة. و أمّا دعوى انصرافها إلى إرادة التوالي المانعة من نفي شرطية بأصل الراءة فهي قابلة للتأمل و إن كان الأقرب هو الانسباق لكن لا على وجه يظهر منه الاشتراط، بل نظير إرادة القبول الحارية مجرى العادة في عدم كونها من مقيدات ما تعلّق به الفرض، فالمتبادر من الأمر بإيجاد مركّب مترتب أجزاءه في الوجود إنّما هو إرادة إيجاد تلك الأجزاء بلافصل يمتدّ به زائداً عمّا يقتضيه العرف و العادة لكن لا على وجه يفهم منه كون الفصل مخلاً بفرض الأمر، نظير ما لو أمر المولى عبده بغسل ثوبه، و كان عندهما ماء، فإنّ المتبادر منه إرادة الغسل بالماء الموجود من دون أن يفهم منه اشتراط الخصوصية، و حيثنّ لو شكّ في اعتبار تلك الخصوصية الحاضرة في ذهن الأمر، الموجبة لعدم التمتع في مقام الطلب إلا إليها، يشكّل رفع اليد عنها ما لم يعلم بعدم مدخليتها في الفرض، بل لا يبعد أن يقال إنّ المتعارف في هذا النوع من المركّبات لدى العرف على تقدير احتياجهم إليها في مقاصدهم العرفيّة إنّما هو إيجادها متابعاً، نظير قراءة دعاء أو شعر أو نصيدة، فلو تعلّق الأمر بشي من هذا السنخ و إن لم يكن شخصه معهوداً لديهم، لا يتبادر إلا إرادته بالكيفية المتعارفة في نوعه، فالمتبادر من الأمر بالوضوء و العسل و الصلاة

و غيرها من العبادات المركبة إنما هو إرادة إيجادها متوالية الأجزاء، فيشكل التخطيطي عن ذلك، إلا أن يُعلم بتفحيح المناط أو بدليل خارجي عدم احتلالها بالفصل الطويل، كما ثبت ذلك في الغسل، فيكون الأصل في العبادات المركبة المستعانة من الأدلة اللفظية اعتبار التوالي ما لم يتحقق خلافه.

و لو نُوقش في عموم هذه الدعوى، فلامجال للتشكيك فيها بالنسبة إلى التيمم بعد ما سمعت من عدم الخلاف فيه، واستفاضة نقل الإجماع عليه.  
فما عن بعض - من عدم اعتبار الموالاة فيما هو بدل من الغسل؛ نظراً إلى عدم اعتبارها في المبدل منه<sup>(١)</sup> - ضعيف، و لم يقصد بتزيل التراب منزلة الماء شرعاً ما يعم كيفية استعماله، كما هو واضح.

و قد ظهر لك بما ذكرنا أن الموالاة المعتبرة في التيمم إنما هي إيجاد أجزائه متتابعة من غير فصلٍ يُعتدّ به زائداً عما تقتضيه العادة في إيجاد مثل هذه المركبات، و مآله إلى اعتبار المتابعة العرفية، كما عن بعض<sup>(٢)</sup> تفسيرها بها.  
و عن بعض تحديدها بتقدير الجفاف إن كان ماء<sup>(٣)</sup>. و فيه ما لا يخفى.

و في الجواهر فسرّها بعدم التفريق المناهض لهيئة التيمم وصورته؛ نظراً إلى أن ذهاب الصورة يوجب انتفاء الاسم، فيتجه حينئذ الحكم بالفساد، كما في كثير من العبادات. و ننظر في كلام مَنْ فسرّها<sup>(٤)</sup> بعدم المتابعة العرفية على تقدير

(١) كما في جواهر الكلام ١٧٦:٥ نقلاً عن نهاية الإحكام ٢٠٨:١ احتمالاً، و عن الدروس ١٣٣:١ جزءاً.

(٢) أنظر: مفتاح الكرامة ٢٦٣:١

(٣) كما في جواهر الكلام ١٧٧:٥ عن الدروس ٩٣:١

(٤) كذا، والظاهر: وأفسده أي أفسد التيمم بعدم... لاحظ المصدر.



انفكاك قوات المتابعة عن ذهاب الصورة<sup>(١)</sup>.

واعترضه بعض<sup>(٢)</sup> بما ملخصه: أن البطو بقدر الماحي للاسم مطّل آخر غير محتض بالمقام، بل الإبطال به سار في سائر العبادات، فلا يقتضي الاستدلال عليه بظهور الآية و الرواية البيانية، فاستدلّهم بنحوها بعد الإجماع قاض بإرادتهم مجرد عدم المتابعة العرفية، و هو أحص من البطو الماحي؛ لتوقف محو الاسم على تفرق أزيد من ذلك.

أقول: إن أريد بالصورة المعتبرة في التيمم ما يرجع إلى ما ذكرناه من إيجاد أجزائه متتابعة من غير فصل يُعتدّ به رائداً عما هو المتعارف في إيجاد مثل هذه المركبات، فهو، و إلا فلا محصل له؛ ضرورة أن الصورة المعتبرة في العبادات كغيرها إنما هي متقومة بأجزائها بشرانطها المعتبرة فيها، و معها يتحقق الاسم لامحالة، فإن لم تكن الموالاة شرطاً في العبادة، تنقوم صورتها و يتحقق اسمها بوجود أجزائها في الخارج و لو مع الفصل كما في العسل. و إن اعتبر فيها الموالاة، يتوقف صدق الاسم و قوام الصورة على إيعادها متواليّة، فلا يعقل تحديد الموالاة المعتبرة في العبادة ببقاء صورتها.

و إن أريد بصورة التيمم الكيفية المعهودة عند المشرعة من إيجاد أجزائه متتابعة، فالكلام إنما هو في اعتبار هذه الكيفية، و معهوديتها لديهم م لم يستكشف بذلك اعتبارها شرعاً غير مجدية، بل لا اعتناء في العرض بعدم إطلاق الاسم عرفاً على فاقدها بل سله عنها؛ إذ لا سبيل للعرف في تشخيص

(١) جواهر الكلام ١٧٧:٥ - ١٧٨.

(٢) لم تتحققه.

ماهية العبادات، لا ببيان الشارع، فهو المرجع في تشخيصها لا العرف، فما كان في الواقع واجداً لشرائط التيمم اسمه التيمم، سواء عرفه أهل العرف وسموه تيمماً أم لا.

نعم، قد يستكشف بمعهوديتها لدى التشريعة وصولها إليهم يبدأ بيد من لشارع لكن لا في العادات، كالموالات في التيمم.  
اللهم إلا أن يدعى أن اقتضاء العادة إيجاده بكيفية خاصة يوجب صرف الأدلة إلى إرادته بهذه الكيفية، كما ليس نالبعيد.

وقد ظهر لك بما ذكرناه أن ما قيل من اشتراط عدم دهاب الصورة و محو الاسم في كثير من العبادات أو في جميعها كلامٌ صوريٌّ كأنه مقتبس من اشتراطه في الصلاة، مع وضوح الفرق بين الصلاة و سائر العبادات حيث اعتبر في ماهية الصلاة عدم الانقطاع و عدم الخروج منها إلا بالتسليم، فيجب قبل التسليم أن لا يوجد ما ينافي كونه في الصلاة، و أن يكون بهيئة المصلي و إن لم يشتغل بأجزائها، فيُعتبر حين عدم اشتغاله بالأجزاء أيضاً كونه مصلياً، و إلا لخرج من الصلاة بغير التسليم، و لا يُعتبر هذا المعنى هي سائر العبادات، فالواجب فيها بحكم العقل ليس إلا إيجاد ذواتها بشرائطها التي دلّ الدليل على اعتبارها، كما هو واضح.

بقي الكلام فيما يراعى فيه الترتيب و التوالي. و هو - كما ذكره المصنف رحمه الله - وضع اليدين على الأرض و مسح الجبهة و ظاهر الكفين بهما أمّا اعتبار الأول في التيمم كالأخيرين إجمالاً ممّا لا شبهة فيه، بإثنه و إن قصر أفهامنا عن استمداده من الكتاب العزيز لكن كمانا مؤونته الأخبار المتواترة الواردة

في كيمية التيمم، الميئة لما في الكتاب من الإجمال.

و توهم قصور الأخبار عن إفادة اعتباره من حيث هو؛ لاحتمال حريها مجرى العادة و كون المناخ إيصال أثر الصعيد إلى الجبهة و ظهر الكفين، فيكفي تعريضهما لذلك بتلقيهما الأثر من الهواء المغبر، فاسد بعد أن علم أن المراد بالتيمم من الصعيد ليس إيصاله إلى البدن و لا مسحه به، بل المسح منه بالكيفية التي بينها الحجج <sup>(١)</sup>.

و يتلوه في الفساد توهم أن المناخ تأثر اليدين - الماسحتين للجبهة و ظهر الكفين - من الصعيد و التصاق التراب بهما و لو بوضع التراب عليهما أو استقبالهما للعواصف، كما حكى <sup>(٢)</sup> عن العلامة في النهاية أنه استقرب الاجتزاء بالآخر فضلاً عن الأول، لكن نفاء بعض <sup>(٣)</sup>، و نسب الحكاية إلى العفلة عن فهم مراده.

و كيف كان فهو فاسد؛ لأنه تحكيم و تصرف في ظواهر الأدلة في الأحكام التعبدية التي انحصر سبيل معرفتها في الأخذ بالظواهر، فالمتعين هو الأخذ بظواهرها، و الالتزام بمدحلية وضع اليدين على الأرض في التيمم. لكن الإشكال في مقامين:

أحدهما: في أنه هل هو شرط في التيمم؟ كما عن بعض <sup>(٤)</sup> التصريح به، و

(١) الحاكي هو صاحب كشف اللثام فيه ٤٦٩:٢، ونظر: نهاية الأحكام ٢٠٣١

(٢) لم تتحققه.

(٣) كالعالم في مدارك الأحكام ٢١٧:٢، و المحقق السبزواري في ذخيرة المعاد ١٠٢، و البحراني في المحقائق الناضرة ٣٣٠:٤.

عن الفاضل في النهاية اختياره حيث جعل المسح أول الأجزاء<sup>(١)</sup>، أو أنه جزم، كما صرح به غير واحد.

و الثمرة بين القولين - على ما ذكره بعض<sup>(٢)</sup> - في أمرين:

أحدهما: هي الية، فعلى الجزئية لا يجوز تأخيرها عن الضرب، و على عدم الجزئية يجوز.

و [ثانيهما:] في الحدث بعد الضرب قبل المسح، فعلى الجزئية يعيد الضرب، بخلافه على عدم الجزئية؛ لعدم الدليل على بطلانه به.

أقول: الطاهر أنه جزء للتيمم لكن لا كائناً للأجزاء بحيث يُعد جزءاً مستقلاً في عرض مسح الجهة و الكفين، بل لو قيس إلى المسح، لكان بالشرط أشبه، لكنّ المعتبر في التيمم - كما نطق به الكتاب<sup>(٣)</sup> العزيز - هو المسح المقيد بكونه من الصعيد، و لا يتحقق هذا المفهوم المقيد - على ما يُفهم من الأخبار البيانية - إلا بالضرب، و المتبادر من تلك الأخبار أن للضرب من حيث هو مدخلية في حصول هذا العنوان المقيد بمعنى أنه مأخوذ في قوام ذاته، لا أنه من مقدمات وجوده، بأن يكون المصحح لاتصاف المسح بكونه من الصعيد وقوعه بعد ضرب اليد على الأرض إما مطلقاً أو إذا كان بقصد المسح، فيكون الضرب الخارجي من حيث هو خارجاً من الماهية مؤثراً في انتزاع الصفة المعتبرة فيها من دون أن يكون له بذاته دخل في تحققها، فإنه و إن أمكن ذلك لكنّه خلاف ظواهر الأخبار

(١) نهاية الإحكام ٢٠٣:٦.

(٢) لم تتحققه.

(٣) النساء ٤٣:٤، المائدة ٦:٥.

خصوصاً مع ما في بعضها من التصريح بأن التيمم ضربتان: صرية للوجه و صرية للكفين<sup>(١)</sup>.

ثم إنه لو قيل بأنه شرط، وأن ماهية التيمم عبارة عن المسحات المتعقبة للضرب، فالظاهر أنه شرط تعبدى يُعتبر في تحققه قصد العاية، بأن يكون إتيانه بداعي المسح الذي أريد به التيمم؛ لأن هذا هو المتبادر من الأمر بصرية للوجه و صرية للكفين، كما في خبر الكندي<sup>(٢)</sup>، بل لعله هو المتبادر من صحيحة زرارة و غيرها من الأخبار الآتية، فعلى هذا تنتفي ثمرة جوار تأخير النية؛ لأنه على تقدير الجزئية أيضاً لا يُعتبر أزيد من هذا القصد، بل ليس له إيجاده إلا بهذا الوجه الذي هو وجه وجوبه، وأما تشخيص أنه جزء أو شرط فلا أثر له في مقام الإطاعة.

و أما الثمرة الأخرى - أعني عدم الاختلال بالحدث الواقع بين الضرب و المسح - فالظاهر انتفاؤها، و عدم التزام أحد - ممن يقول بالشرعية - بها؛ إذ لا ينسب إلى الذهن من الأدلة إلا إرادة إيجاد الضرب - كأجزاء التيمم - بعد الحدث الذي تظهر منه، فلا ينبغي الارتباب في اعتبار القصد فيه و بطلانه بالحدث، فلا يترتب على تحقيق كونه جزءاً ثمرة يُعتد بها، فتأمل.

ثانيهما: أنه هل يكفي مطلق وضع اليد، كما هو ظاهر المتن و غيره، بل عن بعض<sup>(٣)</sup> التصريح به، أم يُعتبر كونه باعتماد على نحو يتحقق معه اسم الضرب، كما

(١ و ٢) التهذيب ١/٢١٠، الاستبصار ١٧١١-١٧٢/٥٩٧، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٣) كالشاهد في الدروس ١/١٣٢، و الذكرى ٢/٢٥٩، و المحقق الكركي في جامع المقاصد ١/٤٨٩، و حكاها عنهما البحراني في العدائق الناصرة ٤/٣٣١، و صاحب الجواهر فيها ٥/١٨٠.

عن صريح بعض و طاهر آخري<sup>(١)</sup>، بل عن الذكرى نسبته إلى معظم عبارات الأصحاب<sup>(٢)</sup>، و عن كشف اللثام إلى المشهور<sup>(٣)</sup> وجهاً، أحوطهما بل أظهرهما الثاني؛ لظهور معظم الأخبار البيانية - على كثرتها - في اعتبار الصرب، و في حملة من الأخبار التصريح به:

ففي صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام - بعد أن سأله عن كيفية التيمم - قال: «التيمم صرب و أحد للوضوء، و الفصل من الجنابة تصرب بيدك مرتين»<sup>(٤)</sup> الحديث.

و عن ليث المرادي عن أبي عبدالله عليه السلام في التيمم، قال: «تصرب بكفك على الأرض مرتين»<sup>(٥)</sup> إلى آخره.

نعم، ربما يظهر من بعض الأخبار كناية مطلق الوضع، كصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، و روايتي داود بن النعمان و أبي أيوب الخزاز عن أبي عبدالله عليه السلام، الواردة في مقام بيان التيمم بنقل قضية عمار و فعل النبي صلى الله عليه وآله، ففي الأولى: قال عليه السلام «ثم أهوى - أي رسول الله صلى الله عليه وآله - يديه إلى الأرض،

(١) حكاها صاحب الجواهر فيها ١٨٠:٥ عن صريح الروضة: ١٢٤، و الروضة البهية ١٥٦:١، و كشف اللثام ٤٦٨:٢-٤٦٩، و رياض المسائل ٤٣:٢، و عن ظاهر المقع ٢٦، و الهدية: ٨٧، و جمل العدم و العمل - للسيد المرتضى - ٥٤، و الجمل و العقود (ضمن الرسائل عشر): ١٦٩، و العمية ٦٣، و الوسيلة: ٧١، و إشارة السبق: ٧٤، و السرائر ١٣٦:١.

(٢) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ١٨٠:٥، و انظر: الذكرى ٢٥٩:٢.

(٣) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ١٨٠:٥، و انظر: كشف اللثام ٤٦٨:٢.

(٤) التهذيب ١/٢١٠، الاستبصار ١٧٢:١/٥٩٩، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٤، و في «ض ٤ و ٥» و التهذيب: «بيدك» بدل «بيديك».

(٥) التهذيب ٢٠٩/٢١٠، الاستبصار ١٧١:١/٥٩٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٢.

فوضعها على الصعيد»<sup>(١)</sup> الحديث.

و في الثانية: «فوضع يديه على الأرض ثم رفعهما»<sup>(٢)</sup> الحديث.

و في الثالثة: «فوضع يده على الجح ثم رفعها»<sup>(٣)</sup> الحديث.

و المراد بالمسح - على الظاهر - ما يمسح منه، يعني الصعيد؛ بشهادة  
الحبرين المتقدمين و غيرهما من الأخبار الحاكية لهذه الواقعة الشخصية.

و في خبر آخر لزراعة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «وذكر التيمم و ما  
صنع عمّار، فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض»<sup>(٤)</sup> الحديث.

لكن لا تصلح هذه الأخبار لمعارضة الأخبار الدالة على اعتبار الضرب؛  
لوجوب حمل الوضع في هذه الروايات على إرادة ما لا يناهض مفهوم الضرب؛ إذ  
الظاهر أنّ الوضع أعمّ من الضرب من حيث الصدق، فينزل الوضع الصادر عن  
النبي و الوصي عليهما السلام على ما تحقق معه اسم الضرب؛ شهادة الأخبار الدالة على  
اعتبار الضرب في التيمم.

و بهذا يتجه كلام مَنْ رد الاستدلال بهذه الأخبار على كفاية مطلق الوضع؛  
بأنه حكاية فعل لا عموم فيه.

لكن يتوجه عليه: أنّ العبرة بظهور تعبير المعصوم عنه في مقام البيان  
بالوضع، فيظهر من هذا التعبير في مثل الفرض كفاية مطلق الوضع لكن لا على

(١) الفقيه ١/٥٧٢، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٨.

(٢) التهذيب ١/٢٠٧، الاستبصار ١/١٧٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب  
التيمم، ح ٤.

(٣) الكافي ٤/٦٢٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٤) التهذيب ١/٢٠٨، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٥.

وجه يعارض ظهور الأخبار الدالة على اعتبار الصرب، فإنها أقوى دلالة من ظهور نقل الحكاية في إرادة الإطلاق.

هذا، مع أن مقتضى أعمية الوضع من الضرب تفيد الإطلاق بتلك الأخبار. وبما ذكرنا طهر أنه على تقدير الالتزام بمباينة مفهوم الوضع للصرب - كما عن بعض<sup>(١)</sup> ادعواؤها بدعوى أن المتبادر منه ما لم يكن فيه شدة و اعتماد، عكس الضرب - أيضاً لا تصلح هذه الأخبار للمعارضة، إذ الطاهر أن المباينة بينهما - على تقدير التسليم - جزئية، بمعنى أنهما يتصادقان في بعض المصاديق التي يتحقق بها أول مراتب الضرب، و حيث إن ظهور هذه الأخبار في إرادة كفاية مطلق الوضع أضعف من ظهور تلك الأخبار في اعتبار الضرب تحمل هذه الأخبار على إرادة ما لا يناقِي اعتبار الضرب.

نعم، لو قلنا بتباين المفهومين كلياً، لتحققت المعارضة بين الرويات حيثئذ، لكن مع ذلك أيضاً معارضتها من قبل النص و الطاهر، فإن إرادة مجرد الوضع من الضرب في هذه الأخبار الكثيرة في غاية البعد، بخلاف إرادة ما يصدق عليه اسم الضرب من الوضع، فإنه غير بعيد، كما يشهد بذلك الخلاف في أنه حقيقة في الأعم من الضرب أو مباين له؟

نعم، بعد تسليم المباينة قد يتخيل أن الالتزام بكفاية القدر المشترك - أعني مطلق وقوع اليد على الأرض سواء صدق عليه اسم الوضع أو الصرب من دون اعتبار شيء من الخصوصيتين بدعوى جريهما في الأخبار مجرى العادة في مقام التعبير، أو لغيره من الـكت - أولى في مقام الجمع من ارتكاب التأويل بحمل

(١) أنظر: مدارك الأحكام ٢: ٢١٧.



اللمط على المعهوم المباين.

و يدفعه: أن هذا التوجيه في حد ذاته وإن لم نستبعد أقربيته من التأويل، بل ربما يستشكل في كثير من الموارد في ترجيح تقييد المطلق على هذا النحو من التصرف، لكنه في المقام متعذر؛ لأن الأحبار الحاكية لفعل النبي ﷺ في قضية عمار - على الظاهر - إنما هي إخبار عن واقعة شخصية، ففي بعض الروايات عُبِّرَ عنها بوضع يده على الصعيد، كالخبرين المتقدمين<sup>(١)</sup>، وفي بعضها عُبِّرَ عنها بالضرب، ففي صحيحة زرارة، المروية عن مستطرفات السرائر: «فصرب بيديه على الأرض»<sup>(٢)</sup> الحديث، فلا يتأتى فيها هذا الحمل.

و أمّا خبره<sup>(٣)</sup> الآخر المشتمل على حكاية تيمم أبي جعفر عليه السلام فهو إنما ينهض حجة بضميمة أصالة عدم الغفلة و اشتباه الراوي في فهم الخصوصية التي بها يمتار الوضع عن الضرب، و هي مما لا ينبغي الالتفات إليها في مقابلة الأخبار المتظافرة الدالة على اعتبار الصرب خصوصاً في مثل المورد الذي يكثر في كثير من مصاديقه الاشتباه.

هذا، مع ما فيه من قوة احتمال كونه إخباراً عن خصوص الواقعة التي حكاها زرارة بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام معبراً عنها بالضرب، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم، فصرب بيديه على الأرض<sup>(٤)</sup>، إلى آخره.

(١) في ص ٢٦٢

(٢) السرائر ٥٥٤٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٩.

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٢٦٢، الهامش (٤).

(٤) الكافي ١/٦١٣، التهذيب ٢٠٧:٩-٢٠٨/٢٠١، الاستبصار ١٧٠٠٦/٥٩٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٣.

و كيف كان فلا تصلح مثل هذه الروايات - مع ما فيها من ضعف الدلالة -  
 قرينةً لصرف الأخبار المتظافرة المتكاثرة للدالة على اعتبار الصرب، والله العالم.  
 ثم إن مقتضى ظاهر النصوص و الفتاوى اعتبار كون الضرب بـكِلتا يديه،  
 ولو ضرب بإحدهما، لم يجزئ، بل يُعتبر أن يكون دفعةً، كما عن جامع  
 المقاصد<sup>(١)</sup> و غيره التصريح به، و في الحقائق<sup>(٢)</sup> نسبته إلى ظاهر الأحبار و  
 الأصحاب.

و يمكن لمناقشة في استفادة شرطيته من الأخبار؛ فإن المسبق إلى لذهن  
 من قوله: «اضرب بكفبك» و نحوه و إن كان ذلك لكنه انبأ بدوي لا يقف عنده  
 الذهن بعد الالتفات إلى إطلاق الكلام و انتفاء ما يصلح قرينةً لصرفه من أمانة  
 أو عادة و نحوه.

و كذا استظهاره من الأخبار الحاكية لفعلهم صلى الله عليه وسلم ليس إلا من هذا القبيل.  
 مع أن استفادة شرطية مثل هذه الأمور الجارية مجرى العادة من الفعل في  
 حيز المنع.

و يمكن دفعها: بأن مثل هذه المناقشة إنما تنطرق في كل واحدة من  
 الروايات لو لوحظت بنفسها، و أما بملاحظة المجموع فلا؛ إذ لو شُلم قصور دلالة  
 كل من الروايات على اعتبار المعية فلا أقل من إشعارها بذلك، فإذا اعتصد بعضها  
 ببعض، فلا تقصر عن مرتبة الدلالة.

هذا، مع أن إنكار ظهور مثل قوله صلى الله عليه وسلم «فوضعهما على الصعيد» أو

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١: ١٨٢، وانظر: جامع المقاصد ١: ٤٩٠.

(٢) الحقائق الناضرة ٤: ٣٣٢.

«ضربهما على الأرض» - في مقام حكاية الفعل - في المعية مكابرة، خصوصاً بملاحظة قضاء العادة بأنه لو وقع مترتباً، لوقع التصريح به و لو في بعض الأحبار المحاكية له.

و أما احتمال كونها من باب العادة و الاتفاق فإنما يمنع ظهور الفعل الصادر في مقام التعليم من إرادتها ما لم يتكرر، و أما إذا تكرر مراراً بقصد التعميم بكيفية خاصة، فظاهره أن اختيار هذه الخصوصية في جميع تلك الوقائع إنما هو لمدخليتها فيه.

و يؤيده بل ربما يستدل له: بما ورد من أن التيمم ضربتان: ضربة للوجه، و ضربة للكفين<sup>(١)</sup>.

و في دلالة نظر<sup>(٢)</sup>، لكنه لا يخلو عن تأييد، بل الإنصاف ما أشرنا إليه من أن شيئاً من المذكورات في حد ذاته لا ينهض دليلاً لإثبات المدعى، لكن المجموع من حيث المجموع لا يبعد كفايته، مع موافقته للاحتياط الذي قد يقال بلزومه في مثل المقام، فتأمل.

و لا يعتبر فيما يتيمم به من التراب و غيره اتصاله بالأرض و كونه من أجزائها بالمعل، بل ولا كونه موصوعاً عليها، و إنما يعتبر كونه من الأرض و إن انفصل عنها بالفعل بحيث لم يصدق عليه بسبب انفصاله اسم الأرض، بلا خلاف.

(١) التهذيب ٦٠٩/٢١٠١، الاستبصار ١٧١:١-١٧٢/٥٩٧، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٢) قوله: «و في دلالة نظر» وجهه: أن المتناق من تلك الأحبار إرادة بيان اعتبار الضريتين في التيمم، و عدم كفاية ضربة واحدة للمجموع، فلا يفهم منها اعتبار الوحدة المقابلة للتدرج في كل ضربة، كما لا يخفى على المتأمل. (منه عني عنه).

فيه على الظاهر، بل عليه السيرة القطعية، مضافاً إلى استفادته من جملة من الأخبار  
مثل: خبر السكوني<sup>(١)</sup> و المروي عن الراوندي<sup>(٢)</sup>، الدالين على جواز التيمم  
بالحصّ و السورة مطلقاً، و المنع من الرماد؛ معللاً بأنه لم يخرج من الأرض  
و قد عرفت في محله دلالتهما على جواز التيمم بالرماد المتخذ من الأرض  
فضلاً عن التراب المأخوذ منها.

و مثل ما دلّ على أن الله عزّ وجلّ جعل التراب طهوراً كما جعل الماء  
طهوراً، كما في صحيحة جميل<sup>(٣)</sup>، فإن مفاده أن التراب من حيث هو طهور وإن  
لم يكن متصلاً بالأرض.

و يؤيده الأخبار<sup>(٤)</sup> الأمرة بالتيمم بنفس الثوب، و التيمم بغباره، أو بما على  
عرف دابته و لبد سرجه و نحوه من الغبار.

و كيف كان فلا شبهة في جواز التيمم بالتراب و نحوه وإن لم يكن متصلاً  
بالأرض و لا موصوعاً عليها، بل يحرق لو كان على غيرها و لو بدن غيره، كما هو  
ظاهر إطلاق الفتاوى و الأدلة الدالة على طهورية التراب.

فما هي التيمّمات البيانية و نحوه من ضرب الأرض محمول على المثال.  
بل في الجواهر لو كان على وجه تراب صالح فصرّب عليه و مسح، جزءاً،  
كما صرح به في الذكرى و غيرها؛ لصدق الامتثال، و هدم ما يصلح

(١) التهذيب ١/١٨٧: ٥٣٩، الوسائل، الباب ٨ من أبواب التيمم، ح ١.

(٢) الروايات - للراوندي - ٢١٧ - ٢١٨/٣٧، مستدرک الوسائل، الباب ٦ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٣) الفقيه ١/٦٠: ٢٢٣، التهذيب ١/٤٠٤: ١٢٦٤، الوسائل، الباب ٢٣ و ٢٤ من أبواب التيمم،

ح ٢١ و ٢٢.

(٤) أنظر: الوسائل، الباب ٩ من أبواب التيمم.

للمعارضة<sup>(١)</sup>. انتهى.

و هو حسن بشرط عدم حيلولة التراب حين المسح بين الماسح و  
الممسوح؛ إذ لا مدخلية لرفع اليد و انفصالها عن التراب بعد الضرب عليه في  
صحة التيمم و لو بحكم أصل البراءة.

فما عن بعض - من عدم الاجتزاء به؛ لتوقيفية العبادة، مع تنادر غيره من  
الأدلة<sup>(٢)</sup> - منظور فيه؛ فإن توقيفية العبادة لا تصلح مانعة من الرجوع إلى البراءة فيما  
يُشك في اعتباره. و أمّا تبادر غيره من الأدلة فإنما هو باعتبار عدم تعارف كون  
الوجه محلّاً للتراب، كانصرافه عن التراب الموضوع على شيء نفيس و نحوه ممّا  
لم تجر العادة بطرح التراب عليه، و هذا ممّا لا يوهن إطلاق الدليل؛ فإن المتبادر  
من الأمر بصرب التراب إنّما هو إرادة إيجاد هذه الطبيعة من حيث هي من دون  
التفات إلى خصوصيات المحلّ، فهي أجنبية عن ماهية المأمور به، فالأظهر ما  
عرفت.

نعم، لو أمرّ يده على ما على وجهه من التراب معترناً به عن الضرب و  
المسح، لم يجزئ؛ لما عرفت من اعتبار الضرب ثمّ المسح به.  
و عن المنتهى احتمال كفايته<sup>(٣)</sup>. و هو ضعيف.

و يُعتبر كون الضرب يباطن الكفّ، كما يشهد به مغروسيته في أذهان  
المشرّعة.

(١) جواهر الكلام ١٨٢:٥، وانظر: الذكرى ٢٥٩:٢

(٢) حكاة صاحب الجواهر فيها ١٨٢:٥ عن العاملي في مدارك الأحكام ٢١٨:٢

(٣) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ١٨٢:٥، وانظر منتهى المطلب ١٤٨:١

مضافاً إلى أنه هو المتبادر من الأمر بضرب اليد على الأرض و مسح الجبهة بها خصوصاً من مثل قوله: «ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الأخرى»<sup>(١)</sup>.  
و توهم كون الانصراف بدوياً منشؤه أنس الدهن لأجل غلبة الوجود قد عرفت ضمه في مبحث الوضوء عند التكلم في اعتبار كون المسح بباطل الكف و قد عرفت في ذلك المبحث أنه لو تعذر المسح بباطل الكف، مسح مظاهرها، فكذلك فيما نحن فيه لو تعذر صَرْبُ الباطن و المسح به، صَرْبُ بظاهر يديه و مسح به؛ لعين ما مر من قاعدة الميسور، بل إمكان استفادته من إطلاق مثل قوله ﷺ: «تضرب بكفك الأرض»<sup>(٢)</sup> بالتقريب المتقدم من أن انصرافه إلى الباطن إنما هو مع الإمكان لا مطلقاً، بدعوى: أن الترتب بين المصاديق المتعارفة التي ينصرف إليها الإطلاق عرفي، فينطبق عليه الإطلاق من دون أن يكون اللفظ مستعملاً في معاني متعددة.

لكن قد يشكل الأمر في المقام بالنسبة إلى فاقد الكفين من الزبد، بخلاف مبحث الوضوء الذي عرفت فيه قيام ما بقي من الذراعين مقام الكف بقاعدة الميسور، فإن المراد باليد في باب التيمم هو الكف، فضرب الذراع على الأرض و مسح الجبهة بها بمنزلة الامتناع بألة أجنبية.

فمن هنا قد يقال: إن تكليف الأقطع إنما هو مسح جبهته بالتراب؛ لسقوط فرض الكفين صرياً و مسحاً بسقوطهما، فلم يجب عليه إلا مسح جبهته، و حيث

(١) السرائر ٥٥٤:٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٩.

(٢) التهذيب ١/٢١٢:١، الاستبصار ١/١٧١:١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم،

ح ٧، و في السمع الخطيئة و الحجرية: «اصرب» بدل «تضرب». و ما أثبتناه كما في المصدر

تعدّر كونه بكفّيه مسحها على الأرض؛ لأنّه ميسور المتعدّر.

و فيه: أنّ الجزم بهذا أشكل من الالتزام بقيام الذراعين مقام الكفّين؛ إذ لا مدخلية لإيصال التراب إلى الجبهة و مسحها به في ماهية التيمّم حتّى يكون إمرارها عليه بنظر العرف ميسور المتعدّر، وإنّما المعتبر مسحها بكفّيه المضروبين عليه، فمقتضى القاعدة إمّا سقوط اشتراط المباشرة، فيستعين بيدي العبر، أو اشتراط كونه بيديه، فيمسخ بذراعيه أو غيرهما من جوارحه.

و الحاصل: أنّه لم يُعلم أقربيّة شيء من الأمور المذكورة إلى الماهية المأمور بها حتّى تقتضي القاعدة تعيّنهُ، فيجب على المكلف الإتيان بجميع المحتملات حتّى يقطع بالخروج من عهدة التكليف بالتيمّم الذي علم تنجزه عليه بقاعدة الميسور، التي هي عمدة المستند في كثير من الفروع المسلّمة في باب الطهّارات الثلاث.

فما عن بعض - من سقوط التكليف به؛ لتعدّره<sup>(١)</sup> - ضعيف، بل الأحوط أن يعامل مع الذراعين في حدّ ذاتهما معاملة الكفّين بضرب باطنهما على الأرض و مسح ظاهر كلّ منهما بباطن الأخرى كالكفّين؛ لإمكان أن يدعى كونه - بشهادة العرف - ميسور المتعدّر، لكن ما لم تتحقّق هذه الدعوى يمكن نفي وجوب مسح ظاهرهما بأصل البراءة؛ لرجوعه إلى الشكّ في جزئيّته بالنسبة إلى تيمّم الأقطع، و المرجع فيه البراءة على إشكال في باب الطهّارات تقدّمت الإشارة إليه غير مرّة، فلا ينبغي ترك الاحتياط فيه، مع أنّ الدعوى المربورة قريبة جدّاً، بل ربما يقال في مثل المقام باستصحاب وجوب مسح الكفّ بنحو من المسامحة العرفيّة التي

(١) حكاه صاحب كشف اللثام فيه ٤٧٩:٢ عن الشيخ الطوسي في المبسوط ٣٣١.

عرفت تقريبها و ما يتوجه عليه من التقص و الإبرام في نظائر المقام في مبحث الوضوء، فراجع.

و بما ذكرنا ظهر لك أنه يجب الاحتياط بالإتيان بالمحتملات في كثير من مواقع الضرورة التي يجب فيها رعاية قاعدة الميسور، كما لو دار الأمر بين وضع اليدين معاً من دون ضربٍ أو ضربيهما مترتباً، أو دار الأمر بين وضع ياطيهما أو ضرب ظاهرهما، أو بين التيمم بيد واحدة لمن قُطعت إحدى يديه أو صمّ الذراع إليها، وكذا في مسح ظاهر كفه، فهل يمسحها على الأرض أو بدراعه؟ إلى غير ذلك من الموارد التي يشكل الجزم فيها بتعين كيفية خاصة و أقربيتها إلى الماهية المأمور بها، والله العالم.

ثم إن المتبادر من الأمر بصرب الكف على الأرض هو الضرب بتمام الكف عرفاً، فلا يجزئ الصرب ببعضها مع الاختيار، و أمّا مع الضرورة فيجزئ؛ لقاعدة الميسور، بل إطلاق الأمر بضرب اليد بالتقريب الذي عرفته في حكم الصرب بظاهر الكفين.

و الظاهر أن الضرب ببعض باطن الكفين أقرب إلى الماهية بنظر العرف من ضرب ظاهرهما، فيقدم عليه، و الأحوط الجمع.

و كذا لو كان على الباطن حائل تعذرت إزالته، فإنه - على الظاهر - بمزلة البشارة ما دامت الضرورة، كما يظهر وجهه ممّا مرّ في مبحث الوضوء، فمع القدرة على صرب الباطن مع ما عليه من الحائل لا يعدل إلى ضرب الظاهر.

و توهم أن الضرورة كما تؤثر في قيام الحائل مقام الشرة، كذا تؤثر في الاجترار بصرب الظاهر، فترجيح أحدهما على الآخر يحتاج إلى دليل، مدفوع.



بأن قصبة قيام الحائل مقام البشارة تمكنه من صرب الباطن، فلا تلغى شرطيته مع الإمكان، لكن لا ينبغي فيه أيضاً ترك الاحتياط بالجمع.

و ليس نجاسة باطن اليدين مع عدم التعدي و الحجب و تعذر الإزالة عذراً في الانتقال إلى الطهر، كما صرح به في الجواهر<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>؛ إذ لا دليل على اعتبار الطهارة في العرض، بل لم يعم دليل يعتد به على اشتراط خلو مواضع التيمم مطلقاً - حتى مع الاختيار - عن النجاسة الغير المسرية، عندما ما عن بعض من دعوى الإجماع على اشتراط طهارة الماسح و الممسوح<sup>(٣)</sup>، فإن تم فهو، وإلا فالأصل بل إطلاق أدلة التيمم - من الكتاب و السنة - بنفيه.

و الاستدلال عليه: بأن بدليته من الطهارة المائية تقتضي مساواته لها في جميع الأحكام التي لم يدل دليل على خلافها ممّا لا ينبغي الالتفات إليه؛ ضرورة عدم استفادة مثل هذه الأمور من أخبار التيمم، كما لا يخفى على المتأمل، و ربما يجاب عن ذلك: بأن اشتراط طهارة المحل في الطهارة المائية إنما هو لحفظ الماء عن الانفعال، فلا يقتضي عموم المنزلة المنع من النجاسة الغير المسرية، كما في الفرض.

و فيه: ما عرفت في محله من أن الأظهر اشتراطها من حيث هي و إن لم يفعل الماء بأن كان كثيراً أو جارياً، فراجع.

و عن [الذكرى]<sup>(٤)</sup> الاستدلال على اشتراط طهارة أعضاء التيمم: بأن

(١) جواهر الكلام ١٨٣:٥.

(٢) أنظر: مدارك الأحكام ٢٢٨:٢.

(٣) حكايا العاملي في مفتاح الكرامة ١ ٥٤٩ عن الشهيد في حواشيه على قواعد الأحكام.

(٤) يدل ما بين المعقوفين في السخ الخطبة و الحجريّة و التذكرة. و الصحيح ما أثبتناه حيث لم يثر على ما نسب إلى المتذكرة فيها و لا على ما حكاها عنها، بل هو من الشهيد في الذكرى

التراب ينحس بملاقاة النجس فلا يكون طيباً<sup>(١)</sup>.

وفيه: أنه إنما يتم بالنسبة إلى النجاسة المسرية إلى التراب دون غيرها، كما هو المفروض في المقام.

بل قد يناقش فيه أيضاً تارة بمنع كون الطيب بمعنى الطاهر.

وفيه: ما عرفت عند التكلم في اشتراط طهارة التراب من الضعف.

وأخرى: بأن المتبادر من الآية وغيرها مما دلّ على اشتراط طهارة لتراب إنما هو طهارة ما يتيمم به عند إرادة التيمم، فلا يعمّ النجاسة الحاصلة باستعماله في التيمم، نظير النجاسة الحاصلة للماء بملاقاة النجس عند استعماله في إزالة الخبث.

وفيه: ما لا يخفى؛ فإن معادها ليس إلا اعتبار طهارة ما يتيمم به حين استعماله في التيمم.

و قياسه على المستعمل في إزالة الخبث باطل، كما يظهر وجهه مما سبق في مبحث اشتراط طهارة المستعمل في رفع الحدث، بل يفهم بواسطة المناسبة الظاهرة بين الحكم و موضوعه اشتراط طهارة العلوق المعتبر عند مسح الجبهة و اليدين على القول به و إن لم يصدق عليه اسم الصعيد بعد حيورته علوقاً، فاشتراط خلّو المواضع من النجاسة المسرية إلى التراب الذي يقع التيمم به مما لا ينفي الاستشكال فيه، و إنما الإشكال في اشتراط خلّوها عن النجاسة الغير المسرية أو المسرية التي لم تتعدّ إلى التراب بأن عرضت في اليد بعد ضربها على الأرض أو كانت في الجبهة أو طاهر الكفين و لم نشترط العلوق

= كما حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٨٦:٥.

(١) الذكرى ٢: ٢٦٧.

لكن لا يبعد أن يدعى أن مغرومية كون تلويث المواضع بالنجس من المحاذير الشرعية في الجملة، و كونه استقذاراً لدى الشارع يوجب صرف إطلاقات أوامر التيمم عن الفرد المستلزم لاستعمال النجس باشمال المواضع على المجاسة المسرية.

و لعل هذا هو المنشأ لما ادعاه بعض<sup>(١)</sup> من القطع بعدم الاجتزاء بذلك، والأحوط - إن لم يكن الأقوى - عند تعذر الإزالة حبسها عن السراية بتجفيف أو علاج و لو بشد خرقة و نحوها؛ إذ الظاهر كفاية مثله عذراً في قيام الحائل مقام البشرة، و إن كان الأحوط في مثل المرض الجمع بين مسح البشرة و الحائل لو لم يترتب عليه محذور شرعي أو عرفي من تلويث المواضع الطاهرة بحيث يشق عليه تحمله، كما أن الأحوط عند تعذر الحبس و الإتيان بشي من مراتب التيمم خالياً عن استعمال النجس الجمع بين التيمم و بين ما يقتضيه فقد الطهورين، والله العالم.

تنبيه: صرح غير واحد بأنه لا يشترط أن يعلق شيء من الصعيد بالكفين عند الضرب عليه، بل عن جامع المقاصد - بعد أن نقل الاشتراط من بعض<sup>(٢)</sup> العامة و ابن الجنيّد<sup>(٣)</sup> من أصحابنا - قال: و الإجماع على خلافه<sup>(٤)</sup>.

و عن المنتهى. لا يجب استعمال التراب في الأعضاء الممسوحة، ذكره

(١) لم نتحققه.

(٢) يأتي تخريجه في الهامش (٢) من ص ٢٧٥.

(٣) يأتي تخريجه في ص ٢٧٥، الهامش (٤).

(٤) جامع المقاصد ٤٩٦.١، وقطر: جواهر الكلام ١٨٧:٥

علماؤنا. ثمّ حكى الخلاف فيه عن الشافعي ومحمد<sup>(١)</sup>. وهو مؤذن باتفاق أصحابنا.

و كيف كان فهذا بحسب الظاهر هو المشهور، كما يشهد له تصريحهم بحوار التيمّم بمطلق وجه الأرض و تصريح جملة منهم بجواره على الحجر اختياراً من غير تعرّض لاشتراط كونه مشتملاً على ما يعلق باليد، بل تجويز جلّهم أو كلّهم جواره لدى الضرورة من دون تعرّض لوجوب التحريّ إلى تحصيل ما يشتمل على ما يعلق باليد؛ فإنّ ترك التصريح بالاشتراط في كلمات الأعلام في مثل المقام في قوّة التصريح بعدم الاشتراط.

و عن شيخنا البهائي و والده و صاحب الحقائق و اللوامع و صاحب المفاتيح و شارحه: اشتراطه<sup>(٢)</sup>، وفقاً لما حكى عن ابن الجنيّد من التصريح بوجوب المسح بالتراب المرتفع على اليدين<sup>(٣)</sup>.

و تحقيق المقام أنّه لا ينبغي الارتياح في عدم اعتبار اشتمال اليد - عند مسح الجبهة والكفين - على ما يصدق عليه اسم التراب؛ فإنّ الأخبار الأمرة بنفض اليدين بل الأخبار السيائية في قوّة التصريح بعدم اعتبار ذلك، بل لا خلاف في ذلك على الظاهر و إن أوهمه ما وقع من بعض من التعبير باشتراط نقل التراب باليد و

(١) في السخ لخطبة و الحجريّة. وأحمد، يدلّ ومحمد. و ما أثبتناه كما في المصدر.

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٨٧:٥-١٨٨، وانظر: منتهى المطلب ١٤٧:١، و المهذب - للشيرازي - ٤٠:١، و المجموع ٢٣٨:٢، و روضة الطالبين ٢٢٣:١ و الوجيز ٢١:١، و العزيز

شرح الوجيز ٢٣٥:١، و بدائع الصنائع ٥٣:١ - ٥٤.

(٣) حكاه عنهم الرافعي في مستند الشيعة ٤٣٣:٣، و صاحب الجواهر فيها ١٩٤:٥، وانظر: الحبل المتين ٨٩، و الحقائق الناصرة ٣٣٢:٤-٣٣٣، و مفاتيح الشرائع ٦٢:١.

(٤) حكاه عنه العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٢٧٠:١، المسألة ٢٠١.

مسح الجبهة به<sup>(١)</sup>، وإنما الإشكال بل الخلاف في اعتبار مقدار ما من الأثر الذي يبقى غالباً في اليد بعد نقضها.

ولذا استدل له شارح المفاتيح - فيما حكى<sup>(٢)</sup> عنه -: بإطلاق أحبار النقص، واستظهره من المشهور من إطلاق فتوَاهم باستحباب النقص من دون تقييده بما إذا اتفق العلوق، وناقش في نسبة عدم الاشتراط إليهم.

لكنك خبير بما في الاستدلال والاستظهار من النظر؛ فإن استحباب النقص - على الطاهر - مشروط بتحقق موضوعه بمعنى أن المتبادر من الأمر به إرادته على تقدير حصول العلوق، وإطلاقه جارٍ مجرى الغالب.

و لو سلم ظهور دليله في استحبابه المطلق المقتضي لتحصيل مقدمته بالتيمم بما يعلق باليد، فهذا لا يقتضي إلا استحبابه لا شرطيته.

و دعوى أنه يفهم من إطلاق الأمر به قابلية كل تيمم صحيح لأن يقع فيه هذا المستحب مما لا ينبغي الإصغاء إليها.

مضافاً إلى ما ستعرفه من عدم مفاة استحباب النقص انتفاء العلوق الذي يشترطه القائلون به.

ونظير هذا الاستدلال في الصنف: الاستدلال لعدم الاشتراط: بإطلاق ما دل على استحباب النقص من المصوص والفتاوى، الشامل بإطلاقه لما إذا زال العلوق بالنقص بالمرّة؛ لما أشرنا إليه من أن الغالب بقاء أثر التراب في الجملة بعد النقص، فيمكن دعوى ورود الإطلاق مورد الغالب.

فإنصاف عدم استقامة الاستدلال بإطلاق استحباب النقص لشي من المذهبين.

(١) حكاها العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢٧٠٦، المسألة ٢٠٦ من ابن الجبيل.

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١٩٠:٥.

نعم، يمكن الاستدلال بأخبار النقص للمشهور بتقريب آخر مستعرفه إن شاء الله.

و استدلى لعدم الاشتراط بالأصل، و بنقل الإجماع الذي سمعته<sup>(١)</sup> من المحقق الثاني، و بإطلاق ما دلّ على جوازه بمطلق وجه الأرض من الأدلة المتقدمة في محله.

أما الأصل فالاستدلال به يتجه على تقدير عدم تمامية ما استسمعه من أدلة الطرفين.

و أما نقل الإجماع و إن لم نعتمد عليه لكنه معتمد بالشهرة، و محفوظ بأمارات ربما تفيد الوثوق بالمدعى.

و أما الإطلاق: فربما يتأمل فيه في بادئ الرأي؛ نظراً إلى أن الغالب تأثر اليد بضربها على الأرض و إن كانت ذات أحجار و نحوها؛ لعدم خلوها غالباً من شيء من العبار الذي يعلق باليد، فلا يبعد ورود الإطلاق مورد الغالب.

مع أن كون تلك الأدلة مسوقة لبيان الإطلاق على وجه يفهم منها نهي مثل هذا الشرط يحتاج إلى مزيد تأمل.

لكن المتأمل لا ينبغي [أن] يرتاب في استفادته من مجموع الأخبار الواردة في كيفية التيمم، بل من جميعها، لا لأجل دلالتها على جوازه بمطلق وجه الأرض، الشامل للحجر و نحوه ممّا لا يعلق باليد حتى يتوجه عليها بعض المناقشات الغير النخعية على المتأمل، بل لدلالة مطلقها - حتى ما اشتمل منها على نقل العمل الصادر من النبي ﷺ و الوصي عليه السلام - على أن التيمم المشروع عبارة عن ضرب اليدين

(١) في ص ٢٧٤.

على الصعيد، ومسح الجبهة والكفين بهما.

و ما ادعياء من غلبة اشتغال الأرض على الغبار الذي تتأثر منه اليد إنما هي مع بيومستها، و أمّا مع نداوتها - كما هو الغالب في أيام الشتاء و أوقات نزول الأمطار في الأماكن الغير المحفوظة بسقف و نحوه - فلا تتأثر اليد بضربها على الأرض إلا من نداوتها، و لا يعلق بها منها و إن كانت تراباً إلا الأجزاء الغير المستوعبة، المنفصل بعضها عن بعض، التي تزول بالنفخ الذي لا شبهة في استحبابه.

مع أنه ليس في شيء من الأخبار إشعار باشتراط جفاف الأرض على وجه يثار منها الغبار.

و ادعاء أن الصعيد هو التراب الخالص - كما سمعته<sup>(١)</sup> من بعض في محله - ممّا لا يضرّ فيما نحن بصدد؛ إذ لم يدّع أحد كونه موضوعاً للتراب اليابس الذي يثار منه الغبار. و مجرد الداوة لا يخرج التراب من كونه مصداقاً للتراب، ولكن يمنعه من العلوق المحيط باليد، الذي لا يحصل إلا بالغبار.

و بما ذكرنا ظهر لك صحة الاستدلال للمدعى بالمستفيضة الواردة في التيمم، الأمرة بضرب اليدين على الأرض، المشتملة على الأمر بتفصيصها؛ مثل: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في التيمم، قال: «تضرب بكفّيك الأرض ثمّ تفصصهما و تمسح بهما وجهك و يدك»<sup>(٢)</sup>.

(١) في ص ١٦٩.

(٢) التمهيد ١/٢١٣: ١١٥، الاستبصار ١/١٧١: ٩٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٧.

و صحيحة أبي بصير<sup>(١)</sup> و غيرها مما استسمعه في المباحث الآتية.  
و ما فيها من إطلاق الأمر بالنفض لا يصلح قرينة لإرادة خصوص التراب الذي يعلق باليد؛ لما أشرنا إليه من اختصاص هذا المعنى مما يصحح الأمر بالنفض، فإن مطلق لصوق شيء من أجزاء الأرض من رمل و حصي و تراب و نحوها بجزء من أجزاء اليد - كما هو الغالب عند ضربها على الأرض - يصحح ذلك، و لا يتوقف على حصول العلق الذي يشترطه القائلون به.

و استدلل القائلون بالاشتراط بقوله تعالى: ﴿فامسحوا بوجوهكم و أيديكم منه﴾<sup>(٢)</sup> بدعوى ظهور كلمة «من» في التبعض، كما يؤيده صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، التي هي عمدة المستند لهذا القول.

قال: قلت له: ألا تحبرني من أين علمت و قلت: إن المسح ببعض الرأس و الرجلين؟ و ذكر الحديث إلى أن قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «ثم فصل بين الكلام، فقال: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ فعرفنا حين قال: «برؤوسكم» أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء - إلى أن قال - : «فلم تجدوا ماءً فتييموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم» فلما أن وضع الوضوء عمن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحاً، لأنه قال: «بوجوهكم» ثم وصل بها «و أيديكم منه» أي من ذلك التيمم، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجز على الوجه، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف و لا يعلق ببعضها»<sup>(٣)</sup> الحديث.

(١) كذا، و الظاهر، صحيحة أبي المقدام، راجع. التهذيب ١: ٢١٢/٦١٤، و الاستبصار ١: ١٧١/٥٩٤، و الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٦.

(٢) المائدة ٦٥.

(٣) الكافي ٣: ٣٠٣/٤، الفقيه ١: ٥٦١-٥٧٢/٥٧٢، التهذيب ١: ٦١-٦٢/١٦٨، الاستبصار ١: ٦٢-٦٣/١٨٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب التيمم، ح ١.



و استدلل أيضاً بالأمر بالمسح من الأرض في صحيحة الحلبي<sup>(١)</sup> و ابن سنان<sup>(٢)</sup> بالتقريب المتقدم في الآية.

و قد سبق عند تحقيق ما يتيمم به ما يظهر منه ضعف الاستدلال بالآية و هذه الأخبار لا اشتراط العلوق، و عدم استقامة حمل كلمة «من» على التبويض، و عدم شهادة الصحيحة بذلك بل إشعارها لو لم نقل بدلالاتها على عدم اعتبار العلوق، فراجع.

و استدلل لهم أيضاً: بظهور ما دل على ظهورية التراب في كونه هو المظهر بمباشرة للجسد، كالماء، سيما بملاحظة المنزلة و الدلية.

و فيه - بعد العلم بعدم إرادة تمرغ الجسد في التراب، و عدم كون التطهير به كالتطهير بالماء و كونه أمراً تعبدياً متلقياً من الشارع - ما لا يخفى، فالقول باعتبار العلوق ضعيف.

لكن مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط برعايته مع الإمكان؛ فإن في النفس مناسبات مغروسة مانعة من الجزم بعدم وإن اقتضته القواعد الظاهرية، بل لا يبعد أن يدعى أن المتبادر إلى الذهن - بواسطة تلك المناسبات - من الأمر بضرب اليدين على الأرض و مسح الجبهة و الكفين إرادة إيصال أثرها الحسي إليهما مع الإمكان؛ لكونه أشد تأثيراً في حدوث العلاقة المصححة لإصافة المسح إلى الصعيد، كما يؤيده الأمر بالضرب و عدم الاكتفاء بمجرد الوضع، فليتأمل.

(١) الكافي ٣/٦٣٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٢) التهذيب ١/١٩٣، و ٥٥٦/١٩٧، الاستبصار ١/١٥٩، و ٥٤٩/١٦١، الوسائل،

الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٧.

## فصل

### في تحديد الماسح و الممسوح و كَيْفِيَّة المَسح

أما الماسح: فيُعتبر حصول المسح بما تحقّق به الضرب ممّا باشر الأرض من باطن الكفّين و ما ناب منابه لدى الصرودة؛ لكونه هو المتبادر من أدلّته. و يُعتبر حصول مسح الجبهة بكلتا اليدين؛ لدلالة معظم الأخبار السبائية - قولاً و فعلاً - عليه.

وفي صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في التيمّم: «تضرب بكفّيك الأرض ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و يديك»<sup>(١)</sup>. و رواية ليث المرادي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال في التيمّم: «تضرب بكفّيك على الأرض مرتين ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و ذراعيك»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الطاهرة فيه.

---

(١) التهذيب ٦١٥/٢١٢١، الاستبصار ٥٩٥/١٧١.١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمّم، ح ٧.

(٢) التهذيب ٦٠٨/٢١٠-٢٠٩، الاستبصار ٥٩٦/١٧١.١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمّم، ح ٢.

و عن المحقق الأردبيلي و الخوانساري كفاية المسح بإحدهما<sup>(١)</sup>؛ لإطلاق الآية و بعض الأخبار.

و عن ثانيهما أنه قال: كما يجوز حمل المطلق على المقيّد، يجوز القول بكفاية المطلق، و حمل المقيّد على أنه أحد أفراد الواجب<sup>(٢)</sup>. انتهى.

و لا يخفى عليك ما في الاستدلال بإطلاق الآية بعد ثبوت كونها من المتشابهات التي يجب الرجوع فيها إلى تفسير أهل البيت عليهم السلام.

و أمّا بعض الأخبار المطلقة فالمراد به - على الظاهر - صحيحة زرارة، الحاكية لفعل أبي جعفر عليه السلام في مقام التعليم بقوله: «ضرب يده على الأرض ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبينه و كفيه مرة واحدة»<sup>(٣)</sup>.

و في خبر أبي أيوب الخزاز: «فوضع يده على المِشْح<sup>(٤)</sup> ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف قليلاً»<sup>(٥)</sup>.

و أنت حبير بأنّه ليس في الروايتين إطلاق؛ لكونهما إخباراً عن قضية خاصّة، فإن نمت دلالتهما على وقوع الضرب في تلك القضية بيد واحدة، لم يعارضهما شيء من الأخبار الظاهرة في اعتبار كونه باليدين، بل يجب تأويل تلك الأخبار بحملها على الاستحباب، أو إرادة مسح مجموع الوجه و اليدين من

(١) مجمع الفائدة و البرهان ٢٣٧:١، و حاشية الروضة البهية: ١٥٠، و حكاه عن الأردبيلي العامل في مفتاح الكرامة ٥٤٢:٦.

(٢) حاشية الروضة البهية. ١٥٠.

(٣) الكافي ١/٦١٣، التهذيب ١/٢١١:٦، الاستبصار ١٧١٦/٥٩٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمّم، ح ٣.

(٤) المِشْح: البلاس. الصحاح ٤٠٥:١ و مسح.

(٥) الكافي ٤/٦٢٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمّم، ح ٢.

حيث المجموع بالكفّين، أو غير ذلك من المحامل؛ لعدم قبول الفعل الصادر في مقام البيان للتأويل.

لكنهما لا تدرآن على ذلك؛ لأن المراد باليد المضافة إلى الضمير جسما الصادق على الواحد و المتعدد، لا الفرد للغير المعين؛ لأنها ليست بسكرة، ولذا توهم إطلاقها علة عن أن المطلق عند وقوعه في مقام الإخبار عما وقع مجمل لا يعارض الأخبار المبيّنة.

نعم، لا يبعد دعوى أن الشائع المتعارف من إطلاق «يده» عند إفرادها إرادة إحدى يديه من غير فرق بين وقوعها في حيّز الطلب، أو في مقام الإخبار، فلها ظهورٌ ظرفيٌّ في إرادة هذا المعنى المقيد.

لكنها غير مجدّية بالنسبة إلى الروايتين؛ لتعني صرفهما عن هذا الظاهر بعد تسليمه؛ لظهورهما بل صراحة قوله في الصحيحة: «ثم مسح بها جبينه وكفّيه» في وقوع مسح الكفّين أيضاً بما أريد من مرجع الضمير، فيجب أن يكون المراد به الجنس الصادق على يديه؛ لتعذر مسح الكفّين بيد واحدة.

هذا، مع أن الظاهر اتحاد القصبة التي تضمّنتها هذه الصحيحة مع ما حكاهما زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في خبر آخر بقوله: «فوضع أبو جعفر عليه السلام كفّيه على الأرض»<sup>(١)</sup> وفي صحيحة أخرى بقوله: «فضرب بيديه على الأرض»<sup>(٢)</sup>.

ثم لو سلّم مماشاة ظهور الآية في الإطلاق أو ظهور الروايتين في وقوع مسح الجبهة بيد واحدة أو في الإطلاق كما توهمه الخصم، فليس شيء من هذه

(١) التهذيب ١/٢٠٨، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٥.

(٢) السرائر ٥٥٤٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٩.

الظهورات ممّا يكافئ ظهور مثل قوله عليه السلام: «تضرب بكفّيك الأرض و تمسح بهما وجهك و يديك»<sup>(١)</sup> في اعتبار كونه باليدين، فالقول بكفاية المسح سيّد واحدة ضعيف.

و أضعف منه ما حُكي عن الإسكافي من القول بكفاية المسح بخصوص اليمنى<sup>(٢)</sup>؛ حيث لم يُعرف على خصوصيّتها دليل.

و هل يعتبر المسح بهما معاً أو يكفي على التعاقب؟ وجهان أحوطهما: الأول؛ لانسباقه إلى الذهن من النصوص و الفتاوى، لكس لا يبعد دعوى كونه بدويّاً، والله العالم.

و أمّا الممسوح: فقد اختلفت كلمات الأصحاب في تحديده، فربما نسب<sup>(٣)</sup> إلى المشهور تحديده من الوجه بخصوص الجبهة.

و منشؤ النسبة على الظاهر ما وقع منهم من التعبير بمسح الجبهة، كما في المتن و غيره، أو التعبير بمسح الوجه من القصاص إلى طرف الأنف، كما عن السيّد<sup>(٤)</sup> و كثير من القدماء<sup>(٥)</sup>، وإلا فلم يُعهد عنهم التصريح بالاختصاص.

(١) التهذيب ١: ٢١٢/٦١٥، الاستبصار ١: ١٧١/٥٩٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمّم ج ٧.

(٢) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١: ٢٧٠، المسألة ٢٠٠.

(٣) المناسب هو الصيمري في غاية المرام ١: ٩٣، و صاحب كشف اللثام فيه ٢: ٤٦٩.

(٤) حكاه صهما لعاملي في مفتاح الكرامة ١: ٥٤٢، وانظر الانتصار ٣٢، و الغنية (قسم الفقه) ٦٣.

(٥) كما في مفتاح الكرامة ١: ٥٤٢، بطلاً عن مختلف الشيعة ١: ٢٦٧، المسألة ١٩٩، وانظر: المقنعة ٦٢، و النهاية: ٤٩، و المبسوط ١: ٣٣١، و الكافي في الفقه: ١٣٦، و المراسم: ٥٤، و المهذب ١: ٤٧، و السرائر ١: ١٣٦.

و عن جامع المقاصد و المسالك و الميسرة و المجمع و المدارك و شرح  
المفاتيح و الدرّة و غيرها التصريحُ بوجوب مسح الجيبين معها<sup>(١)</sup>.

و عن بعضهم التصريحُ بصمّ الحاجبين إليهما<sup>(٢)</sup>.

و لعلّه أراد به الوجوب المقدّم، كما أنّه لا يبعد إرادة من اعتبر مسح  
الجيبين ما يعمّهما، بل يُحتمل قوياً إرادة المشهور - المعبرين بمسح الجبهة، أو  
مسح الوجه من القصاص إلى طرف الأنف - ما يعمّ الجيبين، كما يؤيّده ما عن  
مجمع البرهان من نسبته إلى المشهور<sup>(٣)</sup>، بل عن حاشية المدارك عن الأمالي  
نسبته إلى دين الإماميّة تارة، و أنّه مضى عليه مشايخنا أخرى<sup>(٤)</sup>.

و عن شرح المفاتيح - لعلّه لا نزاع فيه بين الفقهاء<sup>(٥)</sup>.

و عن كشف اللثام أنّه يمكن دخوله في مراد المشهور<sup>(٦)</sup>.

قلت: و انظاهر أنّه كذلك؛ لشروع إرادة المجموع من إطلاق مسح الجبهة  
كما في عبارة الأكثر، أو مسح ما بين قصاص الشعر إلى طرف الأنف كما في عبارة

(١) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ١٩٧:٥، وانظر جامع المقاصد ٤٩٠:١، و مسالك الأفهام  
١١٤:١، و مجمع الفائدة والبرهان ٢٣٤:١، و مدارك الأحكام ٢٢٠:٢، و الدرّة الجفّة ٤٥، و  
الميسرة و شرح المفاتيح كلاهما مخطوط.

(٢) حكاه العاملي في مفتاح الكرامة ٥٤٣:١ عن الصدوق في الهداية: ٨٧ - ٨٨، و الفقيه ٥٧:١  
في ج ٢، و المحقق الكركي في جامع المقاصد ٤٩١:١.

(٣) حكاهما عنه التراقي في مستند الشيعة ٤٣٨٣، وانظر مجمع الفائدة والبرهان ٢٣٤:١.

(٤) حكاهما عنها صاحب الجواهر فيها ١٩٨:٥، وانظر الحاشية على مدارك الأحكام ١٣٣٢، و  
أمالي الصدوق: ٥١٥.

(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٩٨:٥.

(٦) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٩٨:٥، وانظر كشف اللثام ٤٧١:٢، و فيها: والأكثره يدل  
«المشهور».

غيرهم، كشيوع إرادة المجموع من إطلاق الجبين، أو إرادته عند الأمر بمسح الجبينين.

و عليه يُنزل ما عن الهداية و الفقيه من الاقتصار على مسح الجبين مع صمّ الحاحين إليهما في الثاني<sup>(١)</sup>، كما أنّ ما في جملة من الأخبار البيّنة التي ستسمعها من أنّه صلى الله عليه وآله مسح جبينيّه - محمول على ذلك، فإن مقتضى الجمود على طاهرها: عدم اعتبار مسح الجبهة، مع أنّه لم يُنقل الخلاف في وجوبه من أحد، بل عن بعض<sup>(٢)</sup> دعوى الإجماع بل الضرورة عليه، فالذي يغلب على الظنّ اتحاد ما سمعته من الأقوال، و كون الاختلاف في التعبير، كما يشهد لذلك ما يظهر من المتن و غيره من عدّ المسألة ذات قولين.

أحدهما: ما سمعته من المصنّف من اعتبار مسح الجبهة من قصاص الشعر إلى طرف أنفه ثم مسح ظاهر الكفّين.

و الآخر: ما عن طاهر عليّ بن بابويه في رسالته على ما قيل<sup>(٣)</sup>، و هو: الالتزام باستيعاب مسح الوجه و الذراعين.

فمراد المصنّف عليه السلام بالجبهة على الظاهر ما يعمّ الجبينين، و إلا فالعبارة المحكيّة عن الهداية و الفقيه كمبائر من سمعته من المتأخّرين صريحة في وجوب مسح الجبينين، فمن المستبعد عدم تعرّضه لمثل هذا القول الذي هو مصموم جملة من الأخبار المعتبرة، بل من عادته في مثل المقام على تقدير عدم وجود

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢٨٥، الهامش (٢).

(٢) حر النراقي في مستند الشيعة ٤٣٧:٢.

(٣) لم نعر على القائل فيما بين أيدينا من المصادر، وانظر: مختلف الشيعة ٢٦٧:١، المسألة ١٩٩

قائل به أن يسببه إلى رواية، فيستكشف من ذلك أن ما اختاره ليس إلا ما يستفاد من تلك الروايات، كما يشهد لذلك نسبة اختصاص المسح بالجبهة في المانع إلى أشهر الروايات، قال: و هل يجب استيعاب الوجه و الذراعين بالمسح؟ فيه روايتان أشهرهما اختصاص المسح بالجبهة و ظاهر الكفين<sup>(١)</sup>، مع أنك ستعرف أنه لم تثبت رواية يظهر منها الاختصاص بالجبهة بخصوصها، عدا ما حكى<sup>(٢)</sup> من عبارة الفقه الرضوي الذي لم يكن معروفاً في الأرملة السابقة، فمراده بأشهر الروايات على الظاهر ليس إلا الأخبار المتضمنة لمسح الجبين.

و كيف كان فالمتبع هو الذي يستفاد من أخبار أهل البيت<sup>(عليهم السلام)</sup>، و هي بظاهرها مختلفة، ففي كثير منها وقع التعبير بمسح الوجه.

منها: صحيحة أبي أيوب الخزاز عن أبي عبد الله<sup>(عليه السلام)</sup>، الحاكية لفعل رسول الله<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup>، و فيها: «فوضع يده على المصح ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف قليلاً»<sup>(٣)</sup>.

و بمضمونها صحيحة داود بن نعمان، و فيها: «فوضع يديه على الأرض ثم رفعهما فمسح وجهه و يديه فوق الكف قليلاً»<sup>(٤)</sup>.

و حسنة الكاهلي، قال: سألته عن التيمم، فضرب يديه على البساط فمسح

(١) المختصر للمانع: ١٧.

(٢) الحاكي هو البحراني في الحقائق الناضرة ٤: ٣٢٣، وانظر الفقه المصوب للإمام الرضا<sup>(عليه السلام)</sup> ٨٨.

(٣) الكافي ٤/٦٢٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٤) التهذيب ١/٢٠٧، الاستبصار ١/١٧٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٤.



بهما وجهه ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى<sup>(١)</sup>.

و صحيحة زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «و ذكر التيمم و ما صنع عماره فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض ثم مسح وجهه و كفيه و لم يمسح الذراعين بشئ»<sup>(٢)</sup>.

و عنه أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام قال في التيمم: «تصرب بكفك الأرض ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و يديك»<sup>(٣)</sup>.

و عن ليث المرادي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «تصرب بكفك على الأرض مرتين ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و ذراعيك»<sup>(٤)</sup>.

و صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التيمم، فضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب شماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها ثم ضرب يمينه الأرض ثم صنع شماله كما صنع بيمينه، ثم قال: «هذا التيمم على ما كان فيه الغسل، و في الوضوء الوجه و اليدين إلى المرفقين، و ألقى ما كان عليه مسح الرأس و القدمين فلا يؤتم بالصعيد»<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٣/٦٢٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ١.

(٢) التهذيب ١/٢٠٨، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٥.

(٣) التهذيب ١/٢١٢، الاستبصار ١/١٧١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٧.

(٤) التهذيب ١/٢٠٩-٢١٠، الاستبصار ١/١٧١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٥) التهذيب ١/٢١٠، الاستبصار ١/١٧٢، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٥.

و موثقة سماعة قال: سأله كيف التيمم؟ فوضع يده على الأرض فمسح بها وجهه و ذراعيه إلى المرفقين<sup>(١)</sup>.

و هذه الأخبار كما تراها ظاهرة في وجوب استيعاب مسح الوجه؛ لأنه هو المتبادر من الأمر به، كما في بعض الأخبار، أو الإخبار عن وقوعه، كما في بعض آخر، مع ورودها في مقام البيان.

و ظاهر بعضها - كخبر المرادي و صحيحة ابن مسلم و موثقة سماعة - وجوب استيعاب مسح الذراعين أيضاً، فهذه الروايات الثلاثة بظاهرها منطبعة على ما حكى عن علي بن بابويه، فهي على الظاهر مستندة، لكن يجب ارتكاب لتأويل في كل من الظاهرين.

أما بالنسبة إلى مسح الذراعين: فلمعارضة هذه الروايات ببعض ما تقدمها، مثل صحيحة زرارة، التي وقع التصريح فيها بأنه لَمْ يَمْسَحِ الذَّرَاعَيْنِ بِشَيْءٍ، و في صحيحتي داود بن نعمان و أبي أيوب: وَمَسَحَ فَوْقَ الْكَفِّ قَلِيلًا و هذه العبارة في قوة التصريح بعدم استيعاب المسح إلى المرفقين، فالمتعين إما حمل مسح الذراعين على الاستحباب، أو طرح هذه الروايات؛ لشذوذها، و إعراض الأصحاب عنها، مع ما فيها من أمانة الثقة، كما لا يخفى

و أما بالنسبة إلى استيعاب مسح الوجه. فمع أنه لم يُنقل القول به بالخصوص من أحدٍ قد يعارض هذا الظاهر ما هو صريح في عدم وجوب الاستيعاب، كصحيحة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين

(١) التهذيب ٦/٢٠٨، الاستبصار ١/١٧٠، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب التيمم، ح ٣.

علمت وقلت: إنَّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ وذكر الحديث إلى أن قال أبو جعفر عليه السلام: «ثمَّ فصل بين الكلام فقال: (وامسحوا برؤوسكم) فعرِّفنا حين قال: (برؤوسكم) أنَّ المسح ببعض الرأس لمكان الباء، ثمَّ قال: (فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم) قلتُ أن وضع الوضوء عمَّن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحاً؛ لأنَّه قال: (بوجوهكم)»<sup>(١)</sup> إلى آخره، فإنَّها صريحة الدلالة في عدم وجوب الاستيعاب.

و في جملة من الأخبار البيانية أنَّه عليه السلام مسح جبينه في بعضها بلفظ الإفراد، و في بعضها بالتثنية.

منها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام حاكياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله في قضية عمار «ثمَّ أموى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد ثمَّ مسح جبينه»<sup>(٢)</sup> بأصابعه وكفَّيه إحداهما بالأخرى ثمَّ لم يعد ذلك»<sup>(٣)</sup>.

و منها: رواية عمرو بن أبي المقدام عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه وصف التيمم نصرب بيديه على الأرض ثمَّ رفعهما فنعضهما ثمَّ مسح على جبينه وكفَّيه مرَّة واحدة»<sup>(٤)</sup>.

و منها: ما نقله ابن إدريس في آخر السرائر من كتاب النوادر<sup>(٥)</sup> عن عبد الله

(١) الفقيه ٥٦١-٥٧/٢١٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب التيمم، ح ١، و الآية في سورة المائدة ٦٥.

(٢) في «ص ٤، ٥» و الوسائل: «جبينه».

(٣) الفقيه ٥٧١/٢١٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٨.

(٤) التهذيب ١/٢١٢: ٦١٤، الاستبصار ١/١٧١: ٥٩٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٦.

(٥) كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن أبي نصر.

ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام حاكياً عن رسول الله ﷺ في قصة عمار: «فضرب يديه على الأرض ثم ضرب إحداهما على الأخرى ثم مسح بجنبه ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الأخرى»<sup>(١)</sup> إلى آخره.

و منها: موثقة زرارة المروية عن الكافي و موضع من التهذيب من طريق محمد بن يعقوب، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم فضرب يده الأرض ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبينه و كفيه مرة واحدة<sup>(٢)</sup>.

و عن موضع آخر من التهذيب عن المفيد بطريق آخر مثله، إلا أنه قال: «ثم مسح جبهته»<sup>(٣)</sup>.

و عن الفقه الرضوي قال: «وصفة التيمم للوضوء و الجنابة و سائر أبواب الغسل واحد، و هو أن تضرب يديك على الأرض ضربة واحدة [ثم] «<sup>(٤)</sup> تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف ثم تضرب بهما أخرى فت مسح بها اليمنى إلى حد الزند، و روي من أصول الأصابع، ثم تمسح باليسرى [اليمنى و باليمنى اليسرى] «<sup>(٥)</sup> على هذه الصفة، و روي: إذا أردت التيمم اضرب كفك على الأرض ضربة واحدة ثم تضع إحدى يديك على الأخرى، ثم تمسح بأطراف أصابعك و وجهك من فوق حاجيك و بقي ما بقي ثم تضع أصابعك اليسرى على أصابعك اليمنى من أصل الأصابع من فوق الكف ثم تمرها على مقدمها على ظهر الكف ثم تضع أصابعك اليمنى على أصابعك

(١) السرائر ٥٥٤٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٩

(٢) لكافي ١/٦١٣، التهذيب ١/٦١٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٣

(٣) التهذيب ٢٠٧١-٢٠٨/٦٠١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ذيل ح ٣

(٤ و ٥) ما بين المعقوفين من المصدر.

اليسرى فتصنع بيدك اليمنى ما صنعت بيدك اليسرى على اليمنى مرة واحدة، وهذا هو التيمم، وهو الوضوء التام الكامل في وقت الضرورة<sup>(١)</sup>.

و هذه الأحبار بأسرها كادت تكون صريحة في عدم استيعاب مسح الوجه، فإنه لا يقال عرفاً في مقام الإخبار عما وقع لإفادة بيان ماهية التيمم على تقدير وقوع مسح مجموع الوجه واعتباره كذلك في الماهية: إنه مسح جيبينه

نعم، لو لم يعترف في الماهية إلا مسح الجيبين يُعبر بمثل هذه العبارة وإن كان الواقع مسح مجموع الوجه من باب الاتفاق، أو لكونه مستحباً مثلاً، حيث لم يتعلق الغرض إلا بتقل ما هو المعتبر في الماهية، وهذا بخلاف ما إذا كان المعتبر مسح مجموعه، كما هو واضح، فمقتضى الجمع بين هذه الروايات و الأخبار السابقة إما رفع اليد عن ظهور تلك الأخبار في وجوب الاستيعاب بحملها على الاستحباب، أو رفع اليد عن ظهورها في الاستيعاب بحملها على إرادة مسح الوجه في الجملة ولو بمسح بعضه، وكلاهما من أهون التصرفات خصوصاً الأخير منهما حيث لا ظهور للعبارة في حد ذاتها في الاستيعاب إلا بقرينة صدورهما في مقام البيان، فرفع اليد عنه بسائر الأدلة من قبيل التقييد الذي هو من أهون التصرفات خصوصاً مع اتحاد مضمون معظم تلك الأخبار مع ما تضمنته هذه الروايات؛ إذ الظاهر كون المجموع إخباراً عن قضية خاصة، وهي ما صدر من رسول الله ﷺ لتعليم عمّار، أو من أبي جعفر عليه السلام لتعليم زرارة و نظرائه، و الأخبار المقيّدة لها قوة ظهور في عدم استيعاب مسح الوجه في شيء من القضيتين.

(١) حكاه عنه الحراني في الحقائق الناضرة ٣٢٣:٤، وانظر: ألفه المسروب للإمام

وكيف كان فلا ينبغي الارتباب في عدم وجوب الاستيعاب.  
نعم، لا يعد الالتزام باستحبابه إبقاءً لبعض الأخبار المتقدمة على ظاهرها  
من هذه الجهة، فليتأمل.

و هل المعتبر مسح الجبينين مع ما يسهما من الجهة، أو خصوص الجبينين  
كما يقتضيه الجمود على ما يترأى من أكثر الأحبار المقيّدة السالمة من معارض  
مكافئ، أو خصوص الجهة كما استظهر من المشهور؟ وجوه، لم يُنقل القول  
بأوسطها من أحد، بل قد سمعت من بعض دعوى الإجماع بل الصرورة على  
اعتبار مسح الجهة<sup>(١)</sup>، ولو لا ذلك لأمكن الالتزام به ملاحظة ما عرفت.

و أمّا الأخير وإن نُسب<sup>(٢)</sup> إلى المشهور لكن لا يساعد عليه دليل حيث  
لم يظهر من شيء من الأخبار إرادة الجهة بالخصوص عدا موثقة زرارة، التي رفع  
فيها التعبير بلفظ «الجهة» على ما رواها في التهذيب<sup>(٣)</sup>، و صدر عبارة الفقه  
الرضوي من تحديده بموضع السجود<sup>(٤)</sup>، الظاهر في إرادته بالخصوص، أمّا  
الموثقة: فلم يثبت صدورها بهذا المتن؛ لما سمعت من روايتها في موضع آخر من  
التهذيب و في الكافي - الذي هو أوثق منه في النقل - بلفظ «الجبين»<sup>(٥)</sup>.

و احتمال كونها رواية أخرى باعتبار اختلاف طريقها ضعيف في العاية، مع  
أنه لا ينبغي الارتباب في كونها على تقدير المغايرة إخباراً عن القصبة التي

(١) في ص ٢٨٦

(٢) نسبته إلى المشهور البحراني في العرائق الناضرة ٣٤٢:٤.

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٢٩١، الهامش (٣).

(٤) تقدّمت عبارة الفقه الرضوي في ص ٢٩١.

(٥) تقدّم تخريجه في ص ٢٩١، الهامش (٢).

تصمّتها تلك الرواية، فلا بدّ من حمل كلّ منهما على ما لا ينافي الأخرى بالالتزام  
بكون ما صدر في تلك القضية الخاصّة من مجموع الجبهة و الجبينين، فإنّه من  
أجمل وحوه الجمع بين الروايتين حيث لا يستلزم تصرفاً في شيء من الروايتين إلّا  
من حيث ظهورهما - لأجل مناسبة المقام - في الاختصار على الجبهة أو الجبينين  
و أنت خير بوهن هذا الظهور في الغاية، بل عدم ظهور شيء منهما فيما  
ينافي الآخر، لا لعدم الاعتناء بمفهوم اللّقب حتّى ينافي وقوعه في مقام بيان الحدّ،  
و لا لشيوع إطلاق الجبهة على ما يعمّ الجبين و عكسه حتّى يتوجّه عليه كونه  
مجازاً لا يحمل اللفظ عليه إلّا مع القرينة، بل لأنّ مسح الجبهة باليدين لا ينفك عادةً  
عن مسح الجبينين في الجملة، و كذا عكسه، فلا يُستفاد من نقل الفعل التحديد  
الحقيقي.

ألا ترى أنّه لا يُفهم من الروايتين أنّ الإمام عليه السلام في تلك الواقعة لم يمسح  
حاجبيه.

نعم، ما صدر عن الإمام عليه السلام في مقام الحكاية لفعل النبي صلى الله عليه وآله في مقام  
بيان التيمّم من الاختصار على لفظ «الجبينين» ظاهر في اعتبار مسحهما  
بالخصوص، لا لظهور النقل في اقتصار المسح عليهما في تلك القضية الصادرة  
عن النبي صلى الله عليه وآله، كيفاً و مسح الجبينين لا ينفك عادة عن مسح ما حولهما في  
الجملة و لو من باب المقدّمة، بل لأنّ عدم تعرّض الإمام عليه السلام إلّا لفعل مسح  
الجبينين دليل على أنّ ما علناه لا يُعتبر في ماهيّة التيمّم، فيظهر منه الاختصاص.

و بما ذكرنا ظهر لك ما يقتضيه الجمع بين الرضوي على تقدير اعتباره، و  
بين الأخبار الحاكية لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله، الظاهرة في الاختصاص بالجبينين من

رفع اليد عن ظاهر كلٍّ منهما بصريح الآخر؛ فإنَّ الرضوي نصَّ في اعتبار الجبهة، و  
ظاهره في عدم اعتبار غيره من باب السكوت في معرض البيان، و سائر الأخبار  
عكسه، فيأول الظاهر بالنص.

هذا، مع شيوع إطلاق كلٍّ من الجبهة و الجبين على ما يعمُّ الآخر، بل قد  
يقال: إنَّ المتبادر عرفاً من إطلاق الجبهة و كذا الجبين منفرداً - كما في بعض  
الأخبار - هو المعنى الأعم.

الأتري أنَّ المتبادر من مثل قوله: «إذا مات المؤمن عرق منه الجبين»<sup>(١)</sup> إرادة  
السطح المشتمل على الجبهة و الجبينين.

و على هذا يُزَلُّ الأخبار المعبرة بالجبين بعد انعقاد الإجماع على عدم  
الاجتزاء بهما بالخصوص، فيكون الإجماع كاشفاً عن إرادة هذا المجاز الشائع، أو  
دليلاً لتقييد ما يظهر منها من إطلاق كفاية مسح الجبينين، و يكون الرضوي و  
الموئقي شاهدين عليه على تقدير اعتبارهما، و مؤيدان على تقدير العدم.

و لقد أعجب في الحدائق حيث حمل لفظ «الجبينين» في هذه الأخبار على  
إرادة خصوص الجبهة بعلاقة المجاورة؛ مستشهداً بفهم المشهور، حيث زعم  
التزامهم باعتبار مسحها بالخصوص، و استنادهم فيه إلى هذه الأخبار<sup>(٢)</sup>.

و قد أشرنا في صدر المبحث إلى أنَّ المظنون عدم إرادة المشهور  
الاختصاص، و أمّا حمل الأخبار على إرادة خصوص الجبهة فهو في غاية البعد؛  
لأنَّ إرادتها بالخصوص من لفظ «الجبينين» بل و كذا من لفظ «الجبين» - كما في

(١) بحار الأنوار ٤٢: ٢٩١ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام.

(٢) الحدائق قضاة ٤: ٣٤٣-٣٤٤.



بعض الأخبار<sup>(١)</sup> - من المجازات المستكثرة التي لا يكاد يساعد عليها شيء من موارد استعمالهما. وما استشهد به من إرادتها بالخصوص من لفظ «الجبيين» في بعض أحبار السجود<sup>(٢)</sup> منظور فيه.

و كيف كان فقد اتضح أن الوجه الأول - أعني اعتبار مسح الجبهة و الجبيين - مع كونه أحوط أشبه بطواهر النصوص، بل و كذا الفتاوى بضميمة ما أشرنا إليه من القرائن.

و أمّا مسح للحاجبين و إن أمكن القول بوجوبه؛ لعدم انمكاهه عن مسح الجبهة و الجبيين غالباً، و موافقته للاحتياط الذي قد يقال بلزومه في مثل المقام، لكن عدمه أظهر؛ إذ لا إشارة إليه في شيء من الأخبار، بل ظاهر بعض الأخبار الحاكية، و كذا ما روي في ذيل عبارة الفقه: عدمه، مع أن الحق أن المرجع على تقدير الشك هو البراءة، لا الاحتياط.

نعم، لو توقف عليه مسح الجبهة و الجبيين أو العلم بمسحهما، وجب من باب المقدمة، فلا تحب إزالة ما عليها من الحائل لو لم يتوقف المسح الواجب عليها، لكن الاحتياط لا ينبغي تركه، والله العالم.

و أمّا تحديد الممسوح من اليدين: فالمعروف بين الأصحاب اختصاصه بظاهر الكفين من الرمد، و عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، و يعصدها عدم نقل الخلاف فيه من أحد، إلا من علي بن بابويه من استيعاب مسح الوجه و

(١) التهذيب ١/٢١٢: ٦١٤، الاستبصار ١/١٧١: ٥٩٤، الفقيه ١/٥٧: ٢١٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٦ و ٨.

(٢) التهذيب ٢/٢٩٨: ١٢٠٢، الاستبصار ١/٣٢٧: ١٢٢٣، الكافي ٣/٣٣٣: ٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب السجود، ح ٤ و ٧.

الذراعين. و قد تقدّم الكلام فيه، وأنّضح أنّه لا يجب مسح شيء من الذراعين، كما يدلّ عليه صحيحة زرارة، المصروفة بأنّه «مسح وجهه وكفيه، ولم يمسح الذراعين بشيء»<sup>(١)</sup>.

و لا يعارضها ما في صحيحتي داود بن نعمان و أبي أيوب الخزاز من أنّه مسح فوق الكف قليلاً<sup>(٢)</sup>؛ لإجمال وجه الفعل، واحتمال كونه من باب المقدّمة، أو الاستيعاب.

مع احتمال إرادة ظهر الكف من فوقه، فظاهره على هذا التقدير: عدم استيعاب ظاهر الكف بالمسح.

لكن لم يتحقّق هذا الاحتمال حتى يعتنى بهذا الطاهر، فالمعتمد إنّما هو ظاهر سائر النصوص و فتاوى الأصحاب من استيعاب ظاهر الكفين من الزنديين. نعم، ظهر ما أرسله في الفقه الرضوي في صدره و ذيله: كونه من أصل الأصابع<sup>(٣)</sup>.

وكذا رسالة حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سُئل عن التيمم، فتلا هذه الآية (و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما)<sup>(٤)</sup> و قال: «فاغسلوا وجوهكم و أيديكم إلى المرافق»<sup>(٥)</sup> [قال: <sup>(٦)</sup> «فامسح على كفيك من حيث

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصدرها في ص ٢٨٨، الهامش (٢).

(٢) تقدّمت الإشارة إلى مصدرهما في ص ٢٨٧، الهامش (٣ و ٤).

(٣) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام. ٨٨.

(٤) المائدة ٣٨:٥.

(٥) المائدة ٦:٥.

(٦) ما بين المعقوفين من المصنّف.

موضع القطع» وقال: «(وما كان ربك نسياً)»<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

فمقتضى القاعدة تقييد سائر الروايات بهما، لكن إعراس الأصحاب عنهما مع ما في سندهما من الضعف أسقطهما عن الاعتبار.

و ما عن كشف اللثام - من نسبة مضمونهما إلى القيل<sup>(٣)</sup> - لا يخرجهما من الشذوذ فضلاً عن أن يجبر سندهما.

و يُحتمل قوياً أن يكون المراد بأصل الأصابع في دليل الرضوي أساسها من الكف، فقله: «من فوق الكف» يعني من أعلاها، كما يؤيد إرادة هذا المعنى قوله فيما بعد: «ثم تمرّها على مقدمها على ظهر الكف» فلا يكون مخالفاً للمشهور. ولا يبعد أن يكون المراد بما رواه أولاً أيضاً هذا المعنى، فتكون مخالفته مع ما أفتى به في كيفية المسح من حيث الابتداء و الانتهاء، فليتأمل.

و أمّا ما أرسله حماد فقد يوجه بكونها مسوقة لتعليم السائل كيفية الاستدلال على العامة بما يوافق مذهبهم في السرقة و يُعطّل مذهبهم في التيمّم، فكأنه لما أطلق الأيدي في آيتي السرقة و التيمّم و قيّدت في آية الوضوء علم أن القطع و التيمّم ليسا من المرفقين.

أقول: مهوردية جريان الحدود على وفق آراء العامة و مهوردية الحق و جهل عامة الناس به في عصر الأئمة عليهم السلام ممّا يؤيد هذا الحمل، لكن به تثبت لمذهبهم في حكم القطع، و هو لا يخلو عن بُعد.

(١) مريم ١٩: ٦٤.

(٢) الكافي ٢/٦٢: ٣، التهذيب ١/٢٠٧: ٩٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب التيمّم، ح ٢.

(٣) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٢٠٣: ٥، وانظر: كشف اللثام ٤٧٣: ٢.

و يُحتمل أن يكون المراد بموضع القطع موضوعه الذي تعلّق به الحكم في عناوين الأدلة، و هو اليد التي يراد بها الكفّ عند إطلاقها من غير التعمات إلى أن الواجب قُطِعَ بعضها، كما هو مذهب الحاشية، أو جميعها كما هو مذهب العامة، فالمراد بالرواية بيان أن متعلّق الحكم هو الكفّ، فالمسح منها، لا من المرفق.

و الغرض من الاستشهاد بالآيتين بيان أن المتبادر من اليد هو الكفّ، وإنّما فهم وجوب غسل الذراعين في آية الوضوء من ذكر العاية، فلو وجب المسح إلى المرفقين في التيمّم أيضاً لبيّنه الله تعالى كما في الوضوء، فإنّه تعالى لا ينسى شيئاً، والله العالم.

ثم إن صريح جملة من الأصحاب كظاهر آخرين: وجوب استيعاب الأعضاء الممسوحة بالمسح، بل عن الروض دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>، و عن الرياض دعواه في الكفّين<sup>(٢)</sup>.

#### و الظاهر عدم القول بالفرقة

و مستنده اسباقه إلى الذهن من الأدلة: فإنّ المتبادر من الأمر بمسح الجبهة و الكفّين إرادة استيعابهما بالمسح، و يتحقّق ذلك عرفاً بإمرار اليدين الماسحتين بباطنهما على جميع الجبهة و الجبين و ظاهر الكفّين من الزندين إلى أطراف الأصابع مرّة واحدة وإن لم تتحقّق به مباشرة الماسح لجميع أجزاء الممسوح لدى التدقيق، فإنّ الاعتبار هو صدق مسح الأعضاء عرفاً، ولا يتوقّف ذلك على التأكيد و المبالغة و التخليل، بل في بعض الأخبار المتعلّمة الحاكية للفعل التصريح بوقوع

(١) روض الجنان: ١٢٧

(٢) رياض المسائل ٥٥: ٢

المسح مرة واحدة، وهي لا تنفك غالباً عن الخل.

و كيف كان فلا يُعتبر فيه أزيد من صدق إمرار اليد على الجبهة و ظاهر الكفين عرفاً.

و دعوى ابتناء الصدق العرفي - عند عدم الاستيعاب الحقيقي - على المسامحات العرفية، مدفوعة، أولاً: بأن مسح العضو عبارة عن إمرار اليد على ظاهره، و لا يلاحظ أجزاء العضو بحياها موضوعات مستقلة حتى ينافي عدم مباشرة الماسح بشئ منها إطلاق المسح حقيقة.

و ثانياً: أن المتبادر من الأمر بمسح العضو إنما هو إرادة ما يُطلق عليه مسح ذلك العضو عرفاً، و بعد تسليم مساعدة العرف على الصدق يعنه إطلاق الأمر، و قد تقدّم عند التكلّم في ضرب اليدين على الأرض ما يوضح المقام، فراجع.

و هل يُعتبر استيعاب الماسح أيضاً كاللمسوح بمعنى مسح مجموع الجبهة و الجبينين بجميع باطن اليدين لا ببعضهما، و كذا مسح طاهر كل من اليدين بجميع باطن الأخرى لا ببعضه؟ وجهان: من انسباق إرادة المسح بما أريد ضربه على الأرض من مثل قوله: «نضرب بكفّيك الأرض و تمسح بهما وجهك و يدك» مع اقتضاء المناسبة اعتبار المسح بما اعتبر مباشرته للأرض عند الصرب؛ إذ الطاهر أن اعتبار وضع اليد على الأرض لتصحيح علاقة مسح الوجه و اليدين من الصعيد، و قد عرفت أن المتبادر من النصوص و الفتاوى صرب مجموع الكف، فمقتضى المناسبة وقوع المسح بالمجموع، و من صدق المسح باليدين على إمرار بعضهما على الممسوح، مضافاً إلى ما في صحيحة زرارة من التصريح

بأنه مسح جبينه بأصابعه<sup>(١)</sup>.

أحوطهما؛ الأول، بل لو لا ظهور للصحيحة في كفاية البعض لكان أقوى. و دعوى الصدق العرفي غير مجدية بعد ما ادّعياه من الانصراف، فإن إطلاق المسح باليد عند المسح ببعضها ليس إلا بإطلاق الضرب باليد على الأرض عند الضرب ببعضها، وكما أن الروايات تنصرف إلى إرادة الجميع في الثاني، وكذلك في الأول، لكنّ الصحيحة كادت تكون صريحة في كفاية البعض، فهذا هو الأقوى.

و من هنا قد يقوى في النظر عدم اعتبار ضرب مجموع الباطن أيضاً؛ لما أشرنا إليه من المناسبة، لكنّ الأقوى خلافه جموداً في الأحكام التعبدية على ما يتبادر من أدلتها، والله العالم.

و أمّا كيفية المسح فقد صرح بعض<sup>(٢)</sup> باعتبار وقوعه في كلّ من الوجه و اليدين من الأعلى إلى الأسفل.

و ربما استظهر ذلك من المتن و نحوه لكن بالنسبة إلى مسح الجبهة حيث اعترض مسحها من فصوص الشعر إلى طرف الأنف.

و نسب بعض<sup>(٣)</sup> إلى المشهور، بل عن شرح المفاتيح نسبته إلى ظاهر الأصحاب<sup>(٤)</sup>. و عن المتأخر نسبته إلى ظاهر عبارة المشايخ<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني ١/٥٧: ٢١٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٨

(٢) راجع المصادر في الهامش (٤ و ٥) من ص ٢٨٤.

(٣) المحقق لسرواري في كفاية الأحكام ٨، و البحراني في الحقائق الباصرة ٤: ٣٤٢ و ٣٥١

(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٥: ٢٠١.

(٥) حكاهما عنه صاحب الجواهر فيها ٥: ٢٠١، وانظر: متهمي المطلب ٨٨: ٣ (تحقيق قسم لفقه

و لعل النسبة نشأت من تعبيرهم كعبارة المتن، و أنت خير بكونها مسوقة لتحديد الممسوح، لا لكيفية المسح، و لذا لم يتعرض لبيانها بالنسبة إلى ظهر الكفّين، و ما نسبوه إلى المشهور أيضاً على الظاهر في خصوص الوجه، لكن الظاهر عدم القول بالفرق.

و كيف كان فليس في شيء من الأخبار المعتبرة إشعار بذلك.  
و ربما يستدل له بتنزيل الترابية منزلة المائية و بدليتها منها المشعرة بالمساواة سيما بعد ما ورد في بعض الأخبار من أنّ التيمم نصف الوضوء<sup>(١)</sup>، و بآئه هو المنساق إلى الذهن من التيممات البيانية للسائل عن الكيفية، و أنّه لو وقع في العمل البياني ابتداء بغير الأعلى، لنقله السائل.

و في الجميع ما لا يخفى، بل في عدم تعرض السائل لنقل كيفية المسح إشعار بعدم استفادته إرادة الخصوصية، و جريه مجرى العادة.

نعم، لو كان لمسح الوجه و اليدين كيفية خاصة متعارفة و كان غيرها بخلاف المتعارف، لاستشعر من عدم تعرض السائل لنقل كيفية عدم وقوعه بالكيفية الغير المتعارفة، لكن الشأن في إثبات كون المسح من غير الأعلى خصوصاً بالنسبة إلى اليدين بخلاف المتعارف.

نعم، ما رواه في الفقه الرضوي في ذيل عبارته المتقدمة<sup>(٢)</sup> صريحة في الابتداء من الأعلى بالنسبة إلى اليدين، بل لا يبعد استفادته منها بالنسبة إلى الوجه

---

= في مجمع البحوث الإسلامية و في الطبعة الحجرية منه ج ١ ص ١٤٦، الشيخ، بدل والمشايع.

(١) الفقيه ١ ٥٧-٥٨/٢١٣، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب التيمم، ح ١

(٢) في ص ٢٩١.

أيضاً مع عدم القول بالفرق على الظاهر، بل قد يستظهر ذلك من صدر عبارتها و إن لا يحلو عن تأمل.

و كيف كان، فالقول به لو لم يكن أقوى فلاريب في أنه أحوط، والله العالم.  
(و) ليُعلم أنهم اختلفوا في عدد الضربات في التيمم.

فمن الشيعين في النهاية والمبسوط والمقنعة - كما هو مختار المصنف رحمته في الكتاب - أنه (يجزئه في) ما هو بدل من (الوضوء ضربة واحدة لجبهته و ظاهر كفيه، و لا بدّ فيما هو بدل من الغسل) من جنازة أو غيرها (من ضربتين)<sup>(١)</sup>.

(و قيل: في الكل ضربتان) حكى ذلك عن المفيد في الأركان<sup>(٢)</sup>.

و عن المتقى<sup>(٣)</sup> أنه مذهب جماعة من القدماء<sup>(٤)</sup>.

و ربما نُسب<sup>(٥)</sup> أيضاً إلى علي بن بابويه، إلا أنه يعتبر الترتب بين ضربة اليدين للكفين، و لذا اختلفت الحكاية عنه، فربما نُسب<sup>(٦)</sup> إليه اعتبار ثلاث ضربات. و لكل وجه؛ فإنه قال في محكي الرسالة<sup>(٧)</sup>: إذا أردت ذلك فاضرب بيدك على الأرض مرة واحدة و انفضهما وامسح بهما وجهك ثم اضرب

(١) حكاها عنهما المحقق الحلّي في المعتبر ٣٨٨:١، و العامل في مدارك الأحكام ٢: ٢٢٩، و انظر: النهاية: ٤٩، و المبسوط ٣٣:١، و المقنعة: ٦٢.

(٢) حكاها عنه الشهيد في الذكري ٢٦١:٢.

(٣) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «التقى» بدل «المتقى»، و الصحيح ما أثبتناه.

(٤) حكاها عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٣٣٨:٤، و انظر: متقى الجمان ١: ٣٥١.

(٥) المناسب هو المحقق الحلّي في المعتبر ٣٨٨:١.

(٦) المناسب هو العامل في مدارك الأحكام ٢: ٢٣٠.

(٧) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «محكي» شرح الرسالة، و الصحيح ما أثبتناه.



يسارك الأرض فامسح بها يمينك من المرفق إلى أطراف الأصابع ثم اضرب  
بيمينك الأرض وامسح بها يسارك من المرفق إلى أطراف الأصابع<sup>(١)</sup>.

(و قيل:) يجرى في الكل (ضربة واحدة) حكى عن جماعة من  
القدماء<sup>(٢)</sup>.

و عن المعتمر و [الذكرى]<sup>(٣)</sup> اختياريه<sup>(٤)</sup>، و وافقهم غير واحد من  
المتأخرين.

(و) لا يبعد أن يكون (التفصيل) أشهر الأقوال، بل ربما نسب<sup>(٥)</sup> إلى  
المشهور، و لكن خلافه (أظهر) و الأقوى كفاية الواحدة مطلقاً، ولكن الصريتين  
أفضل بل أحوط، و أحوط منه الجمع بتكرير التيمم.

لنا على كفاية الواحدة مطلقاً: جميع الأخبار المتقدمة<sup>(٦)</sup> المحاكية للفعل  
النبي ﷺ في قضية عمّار و فعل الباقر و الصادق عليه السلام في مقام بيان ماهية التيمم،  
المقتصر فيها على صرية واحدة لمسح الوجه و اليدين، عدا صحيحة<sup>(٧)</sup> محمد بن

(١) حكاها عنها الشهيد في الذكرى ٢: ٢٦٠، و العاملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٣٠.

(٢) حكاها العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١: ٢٧٦، المسألة ٢٠٢ عن السيد المرتضى و ابن  
الجيد و ابن أبي عقيل و الشيخ المفيد في الرسالة العزّة.

(٣) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «التذكرة بدل الذكرى» و الصحيح ما  
أثبتناه، كما في مفتاح الكرامة ١: ٥٤٦، و مستند الشيعة ٣: ٤٢٦، و جواهر الكلام ٥: ٢٠٧.

(٤) المعتمر ١: ٢٨٨-٣٨٩، الذكرى ٢: ٢٦٠-٢٦٢.

(٥) من الناسيب المأمة الحلي في مختلف الشيعة ١: ٢٧٦، المسألة ٢٠٢، و منتهى المطلب  
١: ٤٨، و نهاية الإحكام ١: ٢٠٧، و الصيمري في غاية المرام ١: ٩٣، و الأردبيلي في مجمع  
الفائدة و البرهان ١: ٢٣٢، و المحقق الكرّكي في جامع المقاصد ١: ٤٩٤.

(٦) في ص ٢٩٠ و ٢٩١.

(٧) تقدّمت الإشارة إلى مصدرها في ص ٢٨٨، الهامش (٥).

مسلم، الدالة على استيعاب الوجه و الذراعين، و ستعرف قصور هذه الصحيحة عن معارضة غيرها من جهات.

و احتمال عدم إرادتهم عليهم السلام في تلك الوقائع إلا بيان كيفية المسح لا عدد الضربة، و لذا صرب يديه على البساط كما في بعض<sup>(١)</sup> الأخبار، أو كون الاختصار على الضربة من الحاكي في مقام الحكاية حيث لم يتعلق غرضه بنقل الفعل بجميع خصوصياته المعبرة في التيمم، و لذا أهمل تعيين مقدار الممسوح في أغلب الأخبار في غاية الضعف؛ فإنه لا يكاد يشك في أنه لو كان المعترف في ماهية التيمم ضربة أخرى لليدين، لم يتركها المعصوم عليه السلام عند إرادة بيان ماهية التيمم، فكما ضرب يديه لمسح الوجه كان يصرب بهما لمسح اليدين أيضاً، فإنه أولى بالبيان، لكون اعتباره أحق، كما أنه لا ينبغي أن يشك في أنه لو صدر منه ضربة أخرى لليدين، لتعرض الحاكي لنقله خصوصاً مع كونه الإمام المعصوم عليه السلام.

و قيس هذا الفعل - الذي هو من أجزاء التيمم على تقدير اعتباره - على سائر الخصوصيات فاسد، مع أنه لا يضر بالاستدلال لإبطال التفصيل؛ ضرورة أن وقوع تيمم واحد بياناً لماهية التيمم على الإطلاق - كما يقتضيه إطلاق السؤال عن كيفية التيمم في جميع تلك الأخبار - ينفي احتمال التفصيل، فلا ينبغي الارتباب في أنه لم يصدر في تلك الوقائع بمقتضى هذه الأخبار إلا ضربة واحدة، فإنها بقربة موردها في قوة التصريح بذلك.

و أضعف من ذلك احتمال عدم إرادة المعصوم بفعله و نقله لفعل

(١) الكافي ٣/٦٢٣، التهذيب ٦/٢٠٧، الاستبصار ١/١٧٠: ١٥٨٩، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ١.

النبي ﷺ إلا بيان نوع التيمم في الجملة، وهو يحصل ببيان قسم منه، وهو التيمم الذي يقع بدلاً من الوضوء فإنه مع واه في الغاية يُبطله كون القدر المتيقن من فعل النبي ﷺ في قضية عمار وكذا نقل الإمام عليه السلام لتلك الواقعة إنما هو إرادة بيان التيمم الذي يقع بدلاً من غسل الجنابة؛ ضرورة قبح إرادة بيان ما هو بدل من الوضوء بذلك الفعل و السكوت عما هو بدل من العسل مع كون المقام مقتضياً لعكسه، بل ما في بعض تلك الأخبار من قول النبي ﷺ لعمار: «أفلا صنعت هكذا؟»<sup>(١)</sup> يدفع هذا التوهم من أصله.

و يدل على المطلوب أيضاً ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في التيمم قال: «تضرب بكفك الأرض ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و يديك»<sup>(٢)</sup>.  
و ربما يستدل له أيضاً بإطلاق الآية.

و فيه نظر بعد إجمالها.

حجة القول بالصرتين مطلقاً: صحيحة إسماعيل بن همام الكندي عن الرضا عليه السلام، قال: «التيمم ضربة للوجه، و ضربة للكفين»<sup>(٣)</sup>.  
و صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: سألته عن التيمم، قال: «مرتين مرتين للوجه واليدين»<sup>(٤)</sup>.

(١) الفقه ٢١٣/٥٧١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٨.

(٢) التهذيب ٦١٥/٢١٢:١، الاستبصار ٥٩٥/١٧١:١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٧.

(٣) التهذيب ٦٠٩/٢١٠:١، الاستبصار ٥٩٧/١٧٢-١٧١:١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٤) التهذيب ٦١٠/٢١٠:١، الاستبصار ٥٩٨/١٧٢:١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ١.

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: كيف التيمم؟ قال: «هو ضرب واحد للوضوء، والغسل من الجنابة تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما نفضة للوجه، و مرة لليدين، و متى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت حباً، و الوضوء إن لم تكن جنباً»<sup>(١)</sup>.

و رواية ليث المرادي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «تضرب بكفك [على الأرض] مرتين ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و ذراعيك»<sup>(٢)</sup>.  
و هذه الرواية بل و كذا سابقاتها طاهرة في كون الضربتين قبل مسح الوجه، و صحيحة ابن مسلم أيضاً لا تأبى عن ذلك، فلا يبعد استحبابه. و عدم معروفية القول به لا ينفيه.

و كيف كان فعمدة ما يصح الاستناد إليه لهذا القول هي الصحيحة الأولى، و هي أيضاً قابلة للحمل على الاستحباب، كما أن جميعها قابلة للحمل على التقية على تقدير أن يراد بها ضربة للوجه و ضربة لليدين، كما يؤيده تشابه ما عدا الصحيحة الأولى و قبولها للتورية.

و يؤيده أيضاً معروفية القول بالضربتين عند العامة على ما قيل<sup>(٣)</sup>، بل عن بعض العامة نسبة القول بكفاية الواحدة إلى علي عليه السلام و هار و بعض التابعين

(١) التهذيب ١/٢١٠، الاستبصار ١/١٧٢:٩٩، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٢) التهذيب ١/٢٠٩، الاستبصار ١/١٧١:٩٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٢، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) الحاشية على مدارك الأحكام ٢: ١٤٠.

ممن لم يخالف علياً في المذهب، ونسبة الضربتين إلى أكثر التابعين<sup>(١)</sup>، ولا تكافئ هذه الروايات الأخبار السابقة لا من حيث الصدور ولا من جهة الصدور ولا من حيث الدلالة، فالمتعين إما طرحها أو حملها على الاستحباب، والثاني أشبه بالقواعد بل أحوط.

حجة المشهور أمور عمدتها الجمع بين الأخبار بحمل الطائفة الأولى على ما كان بدلاً من الوضوء، والثانية على ما كان بدلاً من الغسل بقريضة الشهرة ونقل الإجماع، كما عن ظاهر بعض<sup>(٢)</sup>، بل الإجماع المحقق بتقريب أن يقال: إن مفاد الطائفة الأولى كناية ضربة واحدة في التيمم، فهي نص في الكفاية في الجملة، وظاهرها الاطراد، والطائفة الثانية أيضاً نص في اعتبار التعدد، وظاهرها الاطراد، فمقتضى القاعدة رفع اليد عن الطاهرين بالصين، والالتزام بوجود القسمين في التيمم، فوجب أن يكون مورد كل من القسمين ما هو المشهور للإجماع على بطلان تفصيل آخر وراء هذا التفصيل.

وفيه - بعد الغض عن عدم صلاحية الشهرة ونقل الإجماع شاهدة للجمع إلا على تقدير كشفها عن فريضة داخلية أو خارجية - إناء جل الأخبار بل كلها عن هذا الحمل؛ لأنها ما بين صريح أو ظاهر في أن التيمم من الوضوء والغسل من الجاية واحد، بل قد سمعت أن القدر المتيقن من الأخبار الحاكية للفعل - التي لا يبعد دعوى تواترها - إنما هو بيان ما هو بدل من الغسل، كما هو صريح بعضها،

(١) قاله مطبئي في شرح المشكاة كما في بحار الأنوار ٨١: ١٥٠-١٥١.

(٢) حكاة الوحيد البهبهاني في الحاشية على المذكور ١٤٠: ٢ عن ظاهر الشيخ الطوسي في التبيان ٢٠٨: ٣، والطوسي في مجمع البيان ٣: ٥٢: ٤.

فيمتنع ارتكاب هذا التأويل فيها.

اللَّهْمَّ إِلَّا أَنْ يَلْتَرَمَ بِإِهْمَالِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ وَ عَدَمِ كَوْنِهَا مَسْوَقةً إِلَّا لِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْمَسْحِ، دَعَاءاً لَتَوْهَمِ كَوْنِهِ كَالْفَسْلِ، كَمَا وَقَعَ لِعَمَّارٍ، فَيَتَجَهَّ حِينَئِذٍ الْقَوْلَ بِاعْتِنَاءِ الْمَرَّتَيْنِ مُطْلَقاً بِمَقْنَصِي الْأَخْبَارِ الْأَحْيَرَةِ الَّتِي وَقَعَ التَّصْرِيحُ فِي بَعْضِهَا بِأَنَّ التَّيَمُّمَ مِنَ الْوُضُوءِ وَالْفَسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ضَرْبٌ وَاحِدٌ.

لَكِنَّكَ عَرَفْتَ أَنَّ الْإِلْتِمَامَ بِالْإِهْمَالِ أَيْضاً فِي عَايَةِ الْإِشْكَالِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى أَحَادِ الْأَخْبَارِ عَلَى بُعْدٍ لَكِنَّهُ لَا يُمْكِنُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَجْمُوعِ بِمُلَاحَظَةِ كَثَرَتِهَا وَوُقُوعِ جَمِيعِهَا جَوَاباً عَنِ السُّؤَالِ عَنِ كَيْفِيَّةِ التَّيَمُّمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ. بَلْ كَيْفَ يَحْتَمَلُ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ النَّبِيُّ ﷺ بِفَعْلِهِ بَيَانَ الْمَاهِيَةِ الْمَخْتَرَعَةِ بِخُصُوصِيَّاتِهَا الْمَعْتَمَرَةِ فِيهَا بَعْدَ وَقُوعِ السُّؤَالِ عَنْهَا فِي صَدْرِ الشَّرِيعَةِ عِنْدَ جَهْلِ عَامَّةِ النَّاسِ بِهَا؟ فَاخْتِيَارِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْفَعْلِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لَكُونِهِ أَوْفَى فِي الْبَيَانِ مِنَ الْقَوْلِ، فَكَيْفَ يَتَطَرَّقُ فِيهِ شَأْنُ الْإِهْمَالِ؟

فَالْإِنْصَافُ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ طَرَحَ لِجَمِيعِ الْأَخْبَارِ مِنْ غَيْرِ شَاهِدٍ.

و رُبَّمَا يَسْتَشْهَدُ لَهُ بِالصَّحِيحَةِ الَّتِي رَوَاهَا الشَّيْخُ عَنْ ابْنِ أَدِينَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ التَّيَمُّمِ، فَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ ثُمَّ مَسَحَ بِهَمَا وَجْهَهُ ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَ بِهَا مِرْفَقَهُ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَاحِدَةً عَلَى طَنْهَرِهَا وَوَاحِدَةً عَلَى بَطْنِهَا ثُمَّ ضَرَبَ بِيَمِينِهِ الْأَرْضَ ثُمَّ صَنَعَ بِشِمَالِهِ كَمَا صَنَعَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا التَّيَمُّمُ عَلَى مَا كَانَ فِيهِ الْفَسْلُ، وَفِي الْوُضُوءِ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَأَلْقَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مَسْحَ الرَّأْسِ وَالْقَدَمَيْنِ، فَلَا يُؤْتَمُّ بِالصَّعِيدِ<sup>(١)</sup>.

(١) التهذيب ٦١٢/٢١٠١، الاستبصار ١٧٢:١/٦٠٠، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب

و صحيحة زرارة، المتقدمة<sup>(١)</sup> التي استشهدنا بها لاعتبار الضريتين على الإطلاق.

و في الاستشهاد بهما ما لا ينهي؛ فإن توجيه صحيحة زرارة على وجه ينطبق على هذا التفصيل يتوقف على تكلفات بعيدة، فإن المتبادر من قوله عليه السلام بعد السؤال عن كيفية التيمم، «هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة» إرادة عطف الغسل على الوضوء، يعني أن التيمم لهما نوع واحد لا اختلاف فيهما، ثم يبين كيفية بقوله: «تضرب يديك الأرض» إلى آخره. و جعل الغسل من الجنابة ابتداءً كلام آخر، و حُمل قوله عليه السلام «التيمم ضرب واحد للوضوء» على إرادة أن ما كان بدلاً من الوضوء يحصل بضربة واحدة كما ترى.

و أما صحيحة محمد بن مسلم فهي على الظاهر ما استند إليه علي بن بابويه فيما ذهب إليه من القول باستيعاب مسح الوجه واليدين مع التزامه بالضربات الثلاث، و قد أشرنا فيما سبق إلى شذوذها و عدم صلاحيتها لمعارضة غيرها، مع موافقتها للعامة و مخالفتها للكتاب؛ بشهادة الصحيحة المتقدمة<sup>(٢)</sup> المفسرة للآية، الدالة على أن المسح ببعض الوجه واليدين.

هذا، مع أنه لا يستفاد من هذه الصحيحة التفصيل بين القسمين في عدد الضربات، فلعل المراد بها الفرق بينهما في كيفية المسح بكونه في التيمم للغسل مبتدئاً من المرافق، و في الوضوء متتالياً إليها، قياساً على مثبته، كما يشعر بذلك

= التيمم، ح ٥.

(١) في ص ٣٠٧.

(٢) في ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

قوله عليه السلام: «و في الوضوء الوجه و اليدين إلى المرفقين» فيكون هذا التفصيل في حد ذاته من موهنات الرواية حيث يجعلها أشبه بقول العامة، و قد أمرنا بطرح ما يشبه قولهم <sup>(١)</sup>.

ثم لو سلم ظهور الصحيحتين في المدعى، فليس على وجه يصلح لصرف الأخبار الطاهرة في اتحادهما نوعاً فضلاً عما هو صريح في ذلك، كموثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال. سألته عن التيمم من الوضوء و من الجنابة و من الحيض للنساء سواء؟ قال: «نعم» <sup>(٢)</sup>.

هذا كله بعد الإغماض عما يتناهى من إباء الأخبار الحاكية لفعل النبي صلى الله عليه وآله عن هذا الحمل؛ لكونه بمنزلة النص فيما هو بدل من الضل، فتتحقق المعارضة بين جميع تلك الروايات و بين الصحيحتين اللتين عرفت حالهما من حيث الدلالة وجهة الصدور، فالمتعين بعد تسليم الدلالة إما طرحهما أو التأويل و لو بالحمل على الاستحباب.

و بهذا ظهر لك الجواب عن الاستشهاد بما رواه العلامة عن الشيخ - في الصحيح - عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام «أن التيمم من الوضوء مرة واحدة، و من الجنابة مرتان» <sup>(٣)</sup> مع أنه صرح جماعة <sup>(٤)</sup> بعدم وجدان هذه الرواية

(١) أنظر: بحر الأنوار ١٨/٢٣٥٢ و ١٩ نقلاً عن رسالة الراوندي، و التهذيب ٣٣٠/٩٨٨، و

حكما في الوسائل، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الأحاديث ٣١ و ٣٤ و ٤٦.

(٢) الفقيه ٢١٥/٥٨١، التهذيب ١١٧/٢١٢، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٦.

(٣) انتهى المطلب ١٤٨:١-١٤٩، وانظر: التهذيب ٢١١:١، ذيل ح ٦١٢، و الوسائل، الباب ١٢

من أبواب التيمم ح ٨.

(٤) كما في جواهر الكلام ٢١٢:٥، و منهم: العاملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٣٣ - ٢٣٤، و الحرّ

العاملي في الوسائل، ذيل ح ٨ من الباب ١٢ من أبواب التيمم.



في كتب الأخبار، و تَبَهَّوا على أَنَّ صدورها من العلامة و غيره غفلة نشأت ممَّا يتراءى من عبارة الشيخ.

قال الشيخ حسن - في محكي المستقى -: و قد اتَّفَق للعلامة في المنتهى و بعض المتأخِّرين توهمٌ عجيب في هذا الموضع، و ذلك أَنَّ الشيخ رحمته الله بعد إيرادهِ للأخبار التي أوردناها و غيرها ممَّا في معناها ذكر على طريق السؤال أَنَّ جملة من الأخبار - واحدا الخبر الذي رواه صفوان بن يحيى عن العلاء عن محمد بن مسلم، و الثاني خبر إسماعيل بن همام، و الثالث خبر الثَّيْت - ليس فيها دلالة على أَنَّ الفريتين للغسل دون الوضوء، فمن أين لكم هذا التفصيل؟

و أجاب عنه: بأنَّه قد وردت أخبار كثيرة تتضمَّن كون الفرض في الوضوء مرَّة، و الأخبار التي ذكرتموها تضمَّنَت المرَّتين، فيُحتمل ما تضمَّن المرَّة على الوضوء، و ما يتضمَّن المرَّتين على الغسل، لئلا تتناقض الأخبار.

ثمَّ قال: إنَّا قد أوردنا خبرين مفسَّرين لهذه الأخبار، أحدهما عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، و الآخر عن ابن أبي عمير عن ابن أدينة عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام «أَنَّ التَّيَمُّنَ مِنَ الْوُضُوءِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَ مِنَ الْجَنَابَةِ مَرَّتَانٍ».

هذا كلامه، و مَنْ لَاحَظَهُ بأدنى نظر علم أَنَّهُ يريد بالخبرين المفسَّرين الحديثين اللَّذَيْن أوردناهما في [صدر] <sup>(١)</sup> الباب، و إفادتهما للتفصيل إنَّما هي بحسب ما فهمه الشيخ مهملًا لا في الواقع، فتوهم الجماعة أَنَّ المعنى المذكور

(١) ما بين الموقوفين من المصدر.

صريح لفظ الحديثين، و أنَّهما غير ذينك الخبرين<sup>(١)</sup>. انتهى.

لكن في الجواهر<sup>(٢)</sup> احتمال كونها رواية أخرى غير ذينك الخبرين، فلا مقتضى لرد خبر العادل.

و فيه من البعد ما لا يخفى بعد عدم قابلية العبارة لإرادة غيرهما، و وضح أنَّه لو كان الشيخ مُطلعاً على رواية أخرى لأوردها في المقام. هذا، مع أنَّك عرفت أنَّها على تقدير كونها رواية أخرى لاتصلح لمعارضة ما عرفت.

فتلخص لك أنَّ الأظهر كفاية صرية واحدة للتيمم مطلقاً، سواء كان بدلاً من الوضوء أو الغسل من الجنابة أو الحيض أو غيرهما، و لكن الصريتين أحوط، و أحوط منه تكرير التيمم، و يكفي في التكرير مسح اليدين بالضربة الأولى ثم الضرب لهما ثانياً، والله العالم.

تنبيه: لا إشكال بل لا خلاف في الاجتزاء بتيمم واحد بدلاً من غسل الجنابة لرفع الحدث الأصغر و الأكبر كمُبدله، سواء قلنا باتحاد كيفية التيمم أو اختلافها؛ قضيةً للبدلية.

مضافاً إلى ظاهر الآية و غيرها من الأدلة.

و أمّا في غيرها من الأحداث كالحيض و الاستحاضة و غيرهما، فإن قلنا بكفاية غسلها عن الوضوء، فالتيمم الذي يقع<sup>(٣)</sup> بدلاً منه كذلك بمقتضى البدلية. و

(١) منتقى الجمان ٣: ٣٥٢، و انظر: التهذيب ١: ٢١١، ذيل ح ٦١٢.

(٢) جواهر الكلام ٥: ٢١٢.

(٣) في وض ٤، ٥، ٥٥، ٥٦.

إن قلنا بوجوب الوضوء معه، وجب تيمّم آخر بدلاً من الوضوء، سواء قلنا باتحاد  
كيفيتهما أم لا.

أما بناءً على ما قويناه في محله من وجوب تيمّم البدلية أو ما جرى مجراها في  
التعيين بملاحظة اختلافهما من حيث الحقيقة، فواضح؛ لأنّ البذل لا يريد على  
المُبدل منه.

و أما بناءً على كونه ماهيةً واحدة، ولا يُعتبر في تحقّقها عدا حصول الفعل  
الخاصّ قرينةً إلى الله تعالى؛ فلا تُنقض الأصل بقاء التكليف بالمسبّب، و عدم  
سقوطه بفعل مسبّب واحد لأسباب متعدّدة، كما عرفت تحقيقه في محله.  
اللهمّ إلا أن يدعى أنّه يستفاد من الأدلة الشرعية كون تلك الطبيعة من حيث  
هي رافعة لمطلق الحدث مطلقاً، فحيث لا يبقى مجال للشكّ حتّى ينمّسك  
بالأصل. لكن فيه تأمل.

وكيف كان فما عن بعض<sup>(١)</sup> - من الاكتفاء بتيمّم واحد بدلاً منهما مع الالتزام  
بمغايرتهما في الكيفية - ضعيف.

لكن عن بعضٍ نسبته إلى ظاهر الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

و ربّما يستدلّ له بما دلّ على مساواة تيمّم الجنب و الحائض.

مثل: موثقة أبي بصير: سأله عن تيمّم الحائض و الجنب سواء إذا لم يجدوا  
الماء؟ قال: «نعم»<sup>(٣)</sup>.

(١) المقنعة: ٦٢، و عنها في جواهر الكلام ٢١٧:٥.

(٢) حكاهما صاحب الجواهر فيها ٢١٧:٥ عن الذكرى ٢٦٣:٢، و مدارك الأحكام ٢٣٢:٢.

(٣) الكافي ١٠/٦٥٣، التهذيب ١/٢١٢/٦١٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمّم، ح ٧.

و فيه ما لا يحفى، فالأقوى عدم التداخل، بل قد يُحِيل عدم جوار التداخل في التيمم حتى فيما ثبت جوازه في مثله، كَمَنْ عليه أغسال متعددة، فإنَّ له الإتيان بغسل واحد بنية الجميع، نظراً إلى الشك في شمول ما دلَّ على قيام التيمم مقام الغسل لمثل ذلك.

لكنه ضعيف؛ فإنَّ الأدلة لا تفصر عن الشمول، فالأظهر كون ما يقع بدلاً من الغسل أو الوضوء بمنزلة مثله مطلقاً، والله العالم.

(و إن قُطعت كفاه) بحيث لم يبق منهما من محلّ الفرض شيء (سقط مسحهما، و اقتصر على) مسح (الجهة).

والأحوط تنزيل الذراعين منزلة اليدين ضرباً و مسحاً، كما تقدّم تفصيل الكلام فيه و في كيفية مسح الجهة و ما تقتضيه القاعدة من الاحتياط عند التكلم في ضرب اليدين على الأرض.

(و) عرلت فيما تقدّم أنّه (لو) قُطعت إحدى الكفين أو (قُطع بعضهما) ضرب بالباقية أو الباقي منهما، و (مسح) الجهة و (على ما بقي) من اليدين مع رعاية الاحتياط بمعاملة الكف مع الذراع عند قطعها من الزند، والله العالم.

(و يجب استيعاب مواضع المسح في التيمم) كما عرفت فيما سبق (فلو أبقى منها شيئاً) عمداً أو نسياناً (لم يصح) إلا إذا عاد عليه مراعيّاً للترتيب و الموالاة، كما هو واضح.

(و يستحبّ نفض اليدين بعد ضربهما على الأرض) للأخيار المستفيضة لتي تقدّم نقلها في مطاوي المباحث المتقدمة.  
و ربما يستظهر منها الوجوب.

و فيه نظر، بل المتأمل في مجموع الأدلة لا ينبغي أن يتردد في أن المراد به الاستحباب، مع أن الطاهر عدم الخلاف فيه، بل عن التذكرة الإجماع على عدم الوجوب<sup>(١)</sup>، و عن المنتهى أنه يستحب عند علمائنا، خلافاً للجمهور<sup>(٢)</sup>. و في المدارك أنه مذهب الأصحاب لانعلم فيه خلافاً<sup>(٣)</sup>.

و كيف كان فلا إشكال فيه.

ثم إن المتبادر من الأمر بنقض اليدين إرادته فيما لو علق بهما شيء من أجزاء الأرض مما يزال بالنقض، بل لا يبعد أن يقال: إن كونه كذلك مأخوذ في مفهوم النقص.

و المراد بالنقض ما يعم ضرب إحدى اليدين على الأخرى و صفتها، بل هذا هو المناسق إلى الذهن من الأمر بنقض اليدين، لا نقض كل منهما مستقلاً، كما يشهد بذلك صحيفة زرارة، الحاكية لفعل رسول الله ﷺ، المروية عن مستطرفات السرائر، حيث وقع التعبير فيها بقوله ﷺ: «ثم ضرب إحداهما على الأخرى»<sup>(٤)</sup> مع أنه حكى هذا الفعل الخاص في سائر الأخبار الحاكية بقوله: «فتنصصهما»<sup>(٥)</sup> فيكشف ذلك عن اتحاد المراد بالعبارتين.

لكن لا يخفى عليك أن انسباق هذا المعنى إلى الذهن من مثل قوله ﷺ:

(١) حكاها عنها صاحب الجواهر فيها ٢٢١:٥، وانظر: تذكرة الفقهاء ١٩٦:٢، الفرع ج، من المسألة ٣٠٧.

(٢) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٢٢١:٥، وانظر: منتهى المطلب ١٤٧:١.

(٣) مدارك الأحكام ٢٣٥:٢.

(٤) السرائر ٣: ٥٥٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٩.

(٥) التهذيب ١: ٢١٢/٦١٤، الاستبصار ١: ١٧١/٥٩٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٦.

«تصرب بكفك الأرض ثم تنفضهما»<sup>(١)</sup> ليس على وجه يوجب صرف الإطلاق إليه، بل لا يبعد أن يقال بعدم اختصاص الاستحياب بالنفض أو ضرب إحدى اليدين على الأخرى، بل يعم كل ما يفيد فائدته من ذلك و مسح إحدى الراحتين بالأخرى ونحوهما بدعوى أن المناق إلى الذهن إرادته لإزالة ما على اليدين مما يرال بالنفض.

لكن في الاعتناء بمثل هذا الاتساق ما لم يحصل القطع بإلغاء الخصوصية إشكال؛ فإن إلحاق غير المنصوص بالمنصوص لعلّة مستنظمة قياس لا نقول به. و استيفائها إلى الذهن لا يخرجها من كونها استنباطية، فالأشبه هو الوقوف على مورد النص.

نعم، لا يبعد الاجتزاء بمسح إحدى اليدين بالأخرى و وضع إحداهما على الأخرى و إن لم يصدق عليه اسم النفض و الصرب؛ لما أرسله في الفقه الرضوي بقوله. «و روي: إذا أردت التيمم اصرب كفك على الأرض صربة واحدة ثم تضع إحدى يديك على الأخرى»<sup>(٢)</sup> إلى آخره، والظاهر أن المراد به ما يعم المسح و الصرب.

ثم إنه حكى عن الشيخ في نهايته و ظاهر مبطه أنه يستحب مع النفض مسح إحدى اليدين بالأخرى<sup>(٣)</sup>.

و لعلّه أراد النفض بمسح إحداهما بالأخرى و صفقهما بدعوى أنه هو

(١) التهذيب ٢١٢٦/٦١٥، الاستبصار ١٧١٦/٥٩٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمم، ح ٧

(٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٨

(٣) حكاها عنه صاحب كشف اللثام فيه ٤٧٥:٧، وانظر: النهاية: ٤٩، و المبسوط ٣٣٦.

المتبادر من الأحبار، لا نفرض كل منهما مستقلاً، ولو أراد استحباب كل من الأمرين على سبيل الاستقلال، فيشكل ذلك بعدم العثور على مستنده.

اللهم إلا أن يجعل ما روي في الفقه مستنداً لاستحباب المسح من حيث هو، وسائر الأخبار للنقص، والله العالم.

تكملة: حكى عن الذكرى أنه عدّ من مستحبات التيمم السواك قبله؛ للبدلية، والتسمية؛ لها أيضاً، ولعموم استحباب البدأة باسم الله تعالى أمام كل أمر ذي بال، و تفريج الأصابع عند الضرب مستنداً إلى نص الأصحاب، وأن لا يرفع اليد عن العضو حتى يكمل مسحه؛ لما فيه من المبالغة في الموالاة، وأن لا يكرر المسح؛ لما فيه من التشويه<sup>(١)</sup>.

أقول: لو لا ذكر المستند، لكان المتجه الالتزام باستحباب الجميع من باب المسامحة، لكن بعد بيانه لا يخفى ما في بعضها من النظر، والاعتماد على قاعدة التسامح بعد معلومية المستند مسامحة في القاعدة.

تنبيه: قد تقدّم الكلام في اشتراط طهارة الماسح والممسوح من أعضاء التيمم (و) أمّا طهارة غير أعضائه من تمام البدن حتى محلّ النجس فلا تُشترط جزمًا، فـ (لو تيمم و على جسده نجاسة، صحّ تيممه) وإن تمكّن من إزالتها قبله (كما لو تطهر بالماء و عليه نجاسة) في غير العضو المشاغل بغسله حتى محلّ النجس و لو في العسل، كما عرفت في محله.

(لكن) صرح بعضُ بآئه (في التيمم يراعى ضيق الوقت) وهو قدّمه على إزالة النجاسة، بطل، لا لاشتراطه بطهارة البدن، بل لعدم وقوعه في الضيق.

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٢٢:٥، وانظر: الذكرى ٢٧٠:٢ - ٢٧١

و قد عرفت في محله أنه لو اعتبرنا الضيق في صحّة التيمّم فليس أمره بهذه المرنّة من الضيق، بل المدار على صدق وقوعه في آخر الوقت عرفاً، وهو أوسع من ذلك، فالأظهر صحّة التيمّم مطلقاً إلا أن يقع في وقت لم يصدق عليه عرفاً كونه في آخر الوقت، فيفزع حينئذٍ على القول باعتبار الضيق و عدمه، و عبارة المتن قابلة للحمل على ما لا ينافي ذلك، لكن فيها إشعار باختياره الضيق مع تردّده فيه فيما مضى، و قد عرفت أن الأقوى خلافه.

و ربما يستشهد لاشتراط وقوع التيمّم بعد الإزالة: برواية أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام في الحائض التي قد ظهرت و لم يكن عندها ما يكفيها للغسل، فقال: «إذا كان معها بقدر ما تغسل فرجها فتغسله ثمّ تيمّم و تصلّي»<sup>(١)</sup>. و فيه: عدم ظهور الرواية في الاشتراط؛ لجريها مجرى العادة.

(١) الكافي ٣/٨٢:٣، التهذيب ١/٤٠٠:١٢٥٠، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الحيض، ح ١.





## (الطرف الرابع: في أحكامه)

(وهي عشرة):

(الأول: مَنْ صَلَّى بَتَيْمَمِهِ) الصحيح (لا يعيد) ما صلاه لو وجد الماء و إن كان في الوقت فضلاً عن خارجه (سواء كان في سفر أو حضر) لأن الأمر يقتضي الإجزاء.

و توهم أن الأمر بالصلاة مع التيمم لا يقتضي إلا الاجتزاء بالفعل المأمور به في سقوط هذا الطلب، دون الطلب المتعلق بالصلاة مع الطهارة المائية، الذي لم يكن منجزاً عند عدم وجدان الماء بواسطة التحلّس مدفوع: بعدم كونهما تكليفين مستقلّين كلّ منهما في عرض الآخر حتّى يُعقل فيهما ذلك، بل الواجب على المكلف إنّما هو الإتيان بالفرائض الخمس - مثلاً - بشرائطها التي اعتبرها الشارع من الظهور و نحوه، فإذا أتى بها المكلف على الوجه المشروع بأن كانت جامعة لشرائطها التي منها الطهارة، مائية كانت أم ترابية، فقد برئت ذمته عنها قطعاً نعم، يجوز أن يكون وجدان الماء في الوقت - مثلاً - كاشفاً عن مخالفة المأتي به لما تعلّق به الأمر في الواقع، فيجب عليه حينئذٍ الإعادة. لكنّه خلاف ما فرصناه من صحّة التيمم و الصلاة الواقعة معه.

و الحاصل أن مقتضى القاعدة: الاجتزاء بالصلاة الواقعة مع التيمم الصحيح، و عدم وجوب إعادتها مطلقاً، إلا أن يدلّ عليه دليل تعبدّي، نظير ما لو

أوجب الشارع إعادة الصلاة جماعةً عند انعقاد الجماعة، فيلتزم به حيثل من باب التعبد، لا لأجل القاعدة.

و يدل على عدم وجوب الإعادة - مضافاً إلى ذلك - أخبار كثيرة، جملة منها تدل على عدم الإعادة مطلقاً.

مثل صحيحة عبيدالله<sup>(١)</sup> بن علي الحلبي أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل إذا أجسب ولم يجد الماء، قال «يتيم بالصعيد، فإذا وجد الماء فليغتسل، ولا يعيد الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

و حسنة الحلبي، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إذا لم يجد الرجل طهوراً و كان جنباً فليتمسح من الأرض وليصل، فإذا وجد ماءً فليغتسل و قد أجزأته صلاته التي صلى»<sup>(٣)</sup>.

و نحوها صحيحة عبدالله بن سنان<sup>(٤)</sup>.

و صحيحة العيص، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي الماء و هو جنب و قد صلى، قال: «يغتسل، و لا يعيد الصلاة»<sup>(٥)</sup>.

و صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل أجنب فتيم بالصعيد ثم وجد الماء، قال: «لا يعيد، إن رب الماء رب الصعيد، فقد فعل

(١) في السج الخطية و الحجريّة: وعبدالله. و ما أثبتناه كما في المصدر

(٢) الفقه ١/٥٧٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١.

(٣) الكافي ٣/٦٣٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٤) التهذيب ١/١٩٣١، و ٥٧٢/١٩٧، الاستبصار ١/٥٤٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٧.

(٥) التهذيب ١/١٩٧، الاستبصار ١/١٦١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١٦.

أحد الطهورين»<sup>(١)</sup>.

وهذه الروايات وإن كانت مطلقة لكنها خصوصاً الأخيرتين منها كادت تكون صريحة في إرادة عدم الإعادة ولو عند وجدان الماء في الوقت، بل المتبادر منها ليس إلا إرادة بيان الحكم في هذا الفرض.

نظير: صحيحة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن أصاب الماء و قد صلى بتيمم وهو في وقت، قال: «تمت صلاته ولا إعادة عليه»<sup>(٢)</sup>.

و موثقة علي بن أسباط عن عمه عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل تيمم و صلى ثم أصاب الماء وهو [في] وقت، قال: «قد مضت صلاته وليتطهر»<sup>(٣)</sup>.

و صحيحة أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تيمم و صلى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت، فقال: «ليس عليه إعادة الصلاة»<sup>(٤)</sup>.

و رواية معاوية بن ميسرة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل في السفر لا يجد الماء تيمم و صلى ثم أتى الماء و عليه شيء من الوقت أيمضي على صلاته أم يتوضأ و يعيد الصلاة؟ قال: «يمضي على صلاته فإن رب الماء هو رب

(١) التهذيب ١/١٩٧: ٥٧١، الاستبصار ١/١٦١: ٥٥٧، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١٥.

(٢) التهذيب ١/١٩٤: ٥٦٢، الاستبصار ١/١٦٠: ٥٥٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٩.

(٣) التهذيب ١/١٩٥: ٥٦٣، الاستبصار ١/١٦٠: ٥٥٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١٤، وما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) التهذيب ١/١٩٥: ٥٦٥، الاستبصار ١/١٦٠: ٥٥٥، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١١.

التراب»<sup>(١)</sup>

و حبر علي بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: أتيمم وأصلي ثم أجد الماء وقد بقي علي وقت، فقال: «لا تعد الصلاة فإن رب الماء هو رب الصعيد»<sup>(٢)</sup>.

وهذه الأخبار وإن كان مرادها ما لو وجد الماء في الوقت لكن يتهم منها حكم ما لو وجد بعد خروج الوقت بالفحوى والأولوية القطعية و يدل عليه بالخصوص - مضافاً إلى أنه هو القدر المتين الذي يدل عليه جميع ما دل على طهورية التراب و بدليته من الماء خصوصاً مثل قول النبي صلى الله عليه وآله: «يا أباذر يكفيك الصعيد عشرين سنة»<sup>(٣)</sup> - حسنة زرارة عن أحدهما عليه السلام، قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يموت الوقت فليتييم ولبصل في آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلانصاء عليه و ليتوضأ لما يستقبل»<sup>(٤)</sup>.

و صحيحة يعقوب بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم

(١) التهذيب ١/١٩٥: ٥٦٤، الاستبصار ١/١٦٠: ٥٥٤، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١٣.

(٢) التهذيب ١/٢٠٣: ٥٨٧، الاستبصار ١/١٦٥: ٥٧٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١٧.

(٣) الفقيه ١: ٢٢١/٥٩، التهذيب ١/١٩٤: ٥٦١، و ١٩٩/٢٠٠، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١٢.

(٤) الكافي ٣/٦٣: ٢، التهذيب ١/١٩٢-١٩٣: ٥٥٥، الاستبصار ١/١٥٩: ٥٤٨، و ١٦٥-١٦٦: ٥٧٤، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٣.

فصلي<sup>(١)</sup> فأصاب بعد صلاته ماءً أتوضأً و يعيد الصلاة أم تجوز صلاته؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأً وأعاد، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه»<sup>(٢)</sup> وما في هذه الصحيحة من الإعادة في الوقت يُحمل إِمَّا على التقيّة؛ لحكاية لقول به عن جملة من العامة<sup>(٣)</sup>، أو على الاستحباب، والثاني أوفق بالقواعد. ولا ينافيه ما في بعض الأخبار المتقدمة من النهي عن الإعادة؛ لوروده في مقام توهم الوجوب، فلا ينافي الاستحباب.

و يشهد له موثقة منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل تيمم فصلي<sup>(٤)</sup> ثم أصاب الماء، فقال: «أما أنا فكنت فاعلاً، إني كنت أتوضأ وأعيد»<sup>(٥)</sup> فإن ظاهرها الاستحباب. و يُحتمل فيها أيضاً التقيّة.

فما عن ابن الجنيّد و ابن أبي عقيل - من وجوب الإعادة في الوقت<sup>(٦)</sup> - صعيّف، سواء أرادوا وجوبها تعبدًا أو للنساء على كون وحدان الماء في الوقت كاشفًا عن بطلان التيمم، فإن الأخبار المتقدمة حجة عليهما على كلّ تقدير، و الروايتان الأخيرتان لا تصلحان لمعارضتها بوجه.

(١) في «ص ١٤» و الاستبصار: «وصلّي».

(٢) التهذيب ١٩٣:١-١٩٤/٥٥٩، الاستبصار ١٥٩:١-١٦٠/٥٥١، الوسائل، الباب ١٤

من أبواب التيمم، ح ٨

(٣) المجموع ٣٠٦:٢، حلية العلماء ٢٦٧:١-٢٦٨، المفتي ١٧٧:١، الشرح الكبير ٣٠٥:١

(٤) في «ص ٤» و الاستبصار: «وصلّي».

(٥) التهذيب ١٩٣:١/٥٥٨، الاستبصار ١٥٩:١/٥٥٠، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب

التيمم، ح ١٠.

(٦) حكاة عنهما الشهيد في الذكرى ٢٧٣:٢.

و أضعف منه ما حكى عن السيد في شرح الرسالة من وجوب الإعادة على الحاضر إذا تيمم لفقد الماء ثم وجده<sup>(١)</sup>.

و لعلّ مستنده دعوى انصراف الأجر الدالة على مضي الصلاة و عدم إعادتها إذا وجد الماء و هو في وقت عن مثل الفرض؛ لتدرة عدم وجدان الماء في الحصر.

و أمّا ما دلّ على شرعية التيمم للعاجز و طهورية التراب و أن ربه ربّ الماء فلا يفهم منه أزيد من طهوريته في الجملة، و القدر المتيقن منه العاجز الذي لم يتمكن من استعمال الماء مطلقاً بأن يكون عذره مستوعباً لجميع الوقت، فإذا تيمم و صلى باعتقاد العجز ثم وجد الماء، انكشف فساد طه و مخالفة لمأتي به لما كان تكليفه في الواقع، فيعيد.

و فيه: - مع انعقاد الإجماع على الظاهر - كما عن ظاهر بعض ادّعاؤه<sup>(٢)</sup> - على مساواة الحضر و السفر في ذلك - ما عرفت عند البحث عن مسوغات التيمم من أن المصاط في شرعيته هو العجز حين العمل، لا العجز المستوعب لجميع الوقت.

مع أن دعوى الانصراف غير مسموعة؛ فإن تدرة تحقق فقدان الماء في

(١) حكاه عنه المحقق الحلّي في المعبر ٣٦٥:١.

(٢) قال الشيخ محمد حسن النجفي رحمته الله في جواهر الكلام ٥: ٢٢٦ «بل هي الخلاف التصريح بعدم الإعادة بل ظاهره أو صريحه الإجماع، كما أنّ عنه الإجماع على مساواة الحضر و السفر في ذلك». و هذا يعني ظاهر الخلاف أو صريحه الإجماع على عدم الإعادة، لا أنّ ظاهره أو صريحه الإجماع على مساواة الحضر و السفر في عدم الإعادة. وانظر: الخلاف ١٤٢١، المسألة ٩٠، وكذا كشف اللثام ٤٨٦:٢.

الحضر لو كانت مقتضية لذلك، لاقتضته أيضاً بالنسبة إلى الأسفار التي جرت العادة بمصادفة الماء في طريقها كالحضر، وليس كذلك قطعاً، بل لو كان مورد الأخبار خصوص المسافر، لم تكن خصوصيته مقصودة بالحكم بلاشبهة، ولذا استفدنا حكم سائر أولي الأعذار من مثل هذه الأخبار.

وكيف كان فالتوجيه المذكور إنما هو على تقدير أن يكون مراده الإعادة في الوقت لا في مخرجه، وإلا فلم يُعرف له وجه أصلاً.

(و قيل) كما عن كعب الشيخ والمهذب والإصباح وروض الجنان<sup>(١)</sup> (فيمن تعمّد الجنابة و خشي على نفسه من استعمال الماء: يتيمم و يصلي ثم يعيد) لرواية جعفر بن بشير عن عثمان رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأله عن رجل أصابته جنابة في ليلة باردة يحاف على نفسه التلف إن اغتسل، قال: «يتيمم فإذا أمن البرد اغتسل و أعاد الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

و علّله بعض<sup>(٣)</sup> أيضاً بقاعدة الاحتياط؛ لعدم العلم بإجزاء الترابية في الفرض بعد ما ورد من التشديد عليه في حدة أخبار بالاغتسال وإن تألم من البرد، و فيه: ما عرفت عند البحث عن مؤغبات التيمم أن الأقوى شرعية التيمم لمن خشي على نفسه من استعمال الماء من غير فرق بين الجنب وغيره وإن

(١) الحاكي عنها هو صاحب كشف اللثام فيه ٤٨٧:٢، وانظر: النهاية: ٤٦، والمبسوط ٣٠١، و التهذيب ١٩٦:١، ذيل ح ٥٦٨، والاستبصار ١٦٢:١، ذيل ح ٥٦٠، والمهذب ٤٨:١، وإصباح الشيعة ٤٩، وفي روض الجنان: ١٣٠ خلاف ما تُنسب إليه في المتن، أي الإعادة، كما أشار إليه العاملي في معراج الكرامة ٥٥٤:١.

(٢) الكافي ٣/٦٧٣، التهذيب ١٩٦:١/٥٦٧، الاستبصار ١٦١:١/٥٥٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٦.

(٣) صاحب الجواهر فيها ٢٢٧:٥.



استحبَّ للجنب بل و لغيره أيضاً الطهارة المائية ما لم يكن خوفه على وجه  
يوجب حرمة الإقدام عليها.

و كيف كان فلا شبهة في صحة التيمم و الصلاة الواقعة معه في العرض، و  
هذه المرسله<sup>(١)</sup> أيضاً شاهدة عليها، لكنها تدلّ على وجوب إعادتها للإجادة وإدراك  
فضيلة الصلاة مع الطهارة المائية، فيعارضها من هذه الجهة المستفيضة المتقدمة  
التي وقع التصريح في جملة منها بعدم إعادة الجنب للصلاة الواقعة مع التيمم.  
و اختصاص موردها بفاقد الماء غير مُجَدِّ في رفع المعارضة بعد وضوح  
عدم مدخلية الخصوصية في الحكم، كما يدلّ عليه ما في بعضها من التعليل لعدم  
الإعادة: بأنَّ أحد ربّ الماء و ربّ الصعيد، و أنّه قد فَعَلَ أحد الطهورين<sup>(٢)</sup>.

و في قول النبي ﷺ لأبي ذر حين جامع امرأته على غير ماء: «يا أباذر  
يكفيك الصعيد عشر سنين»<sup>(٣)</sup> أيضاً إشارة إليه.

و أنت خير بأنَّ حمل الإعادة في هذه المرسله<sup>(٤)</sup> على الاستحباب أهون  
من التصرف في تلك الأخبار، بل لولا معارضتها بتلك الأخبار، لأشكل الاعتماد  
على مثل هذا الطهور في إثبات هذا الحكم التمدي المخالف للأصل و قاعدة  
الإجراء، المعتمدة بظواهر الكتاب و السنة الدالة على احصاء ما وحب على  
المكلف في فرد من الطبيعة لا الفردين.

هذا، مع ما فيها من ضعف السند، و محالة ظاهرها لما عليه الأصحاب. و

(١) أي. مرسله جعفر بن بشير، المتقدمة في ص ٣٢٧.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٣٢٣، الهامش (١).

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٣٢٤، الهامش (٣).

(٤) أي. مرسله جعفر بن بشير، المتقدمة في ص ٣٢٧.

تحصيلها بالمتعمد تأويل بلا شاهد، بل المتبادر من قول السائل: «أصابته جنابة» إرادة ما يعم الاحتلام، والمتعين إما طرحها و حملها على التقية؛ لحكاية القول بمصوبها عن جملة من العامة، أو الاستحباب، كما هو الأولى، خصوصاً ملاحظة ما سمعته منّا في بعض مباحث الوضوء من نفي التبعد عن الالتزام بحسن الإعادة للإحادة مطلقاً و لو لم يدلّ عليها دليل تعدي، والله العالم.

(و) عن الوسيلة والجامع و المقنع و النهاية و المبسوط و المهدب<sup>(١)</sup> (فيمن منعه زحام الجمعة من الخروج) لاستعمال الماء قبل فوات الجمعة (مثل ذلك) أي يتيمم و يصلي ثم يعيد؛ لمؤنفة سماعة عن أبي عبد الله عن أبيه عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه سئل عن الرجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة فأحدث أو ذكر أنه على غير وضوء و لا يستطيع الخروج من كثرة الزحام، قال: «يتيمم و يصلي معهم و يعيد إذا هو انصرف»<sup>(٢)</sup>.

و خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس، قال: «يتيمم و يصلي معهم و يعيد إذا انصرف»<sup>(٣)</sup>.

أقول: أما شرعية التيمم و صحته في الفرض فمما لا ينفي الاستشكال فيه، كما يدلّ عليه الروايتان و غيرهما ممّا يدلّ على عموم طهورة التراب للمعاجز

(١) الحاكي عنها هو صاحب كشف اللثام فيه ٢: ٤٩٠، و انظر: الوسيلة: ٧٠، و الجامع بشرائع:

٤٥، و المقنع: ٢٧، و النهاية: ٤٧، و المبسوط ١: ٣١٠، و المهدب ١: ٤٨٠.

(٢) التهذيب ٣: ٢٤٨، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٣) التهذيب ١: ١٨٥، الاستبصار ١: ٢٥٤، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب

التيمم، ح ١.

حتى على القول بعدم جوازها في السعة؛ لأنَّ المفروض قوات الجمعة بالتأخير،  
فمقتضى القاعدة الاجتزاء بالصلاة الواقعة معه.

و قد أشرنا في الفرع السابق إلى أنَّ حمل الإعادة في مثل هاتين الروايتين  
على الاستحباب أهون من التصرف في القاعدة العقلية، الذي مرجعه إلى التصرف  
في طواهر الكتاب و السنة الدالة على انحصار الواجب بفرد من طبيعة الصلاة،  
خصوصاً مع ما في صحيحة محمد بن مسلم، وغيرها من تقرير القاعدة، و تعليل  
عدم الإعادة: «بأنَّ ربَّ الماء ربَّ الصعيد، فقد قُتل أحد الطهورين»<sup>(١)</sup>.

و من الواضح أنَّ رفع اليد عن عموم هذه العلة المعتضدة بالعقر و النقل  
أشكل من حمل الإعادة على الاستحباب، خصوصاً مع إعراض المشهور عن  
ظاهر الروايتين.

هذا، مع غلبة الظنَّ بإرادة الجمعة مع المحالين، كما كان متعارفاً في ثلث  
الأعصار، و يشعر بذلك قوله عليه السلام: «و يصلي معهم»<sup>(٢)</sup> فلا يجتزئ بها و إن صلاها  
بطهارة مائية، كما يدلُّ عليه جملة من الأخبار:

منها: صحيحة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنَّ أناساً رَوَوْا عن  
أمير المؤمنين عليه السلام أنَّه صَلَّى أربع ركعات بعد الجمعة لم يفصل بينهنَّ بتسليم،  
فقال: «يا زرارة إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام صَلَّى خلف فاسق، فلما سَلَّمَ و انصرف قام  
أمير المؤمنين عليه السلام فصَلَّى أربع ركعات لم يفصل بينهنَّ بتسليم، فقال له رجل إلى  
جنبه: يا أبا الحسن صَلَّيت أربع ركعات لم تفصل بينهنَّ، فقال: أما إنَّها أربع ركعات

(١) تقدَّم تخريجه في ص ٣٢٣، الهامش (١).

(٢) تقدَّم تخريجه في ص ٣٢٩، الهامش (٢ و ٣).

مشبهات، فسكت، فوالله ما عقل ما قال له<sup>(١)</sup>.

فمن هنا قد يُشكل الالتزام باستحباب الإعادة على تقدير صحة الجمعة و انعقادها بأهلها إلا من باب المسامحة، لكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط بالإعادة، خصوصاً فيما إذا لم يتعين عليه صلاة الجمعة بأن كان مخيراً بينها وبين الطهر، كما في رمس الغيبة و نحوها على أشهر الأقوال، بل وجوبها في العرض لا يخلو عن وجه، كما أن شرعية الجمعة فيه لو لم تكن بعنوان الاحتياط ورجاء أفضليتها لا تخلو عن إشكال، والله العالم.

(و كذا) قيل في (مَنْ كَانَ عَلَى جَسَدِهِ نَجَاسَةٌ) لا يعفى عنها (و لم يكن معه ماء لإزالتها) التي هي مقدمة على استعماله في رفع الحدث. يتيمم و يصلي ثم يعيد، حكى ذلك عن الشيخ رحمته الله في النهاية و المبسوط<sup>(٢)</sup>، لكن المسألة في كلامه معروضة في نجاسة الثوب، فالحاق الجسد به لعلة للأولوية.

و كيف كان فمستنده رواية عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن رجل لبس عليه إلا ثوب و لا تحل الصلاة فيه و ليس يجد ماءً يغسله كيف يصنع؟ قال يتيمم و يصلي، وإذا أصاب ماءً غسله و أعاد الصلاة<sup>(٣)</sup>.

و فيه - مع ما عرفت من عدم صلاحية مثل هذا الطاهر - مع إعراض

(١) الكافي ٣/٣٧٤، التهذيب ٣/٢٦٦، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب صلاة الجمعة، ح ٤.

(٢) حكاة منه العاملي في مدارك الأحكام ٢/٢٤١، وتظر. النهاية: ٥٥، و المبسوط ١/٣٥.

(٣) التهذيب ١/٤٠٧، ١٢٧٩، و ٢/٢٢٤، الاستبصار ١/١٦٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب التيمم، ح ١.

الأصحاب عنه حتى الشيخ في بعض<sup>(١)</sup> كتبه - لطرح القاعدة التي قررها عموم العلة المنهوبة في الصحيحة<sup>(٢)</sup> المتقدمة و غيرها - أنها معارضة بجملة من الأخبار المتقدمة النافية للإعادة، التي منها الصحيحة<sup>(٣)</sup> المعللة الواردة في الرحل الذي أجسب و لم يجد ماء فتيمم بالصعيد، فإن الغالب عدم انعكاس بدل الجنب في مثل الفرض عن السجاسة. و تبريل تلك الأخبار على من كان ثوبه و بدنه حالياً عن السجاسة تبريل على الفرد النادر، بل هو بمنزلة الطرح.

(و) لذا لا ينبغي الارتياح في أن (الأظهر عدم) وجوب (الإعادة).

و الأولى حمل الرواية<sup>(٤)</sup> المتقدمة على الاستحباب، والله العالم.

(الثاني:) من عديم الماء (يجب عليه طلب الماء، فإن أخل بالطلب)

فتيمم (و صلى ثم وجد الماء في رَحْلِهِ أو مع أصحابه، تطهر و أعاد الصلاة) و قد تقدم البحث عنه مفصلاً، فراجع<sup>(٥)</sup>

(الثالث: من فقد<sup>(٦)</sup> الماء و ما يتيمم به) و لو اضطرراً (لقيح أو حبس

في موضع نجس<sup>(٧)</sup>) لم يتمكن فيه من استعمال الطهور إما لعقده أو لتعذر استعماله عقلاً أو شرعاً (قيل: يصلي) من غير طهارة (و يعيد) بعد زوال العذر، لكن لم يُعرف قائله، كما اعترف به في المدارك<sup>(٨)</sup> وغيره<sup>(٩)</sup>.

(١) الخلاف ١: ١٦٩، المسألة ١٢٣.

(٢) و (٣) أي: صحيحة محمد بن مسلم، المتقدمة في ص ٣٢٢.

(٤) أي: رواية حماد الساباطي، المتقدمة في ص ٣٣٦.

(٥) ص ١٠١ و ما بعدها.

(٦) في الشرائع: «عديم» بدل «فقد».

(٧) كلمة «نجس» لم ترد في النسخ الخطيئة و الحجرية، و هي من «الشرائع».

(٨) مدارك الأحكام ٢: ٢٤٢.

(٩) جواهر الكلام ٥: ٢٣٢.

نعم، حكى عن الشيخ أنه خير بين تأخير الصلاة أو الصلاة مع الإعادة<sup>(١)</sup>  
 (و قيل: يؤخر الصلاة حتى يرتفع العذر) فإذا استوعب الوقت، سقط  
 التكليف بالصلاة أداءً، وهذا هو المشهور، بل عن جامع المقاصد والروص بسببه  
 إلى طاهر الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

و في المدارك: أما سقوط الأداء فهو مذهب الأصحاب لا يعلم فيه مخالفاً  
 صريحاً<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و روجه: اشتراط الصلاة بالطهارة، و عدم شرعيتها بدونها، فيسقط التكليف  
 بها عند تعذر شرطها.

و يدل على إطلاق الاشتراط و عدم اختصاصها بحال التمكن: عموم قول  
 الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة: «لا صلاة إلا بطهورة»<sup>(٤)</sup> و غيرها مما دل على اشتراط  
 الصلاة بالطهور.

و لا يعارضها إطلاق ما دل على وجوب الصلاة مطلقاً؛ لاشتراط التكليف  
 عقلاً بالقدرة على الامتثال، و هي متعبة.

و ما يقال - من أن الطهارة من المقدمات الوجودية للواجب، و لذا يجب  
 تحصيلها في الوقت، و قد تقرّر في الأصول عدم اشتراط التكليف بمقدماته

(١) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٤٢:٢-٢٤٣، وانظر: المبسوط ٣١١.

(٢) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ٢٣٢:٥، وانظر: جامع المقاصد ٤٨٦:٦، و روض  
 الجنان، ١٢٨.

(٣) مدارك الأحكام ٢٤٢:٢.

(٤) التهذيب ٤٩١-١٤٤/٥٠، و ٦٠٥/٢٠٩، الاستبصار ١٦٠/٥٥، الوسائل، الباب ١  
 من أبواب الوضوء، ح ١.

الوجودية - فاسد؛ لما أشرنا إليه من أن القدرة على الإيجاد شرط في حسن الطلب، و عدم اشتراط التكليف بمقدمات الوجودية ليس معناه أنه يجب إيجاد الأمور به غير تلك المقدمات، بل معناه أنه يجب إيجاده مع مقدماته بشرط القدرة عليه، فمقتضى القاعدة الأولية سقوط التكليف بالمرتب عند تعذر شيء من أجزائه و شرائطه.

فما عن المحدث الجزائري في رسالته «التحفة» ما صورته. و الأولى - إن لم ينعقد الإجماع على خلافه - وجوب الصلاة أداءً من غير إعادة؛ لأن الطهارة شرط في صحة الصلاة لا في وجوبها، فهي كغيرها من السائر و القبلة، و باقي شروط الصحة إنما تجب مع إمكانها، و إلا لكانت الصلاة من قبيل الواجب المقيّد، كالحج، و الأصوليون على خلافه<sup>(١)</sup>. انتهى، ضعيف جداً.

نعم، لو لا استدلاله بالقاعدة العقلية لأمكن توجيهه بقاعدة الميسور و ما دلّ على أن الصلاة لا تسقط بحال، فإن مقتضاها عدم سقوط التكليف بالصلاة عند تعذر شيء من شرائطها الوجودية التي منها الطهور، فمقتضاها اختصاص شرطته - كسائر الشرائط - بحال التمكّن، فتكون القاعدة حاکمة على إطلاق أدلة الشرائط. لكن يتوجّه عليه: أن القاعدة الثابتة في المقام بقاعدة الميسور و نحوها ممّا دلّ على أن الصلاة لا تسقط بحال و إن اقتضت ذلك لكن صحيحة زرارة - المتقدمة<sup>(٢)</sup> - بظاهرها حاکمة على هذه القاعدة، و ليست هذه الصحيحة كغيرها من الأدلة المطلقة أو العامة الواردة لبيان سائر الأجزاء و الشرائط المخصصة

(١) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٤: ٣١٨، و «التحفة» مخطوطة.

(٢) هي ص ٣٣٣.

بالقاعدة؛ لأن مقتضى عدم سقوط الصلاة بحال و وجوب الإتيان بميسورها عدم سقوط معسورها، كون فاقدة الشرط لدى الضرورة صلاةً صحيحةً تامةً الأجزاء و الشرائط، فيجب إيجادها بعنوان كونها صلاةً، و بعد أن صرح الشارع بأنه «لا صلاة إلا بطهور» يعلم أن فاقدة الطهور ماهية أخرى أجنبية عن ماهية الصلاة، و أن الطهارة من مقومات تلك الماهية ينتفي بانتفائها اسمها، فلا تشملها القاعدة.

توضيح ذلك: أنه إذا عدّد الشارع شرائط الصلاة و أجزاءها ثم قال: الميسور لا يسقط بالمعسور، و أن الصلاة لا تسقط بحال، يُعرف بذلك أن ما عدا ما يتقوّم به تلك الماهية بنحو من المسامحة العرفية إنما هو شرائط و أجزاء اختيارية، ليستفاد من ذلك أن ماهية الصلاة المطلوبة شرعاً لها مراتب مرتبة باختلاف حالتها الاختيار و الضرورة كلّها صلاة صحيحة تامة الأجزاء و الشرائط في مرتبتها، فإذا قال: «لا صلاة إلا بطهور» يفهم من ذلك أن فاقدة الطهور ليست من تلك المراتب، و أنها أجنبية عن تلك الماهية و إن شابهتها<sup>(١)</sup> صورةً، فعدم سقوط الصلاة بحال كغيرها من التكاليف المطلقة مشروط عقلاً بالقدرة على إيجاد شيء من مراتبها، فلا يقتضي ذلك وجوب إيجادها بلا طهارة بعد أن علّم ببيان الشارع أن فاقدة<sup>(٢)</sup> الطهور ماهية أخرى أجنبية عن ماهية الصلاة.

إن قلت: مناط شمول قاعدة الميسور للمورد ليس إلا كون المأتي به بنظر العرف صلاةً ناقصة، و لا شبهة في كون فاقدة الطهور كذلك، فيعمّها القاعدة، غاية

(١) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «أن فاقدة... ليس... و أنه أجنبي... شابهها»، و الصحيح ما أبتناه.

(٢) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «فاقدة و الصحيح ما أبتناه.



الأمر أنه تتحقق المعارضة بينها وبين قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بظهور»<sup>(١)</sup> والنسبة بينهما العموم من وجه، فكما يمكن إخراج مورد الاجتماع من موضوع القاعدة، كذلك يمكن تقييد الاشتراط بصورة التمكن.

قلت: سلماً ذلك، لكن الأول أولى في مقام الجمع، لا لمجرد اعتضاده بفهم الأصحاب وإجماعهم، أو كون دائرة العموم في القاعدة أوسع، فيكون تخصيصها أهون، بل لما أشرنا إليه من أن التصرف فيها من باب التخصيص، فإنه إذا شمله عموم «لا صلاة» يعلم بذلك كونه أجنبيّاً عن تلك الماهية وإن رعم أهل العرف كونه من مراتبها، وإن شمله القاعدة، يلزمه تخصيص العموم، و الأول أولى.

فالأظهر ما هو المشهور من عدم شرعية الصلاة بلا ظهور، بل لم يتحقق الخلاف فيه وإن حكاه في المتن قولاً في المسألة، لكن لم يُعرف قائله، عدا ما سمعته<sup>(٢)</sup> من الشيخ من التخيير بين تأخير الصلاة وقضائها، وبين فعلها في الوقت وقضائها في خارجه، و مرجعه على الظاهر إلى تجويز إيجادها في الوقت من باب الاحتياط.

و يُحتمل رجوعه إلى ما حكى عن نهاية الإحكام من استحباب فعلها في الوقت؛ لحرمة الوقت، و الخروج من الخلاف<sup>(٣)</sup>.  
و فيه: أن حرمة الوقت لا تصلح أن تكون مشرعةً لفعل الصلاة بلا ظهور. و

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٣٣، الهامش (٤).

(٢) في ص ٣٣٣

(٣) حكاه عنها صاحب كشف اللثام فيه ٤٦٥:٢، وانظر: نهاية الإحكام ٢٠١:١

أما الخروج من شبهة الخلاف فمرجعه إلى الاحتياط، ولا بأس به.

و حكى عن الشيخ المفيد رحمته الله في رسالته إلى ولده أنه قال: وعليه أن يذكر الله تعالى في أوقات الصلاة<sup>(١)</sup>. ولم يتعرض للقضاء.

فإن أراد وجوبه عليه، فلم تقف له على مستند. وإن أراد استحبابه، فلا بأس به، فإن ذكر الله حسن في كل حال، فينبغي رعاية الاحتياط، بل لا ينبغي ترك الاحتياط بفعل الصلاة في الوقت و فضائها في خارجه لو لم تتحقق حرمة الصلاة بلا ظهور ذاتاً، كما قد يستظهر ذلك من بعض الأخبار:

مثل: رواية مسعدة بن صدقة أن قالاً قال لجعفر بن محمد رحمته الله: جعلت فداك إني أمرت بقوم ناصبية و قد أقيمت لهم الصلاة و أنا على غير وضوء، فإن لم أدخل معهم في الصلاة قالوا ما شأوا أن يقولوا، فأصلي معهم ثم أتوصاً إذا انصرفت و أصلي؟ فقال جعفر بن محمد رحمته الله: سبحان الله، أخفا يخاف من يصلي من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً؟<sup>(٢)</sup>.

و في شمولها لما يؤتى به من باب الاحتياط و شدة الاهتمام بأمر الصلاة نظر بل منع.

و كيف كان (فإن خرج الوقت) ثم رال العذر (قضى) على الأطهر الأشهر بين المتقدمين و المتأخرين، كما في الجواهر<sup>(٣)</sup>، بل عن كشف الالتباس نسبتة إلى

(١) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٤٥٨:٢، المسألة ٣١٩، و لكلامه فيه تتم، و هي و ليس عليه قضاء الصلاة.

(٢) الفقيه ١: ٢٥١/١١٢٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الوضوء، ح ١.

(٣) جواهر الكلام ٥: ٢٣٣.

المشهور<sup>(١)</sup>؛ لعموم ما دلّ على وجوب قضاء الفرائض من قول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة: «و متى ذكرت صلاة فاتتك صليتها»<sup>(٢)</sup>.

و في صحيحته الأخرى: «أربع صلوات يصلّيها الرجل في كلّ ساعة: صلاة فاتتك فمتى ذكرتها أديتها»<sup>(٣)</sup>.

و البوي المشهور: «من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته»<sup>(٤)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في النائم والساهي و من صلى بغير طهور و غير ذلك، فإنها وإن لم تكن مسوقة لبيان هذا الحكم، بل ليس في أغلبها بل في ما عدا النبوي المتقدم إطلاق أو عموم يمكن التمسك به لما نحن فيه، لكن يفهم منها - ولو بملاحظة المجموع - أن وجوب قضاء الفرائض على من لم يأت بها في وقتها كان من الأمور المعهودة لديهم، كما يفصح عن ذلك التعليقات الواقعة في الأخبار لرفع التكليف بالقضاء عن الحائض و المغص عليه و نحوه، بل لا يبعد أن يقال: إنه يستعاد من تلك الأخبار أن الأمر المتعلق بالصلاة في أوقاتها من قبيل تعدّد المطلوب، كما أشرنا إليه عند البحث عن تكليف الحائض إذا أدركت من الوقت بمقدار لا يسع للصلاة مع الطهارة، فراجع<sup>(٥)</sup>.

(و) كيف كان فلا ينبغي التشكيك في أن مقتضى القاعدة المتلقاة من الشارع وجوب قضاء الفرائض في غير ما ثبت خلافه.

(١) حكاهما عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٥٣٧:١، وانظر: كشف الالتباس ٢٨٦:١.

(٢) الكافي ١/٢٩١:٣، الوسائل، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٣) الفقيه ١/٢٧٨:١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات، ح ١.

(٤) أورده المحقق الحلّي في الاعتبار ٤٠٦:٢.

(٥) ج ٤ ص ١٢٣-١٢٤.

فما (قيل) - من أنه (يسقط الفرض أداءً) لما عرفت (وقضاءً) للأصل،  
و تبعيته للأداء، و لتثبيته بالحائض بسقوط صلاة كل منهما يحدث لا يمكن إزالته،  
و لانصراف أدلة القضاء لغيره من الأفراد المتعارفة - ضعيف؛ لانقطاع الأصل  
بالدليل و تبعيته لتجزئ التكليف بالأداء ممنوعة، وإلا لم يجب على النائم و العاقل  
و نحوهما، و لتثبيته بالحائض قياس، مع أن الأحبار الواردة فيها تدل على أن علّة  
سقوط القضاء عنها أمور آخر وراء ذلك.

و أمّا دعوى الانصراف: فهي غير مجدية بعد ما سمعت من و صوح المناط،  
مع أنها بالنسبة إلى مثل النبوي المتقدم<sup>(١)</sup> غير مسموعة، فإن خصوصيّة الأفراد فيه  
غير ملحوظة جزمًا، و إلا لانصرف عن كثير من الموارد التي يتفق فيها فوت  
الصلاة بغير الأسباب المتعارفة، و هو باطل بديهة.

فتلخص لك أن الأحوط فعل العزم أداءً و قضاءً (و) لكن القول بسقوطه  
أداءً لا قضاءً (هو الأشبه) والله العالم.

(الرابع) من الأحكام (إذا وجد) التيمم (الماء قبل دخوله في  
الصلاة) تنقص تيممه، و (تطهر) به لا خلاف و لا إشكال، كما يدل عليه  
المعطرة المستعوضة التي ميمر عليك بعضها.

مضافاً إلى ظهور الأدلة - من الكتاب و السنة - في كون التيمم طهارة  
احضاراً للعاجز، فإذا طرأ القدرة، تبدل الموضوع، فارتفع أثره.  
فما عن بعض<sup>(٢)</sup> العامة - من بقاء أثره بعد وجدان الماء - واضح السقوط.

(١) في ص ٣٣٨.

(٢) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن و قشيري، كما في أحكام القرآن - للحضائر - ٣٨٤:٢.

ثم إن المراد بوجدان الماء في النصوص و الفتاوى هو الماء الذي يتمكن من استعماله عقلاً و شرعاً؛ لأن هذا هو المتبادر منه في مثل المقام، كما أنه هو الذي تقتضيه قاعدة ظهوريته للعاجز، بل المساق إلى الدهن كون ذكره في الفتاوى بل النصوص من باب المثال جرياً على الغالب، وإلا فالمراد به مطلق تجدد القدرة من استعمال الماء بعد التيمم من غير فرق بين كون المسووع له فقد الماء أو غيره من الأعذار.

و يشهد لما ذكرنا من إرادة وجدان الماء الذي يتمكن من استعماله من النصوص و الفتاوى - مضافاً إلى ما ذكرناه من الانصراف - خبر أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام، المروي عن تفسير العياشي، قال: «التيمم بالصعيد لمن لم يجد الماء كمن توضأ من خدير ماء، أليس الله يقول: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾»<sup>(١)</sup> قال: قلت: فإن أصاب الماء و هو في آخر الوقت؟ قال: فقال: «قد مضت صلاته» قال: قلت له: فيصلي بالتيمم صلاة أخرى؟ قال: «إذا رأى الماء و كان يقدر عليه، انتقض التيمم»<sup>(٢)</sup> فإنه يدل على عدم الانتقاض لو لم يقدر عليه، فلا عبرة بما إذا وجد ماء لم يجر له استعماله لمانع عقلي أو شرعي، كنضربه به، أو كونه مغسولاً، أو صاق الوقت عن استعماله، بل و كذا لو جاز له الاستعمال ولكن قصر زمان القدرة عليه عن التطهر به، بأن لم يتمكن إلا من بعض الغسل أو الوضوء مثلاً، فإنه لا يعتد بذلك حيث لا يندرج به في موضوع القادر.

= و المحلى ١٢٣:٢، و المبسوط - للرخسي - ١١٠:١، و المجموع ٣٠٢:٢، و التفسير الكبير ١٧٤:١١.

(١) النساء ٤٣:٤.

(٢) تفسير العياشي ١٤٣/٢٤٤:١، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب التيمم ح ٦.

فما عر بعض<sup>(١)</sup> [متأخري] المتأخرين - من الميل إلى كون وجدان الماء ناقضاً مطلقاً؛ غتراوا بما يترأى من إطلاق المصوص و الفتاوى المسوقة لبيان حكم آخر، مع انصرافها إلى إرادة الماء الذي يتمكن من التطهر به - ضعيف، فالمدار في الانتقاض إنما هو على القدرة على الطهارة المائية، لا مجرد وجدان الماء.

نعم، إذا وجد الماء نى - بمقتضى ظاهر الحال - على انتقاض تيممه، فإذا ظهر قصور زمان التمكن عن الفعل، انكشف خلافه، لكن لو تمكن عند وجدان الماء من حفظه و التطهر به فقصر في ذلك إلى أن زالت القدرة، فقد خرج من الغرض، و اندرج في موضوع القادر الذي عرفت حكمه من انتقاض تيممه، فعليه أن يتيمم ثانياً بعروض العجز عند تنجز التكليف بشئ من غاياته، كما يدل عليه الخبر المتقدم<sup>(٢)</sup>.

و لا فرق في انتقاض التيمم بتجدد القدرة بين كونها بعد دخول وقت الصلاة أو قبله، كما إذا تيمم قبل الوقت لغاية، ثم تمكن من استعمال الماء قبل أن يدخل وقت الصلاة، فلم يستعمل حتى طرأ العجز، فعليه أن يتيمم بعد الوقت لصلاته، سواء كان طرؤ العجز قبل دخول وقتها أو بعده؛ لما عرفت من أن القدرة على استعمال الماء تزيل أثر التراب؛ لكونه ظهوراً للعاجز و قد ارتفع العجز، فلا طهارة.

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٣٦.٥، و ما بين المعقوفين أثبتناه من جواهر الكلام، وانظر: ذخيرة المعاد: ١٠٧-١٠٨، و المحل المتين: ٩٤، و الحدائق الناضرة ٣٩٩: ٤-٤٠٠.  
(٢) أي خبر أبي أيوب، المتقدم في ص ٣٤٠.

و عجزه عن الوضوء أو الغسل لحصوص العاية التي لم يدخل وقتها بناءً على بطلانه بهذا القصد لا يجعله غير متمكّن منه مطلقاً حتى يبقى أثر تيمّمه؛ فإن له فعلهما لسائر العايات، فلا يكون عاجزاً عن الطهارة المائية حتى يكون التراب طهوراً له.

نعم، قد يتوهم ذلك بالنسبة إلى ما قبل الوقت فيما لو عرضه مانع من فعلهما لعاياتهما المستحبة، كما لو نهاه السيد أو الولد عن استعمال الماء، فإنه يوجب حرمة قبل تنجز التكليف بشئ من غاياته الواجبة، فيكون قبل دخول الوقت عاجزاً عن استعماله شرعاً، فلا يتقضى به تيمّمه، كما لو وجد ماءً مفصوباً. و يدفعه - بعد تسليم تأثير مثل هذه النواهي في اندراجها في موضوع العاجز الذي يشرع له التيمّم حدوثاً و بقاءً مع ما فيه من الإشكال - ما عرفت عند البحث عن إراقة الماء قبل الوقت من عدم الفرق في وجوب المقدّمة المنحصرة بين كونه قبل الوقت و بعده، فكما لا أثر لنهي السيد عن الوضوء بعد الوقت، كذلك لا أثر له قبله بعد فرض انحصار قدرته فيه.

و كونه مكلفاً بإطاعة السيد في ظاهر تكليفه عند عدم علمه بعدم الانحصار لا يجعله مندرجاً في موضوع العاجز الذي شرّع له التيمّم، نظير من كان واجداً للماء و هو يعتقد عجزه عنه، و قد عرفت في محله خروجه من الموضوع الذي ثبت له التيمّم، فراجع.

(و إن وجدته) أي: الماء (بعد الفراغ من الصلاة، لم تجب الإعادة) كما عرفته فيما سبق مفصلاً.

(و إن وجدته و هو في الصلاة، قيل: يرجع ما لم يركع) في الركعة

الأولى، حكى هذا لقول عن غير واحد من القدماء وجماعة من المتأخرين<sup>(١)</sup> و يدل عليه: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت: فإن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة، قال: «لينصرف و ليتوضأ ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض في صلاته، فإن التيمم أحد الطهورين»<sup>(٢)</sup>.

و خبر عبدالله بن عاصم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم و يقوم في الصلاة، فجاء العلامة فقال: هو ذا الماء، فقال: «إن كان لم يركع فليتنصرف و ليتوضأ، و إن كان قد ركع فليمض في صلاته»<sup>(٣)</sup>.

(و قيل: يمضي في صلاته) مطلقاً (و لو تلبس بتكبير الإحرام حسب) نُسب هذا القول إلى المشهور<sup>(٤)</sup>.

و يدل عليه خبر محمد بن حمران عن أبي عبدالله عليه السلام، قال له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة و قد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤنى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال: «يمضي في الصلاة، و اعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت»<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع: مفتاح الكرامة ٥٥٨:١، و جواهر الكلام ٢٣٨:٥.

(٢) الكافي ٤/٦٤٣، التهذيب ٤/٢٠٠:١، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب التيمم، ح ١.

(٣) الكافي ٥/٦٤٣، التهذيب ٥/٢٠٤:١، الاستبصار ١٦٦:١-١٦٧/٥٧٦، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب التيمم، ح ٢.

(٤) نسه إليه المحقق الكركي في جامع المقاصد ٥٠٨:١، و الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ١١٦:١، و روض الجنان ١٢٩، و الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان ٢٣٩:١.

(٥) التهذيب ٥/٢٠٣:١، الاستبصار ١٦٦:١، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب التيمم، ح ٣.



و صحيحة زرارة و محمد بن مسلم<sup>(١)</sup> عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت في رجل لم يصب الماء و حضرت الصلاة فتيمم و صلى ركعتين ثم أصاب الماء، أينقض الركعتين أو يقطعهما و يتوصاً ثم يصلي؟ قال: لا، ولكنّه يمضي في صلاته و لا ينقصها لمكان أنّه دخلها و هو على طهر بتيمم<sup>(٢)</sup> فإنّ التعليل يقتضي وجوب المضي في الصلاة مع الدخول فيها و لو بتكبيرة الإحرام.

و الذي يقتضيه الجمع بين الروايات إمّا تقييد الخبرين الأخيرين بما إذا دخل في الصلاة و ركع؛ جمعاً بينهما و بين الخبرين الأولين، كما التزم به أرباب القول الأول، أو حمل الأمر بالانصراف و الوضوء ما لم يركع على الاستحباب.

(و) لعلّ هذا (هو الأظهر) في مقام الجمع من تقييد الروايتين، فإنّ الأخيرة منهما - و هي صحيحة زرارة و محمد بن مسلم - وإن لم يبعد التصرف فيها بالتقييد بحملها على إرادة أنّه دخلها دخولاً يعتدّ به، و هو الدخول السالف حدّ الركوع، لكن ارتكابه في رواية محمد بن حمران في غاية البعد، فإنّ الأمر بالمضي من غير استئصال مع إطلاق السؤال بل ظهوره في إرادة الأخذ في الدخول أي أول أناته باعتبار وقوع التعبير عنه بلمط المضارع يجعله في غاية الظهور في إرادة ما يعمّ قبل الركوع، بل ربما يدعى كونه نصّاً في ذلك، كما يشعر بذلك ما حكى عن المصنّف في المعتمد - بعد ذكره لهذه الرواية و رواية عبدالله بن عاصم - أنّه قال: و رواية ابن حمران أرجح من وجوه:

(١) في الوسائل: عن محمد بن مسلم.

(٢) التهذيب ١: ٢٠٥/٥٩٥، الاستبصار ١: ١٦٧-١٦٨/٥٨٠، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب

التيمم، ح ٤.

منها: أنه أشهر في العلم والعدالة من عبدالله بن عاصم، والأعدل مقدّم.  
ومنها: أنه أخف وأيسر، واليسر مراد الله تبارك وتعالى.  
ومنها: أن مع العمل برواية محمد يمكن العمل برواية عبدالله بالتزويل على الاستحباب، ولو عمل بروايته لم يكن لرواية محمد محمل<sup>(١)</sup>. انتهى.  
ونظير هذه الرواية في الإباء عن التقيّد ما عن الفقه الرضوي «فإذا كثرت في صلاتك تكبيرة الافتتاح وأوتيت بالماء فلا تقطع الصلاة ولا تنقص تيممك وامض في صلاتك»<sup>(٢)</sup>.  
و يقرب منهما المرسل المحكي عن جمل المرتضى، قال. وروي أنه إذا كُبر تكبيرة الإحرام مضى فيها<sup>(٣)</sup>.  
فالإصاف أن ارتكاب التقيّد في مثل هذه المطلقات وتقديمه على سائر أنحاء التصرفات التي أهونها حمل الأمر على الاستحباب جموداً على ما تقتضيه الصناعة من غير أن يساعد عليه الفهم العرفي، بل لا يبعد دعوى الجزم بعدم إرادة المعنى المقيّد من هذه المطلقات، كما يؤيده فهم المشهور، وإلا فليس قاعدة حمل المطلق على المقيّد ممّا يخفى عليهم.  
و أبعد من ذلك: توجيه رواية ابن حمران بتزويلها على إرادة التيمم في ضيق الوقت المناهي للانصراف والتطهير؛ لدلالة ذيلها على اعتبار وقوع التيمم في آخر الوقت.

(١) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٢٤٠: ٢٤١، وانظر: المختار ٤٠٠: ٤٠١.

(٢) حكاها عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٣٨٠: ٣٨١، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٠.

(٣) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٢٤٠: ٢٤١، وانظر: جمل العلم والعمل: ٥٥.

و فيه ما لا يخفى بعد وضوح عدم اعتبار هذه المرتبة من الصيق في صحة التيمم، وكون المراد بآخر الوقت آخره عرفاً، مع ما عرفت في محله من كونه على سبيل الاستحباب لا الوجوب.

و نظير هذا التوجيه في الضعف توجيه الخبرين المفصلين بين إصابة الماء بعد دخوله في الصلاة قبل الركوع و بعده بحملهما على أن المراد بالدخول في الصلاة الشروع في مقدماتها كالأذان، و بقوله: «ما لم يركع» ما لم يتلبس بالصلاة، و بقوله: «وإن كان قد ركع» [بعد<sup>(١)</sup>] دخوله فيها إطلاقاً لاسم الجزء على الكل.

و لا يخفى ما فيه من البعد، و شدة المخالفة للظاهر، فالمتعين إما حمل الأمر بالانصراف و التوضؤ في الخبرين على الاستحباب، أو الرجوع إلى المرجحات السندية، كما أشار إليهما المصنف في عبارته المتقدمة<sup>(٢)</sup>.

و الظاهر: أن صحيحة زرارة أرجح من رواية محمد من حيث السند لكن المصنف لم يوردها في عبارته المتقدمة، فكأنه عفل عنها.

و كيف كان فإلما يحسن الرجوع إلى المرجحات على تقدير هدم إمكان الجمع، و هو ممكن بالحمل على الاستحباب، فهو الأولى، كما حكى عن المبسوط و الإصباح<sup>(٣)</sup> و ظاهر المتن<sup>(٤)</sup> الجزم بذلك. بل عن التذكرة و نهاية الأحكام قرب استحباب النقض و الطهارة المائية مطلقاً و لو بعد الركوع<sup>(٥)</sup>.

(١) بدل ما بين المعنوفين في السخ الخطبة و الحجرية: وقيل. و الصحيح ما أثبتناه.

(٢) في ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٣) حكاه عنهما صاحب كشف اللثام فيه ٢: ٤٩٥، و انظر: المبسوط ١: ٣٣، و إصباح الشيعة ٥٢.

(٤) انتهى المطلب ١: ١٥٥.

(٥) حكاه عنهما صاحب كشف اللثام فيه ٢: ٤٩٥، و انظر: تذكرة الفقهاء ٢: ٢١١، الفرع ١، من

لكن قد يتوهم التنافي بين بقاء أثر التيمم و جواز القرض فضلاً عن استحبابه؛ نظراً إلى كونه طهوراً للعاجز، و لا عجز مع جواز القطع و تمكّنه من استعمال الماء.

و يدفعه: عدم إناطة شرعية التيمم حدوثاً و بقاءً بالعجز العقلي، بل المدار على كون المتيمم معذوراً بعذرٍ مقبول عند الشارع، و قد قبل الشارع دخوله في الصلاة عذراً له في عدم استعمال الماء إمّا رعايةً لحرمة الصلاة، المنافية للانصراف عنها إلا بالتسليم الذي يجعله الشارع تحليلاً لها، أو إرفاقاً بالمكلف و تسهلاً عليه حيث لم يوقعه في كلفة الإعادة و استئناف الصلاة، إلى غير ذلك مما لا ينافي جواز القطع بل استحبابه لتحصيل الفرد الأكمل.

و من هنا قد يقوى في النظر قرب ما عَنِ التذكرة و نهاية الأحكام من استحبابه مطلقاً بدعوى ورود الأمر بالمضي في الأخبار المطلقة و المقيدة بما بعد الركوع مورد توهم الحظر، فلا يفهم منه أريد من الجواز، كما أنّه هو الذي يقتضيه الجمع بين هذ الأخبار و بين ما رواه الحسن الصيقل، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل تيمم ثم قام يصلي فمَرَّ به نهر و قد صلى ركعة، قال: «فليغتسل و ليستقبل الصلاة» قلت: إنّه قد صلى صلاته كلّها، قال: «لا يعيد»<sup>(١)</sup>.

و ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن رجل صلى ركعة على تيمم ثم جاء رجل و معه قريتان من ماء، قال: «يقطع الصلاة و يتوضأ ثم يني على

« المسألة ٣١٤، و نهاية الأحكام ٢١٠:١-٢١١.

(١) التهذيب ١: ٤٠٦/١، الاستبصار ١: ١٦٨/٥٨١، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب التيمم، ح ٦.

وأحدة»<sup>(١)</sup>.

لكنّ الأقوى خلافه؛ فإنّ دعوى قصور الأخبار الأمرة بالمصيّ عن إعادة الوجوب بعد مغروسة حرمة قطع الصلاة و كون النقص منافعاً لاحترامها في أدهان المتشرعة غير مسموعة، خصوصاً بالنسبة إلى الروايتين المفضلتين اللتين وقع التعبير فيهما بأنه «إن لم يركع فليصرف»، وإن كان قد ركع فليمض» فإنّ حمل مثل هذين الأمرين على مجرد بيان الجواز إفراط في التلويل، بل ظاهرهما الوجوب، و غاية ما يمكن التأويل فيهما بواسطة الجمع - الذي هو أولى من الطرح - إنما هو الحمل على الاستحباب، كما قوّيناه في الفقرة الأولى.

و أمّا الحمل على مجرد الجواز المجامع لمرجوحية العمل فهو في غاية البعد خصوصاً بعد حمل الفقرة الأولى على الاستحباب، فإنّ التفصيل يقطع الشبهة.

و بهذا ظهر لك أنّ الخبرين - اللذين استشهدنا بهما للجمع - لا ينهضان لذلك، بل هما معارضان للأخبار الأمرة بالمضي؛ لوصوح المساقصة بين الأمر بالمضي و الانصراف، فالمتعين طرح الخبرين مع قصورهما في حدّ ذاتهما من حيث السند، و إعراض الأصحاب عنهما، و تنافي مفاديهما، و موافقتهما للعامة على ما قيل<sup>(٢)</sup>، فلا يهضان للحجّة فضلاً عن المعارضة، فلو سلّم قصور الأخبار الأمرة بالمصيّ عن إعادة الوجوب، لكفى في ذلك استصحاب حرمة القطع.

(١) التهذيب ٤٠٣١/١٢٦٣، الاستبصار ١/١٦٧: ٥٧٩، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب التيمم، ح ٥.

(٢) راجع: جواهر الكلام ٢٤٢: ٢٤٢.

فالأظهر وجوب المضي بعد أن ركع، و جوازه قبله، و لكن الأفضل بل الأحوط هو الانصراف ما لم يركع، و أحوط منه الإتمام ثم الإعادة.

و ربما يتمسك لوجوب المضي مطلقاً بعد التلبس بتكبيرة الإحرام: بعموم ما دلّ على حرمة قطع الصلاة، و استصحاب الصحة، و أصالة البراءة عن كلعة الإعادة، و استصحاب الطهارة السابقة الثابتة بما دلّ على شرعية التيمم، المقتصر في تخصيصها على ما إذا وجد الماء قبل الدخول في الصلاة، إلى غير ذلك مما لا ينبغي الالتفات إلى شيء منها بعد استفاضة الأخبار الواردة عليها مع ما في جلّها بل كلّها من النظر، بل لو لا الأدلة الخاصة، لكان مقتضى القاعدة المتلقاة من الشرع - من كون التيمم طهارة اضطرارية - مضافاً إلى إطلاق ما دلّ على كون وجد الماء - كالحدث - رافعاً للأثر: إنما هو انتفاضة بطرؤ القدرة مطلقاً من غير فرق بين كونه في أثناء الصلاة، و عدمه، و مقتضاء انقطاع الصلاة بسببه، فلا يبقى حيث لا مجال لتوهم شيء من المذكرات، لكن الأخبار الخاصة الحاكمة على القواعد العامة أضنانا عن إطناب الكلام في النقص و الإبرام في تشخيص الأصول الحاكمة، و تقرير ما ادّعيناه من القاعدة.

ثم إن في المسألة أقوالاً آخر لا يساعد على شيء منها دليل يُعتدّ به.

منها: ما عن ابن الجبيل أنه قال: إن وجد الماء بعد دخوله في الصلاة، قطع ما لم يركع الركعة الثانية، فإن ركعها مضى في صلاته، فإن وجدته بعد الركعة الأولى و خاف من ضيق الوقت أن يخرج إن قطع، رجوت أن يجرئه إن لا يقطع صلاته، فأما قبله فلا بدّ من قطعها مع وجود الماء<sup>(١)</sup>. انتهى.

(١) حكاه عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ١: ٢٧٥-٢٧٦، المسألة ٢٠٥.

و لعلّ نظره في هذا التفصيل إلى الجمع بين مجموع الأخبار بتخصيص ما دلّ على المضيّ مطلقاً بالخبرين المفصلين، و الجمع بين جميعها و بين ما يعارضها - أي: الخبرين الواردَيْن فيمن صلى ركعة، الظاهرَيْن في القطع مطلقاً - بحمل كلٍّ من المتعارضين على ما هو القدر المتيقّن إرادته منه، و هو في الخبرين خصوص موردهما، و هو قبل الركوع في الركعة الثانية، لكن في غير فرض الصبح الذي يظنّ عدم إرادته من إطلاقهما، و بالنسبة إلى سائر الأخبار ما بعده، والله العالم.

و منها: ما عن سلار من الانصراف قبل دخوله في القراءة، و عدمه بعده<sup>(١)</sup> و لعلّ مخالفته مع المشهور في تشخيص مفهوم الدخول في الصلاة، فكأنه رأى أنّ التكبيرة افتتاحها، و أنّ الدخول فيها يتحقّق بالأخذ في سائر الأجزاء التي أوّلها القراءة.

و منها: ما حكاه في محكيّ الذكرى عن ابن حمزة في الوسطة مستغرباً منه، و هو: أنّه إذا وجد الماء بعد الشروع و غلب على طئه عدم صيق الوقت لو قطع و تطهر، و جب عليه ذلك، و إن لم يمكنه ذلك، لم يقطعها إذا كبر. و قيل: يقطع ما لم يركع. و هو محمول على الاستحياب<sup>(٢)</sup>. انتهى.

و لعلّ مبناه فساد التيمّم الواقع في السعة عنده، فإذا غلب على طئه التمكن من التطهير و الصلاة في وقتها، علم فساد تيمّمه، فعليه القطع، فمورد أخبار الباب عنده إنّما هو فيما إذا دخل في الصلاة بتيمّم صحيح بأن كان واقعاً في صيق الوقت،

(١) حكاه عنه العلامة الحليّ في مختلف الشيعة ٢٧٥:١، المسألة ٢٠٥، وانظر: المراسم: ٥٤.

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٤٤:٥، وانظر: الذكرى ٢٧٨:٢.

فعمل بإطلاق ما دلّ على المضي، كما عن المشهور، وحمل ما دلّ على القطع قبل الركوع على الاستحباب، كما التزم به، أو احتمله كل من تصدى لتوجيهه من القائلين بمقالة المشهور، ولا غرابة في التزامه باستحباب القطع مع فرص الصيق بعد مساعدة الدليل؛ لإمكان أن يكون ما يدركه من صلاته في الوقت مع الطهارة المائبة أرجح لدى الشارع من إيقاع تمام صلاته في الوقت مع التيمم.

لكن الغريب التزامه باعتبار هذه المرتبة من الصيق في صحة التيمم، و تجويزه دخوله في الصلاة بالتيمم بل مضيه فيها إن لم يجد الماء في الأثناء وهو في حال لو وجد الماء لعلب على ظنه المتمكن من الطهارة والصلاة، كما هو المنساق إلى الذهن في موضوع فرضي.

اللهم إلا أن يلتزم بكفاية إحرار الضيق عند إرادة التيمم والصلاة بنحو من المسامحة العرفية، ولزوم مراعاته على سبيل التحقيق عند وجدان الماء، كما لا يحلو عن وجه.

وكيف كان فقد طهر لك بما أشربا إليه أنفاً - من أن مقتضى القاعدة انتقاض التيمم بالتمكن من استعمال الماء مطلقاً في غير ما ثبت خلافه - حكم الطواف من أن المتجه انتقاض التيمم بوجدان الماء في أثنائه كوجدانه قبله من غير فرق بين الواجب منه والمندوب، والتشبه له بالصلاة<sup>(١)</sup> منصرف إلى غيره، كما أن المتجه انتقاض تيمم الميت بالتمكن من تغسيله قبل الدفن وإن صُلّي عليه، كما عرفته في

(١) إشارة إلى قول النبي ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة». راجع: سنن النسائي ٢٢٢:٥، و سنن الدارمي ٤٤:٢، والمستدرک - للحاكم - ٤٥٩:١، و ٢٦٧:٢، والمعجم الكبير - للطبراني -



محلّه.

و هل تعاد صلاته؟ فيه تردّد، و الأشبه أنّها لا تعاد.

و لو وجدته في أثناء الصلاة، قطعها، وإن كان الأحوط إتمامها ثمّ الإعادة بعد التخييل، والله العالم.

و هل يختصّ جواز المضيّ في الصلاة - عند وجدان الماء - بالبريضة، أم يعمّ النافلة أيضاً؟ وجهان، أو جههما الأول؛ لانصراف ما دلّ على الجوار - من المصوص و العتارى - إلى البريضة، والله العالم.

(الخامس: التيمّم يستبيح ما يستبيحه المتطهر بالماء).

و ليُعلم أنّ الطر في هذه المسألة يقع من جهات جميعها مقصودة بالحكم.

منها: عدم اختصاص أثر التيمّم باستباحة العايات التي اضطرّ إلى فعلها، مثل الصلاة المفروضة الموقّعة التي لا سبيل له إلا إلى إيجادها مع التيمّم، بل يستباح به جميع الأفعال التي تكون الطهارة شرطاً لصحتها، كالصلاة، نافلة كانت أم فريضة، أو لكمالها، كقراءة القرآن، أو لجوازها، كمسّ المصحف، و لبث الجنب و الحائض في المسجد، فالضرورة المعتبرة في التيمّم غير ملحوظة بالنسبة إلى أثره بأن تكون طهوريته مقصورة على مواقع الاضطرار إلى الطهارة.

و منها: أنّه إذا تيمّم لغاية يستباح به سائر غاياته و إن لم يقصدها و لم يضطرّ إلى فعلها بمعنى أنّه إذا تيمّم بدلاً من غسل، يكون ما دام بقاء المسوّغ بحكم المختسل بذلك الغسل، و لو تيمّم من الوضوء، يكون بمنزلة ما لو توضّأ وضوءاً صحيحاً مبيحاً لغاياته.

و منها: أنه يستباح بالتيمم كل غاية مشروطة بالطهور، بمعنى أنه يجوز فعله للتوصل إلى كل غاية من غاياته بأن يتيمم - مثلاً - لمس المصاحف، أو اللبث في المساجد، فكما يستباح بفعله جميع الغايات وإن لم يضطر إلى فعلها، كذلك له فعله لاستباحة تلك الغايات، فلا تتوقف صحته على ما إذا وجد لغاية خاصة من صلاة و نحوها، كما توهمه بعض<sup>(١)</sup>.

و ملخص الكلام في المقام أن الشارع جعل التراب طهوراً لمن لم يجد الماء، أي: عجز عن استعماله، كما جعل الماء طهوراً لمن قدر عليه، بمعنى أنه جعل التراب للعاجز بمنزلة الماء للقادر، و يتفرع عليه جميع الأحكام المذكورة من استباحة جميع الغايات بالتيمم، و شرعية التيمم للجميع، و استباحة الجميع بفعله للبعض، فمتى تحقق العجز عن الاستعمال اندرج المكلف في الموضوع الذي شرع له التيمم، فجار له التطهر به لأي غاية أحب و لو للتجديد أو الكون على الطهارة.

و توهم عدم كونه مفيداً للطهارة، و إلا لم يتفرض بوجدان الماء، فلا يشرع له قصده قد عرفت دفعه في محله، فلا تتوقف شرعية التيمم بعد تحقق العجز إلا على مطلوبة الطهور، سواء كان لذاته أو لشي من غاياته، واجبة كانت أم مندوبة، و متى تطهر به لشي من الغايات فقد حصلت الطهارة، واستباح له جميع ما يتوقف على الطهور، و إلا للزم إما أن لا يكون التيمم طهوراً له، أولاً تكون الطهارة لتلك العاية مطلوبة منه، فيفسد لذلك، أو يتخلف أثر الطهارة عنها، و الأخير باطل بالبديهة، و الثاني يافيه إطلاق مطلوبة العاية و محبوبة الطهور، و الأول خلاف

(١) فخر المحققين في إيضاح الفوائد ٦٦١-٦٧.

الفرض.

و يشهد للمدعى - أعني كونه طهوراً للعاجز بمنزلة الماء للقادر - قوله تعالى  
بعد شرع التيمم لمن لم يجد الماء: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ  
وَلَكِنْ يَرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

و قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيحة حماد: «هو بمنزلة الماء»<sup>(٢)</sup>.

و في الصحيح لمحمد بن حمران و جميل: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ التُّرَابَ طَهُورًا كَمَا  
جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا»<sup>(٣)</sup>.

و في خبر أبي أيوب - المروي عن تفسير العياشي -: «التيمم بالصعيد لمن  
لم يجد الماء كمن توضأ من غدير ماء، أليس الله يقول: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا  
طَيِّبًا﴾»<sup>(٤)</sup>، (٥).

و يؤيده: قول النبي صلى الله عليه وآله - في خبر السكوني - لأبي ذر: «يكفيك الصعيد  
عشر سنين»<sup>(٦)</sup>.

و في خبر آخر: «[الصعيد] الطيب طهور المسلم [و] إن لم يجد الماء

(١) المائدة: ٦:٥.

(٢) التهذيب ١/٢٠٠: ٥٨١، الاستبصار ١/١٦٣: ٥٦٦، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب  
التيمم، ح ٢.

(٣) الفقيه ١/٦٠: ٢٢٣، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب التيمم، ح ١.

(٤) النساء ٤: ٤٣.

(٥) تفسير العياشي ١/٢٤٤: ١٤٣، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب التيمم، ح ٦.

(٦) التهذيب ١/١٩٤: ٥٦١، و ١٩٩-٢٠٠: ٥٧٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب  
التيمم، ح ١٢.

عشر سنين»<sup>(١)</sup>.

و في ثالثة «التراب طهور المسلم و لو إلى عشر سنين»<sup>(٢)</sup>.

و قوله ﷺ في الأخبار المستفيضة الواردة في مقام الامتنان: «جُعِلَ لي الأرض مسجداً و طهوراً»<sup>(٣)</sup>.

و قول أبي جعفر عليه السلام - في الصحيح - لزراعة: «فإن التيمم أحد الطهورين»<sup>(٤)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على أنَّ التراب طهور، و أنه أحد الطهورين، و أنَّ ربه رب الماء<sup>(٥)</sup>.

و عن العقدة الرضوي إنَّ التيمم غسل المضطرَّ و وضوءه<sup>(٦)</sup>.

و عنه أيضاً بعد بيان صفة التيمم للوضوء و الجابة و سائر أبواب الفسل: «فهذا هو التيمم، و هو الوضوء التام الكامل في وقت الضرورة»<sup>(٧)</sup>.

إلى غير ذلك من الشواهد و المؤيدات التي لا يبقى معها مجال لتشكيك

(١) سنن البيهقي ٢١٢:٦، مستد أحمد ١٥٥:٥ و ١٨٠، و ما بين المحققين من المصدر.

(٢) المصنّف - لابن أبي شيبة - ١٥٦:٦ - ١٥٧، بتفاوت في اللفظ.

(٣) الفقيه ١/١٥٥، الخصال: ١٤/٢٠٦، و ٥٦/٢٩٢، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، الأحاديث ٢ - ٤.

(٤) الكافي ٦٣٣-٤/٦٤، التمهيد ٥٨٠/٢٠٠:١، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب التيمم، ح ١.

(٥) راجع الوسائل، الباب ١٤ و ٢١ من أبواب التيمم، ح ١٥ و ١.

(٦) حكاه عنه البحراني في المحقائق الناصرة ٤: ٣٧٠، و انظر العقدة المنسوب للإمام الرضا عليه السلام. ٨٨.

(٧) حكاه عنه البحراني في المحقائق الناصرة ٤: ٣٢٣، و انظر العقدة المنسوب للإمام الرضا عليه السلام. ٨٨، ٨٩.

في أن الله تعالى من على عباده بأن جعل لهم التراب طهوراً ما لم يجدوا ماءً، فمضى استحباب تحصيل الطهور لذاته أو لشيء من غاياته، أو وجب، جاز لمن لم يجد الماء تحصيله بالتراب.

ولعمري إن المسألة من الواضحات التي لا ينبغي إطالة الكلام فيها، وإثبات كونها بعمومها إجماعية أو كون بعض جزئياتها مورداً للمخلاف.

نعم، يشكل الأمر في مواقع:

منها: أنه هل يجوز التيمم بدلاً من الوضوءات الغير الرافعة كوضوء الجنب والحائض، أو الأغسال المستحبة، أم لا؟ وجهان، قد يقرى في النظر جوازه بدلاً من الوضوءات المستحبة؛ لإطلاق قوله ﷺ: «التيمم بالصعيد لمن لم يجد الماء كمن توضأ من غدير ماء»<sup>(١)</sup>.

هذا، مع قوة احتمال كون الوضوء في حد ذاته طبيعة واحدة فائدتها الطهور، وهي تختلف بحسب الموارد من حيث قابلية المحل وعدمها، وأما الأغسال المسنونة فيشكل فيها ذلك وإن اقتضاء إطلاق قوله ﷺ في الرضوي: «التيمم غسل المضطر وضوء»<sup>(٢)</sup> وعموم الميزة في صحيحة حماد: «هو بمنزلة الماء»<sup>(٣)</sup> فإن المتبادر منه كونه بمنزلة في التوضؤ والغتسال، لكن لا يبعد دعوى انصرافها عما لا يرفع الحدث خصوصاً بملاحظة كون الحكمة في شرع بعضها التنظيف، مع أن من المستبعد جداً جواز التيمم بدلاً من غسل الجمعة،

(١) تفسير العياشي ١: ٢٤٤/١٤٣، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب التيمم، ح ٦

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٣٥٥، الهامش (١).

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٣٥٤، الهامش (٢).

ولم يشر إليه في شيء من الأحبار المسوقة لبيان حكم مَنْ لا يتمكن من الاعتسال يوم الجمعة من تقديم العسل يوم الخميس وقضائه يوم السبت، إلى غير ذلك من المواقع المناسبة للتيسير عليه، فالأظهر عدم شرعيته بدلاً من الأغسال المسبوبة و لو على القول بالاجتزاء بها عن الوضوء، والله العالم.

و منها: أنه هل يستباح الوطؤ بالتيمم الذي يقع بدلاً من غسل الحيض ساء على حرمة قبل الاعتسال، أو تروول كراهته على القول بها؟ فيه إشكال بناءً على انتقاض كل تيمم بمطلق الحدث؛ لأن حصول متى الوطن يبقي بقاء أثره حتى يستباح به الوطؤ، إلا أن يدعى أن المستفاد من الأدلة ليس إلا الميع من الوطن قبل التطهر بمعنى اعتبار طهارتها عند إيجاد الوطن، لا استمرارها حاله، أو يتمسك لاستباحته بالتيمم بما يدل عليه بالخصوص، لا بالأدلة العامة، وقد تقدم<sup>(١)</sup> تحقيقه في محله.

و منها: أنه إذا تيمم لصيق الوقت عن الصلاة مع الطهارة المائية، فلا شبهة في أنه لا طهارة له بعد انقضاء صلاته التي ضاق وقتها، وأما ما دام متشاغلاً بفعل الصلاة ومقدماتها فهل له الإتيان بسائر العايات التي لم تنضيق أوقاتها، أم لا؟ فيه وجهان: من أن العجز عن الطهارة المائية أخذ قيداً في موضوعية الموضوع، فهو جهة تقييدية لا تعليلية، فالتيمم لصيق الوقت عاجز عن الطهارة المائية لصلاة ضاق وقتها لا مطلقاً، فهو بالمقايضة إلى سائر العايات متمكن من الطهارة لمائية خصوصاً إذا لم يكن الاشتغال بالوضوء أو الغسل في خلال الصلاة مساوياً لصورتها، ومن أن العجز في الجملة أثر في شرعية التيمم، فمتى تيمم فقد فعل

(١) في ج ٤، ص ١١٨ - ١٢٠.

أحد الطهورين، وحصلت الطهارة، فله الإتيان بجميع ما هو مشروط بالطهور، وهذا هو الأقوى، فإن كون الجهة تقييدية لا يؤثر في إمكان اتصاف المكلف في زمان واحد بكونه متطهراً وغير متطهر، فهو بعد أن فعل أحد الطهورين متطهر، وإلا لم يجز له فعل الصلاة، ومتى كان متطهراً جاز له فعل الجميع، وإلا لتخلف أثر الطهارة عنها، أو لزم أن لا تكون الطهارة من حيث هي شرطاً لها، والثاني خلاف ما تقتضيه الأدلة، والأول باطل بالضرورة.

نعم، لو كان أثر التيمم مجرد رفع المنع من فعل الغايات لا الطهارة، لأمكن التفكيك بينها، لكنك عرفت في محله أن الحق خلافه، فتحقق أنه متى استباح فعل الصلاة استباح سائر الغايات.

لا يقال: إنه إذا تيمم عند الصبح وترك الصلاة عسianاً، للزم أن يباح له ما دام في الوقت سائر الغايات، كما أبيح له الصلاة، وهذا مما يقطع ببطلانه.

لأننا نقول: إنما يصح منه التيمم على تقدير إتيانه بالصلاة التي ضاق وقتها لا مطلقاً، لا لاختصاص وجوب المقدمة وصحتها بموصلتها كما قد يتوهم، بل لأن التيمم لا يصح إلا ممن عجز عن استعمال الماء، ولا يعجز عن ذلك إلا على تقدير إتيانه بالصلاة في الوقت، ولا مدخلية لإيجاب الصلاة عليه في وقتها في عجزه عن الطهارة المائية، وإنما المؤثر فيه امتثاله لهذا الواجب، فإن كان المكلف آتياً بالصلاة في وقتها، فهو عاجز، وإلا فلا، فصحة تيممه مراعاة بفعل الصلاة بعده، فإذا فعلها، كشف عن كونه عاجزاً عن الوضوء والعسل، وإلا انكشف فساد تيممه

و بعبارة أخرى: التيمم طهور لمن كان معذوراً في استعمال الماء، وإنما

يُعدّ في ذلك لو صلّى تيمّمه، و أمّا العاصي بترك الصلاة فلا يقبل الاعتذار منه بوجوب الصلاة عليه و عدم قدرته على فعلها مع الطهارة المائية، كما هو واضح. و قد تقدّم في صدر الكتاب عند البحث عن وجوب المقدّمة مع اشتراطه بالقدرة على الإتيان بذيها، و كذا فيما تنبّهنا عليه بعد ذكر مسؤولات التيمم من التعرّض لبيان بطلان الوضوء المتوقّف على مقدّمة محرّمة، و صحّته عند مزاحمته لواجب أهمّ، و كذا في سائر المقامات المناسبة ما يزيل بعض الشبهات المتوهّمة في المقام، فليتأمل.

(السادس: إذا اجتمع ميّت و محدث) بالأصغر (وجنب و معهم من الماء ما يكفي أحدهم، فإن كان ملكاً لأحدهم، اختصّ به) و حرم على غيره تناوله من غير رضا.

فإن كان المالك هو الميّت، تعرّض صرفه في تغسيله، و ليس لوارثه السماح به، فإنّ الميّت أولى بماء غسّله من وارثه.

و إن كان غيره، فهل له إثارة على نفسه تقديم الميّت أو صاحبه مع ما به من الحاجة لصرفه في رفع حدثه مقدّمة لصلاته الواجبة عليه؟ وجهان، صرح غير واحد بعدم الجواز؛ نظراً إلى عدم اجتماع وجوب التطهير به مع جواز بدله للغير. و ربما تعدّوا عن الغرض إلى ما لو كان مباحاً غير مملوكٍ لهم، فأوجبوا الاستباق و مزاحمة الغير مقدّمة للواجب، خلافاً لظاهر المتن في هذه الصورة.

قال في المدارك. فإن كان ملكاً لأحدهم، اختصّ به، و لم يكن له بدله لغيره مع مخاطبته باستعماله، لوجوب صرفه في طهارته، و لو كان مباحاً، وجب على كلّ من المحدث و الجنب المبادرة إلى حيارته، فإن سبق إليه أحدهما و حازه، اختصّ



به، و لو توافيا دفعةً، اشتركا، و لو تغلب أحدهما، أثم و ملك<sup>(١)</sup>. انتهى.

و ظاهره كصريح جملة ممن تأخر عنه: اختصاص المص و المراحة بما إذا تنجز التكليف بالصلاة بأن دخل وقتها بناءً منهم على عدم وحبوب المقدمة قبل دخول وقت ذبيها.

و قد عرفت في صدر الكتاب و عند البحث عن حرمة إراقة الماء قبل الوقت، و كذا عند التكلم في عدم جواز التيمم قبل الوقت فساد هذا المبنى، فلو تم دليل الحرمة، لاقتضى عمومها لما قبل الوقت أيضاً، و لذا التزمنا بوجوب تحصيل المقدمات المنحصرة للواجبات الموقفة قبل أوقاتها.

و الأقوى جواز البذل في المملوك، و التخلية بين الماء و بين صاحبه في المباح.

نعم، ما دام واجداً للماء أو متمكناً من استعماله لا يجوز له التيمم.  
لنا على الجواز: أمّا مع رجاء إصابة الماء: فواضح بعد ما عرفت في محله من عدم وجوب حفظ الماء إلا على تقدير العلم بفوت الطهارة المائية بإتلافه.  
و أمّا مع العلم بعدم الإصابة: فلأن غاية ما أمكننا إثباته فيما تقدّم بعد التشبث بذيل الإجماع و نحوه من الأدلة اللبّية إنما هي حرمة تفويت التكليف بالطهارة المائية بإراقة الماء و نحوها متى يعدّ في العرف فراراً من التكليف و مسامحةً في أمره، و أمّا حرمة صرف الماء في مقاصده العقلانية - من مأكله و مشربه و الإنفاق على صديقه و دابته و غيرها من الأغراض العقلانية التي من أهمّها احترام موتاهم بتغسيلها - فلا، بل لا يبعد الالتزام بجواز التيمم و حفظ الماء

(١) مدارك الأحكام ٢: ٢٥٠.

رعايةً لاحترام الميت فضلاً عن جواز صرفه فيه، ثم التيمم بعد صيرورته فاقداً للماء، فإن الله تعالى منَّ على عباده بأن وسَّع عليهم الأمر، فجعل لهم التراب طهوراً، كما جعل الماء طهوراً لأن لا يقعوا في الضيق وكلمة حفظ الماء بتحمل المشاق و منافيات الأغراض، فأباح لهم أن يتعمدوا بالجنابة مع علمهم بعدم إصابة الماء، كما عرفت عدم الخلاف فيه وشهادة النص عليه، مع أنَّ المتأمل في الأدلة لا يكاد يرى له خصوصية، وإنما المناطق في جوازه ابتناء أمر التيمم على التوسعة لا التضييق.

و ملخص الكلام: أنَّ الصلاة الواجبة لا تتوقف إلا على مطلق الطهور الذي يحصل بالتراب على تقدير فقد الماء، وإنما أوجبنا حفظ الماء والزمنا بحرمة إراقته في الجملة لبعض الأدلة اللبّية القاصرة عن شمول مثل الفرض، فليتأمل.

و يدلُّ على المدعى - مضافاً إلى ما عرفت - صحيحة عبدالرحمن بن أبي نجران: سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن ثلاثة نفر كانوا في سفر أحدهم جنب، والثاني ميت، والثالث على غير وضوء وحضرت الصلاة ومعهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم، من يأخذ الماء؟ وكيف يصنعون؟ قال: «يفتسل الجنب، و يُدفن الميت بتيمم، و تيمم الذي هو على غير وضوء، لأنَّ غسل الجنابة فريضة، و غسل الميت سنة، و التيمم للآخر جائز»<sup>(١)</sup> فإن مقتضى ما رعموه - من إطلاق وجوب الطهارة المائية مقدّمةً للصلاة التي حضر وقتها، المقتضي لحرمة البديل على تقدير الكفاية، و وجوب المبادرة و التملك هي المباح - طرح الصحيحة مع صحتها و عمل الأصحاب بها؛ لأنَّ الماء الموجود معهم إن كان ملكاً لأحدهم،

(١) الفقيه ٥٩: ٦٠، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب التيمم، ح ١.

لم يجزله بذله للغير على الفرض.

(وإن كان ملكاً لهم جميعاً) وجب على كل من المحدث و الجنب السعي في تملك حصة صاحبه ببيع و نحوه و لو بالعزم على عدم تملك الآخر و إظهاره له حتى يئس منه، فيعطيه سهمه، أو يشتري المحدث سهم الميت، فيضمه إلى سهمه، و يتوضأ بهما، أو يصبر إلى آخر الوقت بحيث لم يتمكن الجنب من الاغتسال و إدراك الصلاة في وقتها فيعطيه سهمه، إلى غير ذلك من أحواء المعالجات التي يتمكن معها المحدث من الوضوء، بل قلما يتفق قصور سهم المحدث من الماء - الذي يكفي لغسل الميت و الجنب - عن أن يتوضأ به و لو بمثل الدهن، ففرض مشاركة المحدث معهم في الماء و عدم قدرته من الوضوء من سهمه، أو مع ما يتمكن من تحصيله من سهم الميت و عبره فرض لا يكاد يتحقق موضوعه حتى تحمل الصحيحة عليه.

وكذا لو كان الماء لثالث (أو) كان مباحاً (لا مالك له، أو) كان (مع مالك يسمح بذله) مجاناً من غير مئة، فإنه يجب في جميع هذه الفروض أيضاً - بمقتضى الفرض - على كل منهما السعي في تحصيله بشراء و نحوه، فإن تملكه أحدهما، وجب عليه استعماله، وإن تملكاه دفعةً، اندرج في الفرض السابق الذي عرفت أنه لا يصح حمل الصحيحة عليه.

هذا، مع أن مثل هذه الفروض خارج من منصرف السؤال فضلاً عن أن يحمل إطلاق الجواب مع ترك الاستعصال عليه، فإن المتبادر من قول السائل: «و معهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم» إما كون الماء لهم جميعاً، أو كونه لبعضهم، ولكن الماء لا تناله و عدم كون المقصود بتملكه إلا قضاء حوائجهم لم يَصِفْ إلى

خصوص مالكة، أو كونه مذكراً لقضاء حوائجهم من غير أن يقصدوا به التملك، فإن قلنا بصيرورته في مثل الفرض ملكاً للجميع أو لخصوص من حاربه، فقد عرفت حكمه، وإن قلنا ببقائه على الإباحة الأصلية، فيتبع إنشاءه، بمعنى أن لمالكه منع الغير من التصرف فيه.

وكيف كان فلا يكاد يتحقق فرض لم يتمكن فيه المحدث من أن يتوصلاً بعد فرص كونه صاحب حق وبنائه على المدافاة في استيفاء حقه.

والأظهر عدم وجوب المدافاة و جواز البذل، فالأولى رعاية ما يقتضيه حسن المعاشرة من تقديم ما هو الأحوج، وعدم ملاحظة حق الاحتصاص و الملكية بالنسبة إلى الماء الذي بناء أمره على التوسعة فيما بين الأصدقاء في الأسعار و غيرها (فالأفضل تخصيص الجنب به) كما يدل عليه الصحيحة المتقدمة<sup>(١)</sup>.

و لو اجتمع جماعة محدثون بالأصفر و جنب و معهم من الماء ما يكفي إما لغسل الجنب أو لوضوء من عداه، لا يبعد أولوية رعاية حق الجماعة، كما يشهد له خبر أبي بصير، قال: سألت الصادق عليه السلام عن قوم كانوا في سفر فأصاب بعضهم جنابة و ليس معهم من الماء إلا ما يكفي الجنب لغسله يتوضؤون هم هو أفضل أو يعطون الجنب فيغسل و هم لا يتوضؤون؟ فقال: «يتوضؤون هم و يتيمم الجنب»<sup>(٢)</sup>.

و يدلنا على أولوية تقديم غسل الجنب على الميت - مضافاً إلى الصحيحة

(١) أي: صحيحة عبدالرحمن بن أبي نجران، المتقدمة في ص ٣٦١.

(٢) التهذيب ١: ١٩٠/٥٤٨، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب التيمم، ح ٢.

المتقدمة<sup>(١)</sup> - خبر الحسين<sup>(٢)</sup> بن النضر الأرمي، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن القوم يكونون في السر فيموت منهم ميت و معهم جب و معهم ماء قليل قدر ما يكفي أحدهما أيهما يبدأ به؟ قال: «يغتسل الجب، و يُدفن<sup>(٣)</sup> الميت، لأن هذا فريضة، و هذا سنة»<sup>(٤)</sup>.

و خبر الحسن التفليسي، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ميت و جب اجتماعا و معهما ماء يكفي أحدهما، أيهما يغتسل؟ قال: «إذا اجتمعت سنة و فريضة بدأ بالفرض»<sup>(٥)</sup>.

(و قيل: بل يختص به الميت) لكن في المدارك<sup>(٦)</sup> و غيره<sup>(٧)</sup>؛ لم نعرف قائله.

و يشهد له ما رواه محمد بن علي عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: الميت و الجب يتفقان في مكان لا يكون فيه الماء إلا بقدر ما يكفي به أحدهما أيهما أولى أن يجعل الماء له؟ قال: «يتيمم الجنب، و يُغسل الميت بالماء»<sup>(٨)</sup>.

(١) في ص ٣٦١

(٢) في الاستبصار: «الحسن».

(٣) في المصدر: «و يُترك» بدل «و يُدفن».

(٤) التهذيب ١١٠٦/٢٨٧، الاستبصار ١٠٢/٣٣١، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٥) التهذيب ١٠٩٦/٢٨٦، الاستبصار ١٠١/٣٣٠، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب التيمم، ح ٣.

(٦) مدارك الأحكام ٢: ٢٥١

(٧) جواهر الكلام ٥: ٢٥٦

(٨) التهذيب ١١٠١/٢٨٨، الاستبصار ٢٠٢/٣٣٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب

و ربما علّل ذلك أيضاً بكون غسله خاتمة طهارته، فهو أولى بالمراعاة.  
 و فيه: أنه مجرد اعتار لا يصلح دليلاً في مقابل ما عرفت، لكنّه يسهض  
 مؤيداً للمرسلّة الدالّة عليه، إلّا أنّها مع ذلك قاصرة عن معارضة ما عرفت.  
 و حكى عن الشيخ القول بالتحجير؛ لتعارض الأخبار؛ و عدم الترجيح<sup>(١)</sup>.  
 و في الأخير مع، لكن لما لم يجب التقديم و كان الحكم مبنياً على  
 الأولوية و الاستحباب حاز العمل بهذه الرواية أيضاً برحاء الإصابة، أمّا وجه عدم  
 الوجوب: فواضح، مضافاً إلى عدم الخلاف فيه على ما يظهر من بعض<sup>(٢)</sup>، ضرورة  
 أنّه لا يجب على أحد رفع اليد عن حقّه في الماء المختصّ به أو المشترك بينه و  
 بين الجنب، و لا يحرم عليه المبادرة إلى الماء الذي يجدونه في الطريق و تملكه،  
 سواء وجب عليه الوضوء أم لا.

و إطلاق هذه الأخبار لا يتنافى اشتراط طيب نفوس الجميع بصرف البعض  
 للماء؛ لتحقيق الطيب في مروض السائل، و كون المقصود بالسؤال تشخيص  
 الأهم.

هذا، مع عدم كون الإطلاق مسوقاً لبيان الحكم من هذه الجهة، مضافاً إلى  
 عدم إمكان التصرف في مثل هذه القواعد بالطواهر المتنافية لها، فلا محيص عن  
 الالتزام بكون التخصيص مبنياً على رعاية الأولوية و الفضل، والله العالم.  
 ثمّ إنّنا وإن جوزنا للمحدث بذل مائه المختصّ به إذا تعلّق به غرض صحيح

= النيم، ح ٥.

(١) حكاه عنه المحقّق الحلي في المعبر ٤٠٥:١، وانظر: الخلاف ١٦٦:١-١٦٧، المسألة ١١٨.

(٢) راجع: جواهر الكلام ٢٥٧:٥، والمعتبر ٤٠٦:١.

أخرجه من عنوان كونه بمنزلة الإراقة و نحوها لكن الأحوط تركه، بل لا يسعد دعوى انصراف أحبار الباب عن فرض الاختصاص.

و لعلّه لذا خصّ المصنّف عليه السلام الحكم بأفضليّة التخصيص بغير هذا الفرص، و أطلقه بالنسبة إلى ما عداه من الصور من غير أن يقيد به عدم تمكّن المحدث من الوضوء بالمبادرة إلى المباح أو وفاء سهمه في صورة الاشتراك، كما هو الغالب. و أحوط منه عدم التخطّي عمّا ذكره من ملاحظة كلّ منهما ما يقتضيه تكليفه بملاحظة نفسه من تحصيل الطهارة المائيّة مع القدرة عليها بالمبادرة إلى حيازة المباح و المداقّة في استيفاء حقّه عند وفائه بما يحتاج إليه، بل تملك سهم الميّت و غيره لدى القدرة عليه و إن كان مقتضاه حمل الصحيحة على ما لا يكاد يتحقّق له مورد، كما أشرنا إليه آنفاً، لكن لا بأس به بعد موافقته للاحتياط، و ابتناء السؤال في الرواية على مجرد الفرض و الجواب على الأوليّة و الاستحباب، والله العالم.

تنبيه: لو أمكن الجمع بأن يتوضأ المحدث - مثلاً - و يجمع ماء الوضوء في إناء، ثمّ يغتسل الجنب الخالي بدنه من النجاسة و يجمع ماؤه في الإناء و يغسّر به الميّت، فقد صرح غير واحد من الأصحاب بوجوبه. و لا ريب في أنّه أحوط و أوفق بالفراغ.

و لو منعنا من استعمال المستعمل في الحدث الأكبر، يجمع بين الوضوء و غسل الجنب أو الميّت، فإنّ المستعمل في الوضوء يجوز استعماله ثانياً بلا خلاف فيه على الطاهر، إلّا من بعض أهل الخلاف<sup>(١)</sup>.

(١) المسوّط - للمرخسي - ٤٦٠، بدائع الصنائع ٦٦٠، الهداية - للمرخسي - ١٩١،

و في محكي الذكرى - بعد الإشارة إلى خبر عبد الرحمن بن أبي نجران - قال: وفيه إشارة إلى عدم طهورية المستعمل، وإلا لأمر بجمعه<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول. ولو قيل بأن فيه إشارة إلى عدم كون الأمر في التيمم بهذه المكانة من الضيق والعجز عن تحصيل الماء بالمعالجات الغير المتعارفة، لكان سليماً من جملة من الاعتراضات التي يمكن أن يورد عليه من جري الرواية مجرى الغالب من عدم خلوق بدن الجنب عن النجاسة غالباً، وعدم تيسر الجمع في مثل الفرض بقدر أن يكفي غيره، وعدم صلاحية ما ذكر وجهاً لعدم الجمع بين الوضوء والغسل بتقديم الوضوء على الغسل، وإن أمكن التفصي أمّا عن الأخير: فلا يثنائه على الاهتمام في أمر الغسل برعاية الاحتياط فيه خوفاً من أن ينقص ماؤه، وأمّا ما هداه من الدعاوي المتقدمة فإما غير مُجدية أو غير مسموعة، فإن الغالب سهولة الأخذ ممّا ينفصل من غسالته بعد تطهير بدنه بقدر أن يتحقق أقل ما يجتزأ به في الوضوء بمثل الدهن.

وكيف كان فطريق الاحتياط في جميع الفروض غير خفي، والله العالم.

(السابع: الجنب إذا تيمم بدلاً من الغسل ثم أحدث، أعاد التيمم بدلاً من الغسل، سواء كان حدثه أصغر أو أكبر) فلو أحدث بالأصغر وجد ماءً بقدر أن يتوضأ، لم يعتد به، بل يتيمم بدلاً ممّا وجب عليه من الغسل على المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً، بل لم يُنقل الخلاف

= حلية العلماء ٩٧:١، بداية المجتهد ٢٧٦، المحطى ١٨٥٦، ١٨٦، المجموع ١٥١:١ و

١٥٣، لمعي ٤٧:١، الشرح الكبير ٤٣٦، الجامع لأحكام القرآن ١٣: ٤٨.

(١) حكاه عنه البهوتي في الحقائق للناصرة ٣٩٦:٤، وانظر للذكرى ١٨٨:١.



فيه إلا من السيد في شرح الرسالة و بعض المتأخرين، كصاحبي المفاتيح و الذخيرة<sup>(١)</sup>. و هي الحدائق<sup>(٢)</sup> أيضاً تقويته.

قال السيد في محكي شرح الرسالة: إن المجنب إذا تيمم ثم أحدث حدثاً أصغر و وحد ما يكفيه للوضوء، تَوْضُأً؛ لأن حدثه الأول قد ارتفع، وجاء ما يوجب الصغرى، و قد وحد من الماء ما يكفيه لها، فيجب عليه استعماله<sup>(٣)</sup>. انتهى  
و اعترض عليه بالإجماع المستفيض نقله بل المتواتر على أن التيمم لا يرفع الحدث، بل يستباح به الصلاة، فالجناية باقية، و الاستباحة قد رالت بالحدث الأصغر، و الذي يجب على الجنب - على ما نطق به الكتاب و السنة و الإجماع - إنما هو العسل، فما دام العجز يأتي بما هو بدل منه.

و قد استدلى في محكي المعتبر على بقاء الجناية - بعد أن ادعى إجماع العلماء كافة على أنه لا يرفع الحدث - بأن التيمم يجب عليه الطهارة عند وجود الماء بحسب الحدث السابق، فلو لم يكن الحدث السابق باقياً، لكان وجوب الطهارة لوجود الماء؛ إذ لا وجه غيره، و وجود الماء ليس حدثاً بالإجماع، ولأنه لو كان حدثاً، لوجب استواء التيممين في موجه؛ ضرورة استوائهم فيه، لكن هذا باطل؛ لأن المحدث لا يغتسل، و المجنب لا يتوضأ<sup>(٤)</sup>. انتهى.

أقول: هذا هو عمدة ما يُستدل به للمشهور.

و يرد عليه أولاً: النقص بالطهارة العذرية، أي طهارة أصحاب الجبيرة و

(١) مهاتيب الشرائع ٦٥:١، ذخيرة المعاد ١١.

(٢) الحدائق الناصرة ٤١٧:٤.

(٣) حكاة عنه المحقق الحلبي في المعتبر ٣٩٥:١، و البحراني في الحدائق الناصرة ٤١٦:٤.

(٤) حكاة عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٥٢:٢-٢٥٣، وانظر: المعتبر ٣٩٤:١.

نحوها على القول بوجوب إعادتها بعد زوال السبب؛ لجريان هذا الدليل فيها حرفاً بحرف، ومقتضاء وجوب إعادة الغسل على صاحب الجيرة إذا اغتسل من الجابة ثم أحدث بالأصغر، مع أنه لا يُظنُّ بأحدٍ من القائلين به الالتزام بذلك.

وحلّه ما عرفته في محله من أنه إن أريد بقولهم: «إن التيمم لا يرفع الحدث» أنه ليس - كالوضوء و الغسل - مزيلًا لأثره بالمرّة بحيث لا يحتاج بعد تجدد القدرة من الماء إلى استعماله - كما زعمه بعض<sup>(١)</sup> العامة على ما قيل - فهو حقٌّ لا ريب فيه.

وإن أريد به أنه لا يفيد الطهارة التي هي شرط للصلاة ونحوها، بل يؤثر في سقوط شرطية الطهارة لتلك الغايات بالسبب إلى مَنْ عجز عن استعمال الماء، فهو ممّا لا يمكن الالتزام به؛ لمخالفته لجميع ما دلّ على شرعية التيمم و بدليته من الوضوء و الغسل، و كونه أحد الطهورين، و لا يُظنُّ بأحدٍ من العلماء أن يرضى بذلك حيث إنه يتضمّن مفاسد و مناقضات لا يمكن توجيهها، كما أشرنا إلى جملة منها فيما تقدّم، فالحقُّ أنه طهور و هو نور، لكن لمن لم يقدر على استعمال الماء ما دام كونه كذلك، فإذا قدر عليه، عاد محدثاً بالسبب السابق حيث إنه صدق عليه - مثلاً - أنه رجل أتى أهله و هو قادر على استعمال الماء و لم يغتسل فهو جنب، و أمّا قيل أن يقدر عليه، فقد كان مندرجاً في موضوع العاجز الذي كان طهوره التراب، فإذا تيمّم، فهو ما دام مندرجاً في هذا الموضوع كأنه اغتسل من عدير ماء، فهو متطهر، و قد تقدّم توضيحه و تصويره في محله.

فبذلك ينحلّ الإشكال المتقدم في عبارة المعتبر - الذي أوقعهم في الالتزام

(١) المجموع ٢: ٢٢١، المغني ١: ٢٨٦، الشرح الكبير ١: ٢٩٣، الجامع لأحكام القرآن ٥: ٢٣٤.

بعدم طهوريّة التيمّم - من استلزام كون وجدان الماء حدثاً، فإنّه بعد أخذ العجر قديماً في طهوريّة التيمّم لا يحتاج عود الجنابة بعد طرق القدرة إلى سبب جديد، كما هو واضح.

و على هذا يتّجه استدلال السيّد على مدّعاء بأنّ حدثه الأوّل قد ارتفع؛ إذ لم يقصد بذلك أنّه قد ارتفع على وجه لا يحتاج بعد طرق القدرة إلى الغسل حتّى يُردّ بمخالفته للإجماع بل الضرورة.

و كيف كان فمقتضى طهوريّة التيمّم للعاجز و بدليته من الغسل عدم تأثير البول و غيره من موجبات الوضوء بعد أن تيمّم بدلاً من غسله، إلّا فيما تقتضيه تلك الموجبات، لا عود الجنابة السابقة و صيرورتها مؤثّرة بعد أن زال أثرها بالتيمّم، إلّا أن يدلّ دليلٌ تعديّ عليه، فيكون ذلك حاكماً على إطلاق ما دلّ على أنّ التيمّم لمن لم يجد الماء بمنزلة غسله و وضوئه، و سيأتي التكلّم به.

فإن أراد المشهور من استدلالهم ببقاء الجنابة كونه مادام موصوفاً بالعجز مُتَّصِفاً<sup>(١)</sup> بصفة الجنابة الفعلية، ففيه منع خصوصاً لوقلنا بأنّها صفة مستزعة من الأحكام التكليفية، و ليست قذارة معنوية متأصلة.

و إن أرادوا صحّة إطلاق الجنب عليه بملاحظة بقاء أثر الجنابة في الجملة، المقتضي لوجوب العسل عليه عند تجدد القدرة، فهو معلّم، لكّنه لا يقتضي وجوب التيمّم ثانياً بدلاً من الغسل.

بل لنا أن نقول: سلّمنا أنّه جنب بالفعل، لكن لا دليل على أنّه يجب على الجنب إعادة تيمّمه بعد البول؛ فإنّ الجنب القادر على العسل فرضه العسل، و

(١) في النسخ الحطّية و الحجرية: «متّصفاً» والظاهر أنّ الصحيح ما ألتناه.

العاجز عنه فرضه التيمم بدلاً من الغسل، فإذا تيمم بدلاً من الغسل عند إرادة الصلاة، فقد سقط ما وجب عليه من البذل، فإذا بال، لا يؤثر بوله إلا فيما يقتضيه من الوضوء أو التيمم بدلاً منه، لا من الغسل.

وإن شئت قلت: إن التيمم السابق رفع مانعية الجنابة من إتيان العديت المشروطة بالطهور، وإلا لم يجر فعلها قبل البول، وحدث البول ليس مقتضاه إلا وجوب الوضوء، لا عود مانعية الجنابة.

و دعوى أن التيمم لا يقتضي إلا رفع مانعيتها قبل أن يحدث حدث، غير مسموعة، إلا أن يقوم عليها بينة بالخصوص، وإلا فهي مخالفة لإطلاق ما دل على كونه بمنزلة الوضوء والغسل للعاجز، وسيأتي التكلم فيه.

و بما ذكرنا ظهر لك ضعف الاستدلال للمشهور بإطلاق الجنب على التيمم في بعض الأخبار، مثل: المرسل المروي عن الغوالي عن النبي ﷺ أنه قال لبعض أصحابه الذي تيمم من الجنابة و صلى: «صليت بأصحابك و أنت جنب؟»<sup>(١)</sup> فإنه - بعد الغض عن ضعف الرواية، و معارضتها بما دل على أن الله تعالى جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً، فإذا تيمم فقد فعل أحد الطهورين فهو طاهر، و ليس بجنب بالفعل و إن صح إطلاقه عليه في الجملة - يتوجه عليه: أنه لا أثر للجنابة بعد فعل التيمم بدلاً من الغسل.

و دعوى أن كل من قال ببقاء الجنابة قال بالتيمم بدلاً من الغسل دون الوضوء، فالقول بخلافه خرق للإجماع المركب، مما لا ينبغي الالتفات إليها؛

(١) أورده عنه التراقي في مستند الشيعة ٤٨٧:٣، و انظر: غوالي اللالكى ١٣١/٤٢٢.

ضرورة عدم استكشاف رأي المعصوم عليه السلام بمثل هذه الدعاوي التقديرية المتعرّعة على الجمود على الظواهر.

و أضعف منه الاستدلال لهم بمفهوم قول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة: «متى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً، و الوضوء إن لم تكن جنباً»<sup>(١)</sup> حيث شرط الوضوء بعدم الجنابة، فتبطل مقالة السيد القائل بوجوب الوضوء على الجنب على تقدير عدم كفاية الماء لغسله.

و فيه: أن المراد بإصابة الماء ما كان واقياً بما يحتاجه من الوضوء أو الغسل، فالتميم الذي أحدث إن لم يجد ماءً يكفي لغسله، فهو غير مراد بالرواية، وليس بجنب عند السيد إنا حقيقةً أو حكماً، بل هو محدث وجد الماء بقدر وضوئه، فعليه أن يتوضأ.

و أو هن من ذلك الاستشهاد بالمعتبرة<sup>(٢)</sup> المشتملة على أمر الجنب بالتميم وإن كان عنده من الماء ما يكفي للوضوء.

و فيه ما لا يخفى؛ فإنه لا ينكر أحد أن الواجب على الجنب أولاً هو الغسل أو التيمم بدلاً منه، فلا عرة بوجود الماء الغير الكافي للغسل، و لا بوجدانه بعد التيمم الذي هو بمنزلة الغسل في الأثر، وإنما الكلام هي أنه إذا أحدث بالأصغر بعد هذا التيمم هل يجب عليه إعادة التيمم؛ عملاً بما تقتضيه الجنابة، أولاً يجب إلا العمل بما يقتضيه الحدث من فعل الوضوء لدى القدرة، و التيمم بدلاً منه لدى

(١) التهذيب ١: ٢١٠/٦١١، الاستبصار ١: ١٧٢/٥٩٩، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٤.

(٢) الفقيه ١: ٥٧-٥٨/٢٦٣، التهذيب ١: ٤٠٤/١٢٦٦، و ٤٠٥/١٢٧٢، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب التيمم، الأحاديث ١ و ٣ و ٤.

العجز؟ فهذه الأخبار أجنبية عن المقام.

و استدرك لهم أيضاً بصحيفة ررارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام يصلي الرجل بتيمم واحد صلاة الليل و النهار كلها؟ فقال: «نعم ما لم يحدث أو يصب ماء»<sup>(١)</sup> و خبر السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام، قال: «لا بأس بأن تصلي صلاة الليل و النهار بتيمم واحد ما لم تحدث أو تصب الماء»<sup>(٢)</sup> حيث يفهم منهما أن مطلق الحدث - كوجدان الماء - باقضى لمطلق التيمم.

و فيه: أن غاية ما يفهم من الروايتين إنما هو عدم جواز الصلاة بذلك التيمم بعد حدوث الحدث، كما أنه لا يجوز فعلها بعد الحدث لو كان آتياً بمُبدله من الوضوء أو الغسل، فقوله عليه السلام: «لا بأس بأن تصلي» إلى آخره، بمنزلة ما لو قلنا: لا بأس بأن تصلي لغسل الجنابة ما لم تحدث، فلا إشعار فيه أصلاً - فضلاً عن الدلالة - بأن الحدث يؤثر في صيرورة التيمم كعدمه، و صيرورة الجنابة السابقة مؤثرة بعد أن زالت أو زال أثرها، بل لو كان الوارد في الأخبار «أن كل تيمم يستباح به الصلاة ينتقض بمطلق الحدث» لم يكن يفهم منه إلا تأثير الحدث في رفع الطهارة و الاستباحة الحاصلة بفعل التيمم، كما أنه لا يفهم من إطلاق الواقع على موجبات الوضوء و الغسل في عبارة العلماء إلا ذلك، لا هود الحدث السابق الذي تظهر منه، و صيرورته مؤثراً بعد أن زال، فإن الزائل لا يقبل الانتقاض، وإنما القابل له الطهارة الحاصلة باستعمال الطهور، فقولنا: «الوضوء أو غسل الجنابة ينتقض

(١) الكافي ٤/٦٣٣، التهذيب ١/٢٠٠:٥٨٠، الاستبصار ١/١٦٤:٥٧٠، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب التيمم، ح ١.

(٢) التهذيب ١/٢٠١:٥٨٢، الاستبصار ١/١٦٣:٥٦٧، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب التيمم، ح ٥.

بالبول» معناه أنه لا يبقى له أثر بعد الحدث، فلو أراد الإتيان بشيٍّ مشروط بالطهور، فعليه أن يتطهر، لا أنه يعود جنباً أو محدثاً بالسبب الأول.

الأتري أنا لو بنينا على أن كل غسل يجري عن الوضوء و قلنا شرعية التيمم بدلاً من كل غسل، و كونه - كمثله - رافعاً للحدث، لا نقول بجواز إعادة التيمم بدلاً من ذلك الغسل بعد انتفاء مسوغه.

فالإشكال في المقام إنما نشأ من بقاء أثر الجنابة، الموجب للغسل حيث أوجب التحير في أنه كما يقتضي وجوب الغسل عند القدرة عليه، كذلك يقتضي وقوع التيمم دائماً بدلاً من ذلك الغسل، أم لا يقتضي بعد الإتيان بتيمم واحد بدلاً من ذلك الغسل إلا نفس الغسل، فلا يجب عند حدوث الحدث إلا ما يقتضيه ذلك الحدث.

فما زعمه بعض<sup>(١)</sup> من ابتناء الخلاف في المسألة على أن مطلق الحدث هل هو ناقض لمطلق التيمم، أولاً ينتقص التيمم الواقع بدلاً من غسل الجنابة - مثلاً - إلا بالجنابة؟ في غير محله.

وكيف كان فقد ظهر لك أن الأقوى بالنظر إلى ما دلّ على طهورية التيمم للمأخر و عموم تنزيله منزلة الوضوء و الغسل: ما ذهب إليه السيد و أتباعه من وجوب الوضوء بعد الحدث أو التيمم بدلاً منه لا من الغسل، لكن الجزم بذلك مشكل.

و عمدة ما يوجب التردد و الوسوسة فيه نقل الإجماع على خلافه، و اعتضاده بالشهرة المحققة قديماً و حديثاً، بل شذوذ المخالف.

(١) كما في جواهر الكلام ٢٦٣:٥.

فمن هنا قد يقوى في النظر خلافه، فإننا وإن جزمنا بظهورية التيمم وكونه بمنزلة الوضوء و العسل لمن لم يجد الماء لكن مع ذلك لا يبعد الالتزام بحقالة لمشهور في المقام بدعوى: أنه يستفاد من الأدلة الشرعية أن الطهارة - التي هي شرط في الصلاة بل مطلق الطهارة وإن لم تبلغ مرتبة يستباح بها الصلاة - صفة وجودية تحصل بأسبابها، كما قويناه ذلك في محله، وأن الحدث قذارة معوية حادثة بأسبابها مخالفة للأصل مانعة من الدخول في الصلاة، كما نفيا البعد عن ذلك، بل قويناه بالنسبة إلى الحدث الأكبر، فنلتزم بعدم المضادة بين ذاتيهما، بل التناهي إنما هو بين أثريهما من جواز الدخول في الصلاة و الامتناع منه، كما إليه يؤول ما هو المشهور من أن التيمم مباح للصلاة، وليس برافع؛ لما أشرنا إليه من أنهم لم يقصدوا بذلك على الظاهر استباحتها بلا شرط؛ فإن من المستبعد التزامهم بذلك.

و كيف كان فنمنع المضادة بين الوصفين. و قياسهما على النظافة و القذارة الصورية فاسد، لم لا يجوز أن يكون كالمتحاضة<sup>(١)</sup> التي اغتسلت - و كذا المسلوس و المبطنون - واجدة للحدث و الطهارة التي هي شرط في الصلاة حقيقة؟ وإذا جاز ذلك فنقول:

أما غسل الجنابة - مثلاً - فهو رافع للقذارة الحادثة بالجنابة، و مفيد للطهارة التي هي شرط في الصلاة، و أما سائر الأعسال فإن قلنا بالاجتزاء بها عن الوضوء، فكغسل الجنابة، و إلا فهي مع كونها مزيلَةً للحدث تفيد مرتبة في الطهارة لا تتبع هذه المرتبة.

(١) في النسخ الخطية و الحجرية: والمتحاضة. و لظاهر ما أثبتناه.



وكيف كان التيمّم إنما يقوم مقام الوضوء والغسل في الطهوريّة المسوّغة لاستباحة الغايات، أي المجامعة مع عدم المانع بصعوبة المانعيّة، و أمّا كونه بمزلة لهما في إزالة ذات المانع من حيث هي فالأدلة قاصرة عن إثباته.

أمّا ما دلّ على أنّه طهور، و أنّه أحد الطهورين: فواضح.

و أمّا ما دلّ على أنّ التراب بمنزلة الماء و أنّ التيمّم غسل المصطرّ و وضوؤه و نحو ذلك: فهو و إن اقتضى عموم المنزلة خصوصاً مع كون الإزالة من أظهر وجوه المشبه به لكنّ العلم ببقاء الأثر في الجملة يقتضي لوجوب الغسل لدى القدرة عليه موجب لصرف الذهن عن إرادة إزالة ذاته بالتشبيه، و لذا لا يستنكر العرف إطلاق الجنب عليه حين العجز، بل لم يسعنا فيما سبق - عند تقرير مذهب السيّد - إنكار هذا المعنى، و إنّما تكلفنا في توجيهه، و قلنا - بعد التسليم - بعدم اقتضاء الجنابة إلّا تيمّماً واحداً بدلاً من الغسل.

لكنّك خير بأنّه لا يسمع منا هذا القول بعد فرض دلالة الأدلة على اقتضاء حدث الجنابة من حيث هو للمنع من الصلاة، و عدم ارتعاعه بالتيمّم، كما هو مقتضى الأصل، مضافاً إلى الإجماعات المحكيّة و غيرها، و عدم اقتضاء طهوريّة التيمّم إلّا مزاحمتها للتأثير مادام بقاء أثره، فمضى انتقض عادت الجنابة مانعة بالمعل، و لا تزول ما نعيّتها إلّا بالتيمّم الذي هو بدل من الغسل، كما هو واضح.

هذا غاية ما أمكننا من التوجيه لمذهب المشهور، و إليه يؤول دليلهم الأوّل الذي أشرنا إلى أنّه هو عمدة أدلّتهم، و بغدّ للتأمل فيه مجال، و المسألة موقع تردّد، و مقتضى الأصل الاحتياط؛ لكون الشكّ في المكلف به، فيجب بعد الحدث الجمع بين التيمّم بدلاً من الغسل و بين الوضوء إن وجد ماء بقدره، و التيمّم بدلاً

منه إن لم يجد، ويجزئه في هذا الفرض تيمم واحد بدلاً مما وجب عليه في الواقع بناءً على اتحاد كيفية التيمم، وإلا فلا بد من التعدد.

ثم لا يخفى عليك أن ما ذكرناه في توجيه مقالة المشهور - الذي إليه يؤول دليلهم الأول الذي هو عمدة ما ركنوا إليه، بل لم يستند عامتهم على الطاهر إلا إليه من أن الجنب باقية، والاستباحة قد رأت، فعليه إعادة التيمم بدلاً من الغسل - إنما يتجه في التيمم الواقع بدلاً من غسل يتباح به الصلاة، مثل غسل الجنب، وأما غسل الحيض ونحوه لو لم نقل بأنه يجزئ عن الوضوء فلا، فإذا تيممت الحائض بدلاً من الغسل، يستباح تيممها دخول المساجد وقراءة العزائم ونحوهما كمثله، سواء تيممت معه بدلاً من الوضوء أيضاً أم لا.

وهذه الاستباحة تجامع الحدث الأصغر، وإلا لم تحصل بتيممها الواقع بدلاً من الغسل؛ لأنها كانت محدثة بالأصغر أيضاً، والحدث الأصغر لا يؤثر في إزالة هذه الاستباحة حتى يتم به الاستدلال، بل ربما يتأمل في اقتضاء ذلك الدليل منع الجنب من دخول المساجد بعد الحدث؛ نظراً إلى عدم اقتضاء الحدث رفع استباحة الدخول وإن أمكن التفصي عن ذلك ببعض الوجوه العبر الخالية عن التأمل بالإجماع المنقول على انتقاض تيمم الجنب بمطلق الحدث، فالالتزام بانتقاض تيمم الحائض بمطلق الحدث مع الالتزام بجواز تلك الفايات قبل حدوثه مع كونها محدثة بالأصغر في غاية الإشكال، ولعله لذا خص المصنف كغيره موصوع الحكم في المتن وغيره بالجنب.

فما جرم به غير واحد من انتفاض كل تيمم بمطلق الحدث، وإسناده إلى المشهور مع خلو كلام المشهور عن التصريح بالتعميم بل إشعاره بعدمه واقتضاء

دليلهم عدم الاطراد لا يخلو عن تأمل.

لكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط فيه، بل لا يجوز بناءً على ما بينا أنه التباعد بل قويا في محله من الاجتزاء بغسلها عن الوضوء، فحكمها حينئذ حكم الجنب الذي مقتضى القاعدة فيه الاحتياط، والله العالم.

(الثامن: إذا تمكّن) التيمّم (من استعمال الماء) لما هو بدل منه و لم يكن له عذر عقلي أو شرعي في تركه (انتقاض تيمّمه) بلا شهة، كما يدلّ عليه جميع ما دلّ على اختصاص طهورية التيمّم بالعاجز، مضافاً إلى خصوصية المستغيضة المصرّحة بذلك.

مثل: صحيحة زرارة و رواية السكوني، المتقدمتين<sup>(١)</sup>.

و صحيحته الأخرى عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل تيمّم، قال: ويجزئه ذلك إلى أن يجد الماء<sup>(٢)</sup>.

و قد عرفت عند التكلّم في الحكم الرابع أن المراد بوجود الماء إنما هو وجدانه على وجه يتمكّن من استعماله و يكون رافياً بمقصوده<sup>(٣)</sup>.

فما زعمه بعض - من انتقاض التيمّم بمجرد الوجدان<sup>(٤)</sup> - ضعيف.

(و لو فقد بعد ذلك، افتقر إلى تجديد التيمّم) لأن الرائل لا يعود بلا

سبب.

و توهم اقتضاء طهورية التيمّم للعاجز عوده مؤثراً بالندراج فيه ثانياً في

(١) في ص ٣٧٣.

(٢) التهذيب ١: ٢٠٠/٥٧٩، الوسائل الباب ٢٠ من أبواب التيمّم، ح ٢.

(٣) راجع. ص ٣٤٠.

(٤) راجع الهامش (١) من ص ٣٤١.

موضوعه كصيرورة الجنابة الزائلة - على القول برافعية التيمم - مؤثرة عند تجدد القدرة، مدفوع: بقصور الأدلة عن إثبات هذا النحو من الأثر للتيمم، بل ظهورها في كونه ظهوراً لمن عجز عن استعمال الماء مادام باقياً عجزه. هذا، مضافاً إلى عدم الخلاف فيه على الظاهر، ودلالة النص عليه بالصراحة، كما عرفت فيما تقدم.

### فروع.

**الأول:** لو تيممت الحائض أو المستحاضة و نحوهما بتيممين بدلاً من الوضوء والغسل، فوجدت ما يكفي للوضوء خاصة، انتقض ما هو بدل من الوضوء لا غير.

و لو وجدت ما يكفي لكل منهما لا كليهما، قال في الجواهر: ففي انتقاضهما معاً بذلك، أو ما يختار المكلف منهما، أو القرعة أو بجه، أقواها: الأول؛ لصدق الوجدان في كل منهما، وعدم الترجيح<sup>(١)</sup>. انتهى.

**أقول:** أما بناءً على أهمية الغسل - كما لعنه المسلم عندهم، خصوصاً على القول بالاجتزاء به عن الوضوء و كون الوضوء معه مستحباً تعبداً - فالترجيح محقق، و المستقص هو التيمم الواقع بدلاً من الغسل حيث يتعين على المكلف صرف الماء فيه، لكن لو خالف تكليفه و توضأ، صح وضوءه بقاعدة الترتب، التي حَقَّقناها مراراً، و مقتضاها انتقاض ما هو بدل من الوضوء أيضاً على تقدير ترك الغسل، فلو أتلف الماء، انتقض التيممان.

و على تقدير عدم الأهمية أيضاً يستقضان معاً إن ترك استعمال الماء

(١) جواهر الكلام ٢٦٤:٥.

الموجود في شيء من الوضوء أو الغسل إلى أن يمضي زمان يتمكن فيه من فعل كل من الطهارتين؛ لصيرورته عند إصابة الماء قادراً على كل من الوضوء والغسل على تقدير ترك الآخر، وقد تحقق التقدير في الفرض بالنسبة إلى كل منهما، فانتقض معاً.

و أمّا على تقدير استعماله في أحدهما فالظاهر عدم انتقاض ما هو بدل من الآخر؛ لعدم قدرته على الإتيان بمثله على تقدير صرف الماء فيما استعمله بمقتضى تكليفه، ولكن الأحوط إعادة التيمم خصوصاً مع احتمال أهمية أحدهما في الواقع و جهله بواقعه، بل لا يحلو القول بوجوب الاحتياط في الفرض عن وجه منظور فيه.

و احتمال وجوب تشخيصه في الفرض بالقرعة مدفوع: بأنه لا يعمل بها في تشخيص الأحكام الشرعية و موضوعاتها، وقد تقدّم عند البحث عن مسؤوليات التيمم ما يقرر بعض الدعاوي المتقدمة، فراجع.

الثاني: لو وجد جماعة ماء يباح لهم التصرف فيه، فإن تمكن كل منهم من التصرف فيه على وجه سائر من غير أن يزاحمه غيره، انتقض تيمم الجميع، وإلا انتقض تيمم المتمكن خاصة.

الثالث: لو تيمم تيممات متعددة بدلاً من أغسال متعددة، فوجد ماء لا يكفي إلا لغسل واحد، انتقض الجميع، فإن له أن يأتي بذلك الغسل بنية الجميع. وإن معاً التداخل، فحكمه ما عرفت في الفرع الأول.

الرابع: لو لم يجد الماء إلا في المسجد و كان جيباً، جار له الدخول و أخذ الماء منه بل و لبثه فيه حتى في المسجد الحرام و مسجد النبي ﷺ، بل وجب

عليه ذلك عند توقّف الغايات الواجبة المشروطة بالطهور عليه، و لا يتقضى في  
الفرض تيممه إلا بعد استعمال الماء لا حين الوجدان، كما أقمنا عليه البرهان في  
مبحث الجبابة، و أثبتنا وجوب الدخول عليه في المسجدين بالتيمم عند انحصار  
الماء الواجب الاستعمال فيهما عند البحث عن عدم جواز مرور الجنب في  
المسجدين إلا بالتيمم، فراجع ما أسلفناه، تجده واهياً بجملة من الفروع المرتبطة  
بالمقام.

تنبيه: حكى عن بعض الجمهور القول بانتقاض التيمم بخروج الوقت<sup>(١)</sup>.  
و عن الشافعي القول باختصاص أثر التيمم بصلاة واحدة قياساً على وضوء  
المستحاضة بجامع اضطرارية الطهارتين<sup>(٢)</sup>.

(و) قد أجمع أصحابنا على أنه (لا ينتقض التيمم بخروج الوقت) و  
لا يختص أثره بصلاة واحدة، و أخبرنا ناطقة بذلك مصرحة بجواز أن يصلي  
الرجل صلاة الليل و النهار كلّها بتيمم واحد (ما لم يحدث أو) لم (يجد الماء)  
كما سمعته في المستفيضة المتقدمة<sup>(٣)</sup>.

و قد نطق بذلك أيضاً ما رواه حماد بن عثمان - في الصحيح - قال: سألت  
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء يتيمم لكل صلاة؟ فقال عليه السلام: لا، هو بمنزلة

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٦٥:٥، وانظر: المفتي والشرح الكبير ٢٩٩:١  
(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٦٥:٥، وانظر: الأم ٤٧:١، ومختصر المرني: ٧، و لبحاري  
الكبير ٢٥٧:١، والمهذب - للشيرازي - ٤٣:١، والمجموع ٢٩٣:٢ و ٢٩٤، و حلية العلماء  
٢٦٣:١، والوجيز ٢٢:١، والعزیز شرح الوجيز ٢٥١:١، و روضة الطالبين ٢٢٩-٢٣٠، و  
المسوط - للسرخسي - ١١٣:١، والمعلّى ١٢٩:٢، والمغني والشرح الكبير ٢٩٩  
(٣) في ص ٣٧٣ و ٣٧٨.

الماء<sup>(١)</sup>.

و يدلّ عليه أيضاً سائر الأخبار<sup>(٢)</sup> الدالة على أنّه أحد الطهورين، و أنّه بمنزلة

الماء.

فما في خبر أبي همام عن الرضا عليه السلام قال: «يتيمّم لكل صلاة حتى يوجد الماء»<sup>(٣)</sup> و رواية السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام، قال: «لا يتمّم إلا صلاة واحدة و نافلتها»<sup>(٤)</sup> إمّا مطروح أو مأوّل.

(التاسع: مَنْ كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر على غسله بالماء) للوضوء و الغسل (ولا مسح) إن كان ممّا يجب مسحه في الوضوء بل مطلقاً حتى في المواضع التي يجب غسلها إذا لم يقدر على مسحه بالماء على وجه يتحقّق به أقلّ ما يجزئ مثل الدهن بل مطلقاً في وجه قويّ (جازه التيمّم). و كذلك لو كان بعض أعضائه نجساً يتعذّر تطهيره.

(و لا تتبعض) عندما (الطهارة) كما شهد بذلك - مضافاً إلى عدم الخلاف فيه بيننا على الظاهر - ما في صحيح أبي بصير: «إنّ الوضوء لا يبعّض»<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب ٥٨١/٢٠٠:١، الاستبصار ٥٦٦/١٦٣:١، الوسائل، الباب ٢٠ و ٢٣ من أبواب التيمّم، ح ٢ و ٣.

(٢) منها ما في التهذيب ٥٧١/١٩٧:١، و الاستبصار ٥٥٧/١٦١:١، و الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التيمّم، ح ١٥.

(٣) التهذيب ٥٨٣/٢٠١:١، الاستبصار ٥٦٨/١٦٤-١٦٣:١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب التيمّم، ح ٤.

(٤) التهذيب ٥٨٤/٢٠١:١، الاستبصار ٥٦٩/١٦٤:١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب التيمّم، ح ٦.

(٥) الكافي ٧/٣٥:٣، التهذيب ٢٣٠/٨٧:١، الاستبصار ٢٢٠/٧٢:١، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الوضوء، ح ٢.

و ما دلّ على وجوب التيمم على الجنب الذي معه من الماء العير الكافي لغسله<sup>(١)</sup>.

و ما ورد في حكم صاحب الجروح والقروح<sup>(٢)</sup>.

إلى غير ذلك مما يُفهم منه وجوب التيمم في مثل هذه الفروض، و عدم شرعية تبعيص الطهارة المائية و لا تلميقها مع الترابية.

فما من الشافعي - من أن من كان هذا شأنه يغسل الأعضاء التي يقدر على غسلها، و يتيمم من العصور المريضة، فتتلقط طهارته من المائية و الترابية<sup>(٣)</sup> - باطل. و قد تقدّم تفصيل الكلام و ما يتعلّق به من النقض والإبرام في مبحث الجبيرة في باب الوضوء و عرفت في ذلك المبحث عدم الماقصة بين حكم الأصحاب في باب الوضوء و الغسل بوجوب الجبيرة على صاحب الجروح و القروح و المكسور، و إطلاق حكمهم بحوار التيمم في المقام، فراجع.

(العاشر:) المشهور بين الأصحاب استحباب التيمم للنوم و لو مع التمكن من الماء، بل في الحدائق الطاهر أنه لاخلاف في استحباب التيمم للنوم و لو مع

(١) الكافي ٣/٦٦:٣، الفقيه ٢٢٣/٦٠:١، التهذيب ١٢٦٤/٤٠٤:١، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب التيمم ح ٢.

(٢) الكافي ١/٦٨٣، الفقيه ٢١٦/٥٨:١، التهذيب ٥٣١/١٨٥:١ و ٥٣٢، و ٥٦٦/١٩٦، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التيمم، الأحاديث ٥ و ٧ - ٩ و ١١.

(٣) حكاية عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٥٦:٢، و تنظر الأم ٤٩:١، و مختصر المربي: ١٧، و الحاشي الكبير ٢٨٣:١، و المهذب - للشيرازي - ٤١:١، و المجموع ٢٦٨:٢، و حلية العلماء ٢٥٩:١، و الوجيز ١٩:١، و العزيز شرح الوجيز ٢٠٥:١ - ٢٠٦، و روضة الطالبين ٢١٠:١، و المعني ٢٧٠:١، و الشرح الكبير ٢٨١:١.



## وجود الماء<sup>(١)</sup>.

أقول: وكفى بكونه كذلك دليلاً على استحبابه بعد البناء على المسامحة  
و يدل عليه أيضاً ما رواه الصدوق و الشيخ مرسلاً عن الصادق عليه السلام قال:  
«مَنْ تَطَهَّرَ ثُمَّ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ بَاتَ وَ فِرَاشِهِ كَمَسْجِدِهِ، فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وَضوء  
فَتَيَمَّمْ مِنْ دُثْرِهِ كَأَنَّهُ مَا كَانَ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَزَلْ فِي صَلَاةٍ مَا ذَكَرَ<sup>(٢)</sup>» الله  
عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٣)</sup>.

و ضعفه بالإرسال مجبور بعمل الأصحاب، كما أن قصوره عن الوفاء بعموم  
المذمى - من حيث وروده في المحدث بالأصغر و ظهوره في غير المتعمد ترك  
الوضوء - مجبور بفهمهم، مع إمكان أن يدعى ماعلة العرف على التعميم بعد  
الالتفات إلى ابتناء الحكم على التوسعة و التسهيل بإلغاء مثل هذه الخصوصيات،  
كما يفصح عن ذلك فهم الأصحاب.

و كيف كان فمفاد هذه الرواية - كمتاوى الأصحاب - كون التيمم المأتي به  
لغاية النوم بعينه هو التيمم الذي جعله الله أحد الطهورين، لا ماهية أخرى أجنبية  
عنه مشابهة له في الصورة، و لكن الشارع سهّل الأمر فيه بالتوسعة فيما يتيمم به و  
فيما يسوّغه بالاحتزاء بأدى عذر، مثل الخروج من الفراش و نحوه، فكأنه أراد به  
صورة العادة؛ لكونها نحواً من الانقياد و إن لم يحصل به الطهارة الحقيقية التي  
يستباح بها الصلاة و نحوها.

(١) الحدائق الناضرة ٤: ٤١٦.

(٢) في المسخ الحطية و الحجريّة: هو ذكره بدل «ما ذكره» و ما أثبتناه كما في المصدر

(٣) الفقيه ١٣٥٣/٢٩٦١، تهذيب ٤٣٤/١١٦:٢، و عنهما في الوسائل، الباب ٩ من أبواب

الوضوء، ح ٢.

و كيف كان فلا ينافي ذلك ما دلّ على اختصاص شرعية التيمم بغير المتمكّن من الماء و خصوص ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام «لا ينام المسلم و هو جنب، و لا ينام إلا على طهور، فإن لم يجد الماء فليتييمم بالصعيد، فإن روح المؤمن تروح إلى الله عزّ وجلّ فليقاها، فإن كان أجلها قد حصر جَعَلها في مكنون رحمته، وإن لم يكن أجلها قد حصر بعث بها مع أمنائه من الملائكة فيردّها في جسده»<sup>(١)</sup> لكون المرسلّة حاكمة على مثل هذه الأدلّة.

و كذلك (يجوز التيمم لصلاة الجنّازة مع وجود الماء) المتمكّن من استعماله على المشهور، بل عن الشيخ في الخلاف<sup>(٢)</sup> دعوى الإجماع على جوازه كذلك.

و احتجّ عليه بموثقة سماعة، المضمرة، قال: سألته عن رجل مرّت به جنازة و هو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: «يضرب يده على حائط اللبن يتيمم»<sup>(٣)</sup>. و قيده ابن الجنيد بخوف فوت الصلاة<sup>(٤)</sup>.

و عن ظاهر المرتضى في الجمل، و الشيخ في التهذيب و المبسوط و النهاية و الاقتصاد، و أبي يعلى<sup>(٥)</sup> سَلار و القاضي و الراوندي و الشهيد في

(١) علل الشرائع ٢٩٥٠ (الباب ٢٣٠) ح ١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الوضوء، ح ٤.

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٧٠: ٥، وانظر: الخلاف ١٦٠: ١ - ١٦١، المسألة ١١٢.

(٣) الكافي ١٧٨٣ - ١٧٩/ ٥، التهذيب ٤٧٧/ ٢٠٣: ٣، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنّازة، ح ٥.

(٤) حكاه عنه المحقّق الحلّي في المعتمد ٤٠٤: ١، وكذا الشهيد في الذكري ٢٠٨: ١.

(٥) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «و أبي علي و» الصحيح ما أثبتناه.

الدروس موافقته<sup>(١)</sup>.

و عن المصنّف في المعتبر تقويته، فإنّه - بعد أن نقل قول الشيخ بالجواز - قال: وفيما ذكره الشيخ إشكال.

أمّا الإجماع: فلا نعلمه كما علمه.

و أمّا الرواية فضعيفة من وجهين:

أحدهما: أنّ زرعة و سماعة واقفيّان.

و الثاني: أنّ المسؤول في الرواية مجهول، فإذا<sup>(٢)</sup> التمسك باشتراط عدم الماء في جواز التيمّم أصل.

و لأنّ الرواية ليست صريحة في الجواز مع وجود الماء، لكن لو قيل: إذا فاجأته الجنابة و خشي فونها مع الطهارة تيمّم لها، كان حسناً؛ لأنّ الطهارة لما لم تكن شرطاً و كان التيمّم أحد الظهورين فمع خوف الفوت لا بأس بالتيمّم؛ لأنّ حال المتيمّم<sup>(٣)</sup> أقرب إلى شبه المتطهّرين من الحالي منه<sup>(٤)</sup>. انتهى.

أقول: بعد البناء على المسامحة فلا إشكال فيه بعد اشتهاؤه و نقل الإجماع عليه؛ لكونه بنفسه حجة كافية حاكمة على ما دلّ على اشتراط عدم الماء في شرعية التيمّم.

(١) جُمع لعلم و العمل: ٩١، التهذيب ٢٠٣٣، ذيل ح ٤٧٦، المبسوط ١٨٥٠، النهاية: ١٤٦، الاقتصاد: ٢٧٦، المراسم: ٨٠، المهذّب ١٢٩٠، فقه القرآن ١٦٣١، الدروس ٨٧١ ونظر أيضاً جواهر الكلام ٢٧٠: ٥.

(٢) في السج الحطية و الحجرية «فإنّه بذل «فإذا» و ما أنشأه كما في المصدر

(٣) في النسخ الحطية و الحجرية: بالتيمّم. و الصحيح ما أنشأه كما في المصدر

(٤) حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٤: ٤١١-٤١٢، ونظر. المعتبر ١: ٤٠٥.

و أما لو أغمضنا عن قاعدة التسامح، فالأشبه ما ذكره ابن الحبيد من اختصاص شرعيته بما إذا خاف فوت الصلاة.

و أما الرواية فالمتبادر من مورها ليس إلا إرادته عند خوف فوت المشايعة و الصلاة عليها بتحصيل الوضوء، لا لمجرد كونه هو العالب في فرض المفاجأة، بل لكون المساق من السؤال إرادته في هذا الفرض.

و يدل على شرعيته عند خوف فوات الصلاة مع الطهارة أيضاً - مضافاً إلى كونها من الغايات المستحبة التي يقتضيها عموم البدلية - خصوص حسنة الحبي أو صحيحته؛ سنل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل تدركه الجنابة وهو على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاة عليها، قال: «يتيمم و يصلي»<sup>(١)</sup>.

و كيف كان فلا ينبغي الاستشكال في استحبابه و لو مع التمكن من استعمال الماء، لكن لا يشرع في هذا العرض أن يقصد بفعله استباحة سائر الغايات المشروطة بالطهور، بل يأتي به للعاية الخاصة (بنيّة الندب، و لا يجوز له الدخول به في غير ذلك من أنواع الصلاة) و غيرها من الغايات المشروطة بالطهور، كما هو واضح بعد ما عرفت من أن عمدة مستنده الماسحة، بل وكذلك إذا تيمم للنوم مع تمكنه من استعمال الماء، والله العالم.

قد فرغت من كتابة الركن الثالث من كتاب الطهارة في يوم الأحد رابع جمادى الثانية من سنة ١٢٩٩، و أنا العبد الأثم للجاني محمد رضا الهمداني - عفي عنه - مصنف هذا الكتاب، و فقه الله تعالى بجاه محمد و آله.

(١) الكافي ٢/١٧٨٣، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنابة، ح ٦.

## فهرس الموضوعات

### الأخسال المسنونة

### الأخسال المسنونة للوقت

- ١ - غسل يوم الجمعة ..... ٧
- وقت غسل الجمعة .. . . . . . ١٠
- جواز تعجيل غسل الجمعة يوم الخميس لمس خاف إهواز الماء ..... ١٤
- هل يلحق بخوف إهواز الماء مطلق الفوات ؟ ..... ١٦
- هل يكفي مطلق الخوف أم يُعتبر خلة الظن .. . . . . . ١٦
- هل أن تعجيل القسل يوم الخميس أفضل من قضائه ..... ١٧
- حكم تقديم العسل ليلة الجمعة ..... ١٧
- حكم ما لو اغتسل يوم الخميس عند خوف الإهواز فوجد الماء يوم الجمعة ..... ١٨
- جواز قضاء غسل الجمعة يوم السبت ..... ٢٠

فهرس الموضوعات .....	٣٨٩
في أنه لا فرق في مشروعية القضاء بين فوته عمداً أو لعمدٍ .....	٢١
هل يلحق بيوم السبت ليته في جواز قضائه فيها؟ .....	٢٢
عدم مشروعية القضاء بعد انقضاء نهار السبت .....	٢٣
استحباب الدعاء بالمأثور عند غسل الجمعة .....	٢٤
٢ - غسل أول ليلة من شهر رمضان .....	٢٤
٣ - غسل ليلة النصف من شهر رمضان .....	٢٥
٤ - ٧ - غسل ليلة سبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين .....	٢٦
استحباب غسل آخر في آخر ليلة الثلاث وعشرين .....	٢٦
استحباب أصصال آخر في شهر رمضان .....	٢٦
٨ - غسل ليلة العطر .....	٢٨
٩ و ١٠ - غسل يومي العيدين .....	٢٨
وقت غسل يومي العيدين .....	٢٩
هل يمتد وقت غسل يومي العيدين إلى الليل؟ .....	٣٠
١١ - غسل يوم عرفة .....	٣٣
استحباب الغسل يوم التروية .....	٣٤
١٢ - غسل ليلة النصف من رجب .....	٣٥
١٣ - غسل يوم السابع والعشرين من رجب .....	٣٦
١٤ - غسل ليلة النصف من شعبان .....	٣٦
١٥ - غسل يوم المدير .....	٣٧
١٦ - غسل يوم المباهلة .....	٣٨
فيما حكى من جملة من الأصحاب من استحباب الغسل ليوم دحو الأرض .....	٤٠
فيما حكى عن الحلبي من استحباب غسل ليلة الجمعة .....	٤١

فيما حكى عن جملة من الأصحاب من استحباب الغسل يوم البيروز . . . . . ٤٠  
بيان الأقوال في تعيين البيروز . . . . . ٤١

### الأغسال المسنونة للفعل

١ - غسل الإحرام . . . . . ٤٣  
٢ - غسل زيارة النبي ﷺ والأئمة ع . . . . . ٤٥  
٣ - غسل المفرط في صلاة الكسوف مع احتراق الفرس إذا أراد قصاءها . . . . . ٤٧  
حكم الغسل للأداء . . . . . ٥٠

فيما حكى عن المشهور من اشتراط الغسل للقضاء بشرطين: تعمّد الترك واستحباب

الاحتراق . . . . . ٥٢

٤ - غسل للتوبة عن سقي أو كفر . . . . . ٥٢

فيما حكى عن بعض الأصحاب من اختصاص استحباب الغسل بالتوبة عن الكبيرة دون

الصغيرة . . . . . ٥٤

٥ و ٦ - غسل صلاتي الحاجة والاستخارة . . . . . ٥٥

بيان المراد من الاستخارة . . . . . ٥٦

استحباب الغسل لصلاة الاستغناء . . . . . ٥٧

استحباب الغسل لصلاة الظلّامة . . . . . ٥٧

استحباب الغسل لصلاة الخوف من الظالم . . . . . ٥٨

استحباب الغسل لقتل الوزغ . . . . . ٥٨

استحباب الغسل لمن أراد تفصيل الميت وتكفينه . . . . . ٥٩

استحباب غسل من مات جنباً . . . . . ٥٩

استحباب الغسل لأخذ التربة الحسينية . . . . . ٦٠

استحباب الغسل عند إرادة السفر . . . . . ٦٠

فهرس الموضوعات ..... ٣٩١

استحباب الغسل لمن أراد رؤية أحد الأئمة عليه السلام في المنام ..... ٦١

استحباب الغسل لعمل الاستفتاح ..... ٦١

حكم اغسل عند الإفاقة من الجمون ..... ٦١

استحب غسل واجدي المنى في الثوب المشترك ..... ٦١

استحباب إعادة الغسل لأولي الأعداء بعد زوال العذر ..... ٦١

استحباب غسل من أهرق عليه ماء غالب النجاسة ..... ٦٢

### الأغسال المستنونة للمكان

١ و ٢ - غسل دخول الحرم و المسجد الحرام ..... ٦٢

٣ - غسل دخول الكعبة ..... ٦٣

استحباب الغسل لدخول مكة ..... ٦٣

٤ و ٥ - غسل دخول المدينة و مسجد النبي ﷺ ..... ٦٤

### مسائل أربع:

١ - فيما يكون الفعل سبباً للغسل فوقه بعد حصول السبب ..... ٦٦

فيما يكون الفعل غاية للغسل وكذا الأغسال المستنونة لشرافة المكان فيقدم الغسل

عليهما ..... ٦٦

فيما يستظهر من بعض النصوص من شرعية غسل المكان بعد الدخول فيه ..... ٦٦

في تحديد المقدار الذي يجوز فيه تقديم الغسل ..... ٦٨

في تشخيص ما يقتضي به الأغسال ..... ٧٤

في أن ما يستحب من الأغسال للزمان فوقه بعد دخوله ..... ٧٧

٢ - فيما إذا اجتمعت أسباب أغسال مندوبة أجرأ غسل واحد بقصد الجميع ..... ٨٠

هل تكفي ثمة القرية لجميع الأغسال المندوبة ما لم يتو السبب؟ ..... ٨٠

٣ - حكم غسل رؤية المصلوب ..... ٨٠



٣٩٢ ... .. مصباح العقيه / ح ٦

٤ - حكم غسل المولود ... .. ٨٣

### الركن الثالث: في الطهارة الترابية

دليل التيمم ... .. ٨٥

### الطرف الأول: ما يصح معه التيمم

١ - عدم الماء ... .. ٨٩

وجوب طلب الماء عند عدمه ... .. ٨٩

في تحديد مقدار الطلب ... .. ٩١

في أن وجوب الطلب وجوب مقدّمٍ لتحصيل الماء لا وجوب نفسيّ تعديّ ... .. ٩٦

وجوب طلب الماء فيما إذا علم بوجوده في خارج الحدّ ... .. ٩٨

بيان المراد بالعلوّة ... .. ٩٩

فيما لو أُخِلَّ بالطلب حتى ضاق الوقت ... .. ١٠١

فيما لو ترك المكلف التفحص في طلب الماء وصلى مع التيمم في سعة الوقت وغيّبه

مع مصادمة فعله وجود الماء في محلّ الطلب وعدمه ... .. ١١٤

فيما لو تفحص بقدر الوسع ولم يجد الماء فتيمم وصلى ثم انكشف في الوقت أو في

خارجة وجوده ... .. ١١٥

في أنه لا فرق في سقوط التكليف بالطهارة المائية بين عدم الماء أصلاً ووجود ماء

لا يكفيه لطهارته ... .. ١١٦

فيما لو تمكّن من مزج الماء - الذي لا يكفيه لطهارته - بما لا يسلب إطلاق الاسم فهل

يجب عليه ذلك؟ ... .. ١١٩

٢ - عدم الوصلة إلى الماء ... .. ١٢١

وجوب التيمم على من عديم ثمن الماء ... .. ١٢١

وجوب التيمم على من وجد الماء يضمن يضرّ به في الحال ... .. ١٢٣

فهرس الموضوعات .....	٣٩٣
وجوب شراء الماء شمن لم يضرب به في الحال .....	١٢٤
وجوب شراء الآلة التي يتوصل بها إلى الماء إن كان ثمنها لا يضرب بحاله .....	١٢٦
هل يجب شق الثوب النعيس لإخراج الماء من البشر؟ .....	١٢٧
فيما لو وهبه واهب وكان في قبولها مئة لم يجب القبول .....	١٢٧
٣ - الخوف من استعمال الماء أو تحصيله على نفس أو عرض أو مال .....	١٢٨
في أنه لا فرق في جواز التيمم بين أن يخاف لئلاً أو مئباً أو ضياع مال وغير ذلك ..	١٣٠
وجوب التيمم فيما لو خشي المرض الشديد .....	١٣٤
في أنه لا فرق في جواز التيمم بين كونه محدثاً بالحدث الأصغر أو الأكبر ولا بين حدوده اختياراً أو اضطراراً .....	١٣٨
فيما حكمي عن بعض الأصحاب من وجوب غسل على المجتنب متعمداً .....	١٤٠
جواز التيمم في كل مورد يكون الغسل أو الوضوء حرجياً من غير فرق بين أن يكون الحرج لبرودة الهواء أو غيرها .....	١٤٤
حكم التيمم فيما لو خشي الثبث باستعمال الماء .....	١٤٤
بيان المراد بالثبث .....	١٤٥
جواز التيمم فيما لو كان معه ماء للشرب وخاف العطش إن استعمله .....	١٤٥
جواز التيمم فيما لو خاف العطش على غيره مطلقاً .....	١٤٦
جواز التيمم عند تحقق العطش .....	١٤٩
في بيان أمور:	
١ - في أن الخوف هل يساقط الظن؟ .....	١٤٩
٢ - هل يكفي في جواز التيمم مطلق الحرف أم يحتر بلوغه حداً يُظن معه وقوع ما يخاف منه؟ .....	١٤٩

- ٣- جواز التيمم في موارد رخصة لأعزيمة ..... ١٥٠
- ٤- هل يصح الوضوء أو الغسل في الموارد التي يتعين التيمم؟ ..... ١٥٢
- ٥- حكم ما لو توفراً أو اغتسل في شيء من الموارد التي حرم عليه ذلك فعلة عن حرمة أو نحوها. .... ١٦١

### الطرف الثاني: فيما يجوز التيمم به

- ١- اختلاف الأصحاب في تميته على أقوال. .... ١٦٥
- ١- التراب الخالص ..... ١٦٥
- ٢- كل ما يقع عليه اسم الأرض من غير فرق بين حالتي الاختيار والاضطرار. .... ١٦٦
- ٣- التفصيل بين حالتي الاختيار والاضطرار. .... ١٦٦
- بيان المراد من «الصعيد» ..... ١٦٩
- حكم ما لو شك في وقوع اسم الأرض على شيء ..... ١٨٨
- عدم جواز التيمم بالمعادن ..... ١٨٨
- في أن مناط لمع من التيمم بالمعادن إنما هو خروجها من مسمى الأرض عرفاً. .... ١٩٠
- عدم جواز التيمم بالرماد والسات المنسحق كالأشنان والدقيق ..... ١٩١
- حكم التيمم بأرض النورة والجص. .... ١٩٢
- فيما قيل من عدم جواز التيمم بنفس النورة أو الجص ..... ١٩٣
- هل يجوز التيمم بالخزف والآجر؟ ..... ١٩٣
- جواز التيمم بتراب القبر والتراب المستعمل في التيمم ..... ١٩٥
- بيان المراد بالتراب المستعمل ..... ١٩٦
- عدم صحة التيمم بالتراب أو الحجر المقصوب ..... ١٩٦
- عدم صحة التيمم بتراب صاح في مكان مقصوب أو في هواء المكان المقصوب أو في أية معصية. .... ١٩٦

فهرس الموضوعات .....	٣٩٥
وجوب الاجتناب فيما لو اشتبه المعصوب بغيره .....	١٩٧
هدم جواز التيمم بالتراب النجس .....	١٩٧
فيما لو اشتبه الطاهر بالنجس، تيمم بغيرهما مع الإمكان .....	١٩٨
هدم جواز التيمم بالوحدل مع وجود التراب أو غيره مما يقع عليه اسم الأرض، وجوازه بدونه .....	١٩٨
فيما لو مرج التراب بشئ من المعادن .....	١٩٨
كراهة التيمم بالمسبغة والرمل .....	٢٠٢
استحباب كون التيمم من ربا الأرض وحواليها .....	٢٠٢
وجوب التيمم بعار الثوب أو لبند السرج أو عرف الدابة مع فقد التراب وغيره .....	٢٠٣
في بيان أمور:	
١ - عدم اختصاص الحكم بعار الثوب ولبد السرج وعرف الدابة .....	٢٠٤
٢ - اشتراط التيمم بالعار بفقد التراب وغيره مما يقع عليه اسم الأرض .....	٢٠٥
٣ - يُعتبر في العبار المتيمم به أن يكون محسوساً .....	٢٠٦
٤ - هل يُعتبر تقديم ما هو الأكثر غباراً؟ .....	٢٠٩
٥ - يُعتبر في المبار كونه من أجزاء الأرض لا مثل غبار الأُشنان والدقيق ونحوه .....	٢٠٩
٦ - وجوب التيمم بالطين (الوحدل) مع فقد العار .....	٢١٠
كيفية التيمم بالوحدل .....	٢١٢
حكم فائد الطهورين فيما لو وجد الثلج .....	٢١٤
الطرف الثالث: في كيفية التيمم	
عدم صحة التيمم قبل دخول الوقت لصاحبه .....	٢٢١
صحة التيمم قبل الوقت لغير صاحبه من الغايات الواجبة أو المستحبة .....	٢٢١
صحة التيمم مع نصيب الوقت .....	٢٢٩

٣٩٦ . . . . . مصباح الفقيه / ج ٦

هل يصح التيمم مع سعة الوقت؟ ..... ٢٢٩

بيان المراد بآخر الوقت الذي ينبغي للمتيمم رعايته أو تجنبه ..... ٢٣٩

فيما إذا اعتقد ضيق الوقت أو ظنه أو خاف مواته تيمم و صلى ثم انكشف وقوعها في

السعة ..... ٢٣٩

في أن من كان متيمماً لصلاة قد ضاق وقتها أو لفائلة أو لفائلة ثم حضر وقت صلاة أخرى

أو كان حاضراً جاز له الصلاة من غير اعتبار الضيق ..... ٢٤٠

في أن النية من الواجب في التيمم ..... ٢٤١

في أن المعتبر استدامة حكم النية ..... ٢٤٢

في أنه ينوي التيمم بالتيمم استباحة الغايات المشروطة بالطهورة لا نية رفع الحدث ..... ٢٤٣

في أن المباشرة من الواجب في التيمم ..... ٢٤٨

في أن الترتيب بين الأجزاء من الواجب في التيمم ..... ٢٥٠

من الواجب في التيمم الموالاة بين الأجزاء ..... ٢٥٣

بيان ما يراعى فيه الترتيب والتوالي ..... ٢٥٧

هل وضع اليدين على الأرض شرط في التيمم ؟ ..... ٢٥٨

هل يكفي مطلق وضع اليد على الأرض أم يُعتبر كونه باعتماد على نحو يتحقق معه

اسم الضرب؟ ..... ٢٦٠

في أنه يُعتبر كون الضرب بكلتا اليدين وأن يكون دفعةً ..... ٢٦٥

في أنه لا يُعتبر فيما يُتيمم به من التراب وغيره اتصاله بالأرض وكونه من أجزائها بالفعل

وكذا كونه موضوعاً عليها ..... ٢٦٦

في أنه يُعتبر كون الضرب بإطن الكف ..... ٢٦٨

عدم أجزاء الضرب ببعض الكف مع الاختيار ..... ٢٧١

في أن نجاسة باطن الكفين مع عدم التعدي والمحجب و تعدد الإزالة ليست هدراً في

٣٩٧	فهرس الموضوعات . . . . .
٢٧٢	الانتقال إلى ظَهر الكَفَّين . . . . .
٢٧٤	عدم اشتراط علوق شيء من الصعيد بالكفَّين عند الضرب عليه . . . . .
	<b>تحديد الماسح</b>
	اعتبار حصول المسح بما تحقق به الضرب ممّا مباشر الأرض من باطن الكفَّين وما ناب
٢٨١	منابه لدى الضرورة . . . . .
٢٨١	اعتبار حصول مسح الجبهة بكلتا اليدين . . . . .
٢٨٤	هل يُعتبر المسح بالكفَّين معاً أو يكفي على التعاقب؟ . . . . .
	<b>تحديد الممسوح</b>
٢٨٤	اختلاف كلمات الأصحاب في تحديد الممسوح من الوجه . . . . .
	هل المعتبر مسح الجبينين مع ما بينهما من الجبهة أو خصوص الجبينين أو خصوص
٢٩٣	الجبهة؟ . . . . .
٢٩٦	اختصاص الممسوح من اليدين بظاهر الكفَّين من الزند . . . . .
٢٩٩	وجوب استيماب الأعضاء الممسوحة بالمسح . . . . .
	هل يُعتبر مسح مجموع الجبهة و اليدين بجميع باطن اليدين أو مسح ظاهر كل من اليدين
٣٠٠	بجميع باطن الأخرى؟ . . . . .
	<b>كيفية المسح</b>
٣٠١	اعتبار وقوع المسح في كل من الوجه و اليدين من الأعلى إلى الأسفل . . . . .
٣٠٣	عدد الصربات في التيمم بدلاً من الوضوء أو الغسل . . . . .
٣١٣	في الاجترأ بتيمم واحد بدلاً من غسل الجنباء لرفع الحدث الأصغر و الأكبر . . . . .
	هل يجتزأ بتيمم واحد بدلاً من سائر الأحداث - خير الجنباء - لرفع الحدث الأصغر
٣١٣	والأكبر؟ . . . . .
٣١٥	بما إذا قطعت كفاه سقط مسحهما واقتصر على مسح الجبهة . . . . .

- فيما لو قُطعت إحدى الكتفين أو بعضها ضرب بالباقية أو الباقي منهما و مسح الجهة و  
 على الباقي من اليدين ..... ٣١٥
- عدم صحة التيمم فيما لو أبقى شيئاً من مواضعه عمداً أو نسياناً ..... ٣١٥
- استحباب نفث اليدين بعد ضربهما على الأرض ..... ٣١٥
- في أن المتبادر من الأمر بالنفث إرادته فيما لو حلق باليدين شيء من أجزاء الأرض ..... ٣١٦
- بيان المراد بالنفث ..... ٣١٦
- فيما حكى عن الشيخ الطوسي من استحباب مسح إحدى اليدين بالأخرى مع النفث ..... ٣١٧
- فيما حكى عن الذكرى من هذه من مستحبات التيمم السواك قبله و التسمية و تفرج  
 الأصابع عند الضرب و هدم رفع اليدين عن العضو حتى يكمل مسحه و هدم تكرير  
 المسح ..... ٣١٨
- عدم اشتراط طهارة غير أعضاء التيمم في صحة التيمم ..... ٣١٨
- الطرف الرابع: في أحكام التيمم
- أحكام التيمم عشرة: مركز تحقيق كالمير علوم ردي
- ١ - من صلى بتيممه لا يعيد ما صلاه لو وجد الماء سواء كان في حضر أو سفر ..... ٣٢١
- فيما قبل من التيمم و الصلاة ثم الإعادة لمن تعمّد الجنابة و غشي على نفسه من  
 استعمال الماء ..... ٣٢٧
- أيضاً فيما قبل من التيمم و الصلاة ثم الإعادة لمن منعه زحام الجمعة من الخروج  
 لاستعمال الماء قبل فوات الجمعة ..... ٣٢٩
- أيضاً فيما حكى عن الشيخ الطوسي من التيمم و الصلاة ثم الإعادة لمن كان على جسده  
 نجاسة لا يفي عنها و لم يكن معه ماء لإزالتها ..... ٣٣١
- ٢ - فيما لو أخل بطلب الماء فتيمم و صلى ثم وجد الماء في رَحْله أو مع أصحابه تطهر  
 وأعاد الصلاة ..... ٣٣٢

فهرس الموضوعات .....	٣٩٩
٣ - حكم فاقد الطهورين .....	٣٣٢
في أن فاقد الطهورين هل يقضي ما فاته إذا خرج الوقت و زال العذر؟ .....	٣٣٧
٤ - فيما إذا وجد المتيمم الماء قبل دخوله في الصلاة انتقض تيممه و تطهر به .....	٣٣٩
بيان المراد بوجودان الماء .....	٣٤٠
في عدم الفرق في انتقاض التيمم بتجدد القدرة بين كونها بعد دخول وقت الصلاة أو قبله .....	٣٤١
عدم وجوب إعادة الصلاة فيما إذا وجد الماء بعد الفراغ منها .....	٣٤٢
فيما إذا وجد المتيمم الماء في أثناء الصلاة .....	٣٤٢
بيان أقوال أخرى في نفس المسألة .....	٣٤٩
انتقاض التيمم بوجودان الماء في أثناء الطواف كوجودانه قبله .....	٣٥١
هل تعاد صلاة الطواف بوجودان الماء؟ .....	٣٥٢
فيما لو وجد الماء في أثناء الصلاة قطعها .....	٣٥٢
هل يختص جواز المضي في الصلاة عند وجودان الماء بالفريضة أم يعم النافلة أيضاً؟ ..	٣٥٢
٥ - في أن المتيمم يستباح ما يستيحه المتطهر بالماء .....	٣٥٢
هل يجوز التيمم بدلاً من الوضوءات غير الرافعة؟ .....	٣٥٦
هل يستباح الوطؤ بالتيمم الذي يقع بدلاً من غسل الحيض؟ .....	٣٥٧
٦ - فيما إذا اجتمع ميت و محدث بالأصغر و جنب و معهم من الماء ما يكفي أحدهم .....	٣٥٩
تنبيه: فيما لو أمكن الجمع بتوضؤ المحدث و جمع ماء الوضوء في إناء ثم احتسب الجنب الخالي بدنه من النجاسة و جمع مائه في الإناء ثم تغسل الميت به .....	٣٦٦
٧ - حكم الجنب إذا تيمم بدلاً من الغسل ثم أحدث .....	٣٦٧
٨ - انتقاض التيمم فيما إذا تمكن المتيمم من استعمال الماء .....	٣٧٨



٤٠٠ ..... مصباح الفقيه / ج ٦

فيما لو فقد الماء بعد تمكّنه من استعماله ..... ٣٧٨  
فروع:

١ - فيما لو تيمّمت الحائض أو المستحاضة ونحوهما جيمّمين بدلاً عن الوضوء والغسل  
فوجدت ما يكفي للوضوء خاصة ..... ٣٧٩

فيما لو وجدت ما يكفي لكلّ منهما لا كليهما ..... ٣٧٩

٢ - فيما لو وجد جماعة ماء يباح لهم التصرف فيه ..... ٣٨٠

٣ - فيما لو تيمّم تيمّماً متعدّداً بدلاً من أفعال متعدّدة فوجد ماء لا يكفي إلا لغسل  
واحد ..... ٣٨٠

٤ - فيما لو لم يجد الماء إلا في المسجد وكان جنباً ..... ٣٨٠

تنبيه: فيما حكى عن بعض الجمهور من القول بانتفاض التيمّم بخروج الوقت، وعن  
الشافعي من القول باختصاص أثر التيمّم بصلاة واحدة ..... ٣٨١

إجماع الأصحاب على عدم انتفاض التيمّم بخروج الوقت وعدم اختصاص أثره بصلاة  
واحدة ما لم يحدث أو لم يجد الماء ..... ٣٨١

٩ - حكم من كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر على غسله بالماء ولا مسحه ..... ٣٨٢  
عدم تبخّض الطهارة ..... ٣٨٢

١٠ - استحباب التيمّم للنوع ولو مع التمكن من الطهارة المائية ..... ٣٨٣

جواز التيمّم لصلاة الجنائز مع وجود الماء ..... ٣٨٥

عدم جواز الدخول في سائر الصلوات وغيرها من الغايات بالتيمّم لصلاة الجنائز ..... ٣٨٧

فهرس الموضوعات ..... ٣٨٨

